

مجلة العلوم الاجتماعية

المجلد 31 العدد 3 2003

أبحاث

■ الحدود السعودية ـ اليمنية: التطورات والحل النهائي. — عبدالرزاق سليمان أبو داود

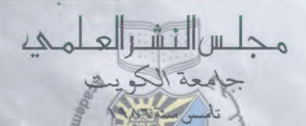
■ الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات وانعكاساتها على الدول النامية مع الإشارة إلى مصر. — منار علي محسن مصطفى

■ تقدير الذات والقلق والاكتئاب لدى ذوي التعاطي المتعدد. — فاطمة سلامة عياد، عويد سلطان المشعان

■ اتجاهات مسؤولي التوظيف في المستشفيات الخاصة نحو توظيف الخريجين السعوديين من أقسام علم النفس والخدمة الاجتماعية. — عبدالعزيز محمد أحمد بن حسين

■ علاقة الأم بالابنة من منظور نسوي. — نورة فرج المساعد

مجلس النشر العلمي
جامعة الكويت
تأسس سنة ١٩٨٦



مجلة العلوم الاجتماعية ١٩٧٣، مجلة الكويت للعلوم والهندسة ١٩٧٤، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٥، لجنة التأليف والتعريب والنشر ١٩٧٦، مجلة الحقوق ١٩٧٧، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ١٩٨٠، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ١٩٨١، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية ١٩٨٣، المجلة التربوية ١٩٨٣، مجلة الأسس والتطبيقات الطبية ١٩٨٨، المجلة العربية للعلوم الإدارية ١٩٩١

جامعة الكويت

الاشتراكات

الكويت والدول العربية

أفراد: 3 دنانير بالسنة في الكويت، ويضاف عليها دينار للدول العربية.

5 دنانير لسنتين، 7 دنانير لثلاث سنوات في الكويت، ويضاف عليها دينار عن كل سنة أجور بريد للدول العربية.

مؤسسات: في الكويت والدول العربية 15 دينارا بالسنة، 25 دينارا لسنتين.

35 ديناراً لثلاث سنوات.

الدول الأجنبية

أفراد: 15 دولارا.

مؤسسات 60 دولارا بالسنة، 100 دولار لسنتين، 140 دولارا لثلاث سنوات.

تدفع الاشتراكات مقدما، إما بشيك باسم المجلة مسحوبا على أحد المصارف الكويتية، أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم 07101685 لدى بنك الخليج في الكويت (فرع العديلية).

ثمن النسخة في الكويت: 750 فلسا



عنوان المجلة

مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

ص.ب/ 27780 الصفاة 13055 الكويت، هاتف 4810436 (00965)

بدالة 4846843 (00965) داخلي 4477، 4347، 4296، 8112.

فاكس وهاتف: 4836026 (00965).

E-mail: jss@kuc01.kuniv.edu.kw

مجلة العلوم الاجتماعية

مجلة فصلية محكمة تعنى بحقول:

الاقتصاد والسياسة والاجتماع وعلم النفس والأنثروبولوجيا الاجتماعية والجغرافيا

وعلوم المكتبات والمعلومات

تفهرس ملخصات المجلة في:

Econlit, e-JEL, and JEL on CD; Elesevier GEO Abstracts;
Historical Abstracts and America: History and Life;
IBZ International Bibliography of Periodical Literature (Journal, Online, CD-ROM);
International Political Science Abstracts;
Psychological Abstracts; Sociological Abstracts;
&
Listed in ULRICH'S I.P.D.
NO: 4545527

المجلد 31 – العدد 3 – 2003

سياسة النشر

مجلة العلوم الاجتماعية مجلة دورية فصلية محكمة، تأسست عام 1973، تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت. وتصدر المجلة أربعة أعداد في السنة: في مارس ويونيو وسبتمبر وديسمبر. والمجلة منبر مفتوح لكل الباحثين العرب في تخصصات السياسة، والاقتصاد، والاجتماع، وعلم النفس، والأنثروبولوجيا الاجتماعية، والجغرافيا، وعلوم المكتبات والمعلومات. وتستقبل المجلة الدراسات التي تعالج قضايا حيوية مهمة للمجتمع العلمي فضلا عن المجتمع المثقف، والتي يمكن تعميم فائدتها الفكرية والنظرية لتشمل أكبر عدد من المثقفين، وترحب المجلة بالدراسات المقارنة، وتشجع على التكامل بين مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية التي تختص بها المجلة. وعلى الرغم من تركيز المجلة على شؤون البلاد العربية والإسلامية، فإنها تستقبل الدراسات الرصينة عن مجتمعات العالم كافة. ومن الضروري أن تكون الدراسات المنشورة مقنعة في قيمتها العلمية، جديدة في موضوعاتها، وذات فائدة للمجتمع الأوسع، وتقدم في إطار موضوعي خال من التحيز.

توجه جميع المراسلات إلى:

رئيس تحرير مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

ص.ب/ 27780 الصفاة 13055 الكويت

E-mail: jss@kuc01.kuniv. edu. kw

Visit our web site

http://kuc01.kuniv. edu.kw/˜jss

المحتويات

مجلة العلوم الاجتماعية
المجلد 31 – العدد 3 – 2003

الافتتاحية 529

أبحاث

- الحدود السعودية – اليمنية: التطورات والحل النهائي 533
  عبدالرزاق سليمان أبو داود
- الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات وانعكاساتها على الدول النامية مع الإشارة إلى مصر 581
  منار علي محسن مصطفى
- تقدير الذات والقلق والاكتئاب لدى ذوي التعاطي المتعدد 637
  فاطمة سلامة عياد – عويد سلطان المشعان
- اتجاهات مسؤولي التوظيف في المستشفيات الخاصة نحو توظيف الخريجين السعوديين من أقسام علم النفس والخدمة الاجتماعية 661
  عبدالعزيز محمد أحمد بن حسين
- علاقة الأم بالابنة من منظور نسوي 707
  نورة فرج المساعد

الألفية الجديدة: التحديات والآمال 731
أحمد مختار عمر – إكرام بدرالدين – الرشيد أبو شعير – وديع فلسطين

مراجعات الكتب

- العراق المعاصر 745
  تأليف: عبدالوهاب محمد رشيد
  عرض: فريدة الأنصاري
- علم نفس الأدب (مجلدان) 749
  تأليف: مصري عبدالحميد حنورة
  عرض: الحسين عبدالمنعم
- المرجع في مقاييس الشخصية – تقنين على المجتمع الكويتي 754
  تأليف: بدر محمد الأنصاري
  عرض: لطفي الشربيني

■ هذا الإنسان وعالمه: دراسة أنثربولوجية ثقافية 758
تأليف: حسين محمد فهيم
عرض: محمود حمدي عبدالغني
■ نهاية اليوتوبيا، السياسة والثقافة في زمن اللامبالاة 766
تأليف: راسل چاكوبي
ترجمة: فاروق عبدالقادر
عرض: عزت قرني

التقارير

■ البلدان الإسلامية والنفاذ إلى الأسواق 771
محمد عبيد محمد

رسائل جامعية

■ فاعلية استخدام الاختبار الموائم المحوسب 779
أمين محمد صبري نورالدين

ملخصات الأبحاث 784

قواعد النشر 789

افتتاحية العدد

بقلم: أحمد محمد عبدالخالق*

تهدي هيئة تحرير مجلة العلوم الاجتماعية وكل العاملين بها أطيب التحية والشكر إلى القراء الكرام بمناسبة صدور هذا العدد الجديد. ومن نافلة القول أن نذكر أن الباحثين والمحكمين ومن قدموا تصوراتهم عن الألفية الجديدة ومن قاموا بعرض الكتب والتقارير والرسائل الجامعية كلهم من القراء الكرام فضلاً عن إضافاتهم بطبيعة الحال.

ولقد سبق أن عرضنا في العدد السابق مباشرة نبذة مختصرة عن أحد التوجهات المهمة في علم النفس المعاصر، الذي تزدهر بحوثه حتى الوقت الراهن وهو: علم النفس الإيجابي، ونكمل العرض فيما يلي من سطور عن أحد الأركان الأساسية لهذا العلم، وهو التفاؤل.

والتفاؤل Optimism مصطلح عام يستخدم في عدد من التخصصات مثل الاقتصاد والسياسة والأدب والفلسفة والفن وعلم النفس... وغيرها. ولكن بحوث علم النفس في مجال التفاؤل هي التي أضافت كثيراً إلى فهمنا له، وبيان الأحوال والظروف التي ترتبط به، أو تتغير مصاحبة له، وللتفاؤل مكان مهم ومكانة في كل من علم نفس الشخصية وعلم نفس الصحة.

وينظر علماء النفس إلى التفاؤل إما بوصفه سمة Trait في الشخصية وإما باعتباره نوعاً من التوجه Orientation الذي يمثل طرفاً من عملية نفسية داخلية تنعكس على أفكار الفرد وسلوكه وتوقعاته. وتوجد هذه السمة أو التوجه لدى جميع البشر وإن كان بدرجات متفاوتة بطبيعة الحال (مبدأ الفروق الفردية). ويعرف التفاؤل – في إطار علم النفس – تعريفات عدة، منها أنه: «نظرة استبشار نحو

---

* رئيس تحرير المجلة، وأستاذ علم النفس بجامعة الكويت.

المستقبل، تجعل الفرد يتوقع الأفضل، وينتظر حدوث الخير، ويرنو إلى النجاح، ويستبعد ما خلا ذلك».

ويعد تاريخ الدراسة النفسية الجادة للتفاؤل تاريخاً قصيراً جداً؛ فقد بدأ اهتمام علم النفس بالتنظير والبحوث والتطبيق في هذا المجال المهم في سبعينيات القرن العشرين، ولم تكن الكتابات التي نشرت قبل هذا التاريخ سوى إرهاصات أو تأملات. ويتعين أن نفرق بين الاستخدام الأدبي للكلمة (حيث ترقى في المعاجم اللغوية إلى قرون كثيرة في بعض اللغات كاللغة العربية) وبين الاستخدام العلمي للمصطلح في إطار علم النفس على ضوء بحوث تجريبية أو شبه تجريبية أو ارتباطية أو وصفية.

ولم يتأخر الاهتمام بالدراسة النفسية العلمية للتفاؤل في العالم العربي مقارنة بالدراسات الأجنبية إلا قليلاً، ففي منتصف التسعينيات من القرن الماضي بدأ الاهتمام ببحوث التفاؤل في جامعة الكويت: قسم علم النفس بكلية العلوم الاجتماعية (كلية الآداب آنذاك)، وما لبثت الدراسات التي بدأت على استحياء بعدد قليل جداً من الباحثين، أن نبهت اهتمام عدد أكبر من الزملاء في القسم العلمي نفسه، وساعد على ذلك أمران؛ أولهما: جاذبية موضوع التفاؤل، وقد يجوز لنا أن نتصور – ولو على سبيل الدعابة – أن الباحثين المتفائلين قد يجذبهم هذا الموضوع عما سواه، أو أن الذين يتخذون التفاؤل توجهاً إيجابياً نحو الحياة – على الأقل – يدركون آثاره الإيجابية وفوائده الجمة بعد مجرد القراءة السريعة في الموضوع، ومن البدهي أن أناساً كثيرين يطبقون ما يقرأون أو ما يدرسون على أنفسهم: ألسنا في التحليل النهائي بشراً؟

والأمر الثاني الذي شجع مزيداً من الزملاء على إجراء بحوثهم في هذا المجال المهم والطريف هو نشر «المقياس العربي للتفاؤل والتشاؤم»، والقياس في علم النفس شرط وجوب، ويعد القياس – في مجالات كثيرة في الوقت الراهن – شرطاً لازماً لا غنى عنه للقيام بالبحوث العلمية؛ فالقياس يعني الكم والرقم، والرقم روح العلم كما يقال أو كما يجب أن يقال.

ثم اتسعت الدائرة بما يشبه كرة الثلج، وتتالت الموجات كمن يلقي بحجر في بحيرة ماؤها راكد، ونشرت دراسات على مبحوثين من دول شتى أهمها: الكويت ومصر والمملكة العربية السعودية والبحرين وسوريا ولبنان. ونظراً لترجمة

المقياس العربي للتفاؤل إلى الإنجليزية فقد أجريت دراسة مقارنة بين الكويتيين والأمريكيين في التفاؤل بوساطة الصيغتين العربية والإنجليزية للمقياس العربي.

ويتساءل القارئ الكريم: ما أهم نتائج بحوث التفاؤل على العينات العربية؟ نستميح القارئ عذراً لتأجيل هذا الموضوع المهم إلى العدد القادم بمشيئة الله.

هذا وبالله التوفيق.



الحدود السعودية - اليمنية:
التطورات والحل النهائي

عبدالرزاق سليمان ابو داود*

ملخص: مثلت مسألة الحدود السعودية اليمنية أهمية سياسية وأمنية واقتصادية نظراً لأبعادها وخصائصها المختلفة، ووقفت هذه القضية عائقاً أمام إقامة علاقات طبيعية بين البلدين. وهدفت هذه الدراسة إلى تحليل موضوعي تاريخي للأسس السياسية والاقتصادية والأيديولوجية للنزاع، والمعاهدات الحدودية الموقعة بين البلدين، والوسائل التي اتبعها الطرفان في إدارة نزاعهما، إضافة إلى بعض الدراسات ذات الصلة. وتوصلت الدراسة إلى بعض النتائج، أهمها: تأثير حدود البلدين على المناطق المتاخمة، وتأثر النزاع الحدودي ببعض العوامل السياسية والأيديولوجية والاقتصادية، واستخدام الطرفين لوسائل مختلفة لإدارة نزاعهما، وتكون هذه الحدود عبر مراحل تاريخية متباينة. وخلصت الدراسة إلى أن المفاوضات المباشرة هي السبيل الأمثل للوصول إلى حل مرضٍ ونهائي ودائم بين الطرفين.

المصطلحات الأساسية: تحكيم، تخطيط حدودي، نزاعات حدودية، إحداثيات (جغرافية)، حدود واقعية، حدود تاريخية، وضع قانوني، نزاعات إقليمية.

المبحث الأول

مقدمة:

يشير الأصل اللغوي لكلمة «حدود» إلى وظيفتها الأساسية بحيث تعني الأطراف الخارجية، أو النهايات القصوى المميزة، لوحدة أو إقليم سياسي معين مرتبطاً بآلية داخلية. وتعتبر المحافظة على هذه الحدود وظيفة عامة لكل النظم الاجتماعية، باعتبار

---

* قسم الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، المملكة العربية السعودية.

الدولة نظاماً سياسياً – اجتماعياً يستند إلى الإقليم أو المحيط الأرضي، وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار الحدود خطوطاً تُعرِّف شخصية الدولة المعاصرة وطبيعتها. وتميز الحدود ما بين الداخل والخارج، وهي، بكل بساطة، تُعين السيادة القانونية والمكانية. وبعبارة أخرى يمكن اعتبار الحدود السياسية خطوطاً توضح الملكيات المتباينة للأمم والشعوب، وتسهم في إبراز شخصية كل دولة، وتميزها عن غيرها. والحدود بصفة عامة صناعة إنسانية، تُعبِّر عن النزعة الإقليمية وتعكس حاجة إنسانية أساسية، تتمثل في رغبة الإنسان وجنوحه للعيش في مكان محدد المعالم، معروف الحدود. ويمتلك الناس عموماً نزعات ملحة للعيش في مكان محدد، يقوي شعورهم بالأمن، فتكبر استقلالية تصرفاتهم، ومن ثم فإنه من الصعب تصور المكان عموماً، والإقليم بمختلف أحجامه أو فئاته، من دون حدود خارجية.

عند الحدود تتغير معظم الأشياء، تتغير النقود واللغة والقانون والعرف والتقاليد والملابس، وكثير من أساليب الحياة، وحتى المنزلة الشخصية، وقد تتغير الطريقة التي يجب أن يتصرف بها الإنسان. تلك هي بعض من الجوانب المثيرة في هذه الحدود التي تفصلنا عن الآخرين، وتميزنا عنهم (تيرينس لاي، 1993م)، وتضع العوائق والقيود أمام تعاملنا وتفاعلنا معهم.

وتختلف الحدود عن التخوم، فالتخوم تنبع أساساً من فكرة أن نكون «في المقدمة» كامتداد منطقي للتطور الحضاري البشري، بينما تأتي فكرة الحدود من «تحديد» أطراف الإقليم السياسي. وهكذا، فإن التخوم ذات توجه خارجي في الغالب، وينظر إليها باعتبارها مناطق اتصال مع الآخرين في حين أن الحدود هي خطوط فصل وانقطاع في الغالب (Taylor & Flint, 2000: 162)، والحدود السياسية، من جهة أخرى، عبارة عن بناء اجتماعي مرتبط بتصوراتنا وإدراكنا ومواقفنا تجاه المكان (Leimgruber, 1991: 43, 45).

الحدود إذن مصطلح متلازم مع الإنسان ومع الكيان السياسي المعاصر، المتمثل في الدولة المعاصرة. ونظراً للطبيعة المشتركة للحدود بين الدول، فإن كثيراً من الخلافات والنزاعات والصراعات تثور بينها حول حدودها لأسباب مختلفة.

وعلى الرغم من النفوذ الذي تملكه الحدود على مقدرات الدول والشعوب، فإن أهميتها تراجعت بالنسبة لكثير من الأنشطة الإنسانية الأخرى، خصوصاً في عصر العولمة الذي نعيش بدايته، وبروز مراكز ومعايير جديدة لتوزيع السلطات

والاختصاصات الوظيفية المختلفة. وعلى الرغم من أن هذه العولمة أحدثت خروقات وثغرات فعلية في جدران الحدود الدولية والقومية، فإنه ما زالت قوميات عديدة وحدود دولية، توفران موانع تعترض سبل ظاهرة العولمة هذه. ومع كل ذلك تظل الحدود السياسية للدول، وعلى مستوى الإدراك والتنظير على الأقل، قاعدة أساسية لازمة لمنح وإقرار السلطات والأنشطة السياسية للتجمعات والجماعات الإنسانية (حسان بوقنطار، 1995م: 16). وعلى هذا الأساس، فإن أية خلافات حول مسائل الحدود السياسية وقضاياها، بصرف النظر عن حدة هذه الإشكاليات وطبيعتها، تدخل ضمن المسائل الخلافية التي تؤثر على العلاقات بين الدول. ومن هذا المنطلق، فإن استخدام مصطلح «نزاع حدودي» في هذه الدراسة يشير إلى الخلافات والنزاعات والصراعات الحدودية مهما كان حجمها أو حدتها.

وتعتبر النزاعات الحدودية العربية، خصوصاً العسكرية منها، أكثر القضايا العربية تأثيراً وأشدها خطراً على الأمة العربية؛ فالبعد العسكري لهذه النزاعات هو أحد أهم الأبعاد وأخطرها على ساحة النزاعات العربية (مراد الدسوقي، 1993م: 195).

ويعتقد عدد من المراقبين أن واحداً من أهم وأكثر النزاعات الحدودية العربية حدة وتعقيداً، وأطولها تاريخاً، يوشك أن يضع أوزاره، وينتهي تماماً، عندما تنتهي المراحل الأخيرة من عملية تخطيط الحدود السعودية – اليمنية الجارية حالياً، ووضع علامات الحدود النهائية، وتحديد مراكز العبور، عن طريق شركة عالمية اختارها الطرفان. فالوصول إلى هذا الحل يعتبر «أهم إنجاز سياسي في قضايا الحدود العربية حتى يومنا هذا من حيث تعقيد القضية وتاريخها... ونتائجها» (عبدالرحمن الراشد، 2000م: 11). وجاءت معاهدة جدة التاريخية في 2000/2/27م، بين السعودية واليمن، لتتوج رحلة طويلة وشاقة من النزاع السياسي والعسكري ضمن مراحل ومحطات إيجابية وسلبية متباينة، ومفاوضات واتصالات وزيارات مستمرة في السنوات القليلة الماضية، جاءت هذه المعاهدة، التي وصفت ذاتها بأنها «نهائية ودائمة»، لتضع حداً لنزاع مرير، ومكلف، حسمته إرادة سياسية مستنيرة في نهاية المطاف.

وأسهم النزاع الحدود السعودي – اليمني في ظهور بعض الظواهر الاجتماعية والثقافية والإقليمية، من أهمها:

– تكوين شعور وطني عام مزدوج على جانبي حدود البلدين، يتصف في كل جانب بانتمائه الجغرافي والتاريخي والسياسي وتميزه الثقافي والاجتماعي.

- إعادة صياغة التكوينات الاجتماعية على جانبي الحدود، وتوجهاتها السياسية والاقتصادية وعلاقاتها بعضها ببعض.

- إحداث فوارق اقتصادية مهمة على طرفي الحدود، نتيجة التغيرات الحدودية خلال السبعين عاماً الماضية، وهجرة بعض اليمنيين للاستقرار في السعودية، خصوصاً من حضرموت وساحل تهامة. وتبدو هذه الملاحظات المبدئية، فيما يخص النتائج المترتبة على نشأة الحدود السعودية اليمنية وتبلورها، في حاجة إلى بحث وتحليل دقيقين مستقبليين.

الإطار العام للدراسة:

تتمحور مشكلة هذه الدراسة حول الأهمية البالغة التي تمثلها الحدود السياسية بين المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية، والتي تعتبر من أطول الحدود بين بلدين عربيين، والأطول في شبه الجزيرة العربية. وشكلت قضية الحدود السعودية - اليمنية، على الدوام، هماً سياسياً وأمنياً واقتصادياً كبيراً، نظراً للأبعاد والخصائص السياسية والاقتصادية والأمنية لهذا القطاع الحدودي العربي. واعتبر النزاع الإقليمي الطويل على الحدود بين البلدين، الذي نشأ في عام 1925م (عبدالرزاق أبو داود، 1993م: 347)، عائقاً كبيراً في طريق تأسيس علاقات طبيعية بين السعودية واليمن واستمرارها، وتهديداً قوياً مستمراً للأمن والاستقرار في شبه الجزيرة العربية والقطاع الجنوبي من البحر الأحمر، وأسهمت هذه القضية، نتيجة لما سبق، في استنزاف كثير من الجهود والموارد السياسية والعسكرية والاقتصادية والبشرية.

إن التوصل إلى حل مرض وعادل لقضية الحدود بين البلدين يمثل في الواقع إنجازاً كبيراً سيسهم بصورة مباشرة في تعميق الأمن والاستقرار في هذه المنطقة، وتأسيس سبل جيدة للتعاون السياسي والاقتصادي لمصلحة شعبي البلدين الشقيقين، وإبعاد خطر تدخل قوى أجنبية في شؤون المنطقة. ويلاحظ أن جامعة الدول العربية لم تسهم بدور يذكر في حل النزاع الحدودي السعودي اليمني لأسباب غير واضحة (عمر عزالرجال، 1993م: 204).

وعلى ضوء ما سبق، تزمع هذه الدراسة تحقيق الأهداف التي تنحصر في النقاط الآتية:

- تعرف المراحل الأساسية للنزاع الحدودي السعودي - اليمني.

- بيان الأسس الأيديولوجية والاقتصادية لهذا النزاع.

- استعراض الأوضاع الجغرافية والقانونية والتاريخية للحدود بين البلدين.

- تحليل الاتفاقات والمذكرات والمعاهدات الحدودية بين البلدين، وما أفرزته من نتائج في علاقات الطرفين.

- تعرف السبل والوسائل المختلفة التي استخدمها الطرفان في إدارة نزاعهما الحدودي.

وتسعى هذه الدراسة، في سبيل تحقيق الأهداف المتوخاة منها، إلى الإجابة عن التساؤلات الأساسية الآتية:

- هل هناك أسس أيديولوجية للنزاع الحدودي بين السعودية واليمن؟

- ما المراحل المختلفة التي مر بها النزاع بين البلدين؟

- ما الأوضاع الجغرافية والقانونية والتاريخية للحدود بين البلدين؟

- ما طبيعة الاتفاقات والمعاهدات والمذكرات الخاصة بالحدود بين البلدين؟

- ما السبل والوسائل التي استخدمها الطرفان في إدارة نزاعهما الحدودي؟

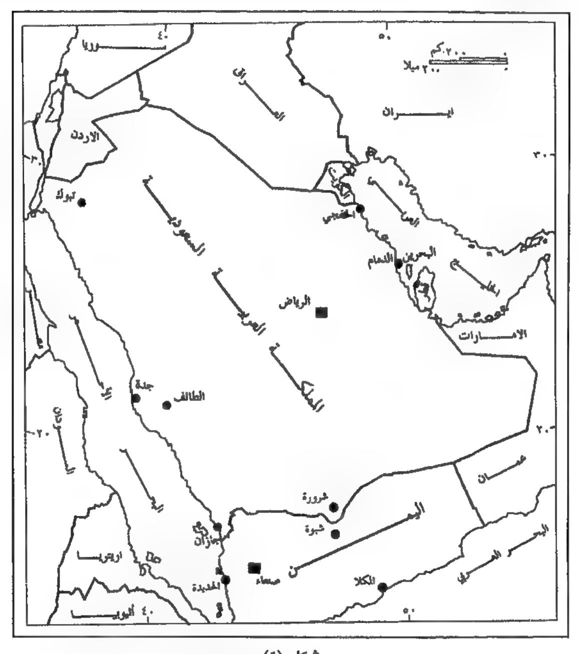
وتجرى هذه الدراسة في إطار ثلاثة محددات رئيسة، فمحدداتها المكانية تنحصر في ثلاثة قطاعات حدودية تضم: الحدود البحرية، والقطاع الحدودي الغربي جنوب أقاليم جازان وعسير ونجران السعودية، والقطاع الشرقي وهو أطول القطاعات الحدودية بين البلدين، ويمتد على الأطراف الجنوبية والجنوبية الغربية لصحراء الربع الخالي. وتمثل جغرافية الحدود وأدبياتها الإطار الموضوعي لهذه الدراسة. كما أن الفترة بين عامي 1765–2000م تمثل الإطار الزمني لهذه الدراسة.

وتبنت هذه الدراسة استخدام منهج تاريخي، وتحليلي وصفي، بوصفه أداة أداة وأسلوب ملائم للتناول والتحليل والطرح في سبيل تعرف جميع الجوانب والأوضاع والأحداث والمستجدات والنتائج المتعلقة بالحدود السعودية – اليمنية.

واعتمدت هذه الدراسة على عدد من المصادر الأساسية: كالاتفاقات والمعاهدات والمذكرات والتقارير الحدودية بين الطرفين والخرائط والبيانات الرسمية الصادرة عنهما، وعدد من الأبحاث والدراسات والأطروحات ذات الصلة.

وتنتظم هذه الدراسة في عدد من المباحث، تشمل المقدمة، ونشأة الدولة الوطنية المعاصرة في كل من اليمن والسعودية، وجذور الحدود قبل عام 1926م،

والحدود عقب معاهدة الطائف 1934م، والأوضاع والأحداث الحدودية بين عامي 1962م و1995م، ومذكرة التفاهم لعام 1995م، ومعاهدة جدة 2000م، ثم الخاتمة. ويبين الشكل (1) الحدود السعودية اليمنية الحالية من حيث هو محدد مكاني للدراسة.



شكل (1)
مناطق الحدود السعودية اليمنية الحالية

المصدر: إدارة المساحة العسكرية السعودية 1421هـ Texas Maps Saudi Online, 2002

الدراسات السابقة:

يعتبر مفهوم الحدود الدولية في حد ذاته ذا صفة عالمية، حيث يحظى غالباً بتفسيرات ووجهات نظر متباينة إقليمياً وسياسياً واجتماعياً، غير أن التعامل مع هذا المفهوم الجغرافي السياسي الحيوي المعاصر، يقودان أحياناً إلى خطر الوقوع في شراك الاتهامات بعدم الموضوعية أو التحيز، كما أن التعامل مع قضية حدودية معينة، من دون الإلمام بوجهات نظر الآخرين حيالها يبدو تعسفياً وغير منطقي، ومدعاة للوقوع في بعض المواقف المحرجة أحياناً. وعلى الرغم من هذه المحاذير وغيرها فإن تعرف وجهات النظر الأخرى يساعد، بلا ريب، في تفهم أكبر وأشمل لكثير من جوانب القضية موضع الدرس.

وفي هذا الإطار، فإن مراجعة لبعض الدراسات المتعلقة بقضية الحدود السعودية – اليمنية تبدو ضرورية ومهمة، خصوصاً على مسار الدراسات المتصلة بالموضوع مباشرة. وفيما يلي بعض من هذه الدراسات:

– وصف Abdulrazak bu-Dawood (1993) النزاع الحدودي السعودي – اليمني بأنه تجسيد للصراع بين أهداف الطرفين الأساسية، حيث تعمل الأهداف الوطنية والمحلية والإقليمية لكليهما على الحد من دور الصلات العقائدية والأخوية بينهما ولو إلى حين.

– ويعتقد أمين الساعاتي (1999م: 166) أن السعودية «تمتلك كل الأوراق والحقوق والوثائق القانونية» في نزاعها الحدودي مع اليمن، وأبدى شكاً في نية اليمن الدخول في مفاوضات حضارية، يتم من خلالها التوصل إلى حل نهائي. وأكدت الأحداث والوقائع التالية أن مثل هذه الطروحات الافتراضية المتسرعة كثيراً ما يجانبها التوفيق والصواب.

– ويشير محمد رضوان (1999م: 149، 152) إلى أن النزاع الحدودي بين السعودية واليمن «يكتسي طابعاً قانونياً وتجاوز الاعتبارات التاريخية.. حول مضمون اتفاقية الطائف 1934م». ويضيف أن الوساطات العربية، وإن كانت محدودة وخجولة، فإنها ساعدت الطرفين على تقديم تنازلات متبادلة، وأن «مذكرة التفاهم»، الموقعة في مكة المكرمة في 1995/5/26م، تعتبر إطاراً جديداً لحل نزاع الحدود بين البلدين.

– ويوضح مشاري النعيم (1999م: 45–46) من جانب آخر، أن إحدى مواد

معاهدة الطائف عام 1934م تنص على أن مدة المعاهدة 20 عاماً قابلة للتجديد، وأن السعودية دأبت على محاولة إلغاء هذه المادة دون نجاح كبير، نظراً إلى حساسية هذه القضية لدى أطراف سياسية يمنية. ويستطرد النعيم مضيفاً أن «الواقع السياسي الذي أقرته تسوية الطائف جعل المادة المذكورة أمراً غير ذي بال». وعلى الرغم من صحة هذا الاستنتاج إلى حد كبير، فإن ملف الحدود بين البلدين ظل عرضة للمزايدات والشد والجذب. وجاء العدوان العراقي للكويت، وموقف اليمن المعروف منه، والوحدة اليمنية، لتضيف دوافع أخرى بضرورة تسوية قضية الحدود مع السعودية.

– ويؤكد عبدالله القباع (1992م: 365–368) أن معاهدة الطائف «أقرت حالة من السلم الدائم وفصلت في موضوع الحدود بين السعودية واليمن»، وعلى الرغم من تجاهله لمسألة القطاع الحدودي الشرقي بين البلدين، سواء ما كان متعلقاً بحدود اليمن الشمالية أم حدود اليمن الجنوبية (كانت دولة منفصلة عن الشمال حتى عام 1990م) فإن القباع يستطرد قائلاً إن «الإدراك السلبي وتفعيل المفاهيم الخطأ للتنشئة السياسية في اليمن (؟!) كانت وما زالت تمثل أكبر عقبة تقف في سبيل تطوير علاقات سليمة بين البلدين».

– ولا يختلف عيد الجهني (1994م: 26) عن القباع كثيراً في مجمل تصوره لقضية الحدود بين البلدين المذكورين. فقد تجاهل هو الآخر مسألة القطاع الشرقي من حدود اليمن الشمالية مع السعودية، إضافة إلى تجاهله تماماً لمسألة القطاع الحدودي الشرقي مع جنوب اليمن؛ فقد ذكر الجهني أن «موضوع الحدود قد حسم بصورة نهائية منذ عام 1934م بالتوقيع على معاهدة الطائف، وأن المزاعم حول القضايا الحدودية بين السعودية واليمن لا سند ولا أساس لها في الواقع والقانون». إن مثل هذا التوجه يفتقر في حقيقة الأمر إلى كثير من الموضوعية والاتزان، وإلا لماذا كل هذه المصاعب والمنزلقات والمطبات التي مرت بها القضية، والمفاوضات الطويلة والشاقة التي استمرت من عام 1995م حتى عام 2000م؟!

– ويوضح كل من Drysdale & Blake (1985: 78) أن حل قضية الحدود السعودية اليمنية يجب أن يأخذ في الاعتبار التحالفات القبلية في منطقة الحدود، في حين أن الحدود ذاتها يمكن أن تكون خطوطاً هندسية نظراً لطبيعة الإقليم الجغرافية الصحراوية، وخلوها تقريباً في القطاع الشرقي من مراكز الاستيطان البشري.

– ويتصور حسن أبو طالب (1993م: 217) أن «اتفاقية الطائف تمثل حجر

الزاوية في مسألة ترسيم الحدود اليمنية السعودية»، مضيفاً أن «الملابسات والتفسيرات والطروحات القائمة حول هذه الاتفاقية جعلت قضية الحدود بين البلدين مسألة شائكة، حيث تسهم الاعتبارات السياسية والتاريخية إما في احتواء القضية أو إثارتها».

– ويبين صلاح الدين العقاد (1993م: 174)، على خلفية تجدد النزاع الحدودي السعودي اليمني، عقب العدوان العراقي للكويت ونشوب حرب الخليج الثانية، أن بعض المناطق المتنازع عليها «ظهرت فيها احتمالات وجود النفط».

– ويتناول رياض الريس (1998م: 174، 132) النزاع الحدود السعودي اليمني من زوايا مختلفة. فقد أكد أن معاهدة الطائف سوت جزءاً من النزاع، ولكن الجزء الآخر ظل مفتوحاً حول مناطق البكاكة وجبل المشنوق والخرخير وعروق بن حمودة والقعاميات وغيرها. ويرى أن التعامل مع هذا الموضوع من قبل الطرفين يجب أن يتم بعيداً عن السيطرة أو زعزعة الاستقرار، كما أن الأحقاد التاريخية، في نظره، لا يمكن ولا يجب تحصيل ثمنها حالياً. ويعتقد رياض الريس (1994م: 326) أن المواقف المتشددة لأي طرف لا يمكن أن تؤدي إلى حل مشكلة الحدود، ومن مصلحة الطرفين الوصول إلى حل عادل ومنطقي ضمن الخلفيات التاريخية للمشكلة وواقعها الراهن.

– ويؤكد أحمد يوسف أحمد (1988م: 130) أن حدة الصراع بين السعودية واليمن اختفت تفاعلاتها في الفترة الممتدة بين عامي 1945–1962م لأسباب متعددة، من بينها التجانس النسبي بين النظامين السياسيين في البلدين حينئذ، وضعف إمكانات الجانب اليمني، إلا أن حدة هذا الصراع تزايدت عقب قيام الثورة في اليمن عام 1962م حتى عام 1967م، ويضيف أحمد أن ذلك «لا يعني أن الصراع كان فاقداً لعناصره الذاتية» بدليل استمراره بعد انسحاب المصريين من اليمن عقب حرب حزيران 1967م.

– وينظر محمد جابر الأنصاري وزملاؤه (1997م: 131، 100) إلى النزاع السعودي – اليمني على ضوء الاعتبارات القبلية والجغرافية والدور الذي تقوم به القبائل في اليمن، وتداخل هذه الاعتبارات مع النزاعات الإقليمية في جنوب غرب شبه الجزيرة العربية. وشدد على أن توقيع مذكرة التفاهم بين البلدين في 1995/2/27م أسهم في استقرار العلاقات السعودية اليمنية نسبياً.

– ويؤكد Biger (1995: 464) أن اكتشاف النفط في المناطق المتنازع عليها في القطاع الشرقي بين السعودية واليمن أضاف بعداً جديداً لادعاءات الطرفين ومطالبهما الإقليمية في المنطقة. ويشير عطا زهر (1998م: 64) إلى أن الخلاف الحدودي السعودي – اليمني تجري معالجته عبر لجان ثنائية فنية، وقد عززت الاتصالات المستمرة على أعلى المستويات بين البلدين من طبيعة عمل هذه اللجان، ودفعتها إلى أمام في سبيل تحقيق حلول عادلة لهذا الخلاف.

– ويقترح أحمد الغامدي (1420هـ: 199) حدود الأمر الواقع بين السعودية واليمن باعتبارها أساساً صالحاً لتسوية سلمية للنزاع الحدودي بينهما، وباعتبارها أساس النزاع وجوهره، وأن هذه الحدود تعكس ميزان القوة بينهما، بالإضافة إلى تأثرها بعدد من العوامل الجغرافية، وتشير الوقائع التاريخية لمسيرة النزاع بين البلدين إلى عدد آخر من العوامل الأيديولوجية والاقتصادية والسياسية والتاريخية التي أدت دوراً مؤثراً في ظهور هذا النزاع الحدودي.

– ويرى Al-Muwaled (1993: 24) أن تسوية قضية الحدود البحرية السعودية – اليمنية أكثر تعقيداً مما يعتقد، نظراً لطبيعة الحدود البحرية، كما أن وجود عدد من الجزر الصغيرة المتناثرة في المنطقة المعنية، واحتمال اكتشاف البترول بها، عوامل دفعت، كما يبدو، إلى تبني هذا الرأي المتحفظ.

– ويؤكد رضا رضوان (2000م: 10) أن مشكلة الحدود السعودية – اليمنية لا تكمن في طول هذه الحدود فحسب، وإنما «في تداخل عديد من المتغيرات المعقدة» أيضاً، كطبيعة الأرض محل النزاع، وما تحتويه من موارد اقتصادية، أو ما يمكن أن تمثله من مواقع استراتيجية، والمتغيرات المرتبطة بخصائص السكان وأحوالهم الاقتصادية، والتداخل القبلي، وتاريخ قيام الدول في هذه المنطقة وتطورها السياسي، وما أفرزه من تحولات وتداعيات، وما شهدته المنطقة عموماً من أحداث وحروب وتحالفات.

– ويؤكد بريعمة الطهيفي (2000م: 149) أن النظام الحدودي السعودي – اليمني ينبع من الرؤية المختلفة للطرفين حول تفسير مدى إلزامية معاهدة الطائف، فقد طالب اليمن بإعادة ترسيم كامل خط الحدود بين البلدين على أساس مبدأ «لا ضرر ولا ضرار»، بينما أصرت السعودية على «إلزامية معاهدة الطائف» وضرورة تنفيذ ما جاء بها أولاً، ثم ترسيم ما تبقى من الحدود بين البلدين.

المبحث الثاني
الحدود السعودية – اليمنية قبل عام 1934م

يتفق كثير من المختصين على أن الحدود السياسية للدول لا تنشأ دفعة واحدة، وإنما تتطور عبر مراحل تاريخية مختلفة، بحيث تتغير حدود الدول ومساحاتها صعوداً وهبوطاً، تبعاً لعديد من العوامل الجغرافية والسياسية والاقتصادية والعسكرية. وتبلغ الدول، غالباً، حدودها النهائية عندما تصل قواها الذاتية إلى الحد الأقصى في امتدادها الإقليمي، غير أن ذلك لا يعني عدم ظهور احتكاكات أو تغيرات أو نزاعات حدودية في المستقبل. ونشأت الحدود السياسية بين المملكة العربية السعودية واليمن نتيجة لعدد من التطورات السياسية والإقليمية والتاريخية في شبه الجزيرة العربية. وكغيرها من الأقاليم العربية الأخرى، فإن ظهور الحدود السياسية بمفهومها المعاصر في هذه المنطقة، ارتبط بظاهرتين مهمتين: تمثلت الظاهرة الأولى في المؤثرات الغربية الناجمة عن السيطرة البريطانية على أجزاء من أطراف شبه الجزيرة العربية، وتجسدت الظاهرة الثانية في بزوغ فجر الدولة الوطنية في شبه الجزيرة العربية.

وتنشأ الدول المعاصرة عادة بإحدى طريقتين: دول تنشأ بطرق ثورية، حيث يقاوم السكان الاحتلال الأجنبي، وينشئون دولتهم عن طريق طرد المحتل، وهو ما ينطبق على اليمن ضد العثمانيين والبريطانيين. وكانت عملية نشوء الدولة في اليمن عبارة عن عنف متواصل حتى خروج المحتل من شمال اليمن وجنوبه؛ وتنشأ الدولة في الحالة الثانية بطريقة تطورية، حيث يمتلك المجتمع (القبلي) درجة متزايدة من الحكم الذاتي عبر الزمن، ومن ثم تتحول الأقاليم، التي تقوم عليها التجمعات القبلية، إلى دولة تدريجياً، ويتحول التنظيم (التنظيمات) القبلي إلى مؤسسات سياسية قادرة بصورة متزايدة على حفظ النظام والأمن وتطبيق القانون (Maoz, 1989: 203). ويمكن تصور نشأة الدولة في هذا الإطار ممثلة في المملكة العربية السعودية، ونظراً لهذا الترابط، فإن هذا المبحث سيركز على نشأة الدولة الوطنية المعاصرة في كل من السعودية واليمن، وجذور حدودهما التاريخية، وتطور نفوذ كل منهما في المناطق الغربية الجنوبية لشبه الجزيرة العربية على وجه الخصوص.

نشأة الدولة الوطنية السعودية:

من خلال البحث المتأني في أساس الدولة السعودية المعاصرة يمكن التحقق من مرجعيتها وأصولها الأساسية التي تتمحور في مصدرين: الأول، وهو القاعدة السياسية، ممثلة في سعي «الأسرة السعودية» إلى إقامة دولة عربية تجسد

التطلعات السياسية لقلب شبه الجزيرة العربية؛ أما المصدر الثاني، فتجسد في الدعوة الإصلاحية الإسلامية التي نادت بضرورة العودة إلى ما كان عليه السلف الصالح، وتنقية الممارسات الإسلامية مما لحق بها من شوائب وانحرافات. وكان لتوحد هذين المصدرين الأساسين الدور الأول في انطلاق الحركة السياسية - الدينية لإنشاء دولة سعودية روحها الإسلام وسداها العروبة.

يرجع تاريخ نشأة الدولة السعودية الأولى إلى عام 1744م/1157هـ عندما تعاقد الأمير محمد بن سعود والشيخ محمد بن عبدالوهاب على العمل معاً في سبيل الدعوة الإصلاحية ونشرها. وأصبح هذا التعاقد هو الأساس الذي قامت عليه الدولة السعودية عبر تاريخها. وامتدت تخوم الدولة السعودية الأولى في البداية إلى مناطق إقليمية داخل نجد، فامتدت إلى حائر سبيع جنوباً عدا الرياض، وشمالاً إلى الشعب والمحمل وسدير وجلاجل، وغرباً إلى ضرما والقويعية والوشم، وكانت قاعدتها في بلدة الدرعية وسط نجد. وأدى إقليم نجد دوراً جغرافياً سياسياً محورياً منذ ذلك الحين في توحيد معظم أجزاء الجزيرة العربية (خلدون نويهض، 1994م: 34). وبحلول عام 1765م امتدت السيطرة السعودية لتشمل الرياض والخرج ووادي الدواسر جنوباً، والقصيم ودومة الجندل والجوف ووادي السرحان وتيماء وخيبر شمالاً، ثم تمكنت بعد ذلك من السيطرة على قطر والإحساء والبريمي، وامتد نفوذها إلى البحرين وأجزاء من عُمان عن طريق بعض القبائل التي كانت تدفع الزكاة للسعوديين، فيما وصل النفوذ السعودي إلى شرقي الحجاز والطائف والخرمة وتربة، وفي الجنوب الغربي اتسع نفوذ الدولة السعودية ليشمل بيشة وجازان والليث ونجران (دارة الملك عبدالعزيز، 1419هـ: 54).

ومع نهاية عهد الأمير سعود بن عبدالعزيز الكبير عام 1814م، امتد النفوذ السعودي إلى إمارات ساحل الخليج العربي وعُمان والحجاز وتهامة وعسير وأجزاء من اليمن وشمال الجزيرة العربية، إضافة إلى تبعية بعض قبائل جنوبي غرب العراق وجنوب الشام وقيامها بدفع الزكاة لممثلي الدولة السعودية (المرجع السابق: 70). ومع نهاية عهد الأمير عبدالله بن سعود الكبير عام 1818م تدخلت قوات محمد علي باشا حاكم مصر في شؤون الجزيرة العربية واستولت على الحجاز، ثم جنوب عسير وتهامة، ونجد والدرعية عاصمة الدولة السعودية الأولى في 1/10/1818م (المرجع السابق: 80).

وتأسست الدولة السعودية الثانية على يد الأميرين مشاري بن سعود الذي حكم الدرعية لفترة قصيرة، والأمير تركي بن عبدالله الذي تسلم السلطة بعد ذلك،

وقام بطرد الحامية التركية من الرياض في عام 1824م. وتمكن الأمير تركي بن عبدالله من مد نفوذ الدولة السعودية الثانية إلى أغلب الأقاليم التي كانت خاضعة للدولة السعودية الأولى، عدا الحجاز والمناطق الواقعة إلى جنوبه. وفي عهد الأمير فيصل بن تركي امتد نفوذ الدولة السعودية الثانية إلى بعض مناطق عُمان (المرجع السابق: 122). وخلال فترة حكم الأمير فيصل بن تركي الثانية استعادت الدولة السعودية الثانية نفوذها في شبه الجزيرة العربية وشرقها ومعظم المناطق الشمالية، حتى وفاته في عام 1865م. وانتهت الدولة السعودية الثانية بعد دخول ابن الرشيد إلى الرياض في عام 1891م، نتيجة للصراعات السياسية التي دارت بين بعض أبناء الأمير فيصل بن تركي (المرجع السابق: 132).

تأسست المملكة العربية السعودية على يدي الملك عبدالعزيز آل سعود، الذي سعى إلى إعادة بناء الدولة السعودية على المبادئ نفسها التي قامت عليها الدولتان الأولى والثانية. واستطاع منذ دخوله الرياض عام 1902م/ 1319هـ حتى عام 1932م، أن يوحد أقاليم المملكة العربية السعودية، في رحلة جهادية طويلة، توجت بالإعلان الرسمي لقيامها عام 1932م بحدودها السياسية المعروفة حالياً (المرجع السابق: 208). وخلال هذه الرحلة الطويلة، قام الملك عبدالعزيز باستعادة الرياض في عام 1902م، والوشم والمحمل عام 1903م، والقصيم عام 1904م، ثم الإحساء والقطيف عام 1913م، فالخرمة وتربة عام 1919م، وعسير عام 1920م، ثم جبل شمر والمناطق الشمالية عام 1921م، فالطائف ومكة المكرمة عام 1924م، ثم دخل جدة والمدينة المنورة وسيطر على باقي إقليم الحجاز في عام 1925م، وأخيراً تم ضم جازان في عام 1930م.

ويمكن تلخيص قصة إنشاء المملكة العربية السعودية من خلال تأكيد أهمية التحالفات القبلية الموالية للملك عبدالعزيز ودورها، ونجاحه في قيادتها، وصهرها في بوتقة واحدة ضمن إطار التوحد الديني، القائم على أسس الحركة الإسلامية الإصلاحية السلفية، التي تمحورت حول السعي إلى العودة إلى المنابع والأصول الإسلامية الصحيحة، والسير على منهاجها، وإحاطة هذا التجمع القوي بسياج الدولة الموحدة ضمن إقليم محدد المعالم، مصون الحدود والسيادة. لقد شمل «التوحيد» السعودي أقاليم في الجزيرة العربية، لم تتوحد فيما بينها منذ قرون، وهي أقاليم الحجاز ونجد والإحساء وعسير ونجران وجازان والمناطق الشمالية، وهو ما جعل من المملكة العربية السعودية ظاهرة «توحيدية» أكثر اتساعاً، وأبعد

عمقاً وتأثيراً على الصعيد السياسي الإقليمي والقومي (محمد الأنصاري، 1995م: 112). كما أن عملية تكوين المملكة العربية السعودية لم تكن سهلة على الإطلاق، فقد جاءت هذه العملية ضمن فترة حرجة من الصراعات الدولية والإقليمية، وعدم الاستقرار والصراعات القبلية في الجزيرة العربية نفسها (عبدالرزاق أبو داود، 1419هـ (أ): 98).

نشأة الدولة الوطنية في اليمن:

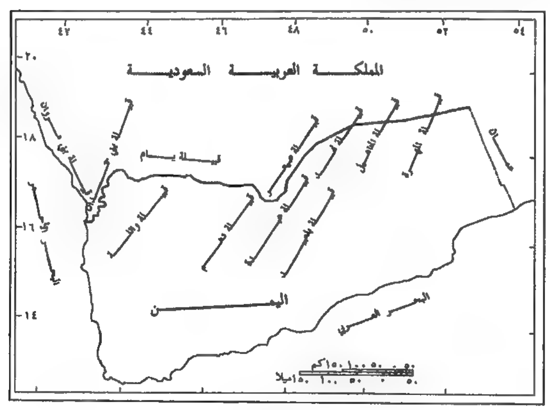
ترجع نشأة الدولة المعاصرة في اليمن إلى قدرة نظام الإمامة الزيدية في شمال اليمن على مقاومة النفوذ العثماني من خلال التمترس في المناطق الجبلية الوعرة في البلاد، حتى قيام المملكة المتوكلية اليمنية، التي استطاعت التخلص من النفوذ العثماني نهائياً، عقب هزيمة تركيا في الحرب العالمية الثانية عام 1918م. ولم تكن هناك حدود واضحة الملامح للبناء الإقليمي للدولة اليمنية في هذا الوقت، إلا أن نفوذها شهد صعوداً وانكماشاً متبايناً في مناطق شمال اليمن، وما يحيط بها، إضافة إلى سواحل البحر الأحمر. وتركز النفوذ الأساسي لهذه الدولة في المناطق الجبلية الوعرة حول صعدة وصنعاء وتعز، حيث تقطن القبائل «الزيدية».

ويمكن الإشارة إلى أن أول حدود دولية معروفة للدولة المعاصرة في شمال اليمن ظهرت لأول مرة عند احتلال البريطانيين عدن في عام 1839م، ولجوء تركيا إلى بسط نفوذها على شمال اليمن مرة أخرى، وجعله ولاية عثمانية. وأدى هذا التطور إلى تعيين الحدود بين منطقتي النفوذ العثماني والبريطاني في شمال اليمن وجنوبه.

وعقب هزيمة تركيا في الحرب العالمية الأولى أعلن الإمام يحيى، الذي كان متحصناً في الجبال اليمنية، استقلال شمال اليمن باسم المملكة المتوكلية اليمنية. واستغل الإمام يحيى ظروف هزيمة العثمانيين أفضل استغلال، ليتخلص من ضغطهم وسيطرتهم على بعض مناطق اليمن. فقد التزم الحياد بينهم وبين البريطانيين الذين كانوا يقبعون في جنوب اليمن، وسرعان ما ارتد على العثمانيين عندما أحس باندحارهم، وأخرج بقيتهم سريعاً عقب ذلك (فاروق أباظة، 1987م (أ): 573). كما قام الإمام يحيى، فيما بعد، باحتلال أجزاء محدودة من عسير وجنوب جازان ونجران (محمود محمود، 1983م: 205)، إلا أن القوات السعودية استعادت هذه المناطق سريعاً. وظل اليمن يعيش في عزلة شبه كاملة حتى عام 1962م عندما قامت الثورة على حكم الإمامة، ولكن شمال اليمن، وعلى الرغم من تلك العزلة، كان

لا بد له، بصورة أو أخرى، من التأثر بالأوضاع الاستعمارية في جنوبه، أو الحراك السياسي في شماله، حيث تبلور ظهور كيان سياسي قوي هناك، متمثلاً في السعودية، التي كانت في طور استكمال بنائها السياسي الإقليمي. وظلت اليمن الشمالية من أكثر بلدان العالم تخلفاً بسبب العزلة القسرية التي فرضها نظام الإمامة، بحجة حماية البلاد من التهديدات الخارجية (سعيد باديب، 1990م: 63).

ومثلت السلطة المركزية القوية «للزيدية» في شمال اليمن تحدياً كبيراً للنظام القبلي، واستطاعت أن تتغلب على التحالفات القبلية، بأساليب متعددة، مما مكنها في أغلب الأوقات من «تعيين» بعض أطراف (حدود) الدولة اليمنية، وضم مزيد من الأراضي في الشمال، حيث كيان الأدارسة السياسي الهش في عسير وجازان، وكسر شوكة القبائل «الشافعية» المناوئة في المناطق الساحلية (جريجري جويس، 1993م: 40–41). (شكل 2).



شكل (2)
تجمعات القبائل على طرفي الحدود السعودية اليمنية

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على: الغامدي، 1420هـ – الجاسر، 1982م – Abu Dawood, 1984-Schofoeld, 1994.

ومن ناحية أخرى، برزت ملامح الدولة المعاصرة في جنوب اليمن في أعقاب الاحتلال البريطاني لعدن، وفرض الحماية تدريجياً على سلطنات جنوب اليمن وإماراته وشيخاته، وهي التي كانت في مجملها محافظة، وتعج بالمنافسات والحروب القبلية. وأقام البريطانيون كياناً اتحادياً فدرالياً مهلهلاً في عام 1959م. كما قامت بريطانيا في فترات مختلفة، وبصورة شبه انفرادية، بتحديد حدود الكيان السياسي اليمني الجنوبي مع شمال اليمن وعُمان والسعودية (محمد الجفري، 1995م: 75).

الجذور التاريخية للحدود السعودية:

على الرغم من عدم وجود حدود سياسية دقيقة للدولتين السعوديتين الأولى والثانية، فإن معظم المصادر التاريخية تشير إلى امتداد هذه «الحدود» إلى أطراف شبه الجزيرة العربية (عبدالرزاق ابو داود، 1998م: 447)، كما أن حدودها التاريخية في بدايتها عام 1765م لم تتعد بلدة الزلفي في وسط نجد من الناحية الشمالية، وبلدة الخفس إلى الشرق، ومناطق العارض والقويعية جنوباً، وبلدة شقراء غرباً، وكل هذه المواقع تقع ضمن إقليم نجد في وسط شبه الجزيرة العربية (إبراهيم جمعة، 1979م: 29).

وبنهاية عام 1802م وصلت حدود الدولة السعودية الأولى إلى جبل شمر شمالاً، وعسير وبعض سواحل تهامة في الجنوب الغربي، والأفلاج ووادي الدواسر جنوباً، والإحساء وبعض سواحل الخليج العربي شرقاً (المرجع السابق: 54). وفي عام 1814م امتدت حدود الدولة السعودية الأولى غرباً لتشمل معظم سواحل البحر الأحمر، ابتداء من العقبة شمالاً، حتى الحديدة جنوباً. وفي الشرق امتدت حدود هذه الدولة من الجبيل شمالاً إلى بعض سواحل خليج عُمان جنوباً، بينما ترامى نفوذها حتى الأطراف الشمالية لصحراء الربع الخالي في الجنوب، كما مثلت صحراء النفوذ حدودها الشمالية (المرجع السابق: 75). وبنهاية عام 1818م ظلت حدود الدولة السعودية تقريباً كما كانت على عهد الدولة السعودية الأولى، باستثناء انحسارها عن بعض مناطق ساحل خليج عُمان، وتراجعها إلى الجنوب عن ميناء العقبة (المرجع السابق: 97). وبنهاية عام 1838م شهدت حدود الدولة السعودية الثانية ومناطق نفوذها انحساراً وتراجعاً آخر، وانحصر نفوذها في نجد، امتداداً من حواف صحراء النفوذ الكبير شمالاً، إلى الحافات الشمالية لصحراء الربع الخالي جنوباً، ومن أطراف الحجاز غرباً حتى إقليم الإحساء وبعض سواحل الخليج العربي وإمارات الساحل شرقاً (المرجع السابق: 114).

ويمثل التصور الحدودي السابق، لمناطق نفوذ الدولة السعودية تاريخياً، صورة تقريبية لحدود امتداد هذا النفوذ والسيطرة السعوديين، إضافة إلى كونه تعبيراً جغرافياً سياسياً لمراحل الاتساع والانكماش التي مر بها الكيان السعودي. وفي الواقع لا يمكن اعتبار الحدود التاريخية التقريبية، التي وصفنا، حدوداً دولية دقيقة بالمفهوم المعاصر للحدود السياسية، ولكنها تمثل تخوماً، كانت تضيق وتتسع، لتفصل بين الدولة السعودية وغيرها من الكيانات السياسية في شبه الجزيرة العربية والشام والعراق. ويمكن اعتبار هذه التخوم جذوراً تاريخية، مثلت أساساً جيداً قامت عليه حدود الدولة السعودية المعاصرة ممثلة في المملكة العربية السعودية. وبهذا الصدد يشدد (Anderson) على أن «الفكر الإقليمي» الذي يسعى إلى السيطرة الإقليمية هو تفسير منطقي للإسقاطات التاريخية والادعاءات البلاغية والتاريخية بين الأمم والشعوب (Anderson, 1996: 35).

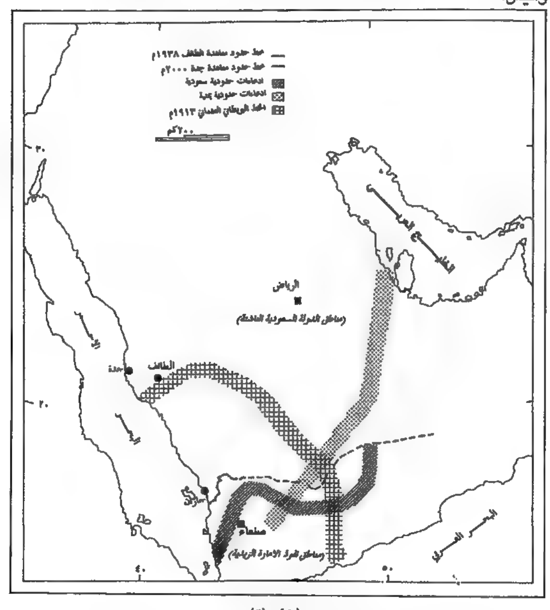
واستقرت الحدود الحالية للمملكة العربية السعودية بشكل لا يختلف كثيراً عن المدى الذي وصلت إليه تخوم الدولة السعودية تاريخياً، الشكلان (1) و(3). وتجدر الإشارة إلى أن مناطق نفوذ السعوديين التاريخية في شبه الجزيرة العربية، اتسعت وانكمشت تبعاً لمستوى قوة الدفع السعودي، ونتيجة للمتغيرات السياسية والعسكرية في شبه الجزيرة العربية وما حولها، إضافة إلى التدخلات الأجنبية في شؤون المنطقة من الدولة العثمانية وبريطانيا ومصر. ومن المثير للانتباه، فيما يتعلق بحدود السعودية بصفة عامة، ومع اليمن بصفة خاصة، أنها تكشف عن احتمالية كبيرة بوجود علاقة ارتباطية بين أنماط النزاعات مع الدول المجاورة وأطوال القطاعات الحدودية وأنماطها وعددها. ويمكن اعتبار هذه المتغيرات عوامل فاعلة تسهم في تزايد عدد النزاعات الحدودية بين الدول عموماً (Starr & Most, 1978: 457)، ولا يمكن استثناء النزاع الحدودي السعودي اليمني من هذه الصورة العامة.

الجذور التاريخية للحدود اليمنية:

لا توجد مصادر دقيقة توضح حدوداً سياسية مميزة للدولة اليمنية، إلا أن كثيراً من المهتمين والجغرافيين يطلقون مسمى **اليمن** على الجزء الجنوبي الغربي من الجزيرة العربية، ولم تتعد السيطرة الفعلية للدول التي قامت في اليمن حدود المناطق الجغرافية المعروفة باليمن. ولعل أول إشارة صحيحة للجذور التاريخية للحدود الحديثة لليمن جاءت من المصادر البريطانية والعثمانية، التي شاركت في تعريف

الحدود السياسية السابقة وتعيينها بين شمال اليمن وجنوبه، كما قامت السلطات البريطانية بتعيين الحدود السياسية السابقة بين جنوب اليمن وعُمان. وفيما يتعلق بحدود اليمن الشمالي مع مناطق جازان وعسير ونجران، فإن معظم الدلائل تشير إلى عدم وجود حدود سياسية واضحة بين هذه المناطق، كما أن سيطرة الدول التي قامت في صنعاء لم تصل إلى المناطق المذكورة، إلا في فترات قصيرة متقطعة، إضافة إلى قيام عدد من الإمارات شبه المستقلة في هذه المناطق، وآخرها إمارة الأدارسة في عسير وجازان، وإمارة آل عائض في عسير، وسيطرة قبائل يام والمكارمة على مقدرات نجران، التي كانت إمارة مستقلة عام 1922م مثل غيرها من الكيانات والإمارات السياسية في شبه الجزيرة العربية (محمد العقيلي، 1412هـ: 144). وعلى الرغم من ذلك، فإن عسير على وجه الخصوص، وهي بلاد جبلية وعرة، كانت عبارة عن متصرفية عثمانية لفترة طويلة، وشهدت كثيراً من الحروب والثورات ضد الأتراك، الذين تركوها لآل عائض فيما بعد (المرجع السابق: 298). وإذا سلمنا بوجود يمني في بعض هذه المناطق، فإن حدود هذا الوجود واستمراره غير واضحة، أو محدودة في أغلب الأحوال تاريخياً وجغرافياً. كما أن هذا الوجود، الافتراضي لم يزد على بعض الحملات التي جردها الإمام يحيى للتدخل في شؤون المناطق الواقعة إلى الشمال من بلاده (أمين الريحاني، 1981م). وإذا كان اليمن تاريخياً تميز بكونه منطقة ثقافية غنية نوعياً، مقارنة بغيرها من مناطق شبه الجزيرة العربية، فإن التميز السياسي لليمن ظل منحصراً في المناطق اليمنية المتعارف عليها والواقعة إلى جنوب عسير ونجران وجازان، بل إن هذه المناطق الثلاث تميزت بكونها أقاليم ذات صبغة خاصة، وإن تشابهت فيها كثير من المظاهر الثقافية العامة مع غيرها من المناطق في الحجاز ونجد واليمن. وفي تاريخ اليمن الحديث لم تقم دولة يمنية واحدة بالتحكم في شمال اليمن وجنوبه إلا عقب قيام الوحدة اليمنية في عام 1994م (جريجري جويس، 1993م: 15). وفيما يخص حدود اليمن الجنوبي مع السعودية، يمكن إرجاع جذورها التاريخية إلى الخط الأحمر الذي اتفقت عليه بريطانيا والدولة العثمانية، إبان المؤتمر العثماني – البريطاني لتحديد مناطق نفوذهما في شرق وجنوب شبه الجزيرة العربية عام 1913م، وجرى التصديق على هذا الاتفاق في 5/6/1914م (Helms, 1981: 278). ويشير أباظة إلى أن النزاع الحدودي السعودي اليمني لم يكن صناعة أوروبية، وإنما كان صراعاً حدودياً عربياً (فاروق أباظة، 1987 (ب): 57)، إلا أن الأحداث التاريخية ذات الصلة تبين أن جذور الحدود السياسية المعاصرة لليمن حديثة نسبياً، وأن معظمها صناعة

عثمانية وبريطانية، كما أن جذور الحدود السعودية - اليمنية في القطاع الغربي ما هي إلا نتاج لموازين القوة والقدرة على العمل السياسي والعسكري، والنفوذ السياسي والعسكري والفكري للطرفين في هذه المنطقة. هذا ويظهر الشكل (3) تصوراً تقريبياً لادعاءات الحدود المتضاربة تاريخياً بين المملكة العربية السعودية واليمن.



شكل (3)

الادعاءات الحدودية السعودية اليمنية قبل معاهدة جدة 2000م

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على: Schofield, 2000، وزارة التعليم العالي، 1419هـ المركز الوطني للمعلومات 2002م.

المبحث الثالث

الحدود السعودية – اليمنية بعد معاهدة الطائف 1934م

تعتبر الحدود السعودية – اليمنية الناجمة عن حرب عام 1934م بين البلدين، ثم معاهدة الطائف لعام 1934م، وحدود الأمر الواقع في قطاع الحدود الشرقي، الأطول امتداداً، والأكثر تعقيداً وإشكالاً بين قطاعات الحدود العربية. وعلى الرغم من مرور عقود طويلة على نشأة هذه الحدود، فإن قسماً كبيراً ظل غير متفق عليه بين البلدين لفترة تقارب 66 عاماً، ودارت مفاوضات طويلة بين البلدين منذ عام 1955م لترسيم ما تبقى من الحدود بينهما، التي لم تشملها معاهدة الطائف (1934م). وشهدت قضية الحدود بين الطرفين كثيراً من العقبات والتوترات، إلا أن الحكمة والإرادة السياسية، والمصالح الاستراتيجية، والعلاقات الأخوية والتاريخية بين البلدين، كانت لا بد أن تسود في النهاية، لإنهاء هذا النزاع الحدودي الذي طال مداه، وكلف كثيراً من الجهد والمال والرجال.

الوضع العام للحدود بين البلدين:

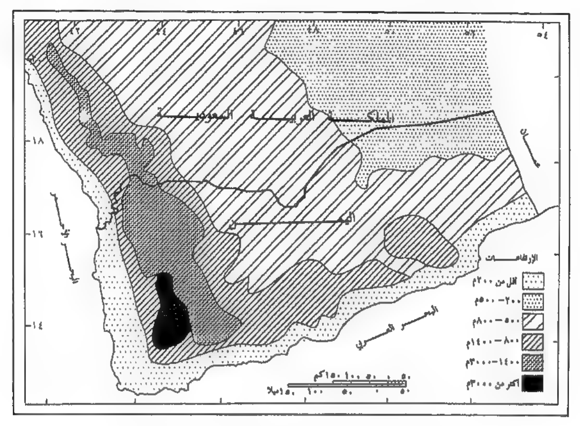
ترجع نشأة الحدود الدولية الحالية بين السعودية واليمن إلى فترة مبكرة من القرن العشرين، عندما تم ضم مقاطعات عسير ونجران وجازان إلى المملكة العربية السعودية، نتيجة للروابط التاريخية والسياسية بين هذه المناطق والدولة السعودية الناشئة حينئذ، وتزامن ظهور المملكة العربية السعودية مع نشأة الدولة المعاصرة في اليمن تحت نظام الإمامة، بعد تخلص البلاد من الحكم العثماني، إثر هزيمة الأتراك في الحرب العالمية الأولى. ونتيجة للتطورات التالية، وعقب بسط الحماية السعودية على الأقاليم المتاخمة لليمن، قامت الأخيرة ببعض التحركات العسكرية للاستيلاء على بعض هذه المناطق. وما لبثت الحرب أن نشبت بين الطرفين السعودي واليمني في عام 1934م، وتوغلت القوات السعودية عميقاً في اليمن حتى استولت على ميناء الحديدة. والواقع أن العمليات العسكرية السعودية في المناطق المشار إليها أو في اليمن الشمالية ذاتها في ذلك الوقت، كانت محكومة بعدد من العوامل الرئيسة التي حدت كثيراً من قدرات هذه القوات، التي تؤثر في الغالب في العمليات العسكرية ضد الأقاليم المجاورة، ومن أهم هذه العوامل: المسافة، والقوة، والتأثير العام، والكلفة السياسية، والظروف العامة المحيطة بهذه العمليات (Pearson, 1974: 440). وكان لهذه العوامل دور فعلي على ما يبدو في وضع حد لهذه الحرب العربية – العربية في نهاية الأمر.

ونتيجة للوساطات العربية والإسلامية، لجأ الطرفان إلى التفاوض، ثم الصلح الذي تمخض عن معاهدة الطائف لعام 1934م، التي اعترفت بصورة رسمية بتبعية كل من عسير ونجران وجازان للسعودية، وعينت خط الحدود بصورة تفصيلية بين البلدين، غير أنها لم تتعرض للحدود الشرقية لليمن الشمالي مع السعودية، كما أن حدود الجزء الجنوبي من اليمن مع السعودية لم تكن محل تفاوض نظراً لوقوع جنوب اليمن حينئذ تحت الحماية البريطانية (عبدالله القباع، 1992م: 186؛ عيد الجهني، 1994م: 235؛ جريجري جويس، 1993م: 95؛ Abu-Dawood, 1993؛ Karan, 1990: 35).

الوضع الجغرافي للحدود عقب معاهدة الطائف:

فيما يخص الوضع الجغرافي للحدود بين البلدين في هذه الفترة، فيقدر امتدادها بنحو 1407كم، بدءاً من نقطة رأس المعوج على الساحل الشرقي للبحر الأحمر، حتى نقطة التقاء الحدود الثلاثية السعودية العمانية – اليمنية في الشرق على الحواف الجنوبية لصحراء الربع الخالي، ويمكن تقسيم الحدود بين البلدين إلى قطاعين رئيسين، خلاف القطاع البحري. ويبلغ طول القطاع الغربي من هذه الحدود نحو 294 كم، ويمثل نحو 20,89٪ من إجمالي طول الحدود البرية بين البلدين، بينما يبلغ طول القطاع الشرقي نحو 1113 كم، أي ما يمثل 79,11٪ من إجمالي طول الحدود البرية بين البلدين.

ويبدأ امتداد القطاع الحدودي الغربي المتفق عليه بين البلدين بموجب معاهدة الطائف لعام 1934م، من نقطة رأس المعوج على ساحل البحر الأحمر، مقابل جزيرة الدويمة الصغيرة الحجم، بين قريتي المُوَسم السعودية وميدي اليمنية. ومن هذه النقطة يتجه خط الحدود إلى الشمال والشمال الشرقي بشكل متعرج لمسافة 200 كم تقريباً، ثم يغير اتجاهه إلى الشرق لمسافة تصل إلى 94 كم تقريباً. ويشتمل هذا القطاع الحدودي على بعض الخطوط المستقيمة القصيرة. ويتعرج خط الحدود كثيراً بين الجبال ليفصل بين كثير من القرى والبلدات السعودية واليمنية المتقابلة والمتناثرة على جانبي الحدود. ويمر خط الحدود في هذه المنطقة ضمن مجموعة من الأشكال التضاريسية المتباينة، فيبدأ من السهل الساحلي المنبسط، فالنجود الساحلية التي تقع بين السهل الساحلي وحافات الانهدام الرئيسي، فمرتفعات عسير التي تشكل كتلة مرتفعة مستطيلة، حتى يصل إلى الشعاف التي تشكل حافات الهضاب التي تطيف بالجبال شرقاً، فرمال أطراف الربع الخالي (عبدالرحمن الشريف، 1404هـ: 31) (شكل 4).



شكل (4)

الملامح الطبوغرافية لمناطق الحدود السعودية اليمنية

المصدر: وزارة التعليم العالي، 1419هـ

Yemen Maps Online Sestcic, 2002 - Texas Maps Saudi Online, 2002

ويعتمد توزيع المستوطنات البشرية في هذه المناطق الحدودية، على الزراعة وتوافر المياه في هذه المناطق الجبلية الموجودة بالفعل في عديد من المواقع على حافات الأودية والمصاطب الجبلية، مما أدى إلى وجود نمط استيطاني مميز في المنطقة الجبلية للحدود بين السعودية واليمن. وفي الشرق ينحني خط الحدود جنوب بلدة ظهران الجنوب السعودية وشمال بلدة سحار اليمنية، ثم ينحني مرة أخرى تاركاً مدينة نجران داخل الأراضي السعودية، ثم يتجه شرقاً حتى مشارف المناطق الرملية عند نقطة جبل الثأر (وزارة الدفاع والطيران، 1407هـ وزارة التعليم العالي، 1419هـ وزارة الخارجية، 1397هـ عبدالرحمن الشريف، 1415هـ: 36)، وهو جبل طويل مع مجموعة من الجبال جنوب الحدود اليمنية السعودية، ويبعد 25 كم من نجران تقريباً (عبدالله بن خميس، 1410هـ: 37).

وعلى وجه العموم، فإن خط الحدود السعودي – اليمني في القطاع الغربي

يعبر السهل الساحلي والتلال الغربية ثم سلسلة جبال عسير واليمن الوعرة متجهاً إلى الشرق حتى يقطع حافات أحواض التصريف الشرقية الداخلية. وتأخذ مظاهر السطح هنا اتجاهات شمالية جنوبية، في حين يأخذ خط الحدود مساراً شرقياً غربياً في عكس اتجاه مظاهر السطح الوعرة، مما أدى إلى تعقيدات فنية واجتماعية في مسألة ترسيم الحدود في هذه المنطقة كما يلاحظ على معاهدة الطائف وملاحقها التفصيلية.

وفيما يتعلق بالقطاع الشرقي للحدود السعودية – اليمنية، فإنه يمكن اعتبارها «حدود أمر واقع» لم يتفق عليها البلدان في هذه المرحلة، كما تشير إلى ذلك معظم المصادر والخرائط المتوافرة. ويمكن وصفها كذلك بأنها حدود غامضة إلى حد ما، نظراً لتباين وجهات نظر الطرفين حولها، وتعدد الادعاءات حيالها خلال فترة طويلة، قبل استقلال اليمن الجنوبي عن بريطانيا وبعده. وتمتد الحدود الواقعية بين البلدين في هذا القطاع مع امتداد الحواف الجنوبية والشرقية للربع الخالي، حيث تقطع الكثبان الرملية الهائلة، وبعض الأودية الصغيرة الجافة، التي تشكل ممرات طبيعية للحركة في منطقة تكاد تكون شبه خالية من السكان. ويتباين امتداد خط الحدود في هذا القطاع بشكل واضح بين خرائط الطرفين. ويشير الشكل (3) إلى خط حدود البلدين المتفق عليه في معاهدة الطائف، والادعاءات المختلفة للبلدين في مراحل متعددة من النزاع الحدودي، وخط حدود الأمر الواقع في القطاع الشرقي (Abu-Dawood, 1993: 195؛ وزارة الدفاع والطيران، 1418هـ).

الوضع القانوني للحدود بعد معاهدة الطائف:

فيما يختص بالوضع القانوني لحدود البلدين في هذه المرحلة تعتبر معاهدة الطائف وملحقاتها المبرمة بين السعودية واليمن في عام 1934م الأساس القانوني الأول الذي تقوم عليه عملية صناعة الحدود السعودية اليمنية برمتها. وجاء إعلان مذكرة التفاهم التي وقعها الطرفان في مكة المكرمة عام 1995م ليضع الأساس القانوني الثاني الذي يحكم وضع الحدود السعودية – اليمنية. وعلى الرغم من وجود وجهات نظر متباينة بشأن القطاع الشرقي لحدود البلدين، وظهور أنماط متعددة ومتتابعة من التوترات والأزمات بين البلدين بين الحين والآخر، والتقارير الصحفية التي تشير إلى احتمالات بترولية واعدة في نطاق القطاع الحدودي الشرقي، فإن الأساس القانوني للوصول إلى تسوية نهائية وعادلة بين الطرفين يبدو متوافراً، بحيث يسمح عن طريق المفاوضات المباشرة من الوصول إلى حل نهائي

لهذه القضية التي طال الجدل حولها (Abu-Dawood, 1993: 198؛ صحيفة الشرق الأوسط، 29/7/1998؛ صحيفة الشرق الأوسط، 12/8/1998؛ صحيفة عكاظ 9/2/1998م).

وفيما يختص بالوضع الحالي للحدود السعودية – اليمنية في هذه المرحلة فقد كان يميل إلى الهدوء المشوب بالحذر، وتواصل العديد من اللجان الحدودية المشتركة المتخصصة مفاوضاتها في كل من الرياض وصنعاء، وذلك على أساس معاهدة الطائف ومذكرة التفاهم المشار إليهما سابقاً. وجرت هذه المفاوضات بهدف تجديد علامات الحدود في القطاع الغربي من الحدود، وترسيم ما تبقى من الحدود في القطاع الشرقي، وتعيين الحدود البحرية بين البلدين في منطقة البحر الأحمر (أحمد الغامدي، 1420هـ: 70؛ صحيفة الشرق الأوسط، 21/7/1998؛ صحيفة الشرق الأوسط، 26/7/1998؛ صحيفة عكاظ، 3/7/1998م). وعلى الرغم من «الاشتباكات العسكرية» بين الطرفين في السنوات الأخيرة، مما أعطى الانطباع بأن حل هذا النزاع الحدودي القائم منذ 66 عاماً تقريباً، بعيد المنال، فإن المؤشرات دلت على خلاف ذلك. فكان هناك اتفاق على التمسك بمعاهدة الطائف، وترسيم الحدود المنبثقة منها، التي تعتمد على بعض من الظواهر الجغرافية والمنازل القبلية، بدلاً من الاعتماد على الإحداثيات الجغرافية. ولوحظ أن الطرفين في طريقهما إلى اتفاق بخصوص تخطيط (خط الطائف)، وتعيين ما تبقى من الحدود الأخرى وترسيمها (Whitaker, 2000 (A): 9).

المبحث الرابع

الحدود والعلاقات السعودية – اليمنية بين عامي 1962 و 1995م

تعتبر هذه المرحلة الطويلة من العلاقات السعودية اليمنية من أطول المراحل التي مرت بها علاقات البلدين، وأكثرها تقلباً، والتي شهدت التدخل المصري في شؤون اليمن، مما سبب توتراً شديداً في العلاقات السعودية المصرية، التي وصلت إلى أسوأ حالاتها في هذه المرحلة، ويناقش هذا المبحث العلاقات السعودية اليمنية في هذه المرحلة، وانعكاساتها على ملف الحدود بين البلدين، إضافة إلى الأحداث التي سبقت وتلت الوحدة اليمنية، وقضية الكويت، ومحاولة الانفصال في جنوب اليمن التي حركت مسألة الحدود المشتركة بين السعودية واليمن (عبدالرحيم محسن، 1421هـ: 20)، وصولاً إلى مذكرة التفاهم الحدودية بين اليمن والسعودية لعام 1995م.

السعودية والتغيرات السياسية في اليمن:

توترت العلاقات بين السعودية والحكومة اليمنية الجديدة التي أعلنت إلغاء الملكية في اليمن وقيام النظام الجمهوري في عام 1962م، وتدهورت العلاقات، ووصلت إلى حالة حرب حقيقية نتيجة لقيام مصر بإرسال فرق من الجيش المصري لدعم القوات الجمهورية اليمنية، التي دخلت في معارك طاحنة مع القوات الملكية اليمنية التي دعمتها السعودية. وعلى الرغم من أن هذا التوتر كان بسبب متغيرات سياسية، فإن مشكلات الحدود في العالم الثالث عموماً تنسحب على مجمل العلاقات بين البلدان المتنازعة على حدود مشتركة، بما لا يدع فرصاً متاحة للتفاهم (أحمد الشريف، 1421هـ: 20).

وتباينت نتائج الحرب الأهلية اليمنية وتقلبت من آونة لأخرى، ووصل الأمر إلى حد قيام الطائرات المصرية بقصف قرى ومدن سعودية في جازان. وتواصلت الحرب «الأهلية» اليمنية حتى انسحاب الجيش المصري من اليمن بعد هزيمة يونيو 1967م، وبعد هزيمة القوات الملكية في اليمن. ومنذ ذلك الوقت راوحت علاقات البلدين بين التعاون والتجاذب والاضطراب نتيجة للتغييرات المتتالية، والاغتيالات التي شهدها اليمن، مما أسهم في عدم استقرار العلاقات السعودية اليمنية.

وفيما يتعلق بحدود البلدين، فقد ظل الوضع على حاله هادئاً في إطار حدود معاهدة الطائف، وعادياً فيما يتعلق بحدود الأمر الواقع في بقية القطاعات الحدودية. ولم يتعد الأمر إلى أكثر من إصدار خرائط تبين مطالب حدودية متباينة للطرفين. وقامت قوات من اليمن الجنوبية بمهاجمة موقع الوديعة الحدودي السعودي في عام 1969م، وردت السعودية بقصف جوي أرغم المهاجمين على الانسحاب من المنطقة. وطوال السنوات التالية ظلت مسألة الحدود السعودية اليمنية مجمدة تقريباً، حتى عام 1973م عندما أصدر الطرفان بياناً مشتركاً يوضح «تأكيد الجانبين واتفاقهما التام مجدداً على اعتبار الحدود بين بلديهما حدوداً نهائية فاصلة بصفة نهائية ودائمة كما نصت عليه المادتان الثانية والرابعة من معاهدة الطائف لعام 1934م» (عبدالرحيم محسن: 1421هـ: 20). ولا ريب في أن هذا البيان هو عبارة عن اتفاق تام على التزام معاهدة الطائف التي تعين القطاع الغربي من الحدود الفاصلة بين اليمن الشمالي والسعودية، كما نصت على ذلك المعاهدة المذكورة نفسها. وطبقاً للبيان السابق استمرت مسألة الحدود الدولية بين البلدين تراوح مكانها، جزء معين معترف به، وآخر هو الأطول عبارة عن حدود الأمر الواقع وادعاءات تاريخية متباينة كما يظهر في الشكل (3).

ومع قيام الوحدة اليمنية في عام 1990م، والعدوان العراقي على الكويت في أغسطس من العام نفسه، وموقف اليمن من هذا العدوان، تأزمت العلاقات اليمنية السعودية، ورُحِّلَت أعداد كبيرة من اليمنيين من السعودية، نتيجة لإلغاء الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها في السابق، من حيث دخول المملكة العربية السعودية والعمل والإقامة بها. وجاء الاتفاق اليمني – العُماني الحدودي عام 1990م، وتحفظ السعودية عليه، إضافة إلى الاكتشافات البترولية في المناطق الحدودية المتنازع عليها في الشرق ، جاءت لتضيف أبعاداً جديدة لمسألة الحدود السعودية – اليمنية. واستدعى الأمر بدء مفاوضات بين الطرفين لحل المسألة، وتكونت بالفعل لجنة مشتركة من الخبراء مهمتها التوصل إلى آلية تحكم سير المفاوضات الحدودية بينهما (صحيفة الشرق الأوسط، 1992/10/26م). وعقدت اللجنة المذكورة عدداً من الاجتماعات دون تقدم يذكر، وبنهاية عام 1995م تقدمت اليمن باقتراح «لا ضرر ولا ضرار» إلا أن السعودية لم توافق عليه، وشددت على ضرورة بدء البحث بناء على أساس «إلزامية معاهدة الطائف» (صحيفة الشرق الأوسط، 1993/1/10م).

وفي عام 1994م نشبت حرب الانفصال في اليمن مما أدى إلى تجميد ملف الحدود مع السعودية. وفي أعقاب فشل حركة الانفصال الجنوبية في اليمن، وقع أول صدام حدودي بين السعودية واليمن في هذه المرحلة، عندما اخترقت قوات يمنية حدود الأمر الواقع شرق مركز الخرخير السعودي، وجرت اشتباكات عسكرية حول بلدة البوقة اليمنية (مارك كاتز، 1996م: 119؛ محمد رضوان، 1999م: 148). وأدى تدخل سوريا بين الطرفين إلى انسحاب القوات اليمنية وعودة الأمور إلى ما كانت عليه (رياض الريس، 1998م: 155). وفي غضون هذه المرحلة أعلن اليمن مراراً برغبته في اللجوء إلى أسلوب التحكيم بين البلدين لحل النزاع الحدودي (مشاري النعيم، 1999م: 64). غير أن السعودية أكدت ضرورة حل المسألة عن طريق التفاوض المباشر. وسعى اليمن إلى الربط بين موضوع الحدود والمواضيع الاقتصادية ومسألة الامتيازات السابقة لليمنيين في السعودية (صحيفة الحياة، 1995/1/18م) وكان استمرار هذا التوتر السعودي – اليمني فرصة متاحة قد تستغلها قوى دخيلة بشكل أو آخر (مارك كاتز، 1996م: 112)، وكان من المحتم أن يتجه البلدان إلى إيجاد حل سلمي مرض لقضاياهما المعلقة.

مذكرة التفاهم 1995م:

خلال زيارة قام بها الرئيس اليمني/ علي عبدالله صالح إلى مكة المكرمة في شهر رمضان المبارك عام 1415هـ/ يناير 1995م، واجتماعه مع الملك/ فهد بن

عبدالعزيز، توصلت السعودية واليمن إلى اتفاق مهم تحت مسمى: مذكرة التفاهم كإطار يحكم عملية المفاوضات الحدودية بين البلدين. وتمثلت أهم النقاط الواردة في مذكرة التفاهم فيما يلي:

– تأكيد إلزامية وشرعية معاهدة الطائف وملاحقها.

– تشكيل لجنة مشتركة مهمتها تجديد العلامات الحدودية المقامة طبقاً لتقارير الحدود الملحقة بمعاهدة الطائف، ابتداءً من نقطة رصيف البحر تماماً رأس المعوج شامي منفذ رديف قراد، بين بلدتي ميدي اليمنية والموسم السعودية، حتى آخر نقطة سبق ترسيمها في جبل الثأر، واستخدام الوسائل العلمية الحديثة لإقامة العلامات الساريات عليها عن طريق شركة متخصصة تحت إشراف اللجنة.

– تقوم اللجنة بتحديد الإجراءات اللازمة والخطوات التي تؤدي إلى ترسيم ما تبقى من الحدود من جبل الثأر حتى منتهى حدود البلدين تجاه الشرق، والاتفاق على التحكيم في حالة الاختلاف.

– تشكيل لجنة مشتركة لتعيين الحدود البحرية طبقاً للقانون الدولي ابتداء من رأس المعوج.

– تشكيل لجنة مشتركة لمنع أي استحداثات أو تحركات عسكرية أو غيرها على حدود البلدين.

– تشكيل لجنة وزارية مشتركة لتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية والثقافية بين البلدين.

– تعيين لجنة عليا مشتركة للتحقق مما سبق وتسهيل مهام اللجان وإزالة ما قد يعترض سبيلها.

– أكد البلدان التزامهما عدم استعمال أي منهما بلاده قاعدة للاعتداء على البلد الآخر، أو القيام بأي نشاط سياسي أو عسكري أو إعلامي ضد الطرف الآخر.

– أوضح الطرفان بجلاء أن هذه المذكرة لا تتضمن تعديلاً لمعاهدة الطائف وملاحقها وتقارير الحدود المتعلقة بها لعام 1934م (صحيفة الشرق الأوسط، 26/2/1995م؛ صحيفة عكاظ، 26/2/1995م).

ويلاحظ على مذكرة التفاهم أنها لبت مطالب للطرفين: تحكيم آلية المفاوضات، من حيث إلزامية معاهدة الطائف كمطلب سعودي، ومناقشة المطالب اليمنية بما فيها اللجوء إلى التحكيم في حالة الاختلاف.

المفاوضات والأحداث التالية لمذكرة التفاهم:

تواصلت المفاوضات بين البلدين، واجتمعت اللجان المتخصصة في جولات متعددة بين الرياض وصنعاء، واستمرت هذه المفاوضات ضمن آلية مذكرة التفاهم، وركزت المفاوضات في البداية على ثلاث نقاط رئيسة، وهي:

– تجديد العلامات الحدودية في القطاع الغربي من الحدود البرية، التي تم تعيينها في معاهدة الطائف، وهو القطاع الذي يبلغ طوله حوالي 294 كم.

– تعيين الحدود البرية في القطاع الشرقي الذي لم تشمله معاهدة الطائف، بدءاً من نقطة جبل الثأر في اتجاه الشرق حتى نقطة الحدود الثلاثية مع عُمان.

– تعيين الحدود البحرية بين البلدين.

واستمرت لجان الحدود المختلفة تواصل عملها حتى مطلع عام 1998م عندما حدثت اشتباكات عسكرية بين الطرفين في جزيرة الدويمة، المقابلة لنقطة رأس المعوج، وهي جزيرة صغيرة يراوح طولها بين 6 و 7 كم وعرضها نحو 2 كم (صحيفة الشرق الأوسط، 1998/7/9م). واتهم كل من الطرفين الطرف الآخر بالقيام بإحداثيات ومخالفات وتعديات في مناطق الحدود المختلفة، وظهرت التصريحات التي يؤكد كل طرف فيها صحة مواقفه (صحيفة الشرق الأوسط، 1998/7/18م؛ 1998/7/21م، 1998/7/22م، صحيفة عكاظ، 1998/7/22م؛ عبدالرزاق أبو داود، 1423هـ: 426).

وفي 1998/7/30م، وبعد اتصالات ومفاوضات سريعة متتالية بين الطرفين، توصلا إلى اتفاق لاحتواء الأحداث الأمنية التي وقعت بينهما أخيراً. ونص الاتفاق، الذي وقع عليه الطرفان في صنعاء، على عدد من النقاط، من أهمها:

– اجتماع لجنة تحديد العلامات الحدودية للخط الحدودي الذي عينته معاهدة الطائف.

– اجتماع اللجنة العسكرية عاجلاً لإبقاء الوضع في جزيرة الدويمة على ما هو عليه ومنع أي استحداثات جديدة.

– اجتماع لجنة تعيين الحدود البحرية.

– عدم اتخاذ أي إجراءات أو استحداثات من شأنها تغيير أية معالم أو القيام بأي استحداثات على الحدود البرية والبحرية.

– بحث الاعتبارات الأمنية والمصالح المشتركة على مستوى القيادة السياسية في البلدين.

- أن هذا الاتفاق لا يتضمن تعديلاً لمعاهدة الطائف أو مذكرة التفاهم (صحيفة الشرق الأوسط، 30/7/1998م).

وأشارت مصادر يمنية رسمية على ضوء ما حدث في هذه المرحلة، إلى أنها ترغب في تطوير علاقات مع السعودية تحتاج إلى قنوات ثابتة وغير استثنائية، وأن هذه العلاقات ليست حدوداً أو أسلاكاً شائكة فقط أو مجرد جبل أو تل هنا وهناك، ولكنها منظومة متكاملة تجمع الجغرافيا والتاريخ والاقتصاد والاجتماع والتجارة (صحيفة الشرق الأوسط، 12/8/1998م).

واعتبرت مصادر سعودية أن الخلافات الأخيرة بين البلدين في طريقها نحو الحسم بعد تدخل القيادتين السياسيتين في البلدين، وأكدت المصادر السعودية أن البلدين توصلا بالفعل إلى أسس تضبط الأوضاع بينهما بشكل يكفل مصلحة الجميع، ولا يؤدي إلى إزعاج أي من البلدين، وسوف يساعد في تسريع إنجاز مهام المفاوضات حول الحدود (صحيفة عكاظ، 29/7/1998م). وأكدت مصادر يمنية أن المشكلات بين الدوريات العسكرية على جانبي الحدود من هنا وهناك هي بسبب أخطاء...! وأن الأمور عادت إلى طبيعتها، والمشكلات جرت تسويتها، ولجان الحدود تمارس عملها لترسيم ما تبقى من الحدود (صحيفة الشرق الأوسط، 11/8/1998م).

المبحث الخامس
معاهدة جدة 2000م والحل النهائي

جاءت معاهدة جدة الموقعة بين السعودية واليمن في 26/7/2000م بمدينة جدة، من وزيري خارجية البلدين وحضور ومباركة أعلى القيادات السياسية فيهما، لتضع حداً نهائياً ودائماً ومرضياً للنزاع الحدودي الذي استمر بين البلدين لمدة تقارب 66 عاماً. وفيما يلي تحليل شامل لمعاهدة جدة 2000م، وبعض الملامح الجغرافية للحدود السياسية النهائية التي تمخضت عنها هذه المعاهدة.

تحليل معاهدة جدة 2000م:

من خلال قراءة متعمقة في المواد والملاحق التي احتوتها معاهدة جدة 2000م بين السعودية واليمن، يمكن إيراد الملاحظات والاستنتاجات التالية:

- أكدت معاهدة جدة في المادة (1) شرعية معاهدة الطائف لعام 1934م وإلزاميتها، وهو ما يمكن تفسيره بأنه تثبيت واستمرارية وديمومة هذه المعاهدة، بمجملها، حيث لم يستثن هذا الالتزام أياً من مواد معاهدة الطائف. ومن ثم يُتوقع عودة العلاقات الاقتصادية بين البلدين إلى سابق عهدها، وعودة العمالة اليمنية

للعمل في السعودية، إلا أن هذه العودة قد تكون ضمن القوانين السعودية ذات الاختصاص كرد على موقف اليمن من العدوان العراقي على الكويت عام 1990م.

– عينت معاهدة جدة 2000م القسم الشرقي من الحدود بين البلدين، التي يصل طولها إلى نحو 1200 كم، وهو أطول القطاعات الحدودية بين البلدين، وشهد في السابق نزاعاً إقليمياً طويلاً ومعقداً (صحيفة 26 سبتمبر، 22/6/2000م).

– أضافت معاهدة جدة 2000م إلى اليمن، بحسب امتداد خط الحدود الشرقية الجديد الذي أظهرته خريطة جديدة نشرتها بعض الصحف اليمنية، ما يقدر بـ 40000 كم^2 في مناطق كانت محل نزاع طويل، عند عروق بن حمودة في الربع الخالي، المثلث الشرقي الشمالي بالقرب من محافظة مأرب اليمنية (صحيفة السياسة، 16/6/2000م). وقد تكون هذه الإضافة (نظرية) حالياً حتى صدور الخرائط الرسمية التي يقرها الطرفان.

جرى للمرة الأولى تعريف الحدود البحرية بين البلدين امتداداً من خط القاعدة في اتجاه البحر العالي، وقسمت الجزر الصخرية غير المأهولة في هذه المنطقة البحرية، التي كانت محل النزاع في السابق بطريقة جيدة بين البلدين، وتبنت المعاهدة وجهة النظر السعودية فيما يخص اتجاه خط الحدود البحرية نحو الغرب مباشرة، بينما طالب اليمن في الماضي أن يتجه هذا الخط إلى الشمال الغربي (Whitaker, 2000 (B): 3).

– تمكنت السعودية، ولأول مرة، من الحصول على اعتراف وإقرار يمني كامل ونهائي وغير قابل للنقض بتبعية مناطق عسير ونجران وجازان للمملكة، واعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الإقليم الوطني السعودي، وذلك من خلال إلزامية معاهدة الطائف 1934م وشرعيتها.

– ألغت معاهدة جدة 2000م عملياً المادة (22) من معاهدة الطائف التي تنص على أن مدة معاهدة الطائف عشرون سنة قمرية قابلة للتجديد، لعدم جدوى هذه المادة وتعارضها مع ما ورد في المادة (2) من معاهدة جدة 2000م، التي تعين خط الحدود الفاصل والنهائي بين البلدين المتعاهدين، وهو ما يمكن اعتباره إنجازاً كبيراً للسعودية ظلت تسعى إليه عقوداً طويلة.

– أكدت معاهدة جدة ما ورد في المادة (5) من معاهدة الطائف من التزام الطرفين إخلاء أي موقع عسكري ضمن 5 كم من كامل جانبي خط الحدود بحسب تقارير الحدود الملحقة بمعاهدة الطائف.

– أنشأت معاهدة جدة 2000م، ما يمكن تسميته «بمنطقة عسكرية محايدة» على طول امتداد القسم الشرقي من حدود البلدين الذي لم تشمله معاهدة الطائف، بحيث لا يجوز لأي من الطرفين حشد قواته المسلحة على مسافة تقل عن 20 كم على جانبي خط الحدود في هذه المنطقة، مع جواز تسيير دوريات أمنية متنقلة بأسلحتها الاعتيادية في المنطقة المذكورة.

– أنشأت معاهدة جدة ما يشبه «المنطقة الاقتصادية المشتركة» على جانبي كامل خط الحدود بين البلدين، بحيث إنه في حالة اكتشاف ثروة طبيعية مشتركة قابلة للاستخراج والاستثمار فإن الطرفين المتعاهدين يجريان المفاوضات اللازمة بينهما للاستغلال المشترك لهذه الثروة. ومن الملاحظ على المادة السادسة من الملحق الرابع لمعاهدة جدة، خلوها من تحديد عرض منطقة الاستثمار المشترك للثروة الطبيعية التي يمكن أن تكتشف، ويمكن أن يكون هذا الموضوع متشعباً وصعباً في المستقبل بسبب خلو المعاهدة من تحديد مكاني دقيق لهذه المنطقة على جانبي خط الحدود.

– تركت المعاهدة الباب مفتوحاً أمام الطرفين لتحديد بوابات العبور والمنافذ الحدودية الرسمية، على كامل خط الحدود البرية.

– تركت المادة الثانية من معاهدة جدة، الجزء الأول، المجال مفتوحاً بين الطرفين لتعديل خط الحدود في القسم الغربي الذي أقرته معاهدة الطائف، وحددت إحداثياته معاهدة جدة، وفي حالة تضارب الإحداثيات المشار إليها مع موقع أو مواقع قرى أحد الطرفين، تكون المرجعية مستقاة من إثبات تبعية هذا الموقع أو القرية أو القرى، ومرتبطة بانتمائها لأحد الطرفين، ومن ثم يعدل خط الحدود تبعاً لذلك عند وضع العلامات الحدودية. ومن الملاحظ أن هذه المادة لم تحدد طبيعة الانتماء المقصود. وربما تكون هذه الجزئية عرضة لتفسيرات متباينة مستقبلاً، وسيحسم هذا الأمر عند وضع العلامات الحدودية على الطبيعة ورسم الخرائط النهائية للحدود.

– حددت معاهدة جدة ولأول مرة الإحداثيات الجغرافية لعلامات الحدود بين البلدين، التي يمر بها كامل خط الحدود البري والبحري في جميع القطاعات، كما أتاحت المعاهدة المذكورة المجال أمام الطرفين لاختيار شركة عالمية متخصصة للقيام بأعمال المسح الميداني لكامل خط الحدود البرية والبحرية، مع إلزامها بالتقيد الصارم بالمسافات والجهات بين كل النقاط الحدودية وبقية الأوصاف الواردة في

معاهدة الطائف وتقارير الحدود الملحقة بها، وإلزامية هذه الأحكام للطرفين (صحيفة المدينة المنورة، 27/6/2000م). ومن الملاحظ على هذه المادة تأكيدها الأوصاف الواردة في تقارير الحدود الملحقة بمعاهدة الطائف، ونشأت بعض المشكلات في الماضي فيما يخص التطبيق الفعلي لهذه الأوصاف على الطبيعة، نظراً لأن كثيراً منها اعتمد على منازل القبائل وما شابهها من الأوصاف، وهي معرضة للتغيير بعد مرور كل هذا الوقت على معاهدة الطائف. ويؤمل أن تكون عملية تحديد الإحداثيات الجغرافية لكامل خط الحدود بين البلدين، كما أقرته ملاحق معاهدة جدة عاملاً حاسماً في إنهاء هذه المسألة.

– أسندت معاهدة جدة إلى الطرفين عملية اختيار شركة عالمية متخصصة لإعداد خرائط تفصيلية لكامل خط الحدود البرية بين البلدين، وسوف تصبح هذه الخرائط بعد توقيعها من الطرفين جزءاً لا يتجزأ من معاهدة جدة 2000م. إضافة إلى إعداد خرائط تفصيلية للحدود البحرية بين البلدين.

– حددت معاهدة جدة مناطق خاصة بالرعاة في حدود 20 كم على جانبي القسم الشرقي من خط الحدود بين البلدين، وبينت الأحكام الخاصة بتنقلهم، والرسوم والضرائب المتعلقة بذلك، وتركت للطرفين حرية التفاوض لتحديد نقاط عبور الرعاة (صحيفة الجزيرة، 27/6/2000م).

– أتاحت معاهدة جدة لكلا الطرفين الحق في اتخاذ الإجراءات الوقائية، وفرض القيود اللازمة على استيراد وتصدير الحيوانات المصابة بالأمراض الوبائية، أو حالات انتشار الأوبئة، والتعاون بينهما للحد من انتشارها. وقد تعاون البلدان بالفعل في الفترة الأخيرة لمكافحة حمى الوادي المتصدع التي انتشرت على جانبي الحدود في مناطق جازان وعسير السعوديتين وما يجاورها من مناطق يمنية.

– أتاحت معاهدة جدة 2000م فرصة تاريخية جيدة لليمن «للخروج من أسر حرب الخليج الثانية... وأن يتطلع إلى استعادة عماله دورهم في كل دول الخليج... وأن يسعى إلى دور إقليمي يتناسب مع حجمه مجاوراً لتكتل إقليمي فاعل هو مجلس التعاون الخليجي» (صحيفة الحياة، 14/6/2000م).

– في إطار المصالح المتوقعة من إنجاز معاهدة جدة التاريخية، يتبين أن هذه المعاهدة تمثل إطاراً ومنظومة سياسية تقوم على أساس «إزالة العوائق والتركيز على عنصري الطمأنينة والثقة، ومثل هذه التوجهات تفتح مجالات أوسع لرؤوس

الأموال وإقامة مؤسسات استثمارية تكون جسراً للمصالح المتبادلة بين البلدين» (مجلة التجارة، 1421هـ: 7).

بعض الملامح الجغرافية للحدود بحسب معاهدة جدة 2000م:

من خلال تحليل الخرائط الأولية المتوفرة، والأطالس والخرائط الجغرافية الأخرى عن منطقة الحدود وخط الحدود الذي أقرته معاهدة جدة 2000م يمكن إيراد الملاحظات الآتية عن قطاعات الحدود المختلفة التي شملتها المعاهدة:

القطاع الحدودي الغربي:

تأخذ الحدود الدولية السعودية اليمنية النهائية الاتجاه الغربي – الشرقي، حيث تمر فوق أقاليم جغرافية متباينة عبر توجهها العام. فالجزء الغربي من الحدود الذي يبدأ عند نقطة رأس المعوج على ساحل البحر الأحمر يمر فوق سهل تهامة الساحلي المحلي الذي لا يزيد عرضه على 40 كم، ويقع هذا السهل بين ريف البحر الأحمر والتلال السفحية الواقعة إلى الشرق وتتميز هذه المنطقة من الحدود السعودية – اليمنية بالسباخ وأحواض البحيرات الساحلية والصخور الجيرية القابلة للنوبان، إضافة إلى مجاري الأودية العميقة والشديدة الانحدار نحو البحر الأحمر، وتقوم هذه الأودية بتصريف جزء من مياه جبال عسير الشاهقة نحو البحر، عبر أودية قصيرة سريعة الجريان أهمها: أودية جازان وضمد وحرض. ومن الملاحظ أن الحدود عبر سهل تهامة لا تتبع أياً من الأنظمة المائية بالمنطقة، ويوجد بهذه المنطقة عدد محدود من المنافذ والمعابر الحدودية، أهمها الطوال السعودي ويقابله منفذ حرض اليمني، حيث اتفق الطرفان على أن تكون منافذ العبور بين البلدين بطريقة نقطتي عبور متقابلتين وغير متباعدتين، على أن تكون المسافة الفاصلة بين كل منفذين متقابلين تراوح بين 200 و600 متر، وذلك بحسب طبيعة الأرض (صحيفة الشرق الأوسط، 2000/10/30م). ويبلغ طول الحدود الدولية في هذا الجزء 40 كم تقريباً كما أسلفنا. وأسهمت طبيعة سهل تهامة المنبسطة في تسهيل الاتصالات البرية بين اليمن والسعودية في هذه المنطقة. وتقوم الزراعة التقليدية في مناطق الحدود في سهل تهامة اعتماداً على مياه الأودية المنحدرة من الجبال والتلال الشرقية انظر (شكل (4)، وشكل (6)).

أما الجزء الثاني من القطاع الحدودي الغربي بين البلدين، فإنه يسير فوق التلال الغربية وجبال تهامة، وتسمى هذه المنطقة عموماً باسم جبال تهامة، وهي تلال انكسارية سُلَّمية. وتأخذ الحدود الدولية بين البلدين هنا اتجاهاً شمالياً شرقياً على وجه العموم، مع تعرجها المستمر عبر التلال، وتتبعها لخطوط تقسيم المياه

حيناً، وابتعادها عنها حيناً آخر. وتتميز منطقة الحدود في هذا الجزء بوجود أعداد كبيرة من المستوطنات البشرية المتناثرة على الجانبين (شكل (4)). وتسود الزراعة التقليدية بالمنطقة نظراً لوفرة مياه الأمطار كلما اتجهنا شرقاً. وتعوق التضاريس الجبلية في هذه المنطقة عمليات إنشاء الطرق بشكل كبير، وتمثل هذه المنطقة الحدودية في جبال عسير طرقاً سهلة للمهربين والمتسللين، نظراً لوعورة تضاريسها وصعوبة حراستها. وعلى الرغم من ذلك فإن هذه المنطقة حوالي 90 كم، ويوجد بها عدد من المنافذ والمعابر الحدودية بمختلف فئاتها وأهما الخوبة والجلاح والسرادح وقيس. واتفق الطرفان على أن تكون علب المنفذ الرسمي بين البلدين في هذه المنطقة (صحيفة المدينة المنورة، 27/6/2000م).

وفي منطقة عسير، حيث الحدود السعودية – اليمنية قصيرة نسبياً، وتبلغ حوالي 40 كم، ينحرف خط الحدود بحدة في اتجاه الجنوب الشرقي عبر جبال عسير الوعرة التي يزيد ارتفاع بعضها على 2500 م. وتسير الحدود باتجاه هضبتي عسير ونجران حيث تمثل هذه المنطقة انتقالاً بين المناطق الجبلية وصحراء الربع الخالي إلى الشرق والجنوب الشرقي. ويوجد في هذا الجزء من الحدود عدد من المنافذ والمعابر الحدودية، أهمها ظهران الجنوب. وفي منطقة نجران تمتد حدود البلدين إلى الجنوب، ثم في اتجاه الشرق حتى نقطة جبل الثأر، التي تمثل آخر نقطة حدودية عينتها معاهدة الطائف. ويمتد خط الحدود في هذه المنطقة لحوالي 94كم فوق أراض هضبية حتى حواف الصحراء. ويوجد في هذه المنطقة عدد من المعابر الحدودية أهمها منفذ الخضراء السعودي يقابله منفذ البقعة اليمني (صحيفة الشرق الأوسط، 30/10/2000م).

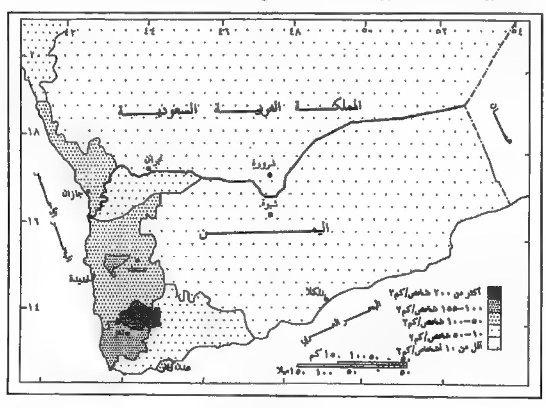
ولتلخيص الوضع الجغرافي للحدود في هذا القطاع (الغربي) يمكن القول إن العلاقات بين الأقاليم السعودية الجنوبية الغربية الثلاثة التي ذكرناها، ومناطق شمال اليمن الحدودية المقابلة تنحصر في نمطين رئيسين من الصلات: (1) الانتقال عبر المنافذ الحدودية بمختلف فئاتها؛ (2) التفاعل البشري التلقائي غير المقنن عبر الحدود بوسائل مختلفة، حيث تسود التجمعات القبلية هنا كما يظهر في الشكل (2).

ولمحدودية الاتصال الطبيعي في هذه المنطقة، والفوارق الاقتصادية على طرفي الحدود، وعدم وجود مراكز اقتصادية مهمة في المنطقة الحدودية، فإن الأنشطة

الاقتصادية عبر الحدود السعودية – اليمنية هنا، تبدو مقتصرة على عمليات استيراد منتجات زراعية يمنية محدودة في بعض الفترات، وتصدير أو تهريب كميات من البضائع الاستهلاكية من السعودية (عبدالرزاق أبو داود، 1419هـ (ب): 17).

القطاع الحدودي الشرقي:

فيما يتعلق بالقطاع الحدودي الشرقي بين اليمن والسعودية الذي عينته معاهدة جدة، والذي يمتد لمسافة 1200كم تقريباً، فوق أراض صحراوية قاحلة في الأطراف الجنوبية لصحراء الربع الخالي، فإن المظهر الجغرافي العام لهذه المنطقة يفتقر بشدة للاستيطان البشري على جانبي الحدود لأسباب واضحة جداً، وتنخفض فيه معدلات الكثافة السكانية إلى أدنى حد (الشكل 5)، عدا بعض مراكز الحراسة الحدودية التي تفصل بينها مسافات كبيرة جداً وتفتقر إلى قاعدة اقتصادية.



شكل (5)

الكثافة السكانية في مناطق الحدود السعودية اليمنية

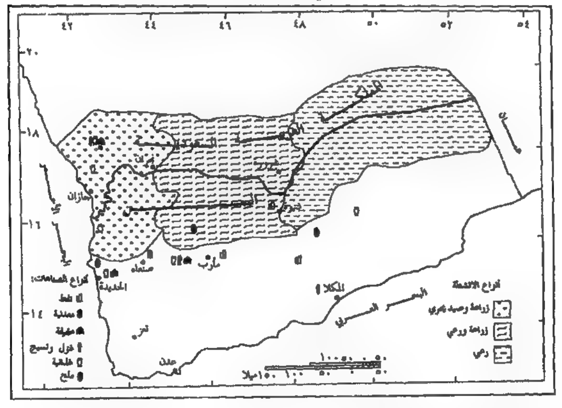
المصدر: وزارة التعليم العالي، 1419هـ

Yemen Maps Online Sestcic, 2002 - Texas Maps Saudi Online, 2002

وأهم المراكز الحدودية السعودية في القطاع الشرقي من الحدود كل من: الوديعة وشرورة والخرخير. وتكاد حركة النقل والتفاعل البشري عبر الحدود هنا تكون معدومة، ويؤمل أن تتغير الأوضاع في هذه المنطقة الحدودية خصوصاً على ضوء الاكتشافات (الشكل (6)) والاحتمالات البترولية التي ترددت عن المنطقة في السنوات الأخيرة، وبخاصة في ظل محدودية الأنشطة الاقتصادية في هذه المنطقة كما يظهر من الشكل المشار إليه، والتي تنحصر أساساً في حرفة الرعي. واتفق الطرفان على استحداث منفذ الوديعة السعودي في هذا القطاع على أن يتم لاحقاً تحديد المنفذ المقابل له من الجانب اليمني (صحيفة الشرق الأوسط، 2000/10/30م).

شكل (6)

الأنشطة الاقتصادية في مناطق الحدود السعودية اليمنية



المصدر: وزارة التعليم العالي، 1419هـ

Yemen Maps Online Sestcic, 2002 - Texas Maps Saudi Online, 2002

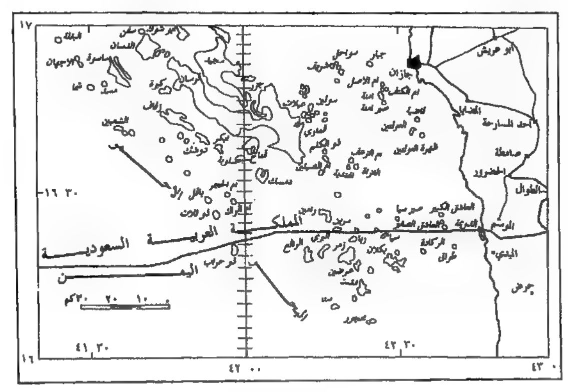
طبيعة القطاع الشرقي:

يتكون القطاع الحدودي الشرقي للحدود السياسية الدولية بين السعودية واليمن من 14 خطاً حدودياً، تختلف في أطوالها، ويتزايد طولها بصورة مطردة كلما

اتجهنا شرقاً. إضافة إلى 17 نقطة إحداثية. ولوحظ أن تزايد أطوال الخطوط الحدودية في اتجاه الشرق ناتج في الأساس من ابتعادها عن المناطق الجبلية، وامتدادها في المناطق الصحراوية في الربع الخالي التي تكاد تخلو من المستوطنات البشرية. وتتخذ هذه الخطوط الحدودية الـ 14 أشكالاً هندسية بحتة، مما يسمح بتصنيفها كحدود هندسية، أسهمت الظروف التضاريسية، أولاً والسياسية ثانياً، في صناعتها وتشكيلها. غير أن المسافات بين الإحداثيات المذكورة، والامتدادات الفعلية بين هذه الخطوط لم توضح ضمن معاهدة جدة (Whitaker, 2000 (B): 2)، وربما ترك ذلك لعملية التخطيط الفعلي على الأرض من قبل شركة هانز الألمانية المختصة، التي اختارها الطرفان لتقوم بعمليات المسح الجوي والميداني، ووضع العلامات الحدودية البرية والبحرية بين البلدين (Ibid).

القطاع الحدودي البحري:

تنبع أهمية منطقة الحدود البحرية السعودية – اليمنية من وضعيتها الاقتصادية والإستراتيجية (Al-Muwalad, 1993: 233)، ولم يول الطرفان هذه المنطقة أهمية كبيرة إلا أخيراً، نظراً لبعض الإشارات عن احتمالات بترولية واعدة، إضافة إلى وجود عدد من الجزر التي لم تحدد تبعيتها حتى وقت قريب. ووردت الإشارة الوحيدة إلى الحدود البحرية بين السعودية واليمن عندما ذكر موقع رأس المعوج على رصيف البحر الأحمر كنقطة بداية للحدود البرية بين البلدين ضمن معاهدة الطائف (عبدالرزاق أبو داود، 1423هـ: 426). وكما ذكرنا آنفاً، فقد نشبت بعض الاشتباكات العسكرية بين الطرفين في عام 1998م حول السيادة على جزيرة الدويمة وغيرها من الجزر الصغيرة والواقعة في منطقة الحدود البحرية بين البلدين. وجاءت معاهدة جدة لتضع حلاً نهائياً لمسألة الحدود البحرية بين البلدين. وتم تقسيم الجزر بين البلدين بطريقة مرضية وعادلة على ما يبدو. ويبين الشكل (7) الحدود البحرية بين السعودية واليمن، والتي تمتد لمسافة 100 ميل بحري تقريباً طبقاً لمعاهدة جدة 2000م، والعدد الكبير من الجزر الصغيرة المتناثرة في المنطقة، التي كانت تشكل عاملاً مهماً من عوامل النزاع فيما يخص الحدود البحرية بين البلدين.



شكل (7)
الحدود البحرية السعودية اليمنية طبقاً لمعاهدة جدة 2000م

المصدر: وزارة التعليم العالي، 1419هـ جريدة المدينة، 2000/6/13م

الخاتمة:

ختاماً لهذه الدراسة عن النزاع الحدودي بين المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية، تبرز بعض الملاحظات الأساسية التي نجمت من عملية نشأة الحدود وتطور النزاع حولها بين البلدين، والتي يمكن إيجازها فيما يأتي:

- يبدو أن عملية تعيين الحدود السعودية – اليمنية وترسيمها، حتى وإن كانت جزئية في الماضي، فقد كان لها تأثير فعال على الخصائص السكانية والعمرانية في مناطق الحدود بين البلدين.

- كانت أنماط المستوطنات البشرية وخصائصها متشابهة كثيراً على جانبي الحدود في الماضي، إلا أن الفوارق تبدو واضحة حالياً، نتيجة للطفرات التنموية والاقتصادية التي شهدتها السعودية وتأثيرها على مناطقها الحدودية مع اليمن (انظر: البنك الدولي للإنشاء والتعمير، 1997؛ 1998م: 192–193).

– نتيجة للفوارق السابقة، فإن مساحات المناطق العمرانية على جانبي خط الحدود تبدو غير متكافئة وتميل لصالح السعودية (انظر البنك الدولي للإنشاء والتعمير، 1999م: 156–159، رفيق البستاني وفيليب فارج، 1994م: 66).

– لوحظ تأثر أنماط وأشكال المناطق الحضرية السعودية على الحدود مع اليمن بالمؤثرات الخارجية، بصورة تفوق كثيراً مثيلتها على الجانب اليمني.

– على الرغم من التغيرات السلوكية الاجتماعية والثقافية على جانبي حدود البلدين، نتيجة لمؤثرات خارجية متعددة، لوحظ اتجاه متزايد في السنوات الأخيرة للمحافظة على التراث والثقافة التقليدية في إقليم الحدود بينهما، وذلك بالحفاظ على المباني الأثرية والآثار والاستعراضات والملابس الشعبية والفلكلور الشعبي المحلي عموماً.

وفيما يتعلق **بالنتائج المستخلصة** من هذه الدراسة، فإنه يمكن إيجازها في النقاط الآتية:

– تعتبر جذور الحدود السعودية – اليمنية المعاصرة جذوراً حديثة نسبية، نظراً لحداثة استخدام مفهوم الحدود في المنطقة العربية، وتزامن نشأتها مع نشأة الدولة المعاصرة في البلدين بمفهومها المعاصر.

– تأثر النزاع الحدودي السعودي – اليمني بخلفيات أيديولوجية وسياسية يتعلق بعضها بالاتجاهات السياسية والاجتماعية في البلدين.

– تدخلت أطراف خارجية كبريطانيا وتركيا ومصر والولايات المتحدة في فترات مختلفة في النزاع الحدودي السعودي – اليمني بطريقة أو أخرى.

– استخدم طرفا النزاع أساليب مختلفة لتسويته، كالضغط العسكري والسياسي والاقتصادي، والمفاوضات المباشرة، والتلويح باللجوء إلى التحكيم الدولي، والدعاية السياسية، والخرائط والوثائق التاريخية، والولاءات القبلية، لإثبات وتعضيد الادعاءات الإقليمية والموضعية أو الوظيفية لكل منهما في مناطق الحدود المتنازع عليها.

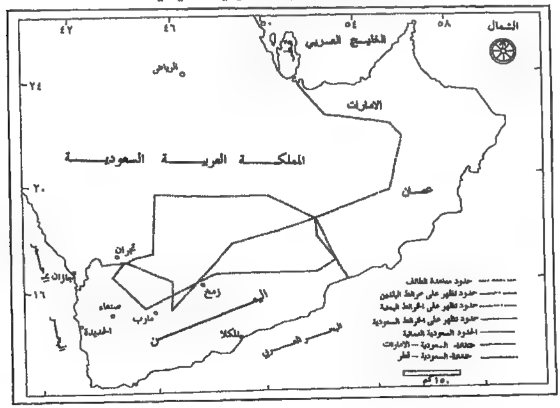
– تكونت الحدود السياسية الحالية بين البلدين خلال مراحل تاريخية متقاربة نسبياً، إضافة إلى تباين أوضاعها القانونية والجغرافية كما يبين جدول (1) والشكل (8).

جدول (1)
مراحل تكوين الحدود السعودية – اليمنية

م	النطاق الحدودي	الفترة الزمنية	طول الحد كم	الوضع القانوني
1	الحدود التاريخية (الشكل 3)	1765–1818	غير محدد	ادعاءات تاريخية
2	الحرب السعودية–اليمنية (الشكل 3)	1934م	غير محدد	ادعاءات تاريخية+وجود عسكري
3	معاهدة الطائف (الشكل 8)	1934–2000م	294	معاهدة الطائف
4	القطاع الشرقي (الشكل 3)	1913م	1300 تقريباً	الخط البريطاني – العثماني
5	الحدود البحرية (الشكل 7)	1934م	غير محدد	معاهدة الطائف جزئياً
6	معاهدة جدة (الشكل 1)	2000م	1494 تقريباً	معاهدة جدة

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على: إبراهيم جمعة، 1979م؛ وزارة التعليم العالي، 1419هـ؛ المركز الوطني للمعلومات، 2002م، دارة الملك عبدالعزيز، The British-Yemen society (n.d), The Esitmate, 2000.

شكل (8)
مراحل تكوين الحدود السعودية – اليمنية



المصدر: Schofield, 2000.

– أظهرت مراحل تطور النزاع الحدودي بين البلدين أن المفاوضات المباشرة والتوصل إلى معاهدات عادلة ومتكاملة ومرضية للطرفين تعتبر السبيل الأمثل لحل النزاع بينهما.

– أدت الإرادة السياسية للقيادات العليا بالبلدين دوراً فاصلاً في التوصل إلى الحل النهائي الدائم للنزاع الحدودي بين الطرفين، من خلال معاهدة جدة التاريخية، بصرف النظر عن الخلافات التفصيلية بين اللجان الحدودية المتخصصة.

– ارتبطت عملية ظهور الحدود السياسية وتكوينها، والنزاع حولها بين السعودية واليمن ارتباطاً وثيقاً بمراحل نشوء الدولة الوطنية المعاصرة وتكوينها في البلدين، وهي ظاهرة تكررت في كثير من مناطق العالم.

– يجب الحذر من الخلط بين الحل النهائي لنزاع الحدود بين السعودية واليمن وعملية الانتهاء من جميع مراحل صناعة الحدود بينهما، فقد انتهى الطرفان من مرحلة تعريف الحدود التي تمت ضمن معاهدة جدة، وما زال أمامهما ثلاث مراحل أخرى تشمل نقل ما اتفق عليه في معاهدة جدة إلى خرائط تفصيلية يوافق عليها الطرفان، وتسمى هذه العملية مرحلة التعيين، تليها مرحلة التخطيط، والتي تشمل نقل ما هو موجود على الخرائط إلى الطبيعة مباشرة في شكل علامات وساريات ومنافذ حدودية، ثم تعقبها مرحلة إدارة الحد. وكل من هذه المراحل قد تظهر فيها بعض الإشكاليات الفنية أو التطبيقية، إلا أن الرغبة الصادقة التي أبداها الطرفان حتى الآن، تبشر بإمكانية التغلب على ما قد يطرأ، كما أن مراحل صناعة الحد التي أشرنا إليها قد تستغرق بعض الوقت، نظراً لطول خط الحدود وطبيعة المناطق الجغرافية التي يمر بها.

– أسهمت معاهدة جدة التاريخية في طي صفحة الخلافات بين البلدين، وبدء عهد جديد من التعاون بينهما، وفي هذا الإطار أعيد إحياء مجلس التنسيق السعودي اليمني، الذي توقفت أعماله ما يقارب 11 عاماً. وأقر المجلس المذكور في أول اجتماع له بعد معاهدة جدة عدداً من الخطوات والقرارات المهمة للتعاون بين البلدين، ومنها الاتفاق على تنسيق المواقف السياسية إزاء القضايا الإقليمية والدولية، وإعادة جدولة الديون اليمنية المتأخرة للسعودية، وتقديم قرض سعودي بمبلغ 300 مليون دولار أمريكي لتمويل مشاريع إنمائية في اليمن، وإيفاد معلمين سعوديين إلى اليمن، ومعاملة الطلاب اليمنيين المقيمين في السعودية معاملة الطلاب السعوديين، ويقدر عددهم بنحو 150 ألف طالب،

واستيعاب 100 طالب يمني في الجامعات السعودية، والتأكد من خلو المناهج الدراسية في البلدين من أية معلومات خطأ عن الطرف الآخر، وتسهيل دخول المنتجات الزراعية اليمنية إلى السعودية، والتعاون في مكافحة الأمراض الوبائية، وتطوير التعاون في المجالات التجارية والنقل، وتسهيل حركة العمالة اليمنية في السعودية، الموجودة الآن «والتي تحتاج إلى اعتبارها شبه محلية» (عبدالرحمن الراشد، 2000: 11). إضافة إلى موضوعات الثقافة والرياضة والإعلام والطيران المدني، وتشكل لجنة مشتركة لعمل المسوحات البترولية في المنطقة الحدودية الاقتصادية قرب خط الحدود بين البلدين (صحيفة عكاظ، 2000/12/14م). ويمكن اعتبار معاهدة جدة التاريخية بين السعودية واليمن نموذجاً يُحتذى في كيفية حل النزاعات الحدودية بين الدول بطريقة عادلة وشاملة ومنصفة ونهائية. ومع حل هذا النزاع الحدودي يمكن للعلاقات بين البلدين أن تسير قدماً ولو بخطى متثاقلة أحياناً، فالسعودية سوف تتلمس فوائد مليون عامل يمني لديها (عبدالرحمن الراشد، 2000)، هم أقل كلفة اقتصادياً واجتماعياً من العمالة الآسيوية مثلاً. وسوف يشعر البلدان أن فتح الحدود المنظم والمنضبط أدنى تكلفة وثمناً من إغلاقها وحراستها.

المصادر:

إبراهيم جمعة (1979). **الأطلس التاريخي للدولة السعودية**. الرياض: دارة الملك عبدالعزيز.

أحمد الشريف (1421). المملكة واليمن... رؤية ناضجة ومستقبل زاهر. **صحيفة عكاظ**، العدد (12347).

أحمد عبدالله الغامدي (1420). **قضية الحدود السعودية اليمنية (نحو الحل)**. جدة: شركة المدينة المنورة للطباعة والنشر.

أحمد يوسف أحمد (1988). **الصراعات العربية – العربية (1945–1981)**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

إدارة المساحة العسكرية. المملكة العربية السعودية (1421). **خريطة المملكة العربية السعودية**. الرياض: إدارة المساحة العسكرية.

أمين البرت الريحاني (1981). **نجد وملحقاته**. الرياض: منشورات الفاخرية.

بريعمة عبد ربه الطهيفي (2000). بعد 66 عاماً: معاهدة نهائية للحدود بين اليمن والسعودية. **السياسة الدولية**: العدد (141): 149–151.

البنك الدولي للإنشاء والتعمير (1997). **الدولة في عالم متغير**. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر.

البنك الدولي للإنشاء والتعمير (1998). **تقرير عن التنمية في العالم**. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر.

البنك الدولي للإنشاء والتعمير (1999). **مؤشرات التنمية في العالم**. القاهرة: مركز معلومات الشرق الأوسط.

تيرينس لاي (1993). نقطة الحدود: معبر الصعاب وامتحان الحظ. صحيفة الشرق الأوسط: العدد (5184).

جريجري جويس (1993). العلاقات اليمنية السعودية بين الماضي والمستقبل: الأبنية الداخلية والمؤثرات الخارجية. ترجمة سامية الشامي وطلعت حسن. القاهرة: مكتبة مدبولي.

حسان بوقنطار (1995). الحدود والنظام الدولي الجديد. صحيفة الشرق الأوسط: العدد (6055).

حسن أحمد أبو طالب (1993). حالة الحدود اليمنية مع عُمان والسعودية. السياسة الدولية، العدد (111): 214–220.

حمد محمد الجاسر (1982). المعجم الجغرافي للمملكة العربية السعودية. الرياض: مطابع الفرزدق.

خلدون نهويض (1994). تكوين الحدود العربية: لماذا، وإلى أين؟ المستقبل العربي، العدد (187): 27–35.

دارة الملك عبدالعزيز (1419). الأطلس التاريخي للدولة السعودية. الرياض: دارة الملك عبدالعزيز.

رضا رضوان (2000). إستراتيجية الأمن الحدودي في ضوء اتفاقية جدة بين المملكة واليمن، مجلة النقل والمواصلات، العدد (23): 10–11.

رفيق البستاني، وفيليب فارج (1994). العالم العربي: أطلس معلومات المجتمع والجغرافيا السياسية. القاهرة: دار المستقبل.

رياض نجيب الريس (1994). السعودية ودول الجزيرة بعد حرب الخليج. لندن: رياض الريس للكتب والنشر.

رياض نجيب الريس (1998). اليمن ودوره في الجزيرة العربية (1990–1997). لندن: رياض الريس للكتب والنشر.

سعيد محمد باديب (1990). الصراع السعودي المصري حول اليمن الشمالي (1962–1970م). لندن: الساقي.

صلاح الدين العقاد (1993). الإطار التاريخي لمشكلات الحدود العربية. السياسة الدولية، العدد (111): 172–175.

عبدالرحمن الراشد (2000). ما بعد الاتفاق اليمني – السعودي. الشرق الأوسط: العدد (8056): 11.

عبدالرحمن صادق الشريف (1404). جغرافية المملكة العربية السعودية: إقليم جنوب غرب المملكة. الرياض: دار المريخ.

عبدالرحمن صادق الشريف (1415). جغرافية المملكة العربية. الرياض: دار المريخ.

عبدالرحيم محسن (1421). أهم ضرورات التفاهم اليمني – السعودي. الشرق الأوسط: العدد (8056): 11.

عبدالرزاق سليمان أبو داود (1993). قضايا الحدود السياسية في العالم العربي. المجلة الجغرافية العربية، العدد (25): 331–375.

عبدالرزاق سليمان أبو داود (1998). ملامح من الجغرافيا السياسية للمملكة العربية السعودية. مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، مجلد 58–5: 437–476.

عبدالرزاق سليمان أبو داود (1419أ). الملك عبدالعزيز والبناء الجغرافي السياسي للمملكة العربية

السعودية. مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، العدد الخاص بمناسبة مرور مائة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية: 91–133.

عبدالرزاق سليمان أبو داود (1419ب). الهجرة غير النظامية عبر الحدود الدولية السعودية. الندوة الجغرافية الخامسة لأقسام الجغرافيا بجامعات المملكة العربية السعودية. قسم الجغرافيا، جامعة الملك عبدالعزيز.

عبدالرزاق سليمان أبو داود (1423). البحار السعودية: مناطق السيادة وموارد الطبيعة. مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية. جامعة الملك عبدالعزيز، العدد (1): 363–436.

عبدالله سعود القباع (1987). السياسة الخارجية السعودية. الرياض: مطابع الفرزدق.

عبدالله سعود القباع (1992). العلاقات السعودية اليمنية. الرياض: مطابع الفرزدق.

عبدالله محمد بن خميس (1410). معجم جبال الجزيرة. الرياض: مطابع الفرزدق.

عطا محمد زهرة (1998). الخلافات العربية: السمات، العوامل المؤثرة، المستقبل. شؤون عربية، العدد (95): 47–69.

عمر عز الرجال (1993). جامعة الدول العربية ومنازعات الحدود العربية. السياسة الدولية، العدد (111): 201–206.

عيد مسعود الجهني (1994). الحدود والعلاقات السعودية اليمنية. الرياض: مطابع الجمعية الإلكترونية.

فاروق عثمان أباظة (1987أ). عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر: 1839–1918. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

فاروق عثمان أباظة (1987ب). دراسة تاريخية لقضايا الحدود السياسية للدولة السعودية بين الحربين العالميتين. القاهرة: دار المعارف.

مارك ن. كاتز (1996). القوى الخارجية والحرب الأهلية في اليمن. في: جمال السويدي وآخرون (محررون). حرب اليمن 1994 الأسباب والنتائج. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والأبحاث الإستراتيجية.

محمد أمين ساعاتي (1999). الحدود الدولية للمملكة العربية السعودية. القاهرة: المركز السعودي للدراسات الاستراتيجية.

محمد أحمد العقيلي (1412). أضواء على تاريخ الجزيرة العربية الحديث. جدة: دار العلم.

محمد جابر الأنصاري (1995). تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

محمد جابر الأنصاري وآخرون (1997). النزاعات الأهلية العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

محمد رضوان (1999). منازعات الحدود في العالم العربي. بيروت: إفريقيا الشرق.

محمد عبدالله الجفري (1995). الأزمة اليمنية: مظهر حديث لإرث تاريخي قديم. القاهرة: دار الهلال.

محمود توفيق محمود (1983). المدخل الجنوبي للبحر الأحمر. الرياض: دار المريخ.

محمود توفيق محمود (1993). مدخل إلى خريطة الحدود السياسية العربية. **السياسة الدولية**، العدد (111): 167-172.

مراد إبراهيم الدسوقي (1993).البعد العسكري للنزاعات العربية - العربية. **السياسة الدولية**، العدد (111): 195-200.

المركز الوطني للمعلومات (2002). **خريطة اليمن التاريخية**. المركز الوطني للمعلومات، اليمن: أون لاين.

مشاري عبدالرحمن النعيم (1999). **الحدود السعودية - البحث عن الاستقرار**. لندن: دار الساقي.

وزارة التعليم العالي. المملكة العربية السعودية (1419). **الأطلس الوطني للمملكة العربية السعودية**. الرياض: وزارة التعليم العالي.

وزارة الخارجية (1397). **مجموعة المعاهدات والاتفاقيات**. الجزء الثاني. جدة: مطابع سحر.

وزارة الدفاع والطيران (1407). **خريطة المملكة العربية السعودية**. الرياض: وزارة الدفاع والطيران.

وزارة الدفاع والطيران (1418). **خريطة المملكة العربية السعودية**. الرياض: وزارة الدفاع والطيران.

صحف ومجلات:

صحيفة الجزيرة، 2000/6/27.

صحيفة الحياة، 1995/1/18م.

صحيفة الحياة، 2000/6/1م.

صحيفة الحياة، 2000/6/14م.

صحيفة السياسة، 2000/6/16م.

صحيفة الشرق الأوسط، 1992/10/26م.

صحيفة الشرق الأوسط، 1993/1/10م.

صحيفة الشرق الأوسط، 1995/2/26م.

صحيفة الشرق الأوسط، 1998/2/9م.

صحيفة الشرق الأوسط، 1998/7/18م.

صحيفة الشرق الأوسط، 1998/7/21م

صحيفة الشرق الأوسط، 1998/7/22م.

صحيفة الشرق الأوسط، 1998/7/26م

صحيفة الشرق الأوسط، 1998/7/29م.

صحيفة الشرق الأوسط، 1998/7/9م؛ 1998/7/30م.

صحيفة الشرق الأوسط، 1998/8/11م.

صحيفة الشرق الأوسط، 1998/8/12م.

صحيفة الشرق الأوسط، 30/9/1998م؛ 30/10/2000م.

صحيفة عكاظ، 26/2/1995م.

صحيفة عكاظ، 9/2/1998م.

صحيفة عكاظ، 22/7/1998م.

صحيفة عكاظ، 29/7/1998م.

صحيفة عكاظ، 3/7/1998م.

صحيفة عكاظ، 14/12/2000م.

صحيفة 26 سبتمبر، 22/6/2000م.

صحيفة المدينة المنورة، 27/6/2000م، 13/6/2000م.

مجلة التجارة، (1421)، العدد (486): 6-9.

المراجع الأجنبية:

Abu-Dawood, A. (1984). *The political boundaries of Saudi Arabia: Their evolution and functions.* (Unpublished) Ph.D. Dissertation, Geography Department, University of Kentucky.

Abu-Dawood, A.S. (1993). The Saudi Yemeni boundary dispute. *Bulletin of the Faculty of Arts,* Univcersity of Cairo, 59: 187-200.

Abu-Dawood, A.S. & Karan, P.(1990). International boundaries of Saudi Arabia. New Delhi: Galazy.

Al-Muwaled, F. (1993). *Maritime boundary of the kingdom of Saudi Arabia.* (Unpublished) Thesis, Department of Geography, University of Durham.

Anderson,M. (1996). *Frontiers.* Cambridge: Polity Press.

Biger. G. (1995). *The encyclopedia of international boundaries.* New York: Facts On File.

Drysdale, A., & Blak, G.H.(1985). The middle east and north Africa: A political geography. New York: Oxford University Press.

Helms, C. M. (1981). *The cohesion of Saudi Arabia.* London: Croom Helm.

Leimgruber,W. (1991). *Boundary, values, and identity: The Swiss - Italian transborder region* .In Dennis Rumley & Julian V. Minghi (Eds.), *Geography of Boreder Landscape,* (pp. 43-62). New York: Routldge.

Maoze, Z. (1989). Joining the club of nations. *International Studies Quarterly,* 33: 199-231.

Pearson, F. S. (1974). Geographic proximity and foreign military intervention. *Journal of Conflict Resolution,* 18(3): 432-460.

Richard S. (2000). Negotiating the Saudi-Yemeni international boundary. *The British-Yemeni Society,* 7: 1-12. Online.

Richard S. (1994). Borders and Territoriality in the Gulf and the Arabian Peninsula during the twentieth century, In: Richard Schofield (Ed.),

Territorial Foundations of The Gulf States, (pp. 1-77). London: UCL Press.

Sectcic Maps. (2002). *Saudi Arabia maps*. Sestcic Maps, Online.

Sestic Maps. (2002). *Yemen Maps*. Sestcic Maps, Online.

Starr, H, & Most, B. (1978). A returen journey: Richardson "front" and wars in 1946-1965 era. *Journal of Conflict Resolution, 22 (3): 441-467.*

Taylor P. J., & Flint,C. (2000). *Political geography*. London: Prentice Hall.

Texas Maps. (2002). *Saudi Arabia maps*. Texas Maps, Online.

The British-Yemeni Society. (N.D.). *Map of The Border Area Between Yemen and Saudi Arabia.* The British Yemeni Society, Online.

The Estimate (2000),. *The Yemen-Saudi border treaty.* The Estimate, Online.

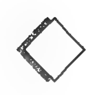
Whitaker, B. (2000A). Yemen: Trouble on the border, *The Middle East International,* February. 11: 1-2, Online.

Whitaker, B. (N.D.). *The international dimension.* Yemen gateway, online.

Whitaker, B. (N.D.). *Commentary on the border treaty.* Yemen gateway, Online.

قدم في: فبراير 2001

أجيز في: يوليو 2002



الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات وانعكاساتها على الدول النامية مع الإشارة إلى مصر

منار علي محسن مصطفى*

ملخص: يتناول هذا البحث تعريفاً بالاتفاقية العامة لتجارة الخدمات ومبادئها العامة والالتزامات المحددة التي تتقدم بها الدول والمعاملة التفضيلية للدول النامية وتطور المفاوضات ما بعد مراكش وأهمية دور الدول النامية في صياغة الاتفاقية، كما يتعرض لأثر هذه الاتفاقية على الاقتصادات النامية من خلال الدراسات التي تمت في هذا الموضوع سواء النظرية منها أم التطبيقية. ويتناول البحث بالتحليل أيضاً انعكاس هذه الاتفاقية على الاقتصاد المصري وأهم الدراسات التي تمت في هذا الشأن.

المصطلحات الأساسية: الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات، تبادل الخدمات عبر الحدود، استهلاك الخدمة خارج الحدود، الوجود التجاري لموردي الخدمات، الخدمات المقدمة من خلال انتقال الأشخاص الطبيعيين، الالتزامات العامة لتجارة الخدمات، الالتزامات المحددة، الجداول الوطنية، معاملة الدولة الأولى بالرعاية.

مقدمة:

ظل قطاع الخدمات لفترة طويلة مستبعداً عن نطاق الاتفاقيات متعددة الأطراف داخل الجات، على اعتبار أنه لا يقدم فرصاً جيدة لانتعاش التجارة الدولية على غرار القطاع السلعي نظراً للقيود الفنية والمؤسسية والتنظيمية التي حالت دون ذلك. هذا وقد أدت مجموعة من التطورات العالمية في العقدين السابقين إلى تحقيق نمو ملحوظ في القطاع الخدمي[1] وزيادة التبادل الخدمي على المستوى العالمي، مما

* أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

(1) يمثل القطاع الخدمي ما يقرب من 60% من القيمة المضافة على المستوى العالمي (18 تريليون دولار) عام 1996، ويبلغ في المتوسط 37% من القيمة المضافة المتحققة في الدول ذات الدخل المنخفض، و53% في الدول ذات الدخل المتوسط، و70% في الدول ذات متوسط الدخل المرتفع (World trade organization, 1999a).

أظهر الحاجة إلى ضرورة دمجه في إطار اتفاقية الجات. وقد تمثلت أهم هذه التطورات العالمية في تزايد دور الخدمات كمدخلات في العملية الإنتاجية، وظهور وسائل الاتصالات ونقل المعلومات الحديثة وانتشارها، وظهور الخدمات ذات الكثافة في المعرفة والمعلومات، وانفتاح العديد من الدول في قطاعات احتكارية مثل الاتصالات والانفتاح التدريجي لبعض القطاعات المهمة مثل البنوك والتأمين، بالإضافة إلى اتساع نشاط الشركات عابرة القوميات في قطاع الخدمات.

هذا، وتزايدت أهمية القطاع الخدمي على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث بلغت قيمة التجارة العالمية لقطاع الخدمات 1,3 ترليون دولار عام 1997، لتمثل 20% من تجارة السلع والخدمات العالمية. ونمت تجارة الخدمات في الفترة بين 1985 و1995 بنحو 12% في المتوسط (European commission, 1999d)، وقد ارتفعت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات من مجموع الاستثمار الأجنبي من 25% في بداية السبعينيات إلى أكثر من 50% في التسعينيات (OECD, 1998)، ومن أكبر الدول المصدرة والمستوردة للخدمات الولايات المتحدة واليابان والمجموعة الأوروبية (ملحق جدول 1)، كما ظهر تزايد في نصيب الدول النامية (ملحق جدول 2)، الذي بلغ نحو ربع الصادرات الخدمية على المستوى العالمي (World Bank, 1999)، التي أظهرت تفوقاً في بعض المجالات، من مثل السياحة والخدمات المالية وقطاع الإنشاءات.

وبناء على الأهمية المتزايدة للقطاع الخدمي سواء على المستوى المحلي أم الدولي، سعت الدول المتقدمة، وعلى رأسها الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية، لإدماج هذا القطاع ضمن اتفاقية الجات على الرغم من المعارضة الشديدة لمعظم الدول النامية. وبعد جهود عديدة أدرجت تجارة الخدمات في جولة محادثات أوروجواي التي بدأت في بونتا دل ايست بأوروجواي عام 1986، وانتهت في مراكش في أبريل 1994، وأصرت الدول النامية على أن تكون المفاوضات في شأن تجارة الخدمات منفصلة عن تجارة السلع تجنباً لارتباط التنازلات بين القطاعين. وقد وضعت أسس تنظيم تجارة الخدمات «الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات» Gats-General Agreement on Trade in Services، ومن ثم في يناير 2002 كان هناك 144 دولة عضواً في منظمة التجارة العالمية، منها 9 دول عربية منضمة إلى اتفاقية الخدمات[2].

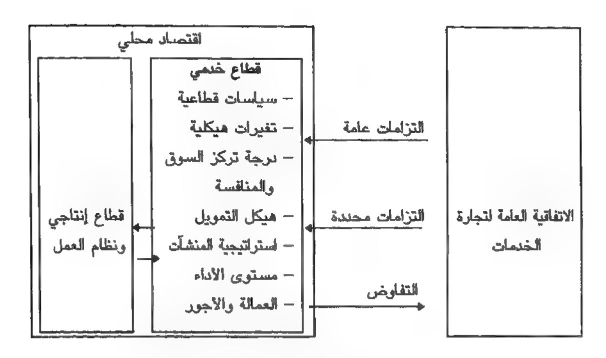
(2) هي مصر والكويت وجيبوتي والمغرب وموريتانيا وتونس والبحرين والإمارات وقطر والأردن وعمان وهناك الجزائر والسعودية والسودان في وضع مراقب.

تتضمن الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات مجموعة من الالتزامات العامة والمحددة فيما قد تحدث تحولات مهمة في القطاع الخدمي للدول الأعضاء المنضمة، ومن أبرزها تلك المتعلقة بالسياسات المتبعة داخل القطاع، والتغيرات الهيكلية، ودرجة تركز السوق والمنافسة، وهيكل التمويل، واستراتيجية المنشآت المحلية، ومستوى أداء القطاع، كما تحدث تحولات في هيكل العمالة والأجور من خلال ما يترتب عليها من تغيير في العلاقات الفنية والتنظيمية والإدارية والمهنية. وتتولد على أثر هذه التحولات في القطاع الخدمي تغيرات في الخصائص الاقتصادية والاجتماعية المحلية، التي يترتب عليها تغير في معدل النمو الاقتصادي ومستوى الرفاهية الاجتماعية.

وكنتيجة طبيعية فإن اختلاف كل من الالتزامات المحددة، سواء من حيث شمولية القطاعات (القطاعات التي تشملها الالتزامات) أم أسلوب الالتزام بالتحرير والقيود المفروضة عليه من ناحية، واختلاف الخصائص الاقتصادية وعلاقات العمل المحلية للقطاع المعني وللاقتصاد المحلي من ناحية أخرى ينتج منه آثار اقتصادية تتباين من دولة لأخرى ومن قطاع لآخر.

ومن الجدير بالذكر أن أثر الالتزامات الخاصة باتفاقية تجارة الخدمات لا يقف عند هذا الحد بل يتعداه مولداً آثاراً لردود أفعال تعكس ديناميكية محلية للتكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي للدولة، ويعني هذا أن كل دولة عضو تتمتع بقدرة نسبية وديناميكية محلية على تغيير المؤثرات الخارجية من خلال تغيير خصائصها الاقتصادية والاجتماعية، وتختلف هذه القدرة وفقاً لدرجة تقدم أنظمتها وتكامل قطاعاتها والتناسق بين أجهزتها الاقتصادية ومؤسساتها الاجتماعية. يضاف إلى ذلك أن الدول الأعضاء، ومنها الدول النامية، تتمتع بدور فعال – من خلال إسهامها ومشاركتها الفعالة في مفاوضات الاتفاقية – في صياغة الالتزامات العامة وما تتضنمه من معاملة تفضيلية للدول النامية والموضوعات المدرجة (انظر الشكل 1).

وقد اختلف كل من الفكر والواقع الاقتصادي حول أثر هذه الاتفاقية على الاقتصادات النامية وحول المكاسب التي ستعود على الدول المشاركة من تحرير تجارة الخدمات. ففي إطار الدراسات النظرية اتفقت مجموعة من المفكرين على الآثار الإيجابية لتحرير تجارة الخدمات على كل من النمو الاقتصادي، والرفاهية



شكل (1): الإطار التحليلي للدراسة

الاقتصادية، ومستوى التوظيف والأجور، وتسهيل برامج الإصلاح الحكومي، وتحقيق اندماج أفضل في النظام العالمي، وتشجيع نقل التكنولوجيا والاستفادة منها، وإن كانت بعض الدراسات قد أبرزت آثاراً سلبية على اقتصادات الدول النامية تنصب أساساً على سوق العمل. أما على المستوى التطبيقي[3] فقد تباينت أهداف الدراسات إجمالاً في أربع مجموعات:

– اهتمت المجموعة الأولى بدراسة أثر الاتفاقية على القطاع المعني والاقتصاد المحلي من خلال الالتزامات المحددة سواء الشمولية القطاعية (أي القطاعات التي تشملها الالتزامات المحددة) أم نوع الالتزام (طرق النفاذ إلى الأسواق المحلية).

– ركزت المجموعة الثانية على أهمية اختلاف الخصائص الاقتصادية المحلية ودرجات النمو الاقتصادي لتوضيح اختلاف أثر الاتفاقية.

– أبرزت المجموعة الثالثة دور الديناميكية المحلية لتوجيه الآثار وتحديد درجة استفادة الدول من هذه الاتفاقية.

(3) من الجدير بالإشارة أن فترة تطبيق اتفاقية الخدمات ما زالت غير كافية لتقويم جميع الآثار المترتبة عليها ولاسيما في ظل الضعف النسبي لمستوى الإحصاءات.

– اهتمت المجموعة الرابعة من الدراسات بتحليل الاستراتيجية المستقبلية لتفاوض الدول النامية.

وبدراسة الحالة المصرية، كإشارة تطبيقية لأثر تحرير قطاع الخدمات على اقتصادات الدول النامية، انصب اهتمامنا في محاولة الإجابة عن عدة تساؤلات تركزت فيما يأتي:

– هل قدمت مصر التزاماتها المحددة في القطاع المالي، والسياحة، وخدمات الإنشاءات، والاستشارات الهندسية، والنقل البحري، وبناء على دراسات قطاعية واقتصادية كافية ومستفيضة؟

– هل تعكس هذه الالتزامات سياسة محلية طموحة تأخذ في اعتبارها الديناميكية المحلية وتوظيفها لتحسين الوضع الراهن والإسراع بعملية التنمية الاقتصادية أم كانت مجرد التزامات متحفظة لا تعكس سوى السياسات المطبقة حالياً.

وبناء على ما سبق تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث، يتناول **المبحث الأول** تعريفاً بالاتفاقية العامة لتجارة الخدمات ومبادئها العامة والالتزامات المحددة التي تتقدم بها الدول والمعاملة التفضيلية للدول النامية وتطور المفاوضات ما بعد مراكش وأهمية دور الدول النامية في صياغة الاتفاقية، بينما يعرض **المبحث الثاني** لأثر هذه الاتفاقية على الاقتصادات النامية من خلال الدراسات التي تمت في هذا الموضوع سواء النظرية منها أم التطبيقية. أما **المبحث الثالث** والأخير، فيتناول بالتحليل انعكاس هذه الاتفاقية على الاقتصاد المصري وأهم الدراسات التي تمت في هذا الشأن.

المبحث الأول – الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات:

تهدف هذه الاتفاقية إلى تخفيف القيود والحواجز على تجارة جميع أنواع الخدمات مع رفع مستوى التحرير تدريجياً، ووضع أسس ومبادئ عامة تضمن قدر الإمكان النفاذ إلى الأسواق في جو من الشفافية وعدم التمييز، وعليه تحتفظ كل دولة عضو بسياق سياستها التنموية الاقتصادية والتجارية بالشكل الذي يناسبها. وتتضمن هذه الاتفاقية العديد من الاستثناءات التي تخول الدول فرض قيود على تجارة الخدمات سواء لأسباب أمنية أم رقابية شريطة أن تكون ضرورية، هذا بالإضافة إلى الاستثناءات العديدة التي يمكن اتخاذها شريطة إدراجها في جداول الالتزامات المحددة، كما تشتمل هذه الاتفاقية على بنود خاصة تمنح بموجبها الدول

النامية معاملة تفضيلية لمساعدتها في تنمية قطاعها الخدمي وتعزيز قدرتها التنافسية في مجال الخدمات.

تتكون الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات بصفة عامة من 29 مادة ممثلة في ثلاثة أجزاء: القواعد والمبادئ العامة لتجارة الخدمات، الجداول الوطنية التي تتضمن تحرير بعض القطاعات الخدمية، وملاحق الاتفاقية الأربعة التي تتضمن الشروط الخاصة بتحرير بعض القطاعات الخدمية. وبتحليل مواد الاتفاقية (Gatt Secretariat, 1994a, 1994b) يمكن تقسيمها إلى ستة أقسام:

القسم الأول – نطاق الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات وتعريفاتها:

تتضمن المادة الأولى من الاتفاقية نطاق تطبيق الاتفاقية، وتعريف تجارة الخدمات، وأهم القطاعات التي تغطيها الاتفاقية:

1 – نطاق تطبيق الاتفاقية:

تنطبق الاتفاقية على أي إجراء تقوم به الدولة العضو يكون له تأثير على تجارة الخدمات. والمقصود بالإجراء أي قانون أو قرارات إدارية أو تنظيمية أو لوائح أو ممارسات (World trade organization, 1999b).

2 – تعريف تجارة الخدمات:

حددت الاتفاقية تعريف تجارة الخدمات بأنها عرض أو تبادل الخدمة بين الدول الأعضاء من خلال أربعة أشكال:

– **الشكل 1: تبادل الخدمات عبر الحدود** (خدمات تورد من أراضي دولة عضو إلى أراضي الدول الأعضاء الأخرى) Cross Border Supply.

– **الشكل 2: استهلاك: الخدمة خارج الحدود** (الخدمات التي تتوافر داخل دولة لمستهلك دولة أخرى) Consumption Abroad.

– **الشكل 3: عرض الخدمة من خلال الوجود التجاري لموردي خدمات دولة** (الوجود التجاري لمؤسسة أو شركة أجنبية في أراضي دولة أخرى) Supply Through Commercial Presence.

– **الشكل 4: الخدمات التي يوفرها مواطنو دولة ما داخل الدولة الأخرى من خلال حركة الأشخاص الطبيعيين.** Supply Through the Presence of Natural Persons.

3 – **القطاعات الخدمية التي تغطيها الاتفاقية:**

تنطبق الاتفاقية على جميع قطاعات الخدمات باستثناء الخدمات التي توردها السلطات الحكومية سواء على أساس احتكاري أم على أساس اعتبارات غير تجارية وباستثناء خدمات التشغيل في قطاع النقل الجوي (Hard Rights)(4). وتصنف منظمة التجارة العالمية القطاع الخدمي إلى 12 قطاع خدمات رئيسة: خدمات الأعمال – خدمات الاتصالات – خدمات التشييد والخدمات الهندسية – خدمات التوزيع – خدمات التعليم – الخدمات البيئية – الخدمات المالية – الخدمات الصحية – خدمات السياحة والسفر – الخدمات الترفيهية الثقافية والرياضية – خدمات النقل – وخدمات أخرى. ويقسم كل قطاع إلى مجموعة أنشطة خدمية تبلغ نحو 160 نشاطاً (WTO Secretariat, 1998b) تتبع تصنيف "Central Product Classification System of the United Nations (cpc)".

القسم الثاني – القواعد أو الالتزامات العامة لتجارة الخدمات General Obligations:

حددت الاتفاقية في المواد من 2 إلى 15 مجموعة الالتزامات أو المبادئ العامة لتجارة الخدمات، وتشمل ست قواعد رئيسة:

1 – **معاملة الدولة الأولى بالرعاية Most Favoured Nation:**

نصت الاتفاقية من أجل تسهيل وتفعيل عملية تحرير تجارة الخدمات على ضرورة التزام كل دولة عضو بتعميم أية معاملة تفضيلية تمنحها لدولة عضو أخرى في مجال تجارة الخدمات على باقي الدول الأعضاء. كما أن اتفاقية الخدمات تسمح للدول الأعضاء بمخالفة هذا المبدأ بغرض منح بعض الدول مزيداً من المزايا(5) شريطة أن يتم تحديد الاستثناءات مسبقاً في جداولها الوطنية، وأن تراجع هذه الاستثناءات بعد خمس سنوات، وألا تستمر لمدة تزيد على عشر سنوات.

---

(4) وذلك بسبب خصوصية هذا القطاع من حيث صعوبة إجراء تغييرات هيكلية للمواءمة، ولحتياجه وارتباطه الشديد بالحكومة، وتنظيمه عن طريق 3000 اتفاقية ثنائية على المستوى الدولي تنسق بينها منظمة ICAO الدولية منذ اتفاقية شيكاجو عام 1944، الأمر الذي ترتب عليه تحرير قطاع النقل الجوي في أضيق حدود ممكنة بحيث اشتمل على خدمات الصيانة وتصليح الطائرات وتسويق وبيع خدمات النقل الجوي وخدمات نظام الحجز الآلي فقط (Soft Rights). وقد اتفق على أن يتم مراجعة وضع النقل الجوي كل خمس سنوات (Gunther, 1999).

(5) تسمح المادة 5 «بدخول الدولة العضو في اتفاقيات إقليمية من أجل تحرير تجارة الخدمات شريطة أن يغطي عدد محدود من القطاعات، وألا يؤدي إلى زيادة القيود على الدول الأعضاء خارج التكتل، كما تسمح بقيام تكامل أسواق العمل من خلال إعفاء العمالة في التكتل من الحصول على تصريح إقامة وتصريح عمل (المادة 5 مكرر).

2 – الشفافية Transparency:

نظراً لوجود العديد من التنظيمات الخاصة بالنشاط الخدمي، يكون من الصعب تحرير تجارة هذا القطاع دون إمداد الموردين بالمعلومات الخاصة بقواعد هذا القطاع وقوانينه، وقد نصت الاتفاقية على ضرورة التزام الدولة العضو ما يأتي:

– نشر جميع الأنظمة والقوانين والقرارات والاتفاقيات (الثنائية والجماعية) المتعلقة بتجارة الخدمات، وذلك في أقرب وقت وبصفة دورية وعند أي تعديل.

– إخطار مجلس تجارة الخدمات بأية تعديلات تطرأ على الأنظمة والقوانين والاتفاقيات سالفة الذكر على أساس سنوي.

– إنشاء نقاط استعلام لتقديم جميع المعلومات والتشريعات الخاصة بتجارة الخدمات للمستثمرين الأجانب والمهتمين بالاطلاع على مثل هذه المعلومات في خلال عامين من نفاذ الاتفاقية، وهناك قدر من المرونة في المهلة المقررة للدول النامية.

وأشارت المادة «3 مكرر» إلى عدم اضطرار الدولة العضو لنشر المعلومات السرية التي قد تعرقل تنفيذ القوانين أو تضر بالمصلحة العامة، وبمصالح المنشآت العامة أو الخاصة.

3 – مشاركة الدول النامية:

نصت الاتفاقية على معاملة الدول النامية معاملة خاصة، وذلك من منطلق الاعتراف بمتطلباتها التنموية المميزة، على أن تشمل:

– مرونة أكبر في تحرير قطاعاتها الخدمية.

– تسهيل مشاركتها في تجارة الخدمات، كما ورد في المادة 4، وذلك من خلال التزام الدول الأعضاء الخاصة ما يأتي:

* زيادة القدرة التنافسية للقطاع الخدمي من خلال نقل التكنولوجيا.

* تحسين قدرتها على الدخول في قنوات التوزيع وشبكات الاتصال والمعلومات.

* تسهيل نفاذها للأسواق في القطاعات التي تهمها.

* إلزام الدول المتقدمة بإنشاء نقاط اتصال (استعلام) خلال سنتين من نفاذ مفعول الاتفاقية بهدف تسهيل حصول موردي الدول النامية من الخدمات على المعلومات الخاصة بالجوانب الفنية والتجارية لتوريد الخدمات، (مع إعطاء الدول النامية مهلة كافية لإنشاء نقاط الاتصال لديها).

– ضرورة توفير معاملة خاصة لأقل الدول نمواً.

– كما تنص المادة 15 من الاتفاقية على ضرورة تجنب دعم الخدمات مع السماح للدول النامية باللجوء، في حدود معينة، إلى هذا الإجراء من أجل برامج التنمية بها.

4 – القواعد والإجراءات المحلية Domestic Regulations:

تنص المادة 6 من الاتفاقية على ضرورة التزام الدول وضع إجراءات وقواعد محلية تتسم بالموضوعية والحياد وتشجيع تحرير تجارة الخدمات، ومن أهمها وضع إجراءات وتخصيص جهات إدارية وقانونية مختصة تسمح لموردي الخدمة بالاستئناف ضد القرارات الإدارية بسرعة وفاعلية.

5 – قواعد الاعتراف Recognition:

ينص هذا المبدأ، بهدف تنظيم وضمان الموضوعية في منح التراخيص والسماح لموردي الخدمات الأجانب بالنفاذ إلى الأسواق، على ضرورة التزام الدول الأعضاء وضع قواعد محددة للاعتراف بالشهادات التعليمية ومؤهلات وخبرات موردي الخدمات الأجانب. وتتحدد هذه القواعد بالاتفاق بين الدول الأعضاء وفقاً لمعايير متفق عليها عالمياً، مع ضرورة إخطار مجلس تجارة الخدمات بها.

6 – تحرير المدفوعات الدولية للمعاملات التجارية Liberalization of Current Transctions:

تنص المادة 11 على ضرورة التزام عدم تطبيق أي قيد على التحويلات المالية ومدفوعات العمليات الجارية المتصلة بالتزامات الاتفاقية، إلا أن الاتفاقية تضمنت بنوداً (المادة 12) تسمح بفرض قيود محددة في حالة نشوء صعوبات تتصل بميزان المدفوعات، وبخاصة في حالة الدول النامية، على أن تكون هذه القيود مشروطة بكونها مؤقتة، وتتجنب إحداث أضرار تجارية للأطراف الأخرى، ولا تتعارض مع توجهات صندوق النقد الدولي[6].

---

(6) تم بالفعل توقيع اتفاقية بين منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي في 9 ديسمبر 1996 من أجل تحقيق اتساق أفضل في سياسات الدول على مستوى عالمي لتحقيق معدلات نمو أعلى قائمة أساساً على تحرير التجارة ونظام نقدي متحرر من القيود، وتنصب هذه الاتفاقية على طرق التعاون بين المنظمتين الممثل في تبادل الاستشارات المؤسسية وتبادل المعلومات والبيانات وتقديم المشورة للدول، وكان من أهم بنود هذه الاتفاقية التشاور في موضوع القيود على ميزان المدفوعات، انظر: (Calikan & Sharer, 1997).

القسم الثالث – الالتزامات المحددة Specific Commitments:

تقدم الدول الأعضاء التزامات محددة في قطاعات خدمية معينة، ويتعين عليها بهذا الصدد التزام مبدأين أساسيين نصت عليهما الاتفاقية في المادتين 16 و17 هما:

أ – النفاذ إلى الأسواق Market Access:

تهدف الاتفاقية إلى إزالة القيود الكمية والنوعية التي تعوق انسياب تجارة الخدمات بين الدول الأعضاء، أو التخفيف منها، ومن أهم هذه القيود: تحديد عدد موردي الخدمة المسموح لهم بالعمل داخل الدول المعنية[7]، وتحديد قيمة الخدمات المسموح بتوريدها، وتحديد تنوع المعاملات الخدمية الموردة وطبيعتها وعدد الأشخاص الأجانب العاملين، وتحديد طبيعة الكيان القانوني لموردي الخدمة، وتحديد نسبة مشاركة رأس المال الأجنبي في المشاريع المختلفة محلياً.

وتحدد الدولة العضو في جداولها الوطنية التزاماتها بهذا الشأن والقطاعات التي تسمح بالنفاذ إليها، كما تحدد أي استثناءات عليها.

ب – المعاملة الوطنية National Treatment:

تنص الاتفاقية على ضرورة قيام الدول الأعضاء بمعاملة الخدمات الأجنبية وموردي هذه الخدمات معاملة ليست أقل تفضيلاً من تلك المقدمة لموردي الخدمات المحليين في المجالات الخدمية المحددة في الجداول الوطنية. بمعنى أن تطبق جميع الأنظمة والقوانين والقرارات السارية على الشركات الأجنبية بالطريقة نفسها التي تطبق على الشركات المحلية المماثلة.

وهنا سمح أيضاً للدول الأعضاء بمخالفة هذا المبدأ، على أن تحدد الاستثناءات في الجداول الوطنية، وألا تستحدث استثناءات إضافية في المستقبل. غير أنه يسمح لأي دولة استحداث قيود أو استثناءات جديدة شريطة أن تتشاور مع باقي الدول الأعضاء بخصوصها وتعويض الدول المتضررة.

---

(7) تنص المادة 8 من الاتفاقية على إمكانية الدولة العضو الحفاظ على الوضع الاحتكاري في قطاع معين. وفي المقابل يتعين عليها التأكد من عدم قيام الشركات الاحتكارية لخدمات معينة بإساءة استخدام وضعها الاحتكاري بطريقة تضر بموردين آخرين في قطاع خارج مجالها. ويتعين أن تخضع الممارسات التجارية المقيدة للتفاوض بغرض إلغائها.

القسم الرابع – التزامات بالتحرير التدريجي لقطاع الخدمات:

أ – مفاوضات الالتزامات المحددة:

تلتزم الدول الأعضاء الدخول في مفاوضات مستقبلية متتالية بغرض تحقيق المزيد من التحرير للتبادل الخدمي، وذلك بشكل تدريجي وعبر الجولات المستقبلية مع احترام متطلبات السياسات المحلية، وبخاصة للدول النامية.

ب – الجداول الوطنية National Schedules:

تلتزم كل دولة عضو توقع على اتفاقية الخدمات تقديم التزاماتها الخاصة ضمن الجداول الوطنية، وتحدد في هذه الجداول القطاعات الخدمية التي تريد تسهيل دخول الشركات الأجنبية للعمل في السوق المحلي، وتقسم هذه الجداول إلى ثلاثة أنواع من الجداول (World trade organization, 1997):

– **جداول أفقية:** تتعهد فيها كل دولة عضو بتقديم التزامات «أفقية» تتألف من مجموعة من السياسات والإجراءات التي تنطبق على جميع القطاعات الخدمية التي تقدمت بعروض أو التزامات بشأنها، وليس على قطاع بعينه دون آخر، كذلك يحق لها تحديد قيود «أفقية» تنطبق على جميع القطاعات الخدمية التي تقدمت بعروض أو التزامات بشأنها.

– **جداول قطاعية:** تتعهد الدولة بتقديم التزامات محددة في قطاعات معينة بشأن تحريرها، وتصاغ هذه الالتزامات في جداول قطاعية تتضمن ما يأتي:

* القطاعات والأنشطة الخدمية التي تلتزم الدولة تحريرها.

* درجة الانفتاح المقررة في هذه القطاعات (طرق النفاذ للأسواق المسموح بها) والقيود عليها بحسب أشكال توريد الخدمة الأربعة.

* شروط وقيود المعاملة الوطنية بالنسبة للقطاعات الخدمية التي التزمت تحريرها، ويجب أن تحدد الاستثناءات بحسب أشكال توريد الخدمة الأربعة.

– **جدول الاستثناءات على مبدأ الدولة الأولى بالرعاية:** وتدرج فيه الاستثناءات على مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، كما وردت في اتفاقياتها الثنائية والمتعددة الأطراف.

ج – تعديل الجداول:

يحق للدول تعديل جداولها كسحب التزام أو تعديله بعد ثلاث سنوات من نفاذه، وعلى العضو الذي يلجأ إلى سحب التزام ما أن يتشاور ويتفاوض حول تسويات تعويضية مع الدول الأخرى التي تأثرت مصالحها بالتعديل، أما في حالة إضافة تحرير قطاع فيكون ذلك دون أي قيد.

القسم الخامس – الإجراءات المؤسسية Institutional Provisions:

ويتضمن البنود المؤسسية الخاصة بالتشاور وفض المنازعات وإقامة مجلس تجارة الخدمات ومسؤولياته سواء بمتابعة عمل الاتفاقية وتسهيل تحقيق أهدافها، أو تقديم المساعدة الفنية لموردي الخدمات من قبل سكرتارية منظمة التجارة العالمية، وبخاصة للدول النامية والتعاون الفني مع المنظمات الأخرى.

القسم السادس – الإجراءات النهائية Final Provisions

ويشتمل على مجموعة من التعريفات ومجموعة من الملاحق، حيث تتضمن الاتفاقية عدداً من الملاحق المتعلقة ببعض القطاعات الخدمية لمعالجة قضايا ترتبط بهذه القطاعات دون غيرها. وتشتمل هذه الملاحق على ملحق حول حركة الأشخاص الطبيعيين، وملحق حول الخدمات المالية، وملحق حول الاتصالات، وملحق خدمات النقل الجوي.

مفاوضات تجارة الخدمات ما بعد مراكش:

وفي أبريل 1994، ومع اختتام جولة أوروجواي لم يتسن للدول المتفاوضة الانتهاء من جميع القضايا المتعلقة بتجارة الخدمات والتوصل إلى اتفاق حول المسائل الخاصة بها. لذلك تقرر إجراء مزيد من المفاوضات بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية بين الدول الأعضاء حول بعض القطاعات الرئيسة بهدف مزيد من تحريرها، وهي قطاع الاتصالات الأساسية والنقل البحري، وحركة الأشخاص الطبيعيين والخدمات المالية (Secretariat de l'OMC, 1998).

* ونظراً لأهمية تحرير قطاع الاتصالات الأساسية وما له من دور حيوي في تنشيط تبادل السلع والخدمات، ترك باب المفاوضات مفتوحاً في هذا القطاع حتى فبراير 1997، نتيجة لانخفاض مستوى الالتزامات فيه من قبل الدول المختلفة بسبب

الاحتكار الحكومي لهذه الخدمة في عدد كبير منها[8]. وبلغ، في بداية عام 1998، عدد الدول التي قدمت التزامات في قطاع الاتصالات 89 دولة عضواً، اختلفت فيما بينها من حيث درجة شمولية الالتزامات ونوعها. فعلى الرغم من قيام جميع الدول المتقدمة بتقديم التزامات في الاتصالات الأساسية وفي معظم أنشطة الاتصالات ذات القيمة المضافة، ومن تفضيلها للشكلين الأول والثاني لتوريد الخدمة (توريد الخدمة عبر الحدود، والاستهلاك في الخارج)، فإن الدول النامية (نحو 52 دولة) قدمت التزامات في الأنشطة ذات القيمة المضافة، وبعض منها فقط في الاتصالات الأساسية، كما اشتملت التزاماتها بصفة عامة على الأشكال الثلاثة لتوريد الخدمة (توريد الخدمة عبر الحدود، والاستهلاك في الخارج، والوجود التجاري). هذا وقد تمثلت أكثر القيود استخداماً في هذا القطاع في عدد الموردين والكيان القانوني ومشاركة رأس المال الأجنبي. وقد بلغت القيود المفروضة في الدول النامية نحو خمسة أضعاف القيود المنصوص عليها في الدول المتقدمة على عدد الموردين وأربعة أضعاف الكيان القانوني للشركة الموردة للخدمة، بينما تساوت تقريباً القيود بين المجموعتين في حالة مشاركة رأس المال الأجنبي (WTO Secretatiat, 1994c).

* أما في مجال **القطاع المالي** فقد استمرت أيضاً المفاوضات بشأنها حتى يوليو 1995، حيث قدمت 29 دولة عروضاً بتحرير القطاع المالي وأرفقتها بما يسمى بالبروتوكول الثاني للاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (منها مصر)، وبذلك ارتفع عدد الدول التي قدمت التزامات إلى نحو 97 عضواً (World trade organization, 1999c).

وعلى أثر انعقاد جولة جديدة من المحادثات في أبريل 1997 بهدف رفع مستوى الالتزامات وقع البروتوكول الخامس بين 70 دولة عضواً ليدخل حيز التنفيذ في مارس 1999، وبذلك ارتفع عدد الدول التي اتخذت التزامات محددة في قطاع الخدمات المالية إلى 102 دولة عضو (Organisation modiale du commerce, 1999). ومن خلال تحليل (Mattoo, 1998) لهذه الالتزامات في الدول النامية اتضح أن مؤشرات التحرير أعلى في قطاع البنوك من قطاع التأمين، وأن هناك اتجاهاً عاماً

(8) تمثلت معظم الالتزامات في هذا القطاع في خدمات الاتصالات ذات القيمة المضافة المرتفعة (وبخاصة خدمات البريد الإلكتروني وخدمات الدخول على قاعدة المعلومات)، انظر (Tuthill, 1998).

لالتزام التحرير في الدول الصغيرة أكبر منه في الدول الكبيرة. وهذه الالتزامات كانت أوسع نطاقاً في الدول الإفريقية ودول أوروبا الشرقية عن دول آسيا وأمريكا اللاتينية، كما أن الدول الآسيوية قدمت التزامات تحرير أعلى من أمريكا اللاتينية في قطاع التأمين وأقل في البنوك.

* كذلك مدّد التفاوض في **قطاع النقل البحري** حتى 30 يونيو 1996 لفتح الباب لتقديم المزيد من التزامات تحرير هذا القطاع؛ إذ بلغ عدد الدول المقدمة للالتزامات المحددة في النقل الدولي 29 دولة عضواً في نهاية المحادثات (منها 21 دولة في نقل البضائع والأشخاص وخمس فقط لنقل البضائع وثلاث فقط للركاب) و26 دولة قدمت التزامات في الخدمات الملحقة وست دول فقط في خدمات الموانئ (WTO Secretariat, 1998a)، ونظراً لعدم التوصل إلى نتائج ملحوظة على مستوى هذا القطاع فقد اتفق على إدراجه في مفاوضات عام 2000.

* أما في مجال **انتقال الأشخاص الطبيعيين** فقد اختتمت المفاوضات في يوليو 1995 ولم تقدم التزامات ذات شأن في هذا الخصوص نظراً لحساسية الدول المتقدمة لهذا المجال[9] وإن كان هناك التزامات بشأن انتقال العمالة المتخصصة عالية المستوى من الخبرة. وهذا الموضوع مفتوح للتداول مستقبلاً، وبخاصة أنه ذو أهمية قصوى للدول النامية بصفة عامة (Croome, 1998) ولبعض منها بصفة خاصة، مثل مصر.

كما بدأت جولات جديدة للمفاوضات مع بداية عام 2000 بشأن تقدم سير تحرير الخدمات. وتهدف المفاوضات الجديدة لزيادة المستوى العام للالتزامات المحددة ورفع مستوى الالتزامات في قطاعات معينة من أهمها قطاع الخدمات المهنية، وبخاصة المحاسبة وقطاع التوزيع والإنشاء والتعليم والخدمات الصحية والنقل البحري والاتصالات الأساسية والقطاع المالي. كما سوف يدمج بها موضوعات مهمة لم تكن مدرجة من قبل، منها دعم القطاع الخدمي والأسواق العامة

(9) أبرزت بعض الدراسات أن انتقال العمالة غير الماهرة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة يؤدي في كثير من الأحيان إلى انخفاض أجور العمالة غير الماهرة الوطنية والبطالة، وبخاصة في حالة صعوبة إجراء تغييرات هيكلية للانتقال إلى الأنشطة الكثيفة في العمالة الماهرة والمتخصصة، انظر: (Slaughter & Swagel, 1997).

(مشتريات الحكومة من الخدمات)، والاعتبارات الفنية ونظم منح التراخيص (International monetary fund, 1999). وفي إعلان الدوحة عام 2001 وضعت الخطوات والإجراءات المستقبلية للمفاوضات المتعلقة بتجارة الخدمات، وكذلك برنامج العمل مع تحديد آخر موعد للانتهاء من التفاوض وتقديم الالتزامات.

دور الدول النامية في صياغة اتفاقية تجارة الخدمات:

قبل أن نستعرض الدراسات التي تناولت أثر الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات على الدول النامية، يكون من الضروري تحليل أهمية دور الدول النامية في مفاوضات أوروجواي وفي تشكيل الاتفاقية بصورتها الحالية.

اختلف موقف الدول النامية إزاء مطالبة الولايات المتحدة، عند بدء المفاوضات، بإخضاع التجارة الدولية في الخدمات لآليات النظام التجاري العالمي والمطبق على تجارة السلع على نحو لا يتعارض مع قوانين ولوائح مختلف الدول. فعلى الرغم من وقوف بعض الدول حديثة العهد بالتصنيع بجانب الولايات المتحدة[10] وتأييد هذا الطلب مثل كوريا وسنغافورة، وبخاصة أن القطاع الخدمي يؤدي دوراً مهماً في متحصلاتها من الصرف الأجنبي، وقفت دول نامية أخرى وعلى رأسها الهند والبرازيل والأرجنتين ومصر والكويت وباكستان ونيجيريا (مكتب التمثيل التجاري، 1993) في موقف الرفض، وكانت أوجه الخلاف بين المجموعتين منصبة في ثلاثة اتجاهات:

أ – إدخال تجارة الخدمات في إطار مفاوضات أوروجواي:

أيدت الدول المتقدمة إدخال تجارة الخدمات في إطار المفاوضات بينما عارضت الدول النامية ذلك للأسباب الآتية:

* اعتبار تحرير تجارة الخدمات تهديداً لسيادتها الوطنية وسيطرتها على أجهزتها القومية في قطاع البنوك والمال والتأمين والنقل والاتصالات مما قد يعرض الاستقرار النقدي والمالي لتيارات الأجهزة المصرفية والأسواق المالية العالمية واتجاهاتها.

(10) لمزيد من التفصيل حول مركز تجارة الخدمات في اقتصادات الدول المختلفة ودورها التفاوضي، انظر (سامي عفيفي حاتم، 1993).

* تعريض الدول النامية لمنافسة خارجية هي غير قادرة على مواجهتها، وبخاصة أن الخدمات أصبحت كثيفة المعرفة والمعلومات، وأن الدول المتقدمة والشركات عابرة القوميات المنتمية لها لديها تفوق نسبي في تلك المجالات.

* افتقار الدول النامية للدراسات بشأن تحرير التجارة وأثرها على اقتصادها القومي، وهو ما يساعدها على عرض اقتراحات واضحة في هذا الموضوع، كما أن الدول النامية كمجموعة غير منظمة لا تستطيع أن تأخذ موقفاً موحداً، كما هو الحال بالنسبة للدول المتقدمة التي لديها لجان مشتركة تدرس وتحلل دور تجارة الخدمات في اقتصادياتها واحتمالات تطورها في المستقبل (Mark & Helleiner, 1988).

ب – مجال أو نطاق تحرير تجارة الخدمات:

تركز مجال الخلاف الثاني حول ماهية الخدمات التي تدخل إطار المفاوضات، حيث رأت الدول الصناعية ضرورة إدخال القطاعات ذات الكثافة الرأسمالية والتكنولوجية في حين طالبت الدول النامية بإدخال حرية انتقال الأشخاص الطبيعيين، كما تركز الاختلاف حول موضوع تصنيف الخدمات وما تستند إليه من إحصاءات.

ج – إطار اتفاقية تجارة الخدمات:

اعترضت الدول النامية على طرح اتفاقية تجارة الخدمات في إطار الاتفاقية العامة لتجارة السلع. وذلك تخوفاً من الربط الذي يمكن أن يحدث بين التسهيلات التي تحصل عليها في مجال السلع والتسهيلات التي ستقدمها في الخدمات.

وأخيراً، وبعد عدة مفاوضات أظهرت فيها بعض الدول النامية دوراً خاصاً في سياقها[11] (وبخاصة المقترحات المقدمة من المكسيك والأرجنتين

---

(11) قام (Michalopous 1998) بدراسة حول قياس وتحليل أهمية تمثيل ومشاركة الدول النامية في نشاط منظمة التجارة العالمية ومدى تأثيرها على قرارات المنظمة ووجد أنه من عام 1982 إلى عام 1997 زاد عدد الدول النامية الأعضاء بمنظمة التجارة من 65 عضواً إلى 97 دولة عضواً، ومن ثم زادت نسبة عضوية الدول النامية من 66% عام 1982 إلى 74% عام 1997، ووجد أن هناك مجموعتين من الدول النامية: زادت مساهمة المجموعة الأولى في نشاط المنظمة والعمل في مجموعات عمل، وبعضها لأخذ دوراً قيادياً في بعض اللجان مثل (شيلي وكوريا والبرازيل وباكستان)، وقامت بزيادة عدد ممثليها وعدد أفراد بعثتها في منظمة التجارة (مثل الأرجنتين والبرازيل وشيلي ومصر وكوريا والمكسيك وتايلاند)، وكان لهذه المجموعة دور إيجابي في قرارات المنظمة على الرغم من عدم وجود لتساق في الآراء داخل هذه المجموعة في كل الحالات نتيجة لاختلاف المصالح. أما المجموعة الثانية التي تمثل أكثر من 50% من الدول النامية الأعضاء وهي ذات مستوى دخل منخفض، فإنها لم تغير من وضعها التمثيلي ومشاركتها الفعالة منذ بداية الثمانينيات وذلك لضعف مؤسساتها. وأوصت الدراسة بضرورة تحقيق مزيد من المشاركة والتمثيل للدول النامية لتحسين إفادتها من المنظمة في المفاوضات المقبلة.

والبرازيل)[12] أدرج قطاع الخدمات في مفاوضات جولة أوروجواي بناء على إصرار الولايات المتحدة والدول المتقدمة، مع الأخذ في الاعتبار موقف الدول النامية من خلال عدة نقاط:

– انفصال اتفاقية السلع عن اتفاقية الخدمات.

– على الرغم من أن الاتفاقية تشتمل على جميع القطاعات فإنها غير ملزمة إلا للقطاعات التي تقدمت فيها الدول بالتزامات محددة في جداولها الوطنية (ومسموح للدول النامية إذا ارتأت مصلحتها في ذلك بتقديم التزام واحد فقط في قطاع معين).

– قام صندوق النقد الدولي بتجهيز تصنيف تفصيلي لإحصاءات تجارة الخدمات على مستوى الأنشطة الخدمية المختلفة الذي يتفق مع تقسيم الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (International monetary fund, 1998).

– مساعدة الدول النامية على تحقيق معدلات كفاءة أكبر في هذا القطاع من خلال تصدير التكنولوجيا المتقدمة ونقلها.

– منح الدول النامية معاملة تفضيلية في الاتفاقية.

– أما بخصوص ضرورة اشتمال المفاوضات على الخدمات كثيفة العمل وخفض قيود تدفق العمالة إلى البلاد الأخرى فقد فتحت الباب لها، ولكن لم تقدم الدول التزامات ذات أهمية في هذا الشأن، وإن كان الموضوع ما زال مفتوحاً للتفاوض.

– تعترف الاتفاقية بأهمية الدعم لبرامج التنمية في الدول النامية.

المبحث الثاني – أثر الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات على الدول النامية:

يمكن، بصفة عامة، حصر عديد من الدراسات النظرية التي تناولت تحليل أهم الآثار الإيجابية والسلبية لتحرير تجارة الخدمات، وبخاصة للدول النامية، والدراسات التي تناولت أثر الاتفاقية على حالات تطبيقية لبعض الدول النامية هي:

1 – الدراسات النظرية لآثار تحرير القطاع الخدمي:

إن دعاة تحرير قطاع تجارة الخدمات وفتحه على الأسواق العالمية يستندون في كتاباتهم إلى عدة اعتبارات تتمثل أهمها في المحاور الآتية:

(12) لمزيد من التفصيل حول هذه المقترحات، انظر (أمينة عزالدين عبدالله، 1992).

أ – تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الرفاهية الاقتصادية:

وجد كثير من الكتاب (Borenzstein, Grigoria & Lee, 1998) أن هناك علاقة إيجابية بين سياسات تحرير القطاع الخدمي ومعدلات النمو الاقتصادي. وقد أظهروا أن تحرير قطاع الخدمات، وما ينشأ عنه من انتقال عناصر الإنتاج ومنها رؤوس الأموال في شكل استثمارات أجنبية مباشرة، يؤدي إلى زيادة رصيد الدولة من رأس المال البشري ورأس المال المادي والتكنولوجيا، كما أن هذا الانتقال يحقق تخصيصاً أفضل للموارد ونقلاً للمعرفة. كما ذهب (Whalley, 1995) إلى أن تحرير قطاع الخدمات يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية من خلال إمكانية تحقيق التخصص وتعظيم العائد عالمياً، إضافة إلى إمكانية حصول المستهلك على تلك الخدمات في أي مكان من العالم بأفضل الأسعار في ظل سيادة المنافسة التامة وشروط السوق الحر. وأضاف بعض الكتاب أمثال (Hoekman & Braga, 1997) أن وضع قيود على تجارة الخدمات يؤدي إلى زيادة تكلفة الرفاهية، حيث يعمل على اختلاف السعر المحلي عن السعر العالمي للخدمة وما يستتبعه من خسارة لفائض المستهلك لا يعوضها الارتفاع في فائض المنتج، وتكون المحصلة النهائية سالبة على الرفاهية. كما ركز (Otsubo, 1996) على أثر التحرير على النمو الاقتصادي من خلال زيادة الشفافية وخلق قواعد أفضل للتعامل الدولي والتنبؤ بالظروف الاقتصادية بطريقة أفضل.

وقد اهتم بعض الاقتصاديين بدراسة أثر تحرير قطاعات خدمية بعينها على النمو الاقتصادي، نذكر منها على سبيل المثال:

في القطاع المالي:

لم تعط الأدبيات الاقتصادية اهتماماً كبيراً لدراسة أثر تحرير الخدمات المالية على النمو الاقتصادي، حيث انصبت معظمها على المنظور المحلي من خلال دراسة العلاقة بين نمو القطاع المالي والنمو الاقتصادي سواء أكان قصير الأجل أم طويل الأجل. فقد رأى أصحاب هذا الاتجاه، أمثال (Levine, 1997) و (King & Kevine, 1993)، أن كفاءة القطاع المالي وحسن تنظيمه يؤدي، من ناحية، إلى نمو قصير الأجل من خلال زيادة معدلات الادخار والاستثمار وتحقيق كفاءة أكبر لرأس المال في استخدامات ذات عائد مرتفع لتسهم في زيادة تنويع المنتجات وزيادة جودة الخدمات وإدارة أفضل للمخاطر تعمل على رفع متوسط الدخل الفردي. كما يؤدي، من ناحية أخرى، إلى نمو طويل

الأجل من خلال زيادة التراكم الرأسمالي الذي يؤدي بدوره إلى تحفيز المستوى التكنولوجي السائد وتحسينه. واختلف الكتاب فيما بينهم حول أهم متغيرات نمو القطاع المالي المؤثرة في النمو الاقتصادي، فمنهم من أرجع النمو الاقتصادي إلى أثر تعميق نمو الأسواق المالية، ومنهم من اهتم بدور القطاع الخاص ومدى مساهمته في القطاع المصرفي، أو نمو القطاع المصرفي بصفة عامة.

وظهرت حديثاً بعض الدراسات التي تناولت أثر تحرير قطاع الخدمات المالية على النمو الاقتصادي وكان من أهمها:

* دراسة بينت أن تحرير الخدمات، وبخاصة المالية منها، يؤدي من ناحية، إلى تقديم الخبرة والمال للأسواق النامية المحلية[13] وإلى تشجيع الادخار المحلي وتسهيل الاستثمار الأجنبي وتخفيض تكلفة الخدمات المالية للمقترضين، ومن ثم تحقيق كفاءة اقتصادية أعلى في استخدام رأس المال وتحقيق نمو اقتصادي، كما يؤدي من ناحية أخرى، إلى توليد آثار إيجابية في القطاعات الأخرى، من مثل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مما يكون له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي (US Council for international business, 1998).

* دراسة وجدت أن تحرير القطاع المالي – إلى جانب تطويره ذاتياً – يمثل عاملاً أساسياً في النمو الاقتصادي طويل الأجل من خلال تغير سرعة التراكم الرأسمالي والتأثير على الكفاية الإنتاجية. وقد أشارت إلى أن التحرير دون تطوير القطاع يجلب آثاراً سلبية ومخاطر، من أهمها فقدان السيادة الوطنية لهذا القطاع الإستراتيجي، والتعرض للأزمات المالية (Dobson & Jacquet, 1998).

* دراسة أظهرت أن تحرير القطاع المالي يعمل على تخفيض تكلفة المعاملات والمعلومات، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي من خلال مستوى أفضل لتخصيص الموارد، ويتحقق ذلك من خلال ما يأتي: تحويل الأرصدة من المخاطرة الفردية إلى استثمارات طويلة الأجل في أصول مالية قابلة للتداول، وتجميع الاستثمارات في محافظ مالية كبيرة، مما يقلل من المخاطرة ويزيد الاستثمار، ومن ثم النمو، وتمكين المدخرين من تنويع المحافظ المالية مما يقلل من المخاطرة ويؤدي

(13) وفقاً لتقديرات الدراسة المعتمدة على بيانات البنك الدولي الطلب على رأس المال لإقامة البنية الأساسية فقط في دول شرق آسيا تقدر بنحو 1,5 ترليون دولار للسنوات العشر القادمة.

إلى زيادة السيولة. كل ذلك يسمح أيضاً بالاستفادة من اقتصادات الحجم وما توفره من قدرة على مراقبة الإدارات، وتطوير السيطرة والإشراف، وزيادة الشفافية وفقاً لما تقدمه المؤسسات المالية من معلومات عن فرص الاستثمارات المختلفة والبديلة، وتوفير التمويل وضمان نظام المدفوعات مما ينشط إنتاج السلع وتجارتها والخدمات ويخفض تكلفة المبادلات ويحفز على التخصص (Francois & Schknecht, 1999).

وقد أكدت الدراسة علاقة تحرير القطاع المالي بالنمو الاقتصادي من خلال دراسة حالة 93 دولة أظهرت وجود علاقة قوية بين انفتاح القطاع المالي ودرجة المنافسة فيه من ناحية، وبين النمو الاقتصادي ودرجة المنافسة من ناحية أخرى، مما يعني أن انفتاح القطاع المالي على الخارج يؤدي إلى زيادة المنافسة التي تنعكس إيجابياً على النمو الاقتصادي. وقدرت الزيادة في معدلات النمو الناتجة عن التحرير في حالات الاقتصادات المدروسة بين مدى 1,3% و 1,6%.

* وفي دراسة أخرى على 53 دولة للفترة بين 1980 و1995 بهدف تحليل العلاقة بين كل من التحرير المالي والأزمة البنكية ونمو القطاع المالي والنمو الاقتصادي، أكدت أن وجود مؤسسات مالية تعمل بكفاءة يقلل من إمكانية إحداث أزمات بنكية على أثر التحرير المالي (Demiguc - Kunt & Detragiache, 1998).

* وأظهرت دراسة أن وجود القطاع المالي الأجنبي في الدول النامية يعمل على انخفاض أرباح البنوك المحلية والقطاع المالي بشكل عام. وتسند الدراسة ذلك إلى أن تحرير القطاع المالي يزيد من المنافسة ويؤدي بالتبعية إلى زيادة النمو الاقتصادي وتحسين مستوى الخدمات المالية وتخفيض هوامش الأرباح البنكية (Classens & Demirguc-Kunt, 1998).

بالإضافة إلى ما سبق اهتمت مجموعة من الدراسات بتحليل أثر التحرير على النمو الاقتصادي من خلال أثره على استقرار النظام المالي، وهي مسألة حيوية، وبخاصة بعد الأزمة المالية الآسيوية الأخيرة. فوجدت إحدى الدراسات (Claessens & Glaessner, 1997) أن تقييد الخدمات المالية في عدد من دول جنوب شرق آسيا أدى إلى انخفاض معدلات نمو المؤسسات المالية وإلى وجود نظام مالي غير مستقر. وخلصت دراسة أخرى (Lono & Schuknech, 1998) إلى أن تحرير القطاع المالي يؤدي إلى استقراره من خلال ما يتمتع به من عناصر ثلاثة هي:

– زيادة قدرة القطاع المالي على النمو (من خلال تقوية البنية الأساسية

للقطاع المالي، وزيادة الشفافية، وزيادة القدرة على الرقابة والإشراف، وإدارة أفضل للمخاطرة).

انتقال رؤوس الأموال (مما يؤدي إلى زيادة كفاءة تخصيص الموارد، وتنويع الأدوات المالية، وتوزيع المخاطر دولياً، وزيادة السيولة).

– رفع كفاءة القطاع (من خلال زيادة المنافسة ونقل التكنولوجيا وتنمية القوة البشرية). تؤدي هذه العناصر الثلاثة إلى تحقيق الاستقرار في النظام المالي، ومن ثم النمو الاقتصادي. ولكن الكاتبين أشارا إلى اختلاف أثر التحرير على الاستقرار المالي، ومن ثم النمو الاقتصادي باختلاف شكل توريد الخدمة المالية، وبإجراء مقارنة للأشكال المختلفة وجدا أن أفضل وسيلة هي الوجود التجاري.

قطاع الاتصالات:

أبرز العديد من الكتاب (Vogel, 1996) و (Low & Mattoo, 1998) و (Tuthill, 1998) مجموعة من المسوغات لتحرير قطاع الاتصالات وبخاصة في الدول النامية، تتمثل أهمها في أن الانفتاح العالمي الراهن وما استتبعه من انتقال عناصر الإنتاج وزيادة المنافسة يستلزم خدمات اتصالات متقدمة ذات تكلفة منخفضة وكفاءة عالية، وبخاصة أنها أصبحت تمثل عنصراً مهماً في تكلفة إنتاج السلع والخدمات. كما أن هذه الخدمات أصبحت متاحة عالمياً من خلال التطورات التكنولوجية الأخيرة الممثلة في وسائل الاتصال والمعلومات وانتشارها، التي تسمح بتخفيض تكلفة الاتصالات، وتساعد في تنمية القطاعات الأخرى. ومن ثم يصعب على الحكومات النامية الحفاظ على احتكارها، في ظل هذه التطورات، لتقديم جميع هذه الخدمات الأساسية وذات القيمة المضافة بكفاءة وتكلفة منخفضة. وترى الباحثة Tuthill أنه على الرغم من مشاركة الموردين الأجانب في تقديم خدمات الاتصالات في الدول النامية فإن الحكومات ستظل تؤدي دوراً إشرافياً مهماً في هذا القطاع نتيجة للتنوع الشديد في هذا المجال.

قطاع النقل:

يرى البعض أن تحرير قطاع النقل يفيد الاقتصاد ويرفع من كفاءة إنتاج وتبادل السلع والخدمات، فضلا عن أنه يساعد على انتعاش القطاعات الأخرى، ومن أهمها قطاع الاتصالات والقطاع المالي والسياحة، كما يساعد على حركة انتقال الأيدي العاملة (European commission, 1999b,c).

خدمات الأعمال مثل المحاسبة والخدمات الاستشارية والقانونية:

يرى بعض الباحثين أن تحرير هذه الخدمات ذات أهمية في تخفيض تكلفة المعاملات، واعتبر بعض الاقتصاديين (Collier & Gunning, 1992) أن ارتفاع تكلفة المعاملات من أكبر العوائق للنمو الاقتصادي في أفريقيا.

كما تعتبر **الخدمات التعليمية والصحية** حيوية لبناء رأس المال البشري أساس النمو الاقتصادي طويل المدى (Mattoo, 1999a).

ب – آثار إيجابية على مستويات التوظيف والأجور:

يرى (Schmid, 1997) أن تحرير تجارة السلع والخدمات له أثر إيجابي على التوظيف لما يؤدي إليه من رفع معامل المضاعف للقطاعات المختلفة. وفي دراسة (OECD, 1998)وجدت أن تحرير الاستثمارات الدولية، وبخاصة في الدول النامية يؤدي، من ناحية، إلى تحقيق مستوى مرتفع للأجور كما يمثل، من ناحية أخرى، مصدراً أساسياً لتوفير التكنولوجيا والكفاءة الإدارية، مما يترتب عليه زيادة رفاهية الأفراد والإسهام في زيادة الصادرات.

وهناك دراسة أخرى (Slaughter & Swagel, 1997) وجدت أن انتقال كل من الأيدي العاملة إلى الدول النامية – وبخاصة المتخصصة منها – والتكنولوجية تعمل على زيادة الاستثمارات ورفع الإنتاجية ومستويات الأجور مما يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.

ج – تسهيل برامج الإصلاح الحكومي:

* ترى مجموعة من الاقتصاديين (Kono, Low, Luanga, Mattoo, Oshikawa, & Schukknecht, 1997) أن تحرير القطاع الخدمي، وبخاصة القطاع المالي، له تداعيات إيجابية على السياسات الداخلية، حيث إن وضع التزامات محددة لفترة زمنية طويلة وبرنامج تحرير تدريجي يجعل السياسات المحلية واضحة ومستقرة سواء للمحليين أو للأجانب، كما أنه يشكل أيضاً حافزاً لتطوير السياسات وبخاصة على المستوى الكلي. هذا بالإضافة إلى أن هذه الالتزامات تعتبر مؤشراً على صحة السياسات المحلية والاستقرار فيها مما يشجع الادخار المحلي ويجذب الاستثمارات الخارجية، ومن ثم يقلل من الحاجة للدعم الحكومي لزيادة الاستثمارات والحاجة إلى القروض الخارجية بالإضافة إلى تشجيع الدول الأخرى لتقديم التزامات مماثلة مما يوجد مناخاً دولياً صحياً.

* يرى (Mattoo, 1999b) أنه إذا كان أحد أسباب فشل سياسات الصناعات

الناشئة في الماضي، وبخاصة في بعض الدول الأفريقية ودول أمريكا اللاتينية، تمثل في عدم قدرة الحكومات النامية على الالتزام بالتحرير التدريجي لهذه القطاعات سواء أكان ذلك لعوامل تخص حياة المنشأة أم لأسباب ضغط من قبل الجماعات ذات المصالح الخاصة، فإن لاتفاقيات الخدمات، في المقابل، تمنح الدول النامية الفرصة لالتزام التحرير التدريجي في مهلة زمنية معينة – وإذا لم تلتزم تضطر لتعويض الدول الأعضاء المتضررين – كما تضطرها للقيام بإصلاحات هيكلية وبإقامة نظام صارم للرقابة على المنشآت.

* يرى (Zaroul, 1995) أن تحرير القطاع الخدمي يؤدي إلى مساعدة الحكومات على تنفيذ برامجها من خلال توفير الخدمات المهمة، من مثل النقل والاتصالات والمواصلات والخدمات المالية وخدمات القطاع الإنتاجية.

د – زيادة قدرة المنشآت المحلية على المنافسة واندماج أفضل في النظام التبادلي العالمي:

يشير بعض الباحثين (Braga, 1996) إلى أنه نتيجة تحرير تجارة الخدمات وما يستتبعها من إمكانية نقل المعرفة والتكنولوجيا، سوف يسمح للدول النامية بجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المرتبطة بالخدمات والاستعانة بخدمات موردين أجانب غير موجودة لديهم مما يؤدي إلى عدة آثار انتعاشية على اقتصاداتها، من أهمها: زيادة الصادرات السلعية من خلال تحسين خدمات التوزيع والخدمات الإنتاجية والنقل والاتصالات وإيجاد بنية أساسية متطورة (وقد نجحت دول جنوب شرق آسيا في وضع بنية أساسية متطورة للخدمات لخدمة المنتجين) وأيضاً زيادة الصادرات من الخدمات، وبخاصة في بعض المجالات من مثل السياحة (دول الكاريبي) وأيضاً في مجال الاتصالات (حققت الهند نجاحاً كبيراً في هذا المجال)[14]، زيادة العمالة (حيث قدر أن الدول النامية تستطيع أن تستقطب نسبة توظيف تراوح بين 1% و 5% من العمالة الخدمية من الدول المتقدمة)، وتحقيق معدلات عالية من النمو وذلك من خلال إنشاء البنية الأساسية وتمديد آثار انتعاشية في القطاعات الأخرى الإنتاجية والخدمية، وزيادة الإنتاجية والكفاءة في القطاعات المختلفة. ويضيف الباحث أن تحقيق الدول النامية لهذا التقدم مشروط بقدرتها على

(14) بلغت صادراتها من البرتامجيات حوالي 1,75 مليار دولار عام 1997–1998 بمعدل نمو سنوي 50%.

تطوير النظم والقوانين واللوائح المحلية التي تساعد على تحرير الخدمات وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتحقيق الاتساق مع الدول الأخرى ذات المصالح المشتركة، وتنمية الموارد البشرية وتطوير السياسات التعليمية والتأهيلية بما يتفق مع التطورات التكنولوجية والاقتصادية الحديثة لديها، وبخاصة الاستثمار في إنتاج المعدات الرأسمالية والقطاعات الخدمية ولا سيما قطاع الاتصالات الحديثة.

على الجانب الآخر من هذا الاتجاه ظهرت مجموعة دراسات توضح أثر تكلفة تحرير الخدمات على الدول النامية:

* أوضح بعض الاقتصاديين (Easterly, Islam, & Stiglitz, 1999) أن هناك تكلفة للتحرير، وبخاصة للدول النامية والأقل نمواً تجعلها معرضة أكثر من غيرها للصدمات الخارجية نتيجة لضعف اقتصاداتها.

* خلصت إحدى الدراسات (Stiglitz, 1998) إلى أن هناك مجموعتين متضررتين من التحرير تتمثل المجموعة الأولى في المنشآت المحلية المستفيدة من القيود على تجارة الخدمات (لم يعط الاقتصاديون اهتماماً بهذه المجموعة على اعتبار أنها تبحث عن مصالح خاصة على حساب المستهلك)، بينما تتمثل المجموعة الثانية في العمالة الوطنية التي تتضرر من عملية التحرير وتتمثل في: العمالة في المنشآت التي تتمتع بالحماية أو في القطاعات التي ستتعرض للمنافسة بشدة، أو العمال الذين يفقدون أعمالهم نتيجة لإعادة الهيكلة القطاعية أو العمالة غير الماهرة التي تواجه المنافسة الأجنبية. ويرى الباحث أن المحصلة النهائية للتحرير الخدمي ليست بالضرورة إيجابية على مستوى التوظيف، حيث إن هناك اعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية تعرقل عملية التحول الهيكلي للعمالة كما تعرقل عملية تعويض العمالة المتضررة مما ينجم عنه انخفاض في مستوى الرفاهية الاجتماعية للحد الذي تضطر فيه بعض الحكومات إلى عرقلة التحرير بدلاً من إيجاد تعديلات خاصة بالتعويض وإعادة الهيكلة.

وقد ذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى أنه على الرغم من وجود تكلفة للتحرير فإن هناك مجموعة من المكاسب ممثلة في نقل التكنولوجيا والقدرة على الدخول إلى الأسواق العالمية، وتكوين الأيدي العاملة المدربة وطرق تنظيم العمل، وزيادة رفاهية المستهلك، وفتح مجالات جديدة للمنشآت المحلية ودفعها للتطوير وإمدادها بالمدخلات وخدمات البنية الأساسية، مما يحتم على الدول النامية التعامل بحرص في التزاماتها في الاتفاقية، ولكن دون الوصول إلى نبذ التحرير.

2 – دراسات تطبيقية حول أثر الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات على الدول النامية:

احتل موضوع أثر اتفاقية تجارة الخدمات على الدول النامية، في أواخر الثمانينيات ومنذ بدء المفاوضات، أهمية خاصة. وقد اشتركت معظم الدراسات في نتيجة مؤداها أن انضمام الدول النامية لهذه الاتفاقية ينطوي على فرصة الوجود داخل هذا المنتدى الاقتصادي المهم، حيث يكون لكل دولة عضو حق وصوت واحد مؤثر على مستقبل الاقتصاد العالمي، وتستفيد الدول النامية من المزايا التفضيلية التي تقضي الاتفاقية بتعميمها على الأعضاء، والتي كان من الصعب الحصول عليها إذا اعتمدت على قوتها التفاوضية فقط، ومن أهمها امتيازات دخول الأسواق، والاستفادة من المعاملة التفضيلية الخاصة بالدول النامية والدول الأقل نمواً من ناحية مرونة إبقاء بعض أسواق خدماتها من دون تحرير لفترة معينة، ومبدأ مشاركة الدول النامية في حصة من تجارة الخدمات ومن ناحية سهولة الوصول إلى التكنولوجيا وقنوات التوزيع وشبكات المعلومات.

وقد اختلفت هذه الدراسات فيما بينها حول طرق دراسة هذه التأثيرات ومداها، ويمكن تقسيمها إجمالاً إلى أربع مجموعات:

* اهتمت المجموعة الأولى بدراسة أثر الاتفاقية على القطاع المعني والاقتصاد المحلي من خلال الالتزامات المحددة. وتنقسم هذه المجموعة بدورها إلى مجموعتين فرعيتين، تهتم الأولى بدراسة هذا الأثر من خلال الشمولية القطاعية (أي القطاعات التي تشملها الالتزامات المحددة) بينما تركز المجموعة الثانية على هذا الأثر من خلال شكل توريد الخدمة المسموح به (أنواع التسهيلات المقدمة لموردي الخدمات الأجانب).

* حاولت المجموعة الثانية من الدراسات إبراز أهمية اختلاف الخصائص المحلية والاقتصادية ودرجات النمو الاقتصادي لتوضيح اختلاف أثر الاتفاقية.

* اهتمت المجموعة الثالثة بإبراز دور الديناميكية المحلية لتوجيه الآثار وتحديد درجة استفادة الدول من هذه الاتفاقية.

* وأخيراً اهتمت المجموعة الرابعة من الدراسات بتحليل الإستراتيجية المستقبلية لتفاوض الدول النامية.

أ – مجموعة الدراسات التي اهتمت بتحليل أثر الاتفاقية على الدول النامية من خلال الالتزامات المحددة المقدمة:

انصبت الدراسات في هذا المجال، بصفة عامة، على مجموعتين: اهتمت المجموعة الأولى بدراسة الالتزامات المحددة وآثارها على الاقتصادات المحلية من خلال الشمولية القطاعية، بينما ركزت الثانية على دراسة هذه الآثار من خلال شكل توريد الخدمة المسموح به:

I) اهتمت عدة دراسات ببحث أثر الاتفاقية على الدول النامية كل على حدة من خلال أثر الالتزامات المحددة التي قدمتها ودرجة شمولية القطاعات[15]، ومن أهم هذه الدراسات:

* دراسة عن تركيا ودول أعضاء المنظمة الإسلامية (Yaman, 1999)، التي وجدت أن التزامات 19 دولة عضواً تراوح بين تحرير نشاط واحد (كما تم في بنجلاديش والجزائر) وتحرير 72 نشاطاً (كما في تركيا)، وقد بلغ متوسط الالتزامات المقدمة مستوى ضعيفاً نسبياً (22 نشاطاً). وخلصت الدراسة إلى استفادة تركيا من الاتفاقية لما يستتبعها من إمكانية زيادة صادرات الخدمات التي قدمت فيها التزامات، وهي تتميز بميزة نسبية فيها تتمثل في السياحة والإنشاءات والنقل البري والبحري والخدمات البنكية.

* وفي دراسة عن إندونيسيا أبرز (Usman, 1999) انخفاض مستوى شمولية القطاعات التي التزمت تحريرها (الاتصالات والإنشاء والنقل البحري والسياحة والقطاع المالي)، وهي القطاعات التي تعتبر منافسة ويتوقع انتعاشها من التحرير. ويرجع انخفاض مستوى الالتزامات إلى عدم قيام الدولة بالتغييرات الهيكلية اللازمة. بالإضافة إلى ذلك فإن الميزة النسبية لإندونيسيا في اليد العاملة وتحرير انتقالها في المفاوضات المقبلة هو المحك الرئيسي لمزيد من تحرير القطاع الخدمي الإندونيسي.

(15) تختلف درجة الشمولية بين الدول المتقدمة والنامية، فعلى الرغم من أن جداول الدول المتقدمة تشتمل تقريباً على معظم القطاعات (ما عدا بعض الاستثناءات لقطاع النقل البحري وخدمات الوسائل السمعية والبصرية). فإن الدول النامية تنخفض فيها الشمولية القطاعية للالتزامات عامة عن البلاد المتقدمة (ملحق جدول 6). وتتركز بصفة عامة في الخدمات المتعلقة بالسياحة (الفنادق والمطاعم ووكالات السفر وشركات السياحة) والتي تعكس الأهمية الحالية لهذا القطاع في حصيلة النقد الأجنبي للعديد من الدول النامية، وفي مجال الخدمات المالية وخدمات الأعمال وخدمات الإنشاءات. (WTO Secretariat, 1995).

* وفي دراسة عن السنغال ودول إفريقيا الغربية الإسلامية وجد (Seck, 1998) أن هذه الدول تستفيد بصورة كبيرة من الاتفاقية نتيجة للمعاملة التفضيلية للدول النامية، وبخاصة أقل الدول نمواً، حيث إنها تكون غير مضطرة لتقديم أي التزامات خاصة، وهي مقابل ذلك تستفيد من التزام الدول المتقدمة في إنشاء نقاط الاستعلام، ونقل المعرفة والتكنولوجيا، وإمكانية النفاذ إلى الأسواق المتقدمة.

أما على مستوى الدول العربية فهناك مجموعة من الدراسات في هذا الشأن، من أهمها:

* دراسة جمال الدين زروق، (1998) التي أجراها على الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، وقد بينت أن الالتزامات المحددة التي قدمتها الدول العربية الأعضاء لفتح أسواقها المحلية أمام موردي الخدمات الأجانب قد اقتصرت على القطاعات التي يتمتع فيها عدد من الدول العربية بميزة نسبية مثل السياحة وخدمات السفر، وفي القطاعات التي تتماشى مع احتياجات التنمية الاقتصادية فيها، من مثل خدمات الإنشاء والهندسة المدنية والاتصالات والنقل والخدمات المصرفية والمالية. وتركزت هذه الامتيازات في منح حق الوجود التجاري والسماح بانتقال الأشخاص المنتسبين إلى الشركات الأجنبية المصدرة لهذه الخدمات، غير أن هذه الامتيازات صاحبتها قيود صريحة تتعلق بالإقامة المؤقتة للأشخاص المنتسبين إلى الشركات والبنوك الأجنبية أو اشتراط موافقة السلطات النقدية على فتح مكاتب أو فروع للبنوك التجارية الأجنبية أو قيود ملكية العقارات التجارية التي تصاحب منح حق الوجود التجاري للموردين الأجانب، وبناء على ذلك وجدت الدراسة أن التزامات الدول العربية تبدو محدودة من حيث الأثر المتوقع للمنافسة الأجنبية على الصناعات المحلية للخدمات، مع إتاحة الفرصة لمنتجي السلع في الدول العربية للاستفادة من المنافسة الأجنبية التي قد تساعد في توفير خدمات ذات نوعية أفضل وبتكلفة أقل، ويفترض أن يسهم ذلك في تحسين القدرة التنافسية للمنتجين المحليين للسلع في الأسواق الخارجية.

* دراسة الأمانة العامة لاتحاد غرف التجارة والصناعة لدول مجلس التعاون الخليجي، (1997) التي خلصت إلى أن انضمام دول المجلس إلى منظمة التجارة العالمية لن يؤثر في المدى القصير والمتوسط تأثيراً سلبياً على أداء القطاعات الخدمية لديها حيث إنه يتوقع أن تبقى القيود المطبقة بعد انضمامها. أما في المدى

الطويل فإن الدلائل تشير إلى أن وتيرة تحرير تجارة الخدمات لن تكون سريعة مما يؤثر على أداء القطاع الخدمي في دول المجلس، ومن ناحية أخرى فإن الآثار الإيجابية أيضاً محدودة على دول المجلس في المدى القصير والطويل نظراً لضعف دور القطاعات الخدمية في اقتصادات دول المجلس واعتماد هذه الدول على استيراد الخدمات. وهناك إمكانية لتعظيم الآثار الإيجابية من خلال دعم صناعة الخدمات وتطويرها وإكسابها مرونة للتجاوب مع الفرص والتحديات الجديدة.

* أظهرت دراسة معتصم سليمان، (1995) ما لدى الدول العربية من فرصة، من خلال تحرير أسواقها المالية، وزيادة قدرتها التنافسية وما يترتب عليها من تخفيض تكلفة الاستثمار بالإضافة إلى زيادة تعبئة المدخرات المحلية والأجنبية. ويترتب على هذه الآثار من ناحية، تشجيع زيادة الإنفاق الاستثماري ورفع معدلات النمو الاقتصادي، كما يترتب عليها من ناحية أخرى، تقليص الحاجة إلى القروض التجارية والرسمية على المستوى الكلي. وقد أشارت الدراسة، في المقابل، للآثار السلبية التي يمكن أن تعود إلى إمكانية تعرض هذه الدول لتحويل مدخراتها المحلية إلى الخارج بوساطة الشركات الأجنبية التي تمتلك أدوات استثمار متعددة وأكثر جاذبية للمدخر المحلي.

* في دراسة عن سوق الأوراق المالية العربية (يسري مصطفى، 1998) وجد أن تنفيذ تحرير أنشطة أسواق الأوراق المالية بالتدريج سوف يعود عليها بالنفع – وبخاصة أنها أسواق ناشئة – سواء من ناحية تحرير أنشطة الشركات المالية العالمية، التي لا يمكن تحقيق التنافس معها في الأجل القصير، والتي تزاول أنشطة لازمة لاكتمال البنية الأساسية لسوق الأوراق المالية وتتمتع بتكنولوجيا متطورة وكفاءة عالية في التنظيم والإدارة والتمويل. كما أن سوق الأوراق المالية العربية يمكن أن يستفيد بصفة عامة من اتفاقية تجارة الخدمات من خلال إمكانية الحصول على جميع المعلومات عن أنشطة وأسواق الخدمات والقوانين المحلية والإجراءات التي تنظمها الدول المتقدمة عن طريق نقاط الاستعلام، والحصول على التكنولوجيا المتطورة اللازمة لتطوير كفاءة أنشطة الخدمات وزيادتها على أساس تجاري. وأوصى الباحث بضرورة تطوير إمكانات الأسواق العربية وتحديثها وربطها، وتأسيس شركات مالية مشتركة ووجود مؤسسات محلية متخصصة تؤدي دور صناع السوق من أجل تنمية هذه الأسواق والحفاظ على استقرارها وانتظامها وكفاءة أدائها لمنع أي أزمات.

2) أبرزت مجموعة أخرى من الدراسات اختلاف آثار الالتزامات المحددة التي تقدمها الدول الأعضاء وفقاً للأسلوب أو الشكل الذي يوافق العضو على قيام مورد الخدمة الأجنبية بتقديمها على أساسه والقيود المفروضة عليه، ومن أهم هذه الدراسات:

* قارن (Mattoo, 1999b) التزامات الدول النامية استناداً إلى معياري حرية دخول موردين جدد والسماح بالمشاركة الأجنبية في قطاع البنوك والتأمين، وأمكن تقسيم الدول النامية إلى ثلاث مجموعات: مجموعة دول أمريكا اللاتينية التي تمسك عدد كبير منها بالقيود على دخول منتجين جدد بينما وضع عدد قليل قيوداً على المشاركة الأجنبية. أما المجموعة الثانية المتمثلة في دول آسيا فقد استخدمت معظمها النوعين من القيود معاً. بينما لم يتمسك إلا عدد قليل من دول المجموعة الثالثة – الممثلة في دول إفريقيا وأوروبا الشرقية – بأي من النوعين. ويرى الباحث أن تقييد دخول منتجين جدد مع السماح برأس المال الأجنبي بالمشاركة يمكن الاستفادة من تقوية الوضع التنافسي للمنشآت المحلية ونقل التكنولوجيا وتحسين مستوى الإدارة، كما يسمح من ناحية أخرى للاستثمار الأجنبي بتحقيق عائد على الاستثمار مرتفع اصطناعياً نتيجة لوجود موانع للدخول. ويمكن للدول امتصاص هذه الزيادة من خلال فرض ضريبة أو وضع قيود على تحويل العوائد للخارج أو تنظيم العلاقة بين المساهمين مما يترتب عليه أثر سلبي على جذب الاستثمارات الأجنبية. وقد خلص الباحث إلى أن السماح بموردين أجانب جدد بالنفاذ إلى الأسواق المحلية يترتب عليه تحقيق مستويات أعلى من الرفاهية عن تلك المترتبة على المشاركة الأجنبية[16].

* وفي دراسة أخرى (Kono & Schuknecht, 1998) على 27 دولة قدمت التزامات محددة في القطاع المالي للفترة من 1991 إلى 1997، اختبرت العلاقة بين مؤشرات الالتزامات ومؤشرات كفاءة القطاع. وخلصت الدراسة إلى أن الأثر يختلف، من ناحية، باختلاف الشمولية القطاعية وطريقة توريد الخدمة في آن واحد، كما يختلف من ناحية أخرى بناء على الاستثناءات المقدمة. واتضح من الدراسة أن توريد الخدمة عن طريق الوجود التجاري يمثل أفضل الأشكال، كما أن كفاءة القطاع ترتبط طردياً مع الشمولية القطاعية للقطاع المالي وعكسياً مع القيود والاستثناءات.

(16) وصل (Low & Mattoo, 1998) إلى نتائج مماثلة بالتطبيق على قطاع الاتصالات في 14 دولة آسيوية.

* وفي دراسة على قطاع التأمين العربي (زوليخة الناصري، 1995)، أظهرت الباحثة أن فتح الأسواق الوطنية في الدول العربية من شأنه أن يكون ذا أثر إيجابي على القطاع المالي وعلى مجموع الاقتصاد، كما أن رفع القيود على الوجود التجاري يؤدي إلى تقوية المنافسة بين المحليين والأجانب وتشجيع الشراكة مما يدفع إلى تحسين النوعية وخفض تكلفة الخدمات كما سيشجع تنمية الاستثمارات المباشرة وتحويل الخبرة. ولكن الباحثة ترى أنه في قطاع التأمين العربي الذي يشكو من نقص في التغطية وضعف في محافظ الشركات الوطنية يتحتم أن تقتصر الالتزامات على الوجود التجاري، وبخاصة مع تحديد نسبة الإسهام الأجنبي أو الكيان القانوني لحماية المنشآت المحلية، حيث تشكل التجارة عبر الحدود والاستهلاك الخارجي للخدمة خطراً على الأسواق العربية ولا يمكنها حالياً مواجهة المنافسة مما يضر باقتصاداتها، بالإضافة إلى أن فتح الحدود أمام المستهلكين سيؤدي من ناحية إلى تفكيك الأسواق الوطنية وتقليص محافظها مع ما له من انعكاسات سالبة على وضعها المالي ومن ثم على ميزان المدفوعات، ومن ناحية أخرى فإنه لن يصحب ذلك تزايد إيرادات من الخارج لضعف الشركات الوطنية.

ب – مجموعة الدراسات التي أبرزت أهمية اختلاف الخصائص الاقتصادية والاجتماعية المحلية ودرجة تقدم الاقتصادات النامية:

يتوقف أثر الاتفاقية ومدى استفادة الدول النامية منها على خصائصها الاقتصادية والاجتماعية ودرجة تقدمها وطبيعة هياكلها الخدمية.

* فقد أشار (Stiglitz, 1999) إلى وجود اختلاف في المكاسب والخسائر من تحرير السلع والخدمات اعتماداً على درجة تقدم الدولة التي تنعكس في إحدى صورها على درجة تقدم سوق العمل وتنظيمه. فإلى جانب ما يؤدي إليه تحرير الخدمات من إلحاق حالة من البطالة في بعض القطاعات، فإنه يخلق فرص عمالة في قطاعات أخرى ذات إنتاجية أعلى ومستوى أجور أعلى. وعليه فإن اختلاف الدول في قوانين العمل وطرق تنظيم سوق العمل ودرجة مرونته، يعمل على اختلاف آثار التحرير على العمالة الوطنية، ومن ثم على الأداء الاقتصادي.

* كما أشار بعض الاقتصاديين (Caprio & Klingebiel, 1993) إلى أن درجة تقدم القطاع المالي تؤدي إلى اختلاف طبيعة أثر الاتفاقية على الاقتصاد المحلي وقدرتها على امتصاص الصدمات الخارجية. ووجد الباحثان من خلال دراسة 69 دولة عرفت أزمات مالية في الفترة من 1977 إلى 1995، أن تحرير القطاع المالي، دون

وجود مؤسسات مالية قوية ودون رقابة حكومية صارمة، يعمل على عدم استقرار السوق المالي، الذي يؤدي بدوره إلى خفض معدلات النمو.

ج – مجموعة الدراسات التي اهتمت بعمليات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي الذي تقوم به الدول النامية:

أشارت بعض الدراسات إلى أهمية الديناميكية المحلية ودورها في تحديد أثر تحرير الخدمات على الاقتصادات المحلية. وقد أكد جلال عبدالفتاح قطب، (1999) أن العولمة تسير في صالح مجموعات قليلة من الدول النامية، من أهمها مجموعة الدول التي بدأت مبكراً في التحول وإجراء الإصلاحات والتغيرات الهيكلية في نظمها الاقتصادية ومنها بعض دول شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، وتلك التي تمتلك إمكانات تكنولوجية متنامية، من مثل الصين والبرازيل وإندونيسيا.

ومن الجدير بالإشارة أن عملية التحولات والتغيرات الهيكلية لا تعني إخضاع السياسات الاقتصادية المحلية لاتجاهات الاقتصاد العالمي أو دفع الدولة لمنطق تنافسي صرف، بل تعني، من ناحية، الأخذ في الاعتبار عند تحقيق تلك التغيرات، ضرورة تحقيق التواؤم مع متطلبات القطاع الخاص المحلي، والتنسيق مع التكتل الإقليمي من أجل رفع كفاءة الاندماج على المستوى العالمي. كما تعني، من ناحية أخرى، تحقيق الاتساق الاجتماعي داخل الدولة (Deblock & Brunelle, 1998).

ومن أبرز الدراسات في هذا المجال:

* دراسة (Mattoo, 1998) الذي يرى أنه إذا كان تحرير القطاع الخدمي – وبخاصة القطاع المالي – يمثل خطوة أولى وضرورية للنمو الاقتصادي فإنه غير كاف، حيث إن الأساس في نمو هذا القطاع يتمثل في إجراءات تنظيم المؤسسات المالية وإجراءات تطوير قوانين التنظيم المالي الداخلي التي تتضمنها سياسات التحرير. ومن ثم فإن الوجود الأجنبي في القطاع المالي ليس هدفاً في حد ذاته بل هو جزء من سياسة التطوير الممثلة في إعادة هيكلة المؤسسات المالية المحلية لتقوية وضعها مما يمهد لاستقرار القطاع المالي.

وقد أكد Mattoo النتيجة السابقة من خلال دراسة التزامات 102 دولة نامية في القطاع المالي كانت معظمها تعكس الوضع الراهن للسياسات المتبعة ولم تضف جديداً، إلا أن عدداً قليلاً منها قدم التزامات طموحة لسياسات مستقبلية. ويرجع الباحث انخفاض مستوى الالتزامات – كما يرجع الأزمة الآسيوية 1997–1998 – إلى

عدم قدرة هذه الدول على تحقيق اتساق واندماج بين سياساتها التحررية وتنظيم مؤسساتها المالية وعدم كفاءة تغيراتها الداخلية. وقدر الكاتب أن إجمالي المكاسب من جراء الإصلاحات الهيكلية من 1997 إلى 2010 سوف تبلغ نحو 220 بليون دولار، نصفها تقريباً سيتحقق في الدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض.

* وفي دراسة أخرى (Low & Mattoo, 1998) في قطاع الاتصالات بهدف تحليل العلاقة بين الالتزامات التي قدمتها 14 دولة من دول آسيا ذات مستويات تقدم مختلفة وبين سياساتها وتنظيماتها المحلية في قطاع الاتصالات، وجد الباحثان أن هناك مجموعة من الدول لجأت إلى وضع مجموعة من الالتزامات لتسريع الإصلاح في القطاع على مدى زمني مستقبلي مثل سنغافورة واليابان وكوريا. كما التزمت مجموعة أخرى بحد أدنى من الالتزامات مثل الهند وإندونيسيا والفلبين، وأما باقي الدول فقد التزمت بالوضع الراهن.

* ولقد أبرزت دراسة بشأن القطاع المالي في الدول العربية (جاسم المناعي، 1999) أهمية تحرير السياسات الاقتصادية والمالية من ناحية، وقوة الأوضاع المالية للمصارف وسلامتها وتطور ممارساتها من ناحية أخرى، في زيادة قدرة القطاعات المالية والمصرفية على التأقلم مع مقتضيات اتفاقية تجارة الخدمات.

د – مجموعة دراسات لمستقبل واستراتيجيات القطاع الخدمي:

من المتوقع أن تركز المفاوضات المقبلة لتحرير القطاع الخدمي على عدة موضوعات من أهمها: تخفيض الاحتكار في قطاع الخدمات، والدعم والمشتريات الحكومية، ومزيد من الاهتمام بوضع الدخول النامية، بالإضافة إلى التركيز على حركة انتقال الأشخاص الطبيعيين وبعض القطاعات المهمة، من مثل القطاع المالي والنقل والاتصالات.

وفي إطار استعداد الدول الأعضاء للمفاوضات في قطاع الخدمات، تبنت لجنة التجارة في الـ OECD مشروع ورش عمل لإجراء دراسات بهدف تقويم عوائق تجارة الخدمات القطاعية، وبخاصة في بعض القطاعات الرائدة، من مثل الخدمات البيئية[17]، وخدمة المعلومات المالية، وخدمات تجارة الجملة. واعتمدت هذه

(17) قامت بإعداد دليل عن الخدمات البيئية توضح فيه تعريفها والقيود المفروضة عليها في الدول المختلفة Manuel OCDE/ Eurostat sur Le Secteur des Biens et Services Environnementaux, 1998.

الدراسات أساساً على محورين: أولهما يتمثل في دور الإصلاح والتعديل في القوانين واللوائح المحلية وأثره على تحرير تجارة الخدمات، بينما ارتكز المحور الثاني على دراسة طرق التحرير وإمكانية تعميمها على جميع القطاعات. كما قامت بدعم برنامج إفريقي يقوم بإعداد الدراسات للدول الإفريقية Coordinated African Programme of Assistance on Services (capas).

كما قام الاتحاد الأوروبي من خلال لجنة التجارة (European Commission, Directorate General for Trade) بإجراء عديد من الدراسات حول المفاوضات المستقبلية لاتفاقية تجارة الخدمات وأثرها المتوقع على دول الاتحاد بصفة عامة وعلى مختلف القطاعات بها، كما أجرت كثيرا من الدراسات المتعلقة بالموضوعات ذات الاهتمام بهدف التنسيق بين إستراتيجيات دول الاتحاد (European Commission, 1999d, 1999e). وبالإضافة إلى ذلك أسست اللجنة الأوروبية نظاماً إلكترونياً للإعلام بكل ما يخص الاتفاقية Services Information System وخلق نقطة اتصال على الإنترنت لإمداد المهتمين، وبخاصة القطاع الخاص لإعلامه بجميع المعلومات والبيانات عن الاتفاقية وتطوراتها وإمداده ببيان الأسواق العالمية المختلفة والقيود المفروضة بها والإجابة عن استفساراته (Info-point on World Trade in Services, website: http://gats-info.eu.int) (European Commission, 1998).

أما على مستوى الدول العربية فقد أشار تقرير الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (1994) إلى أهمية تبني برنامج شامل لقطاع الخدمات في القطاعات المختلفة، يساعد الدول العربية على تنشيط تجارة الخدمات والاستعداد للتعامل المستقبلي مع بنود الاتفاقية، ومن أهم هذه الاستعدادات:

– تكثيف جهود الدول العربية في مجال المصارف لزيادة التجارة البينية في مجال الخدمات المالية، وبناء الخبرات المالية العربية، وتبني برنامج موحد للتعامل مع منظمة التجارة مع ترتيب الأوضاع الاقتصادية والمالية العربية.

– إيجاد جهاز خاص في مجال التأمين، لمتابعة شؤون الاتفاقية ومراقبة حسن تنفيذها وإعداد الدراسات لمدى حاجة السوق إلى الموردين الأجانب.

– ضرورة دراسة الآثار المترتبة على تحرير قطاع النقل والمواصلات

ومراجعة القوانين الحالية لتحقيق مواءمة مع نصوص الاتفاق وتحديث القطاع وتطويره.

من أجل نجاح الدول النامية في المفاوضات المقبلة وتحقيق مزيد من الفائدة في المستقبل، أشارت عديد من الدراسات إلى أهمية دور كل من الدول النامية والدول المتقدمة في هذا السبيل، مع مزيد من مراعاة وضع الدول النامية في المفاوضات:

– يتمثل دور الدول النامية في تغيير استراتيجيتها التفاوضية وترك موقفها التفاوضي القديم الممثل في الوضع الدفاعي، مع ضرورة العمل على مزيد من تحرير أسواق الخدمات سواء المحلية أم العالمية، وتغيير اللوائح والقواعد المحلية التي تشجع على إزالة القيود أمام القطاع الخدمي، ويتعين على الدول المتقدمة في المقابل فتح أسواقها أمام الصادرات الخدمية للدول النامية (Mattoo, 1999a).

– يرجع نجاح الدول النامية في النظام العالمي الجديد إلى الدول المتقدمة ورغبتها في الحفاظ من جانبها على قواعد اللعبة وتقديم الدليل على مصداقيتها، وذلك من خلال ما تقوم به تلك الدول من تغييرات هيكلية في سياساتها الداخلية ومواقفها التفاوضية سواء الخاصة بتحرير تجارة السلع والخدمات ونقل التكنولوجيا أم تلك الخاصة بدخول الاستثمارات الأجنبية وموردي الخدمات (Wiemann, 1998).

– بالإضافة إلى ما سبق فإن نجاح هذه المفاوضات يتوقف على ضرورة مراعاة وضع الدول النامية وإتاحة فرصة أكبر لمشاركتها في المفاوضات مع التركيز، من ناحية، على مجالات اهتمام تلك الدول، من مثل الخدمات الإنشائية والنقل البحري وحركة انتقال الأشخاص الطبيعيين. والتركيز، من ناحية أخرى، على شمول الاتفاقية لسياسات تعويضية واضحة تدعم أقل الدول نمواً والمجموعات الاقتصادية المتضررة. وقد أشار البنك الدولي[18] إلى ضرورة الربط بين انخفاض

(18) أشار تقرير البنك الدولي إلى أن 19 من بين 42 عضواً في إفريقيا ليس لهم ممثلون في المكتب الرئيسي لمنظمة التجارة العالمية بجنيف، بينما يبلغ متوسط الممثلين لدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD سبعة أفراد (World bank, 1999).

مستوى تمثيل الدول النامية، نتيجة انخفاض قدراتها المالية، وقدرة هذه الدول على المشاركة الفعالة في المفاوضات (Finger & Shuller, 1999).

وقد أرجع (Stiglitz, 1999) طبيعة الدور غير الفعال للدول النامية إلى الفجوة المتزايدة بين الدول المتقدمة وأقل الدول نمواً وحياد المجتمع الدولي إزاء العمل على تخفيفها، وبخاصة مع انخفاض مساعدات التنمية تحت شعار «التجارة وليست المساعدة Trade Not Aid».

المبحث الثالث – انعكاسات الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات على مصر:

يتناول هذا المبحث تحليل أثر الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات على الاقتصاد المصري من خلال مناقشة أهمية دور الحكومة المصرية في مفاوضات أوروجواي، وتحليل أهم الالتزامات المحددة التي تقدمت بها مصر، ومحاولة تعرف طبيعة الديناميكية المحلية ودورها في تحديد أثر الاتفاقية، وذلك استناداً إلى منهجية التحليل الموضحة في المبحث الثاني.

1 – القطاع الخدمي وأهميته في الاقتصاد المصري:

احتل القطاع الخدمي المصري، في السنوات الأخيرة، أهمية ملحوظة في إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي التي قدرت بما يقرب من 46,5% عام 2000. ويشمل هذا القطاع مجموعة من القطاعات الفرعية التي يمثل فيها قطاع التمويل والتأمين والمصارف المرتبة الأولى من حيث إسهامه بنسبة 44.5% من إجمالي الناتج المحلي للقطاع الخدمي، بينما يحتل قطاع النقل والمواصلات والتخزين المرتبة الثانية بنسبة إسهام 18.1%، يليه قطاع الخدمات الحكومية بنسبة 15.4%. (ملحق جدول 3).

وتعتبر مصر مُصَدِّراً صافياً للخدمات؛ إذ يشكل هذا القطاع بنداً من بنود الفائض في ميزان مدفوعاتها. حيث قدر هذا الفائض في صافي ميزان الخدمات بنحو 3863,2 مليون دولار عام 2000 (ملحق جدول 4). وقد احتلت مصر المركز التاسع عام 1996 في لائحة أهم الدول النامية المصدرة للخدمات (ملحق جدول 2).

وعلى الرغم من تفوق مصر النسبي في بعض القطاعات، وبخاصة في السياحة (4,3 مليار دولار في 2000/2001 ليمثل 36,9% من صادراتها

الخدمية)[19]، والنقل (2,7 مليار دولار أي 23% من صادراتها الخدمية، ومنها 1842,5 مليون دولار حصيلة قناة السويس)، فإنها تعتمد اعتماداً كبيراً على موردي الخدمات الأجانب في مجال السياحة والشحن، كما يلاحظ أن بند الدخل من الاستثمار يمثل نحو 12,7% من الواردات الخدمية (ملحق جدول 5).

2 – القطاع الخدمي المصري في ظل الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات

– التمثيل المصري في منظمة التجارة العالمية ودوره في مفاوضات الخدمات:

شاركت مصر[20] في جولة أوروجواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف منذ بدء الجولة في المؤتمر الوزاري الذي عقد في مدينة بونتا دل ايست بأوروجواي في سبتمبر 1986. وعلى مستوى المفاوضات التي دارت في جنيف طوال السنوات السبع شارك وفد مصر في جميع الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية حول موضوعات التفاوض التي تناولتها الجولة ومنها الخدمات. كما دعيت مصر بصفة مستمرة إلى الاجتماعات غير الرسمية التي كانت تعقد داخل جنيف وخارجها باعتبارها دولة عربية ذات مكانة مميزة وعضواً مؤسساً لدول عدم الانحياز وكونها أيضاً دولة إفريقية. وقد شاركت مصر في عديد من الندوات والحلقات التي عقدت بهدف شرح أبعاد موضوعات التفاوض وتنسيق المواقف بين وفود الدول العربية المشاركة في المفاوضات، فضلاً عن مشاركتها في اجتماعات التنسيق المستمرة التي عقدت في الجات لمجموعة الدول النامية. وشهدت القاهرة والرباط عدة ندوات عن موضوعات الخدمات لبلورة مواقف متسقة لمجموع الدول النامية في المفاوضات وتوحيد مواقفها. هذا وقدمت مصر مقترحات رسمية مع الدول النامية الأخرى سواء بالنسبة للاتفاقية العامة أو الملاحق (مثل ملحق الأيدي العاملة والاتصالات) أو بالأحكام الخاصة بالمرونة المطلوبة للدول النامية والاحتفاظ بحقوق الأجهزة الاحتكارية في الدولة.

(19) تتوقع منظمة السياحة العالمية أنه بحلول عام 2010 سيزيد عدد السائحين إلى مليار شخص وتصل حصيلة السياحة إلى 1550 مليار دولار. وحتى تحقق مصر هذه الأرقام يجب أن يزيد عدد السياح سنوياً بنسبة 3,8% وتزيد الحصيلة بنسبة 9,6%. ويتطلب تحقيق هذا السيناريو العمل على إزالة العقبات الداخلية القائمة في سبيل نمو قطاع السياحة وتحسين تسويقها الخارجي ويساعدها في ذلك تحرير القطاع، انظر: «الأثر الاقتصادي للسياحة في مصر»، **نشرة منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا**، المجلد السادس، العدد الثاني، القاهرة، أغسطس/ سبتمبر 1999.

وعلى مدى عامين تقريباً أجريت مفاوضات ثنائية مع الدول المتقدمة التي تهتم بالأسواق المصرية لتقديم خدماتها إليها وهي (الولايات المتحدة، المجموعة الأوروبية، كندا، سويسرا، دول الشمال، النمسا)، حيث تركزت هذه المفاوضات[21] على إبراز موقف مصر في تمسكها بعدم فتح قطاعات الخدمات للتحرير إلا بعد التحقق من مدى قدرات هذه القطاعات على المنافسة أو لاحتياج النشاط الاقتصادي المصري إلى الخبرة والتكنولوجيا الأجنبية مع ضمان توافق إجراءات التحرير مع القوانين والتشريعات المصرية التي تحكم أنشطة هذه الخدمات دون الحاجة إلى إجراء تعديلات عليها. وفي الوقت نفسه طالب وفد مصر في المفاوضات الثنائية بضرورة تقديم الدول الأخرى التزامات من جانبها بفتح أسواقها أمام صادرات الخدمات المصرية، وبخاصة الأيدي العاملة والمهنيون. كما شاركت مصر في المفاوضات بعد مراكش.

- الالتزامات المحددة والجداول المصرية:

تتوقف درجة النفاذ إلى السوق المصري وتطبيق المعاملة الوطنية على الموردين الأجانب، على الالتزامات المحددة الواردة في الجداول المصرية وبالشروط والقيود والاستثناءات الموضوعة بها.

وبمراجعة جداول التزامات مصر[22] تبين أنها تقدمت بثلاثة أنواع من الجداول أو الالتزامات هي: جدول الاستثناءات من تطبيق شرط الدولة الأولى بالرعاية، الجداول الأفقية، والجداول القطاعية.

أولاً – جدول الاستثناءات من تطبيق شرط الدولة الأولى بالرعاية:

قدمت مصر هذا الاستثناء في كل القطاعات الخدمية في مجال انتقال الأيدي العاملة الأجنبية إلى مصر، حيث إنها تمنح المعاملة الوطنية (من حيث حقوق العمال والتأمينات الاجتماعية) لرعايا الدول التي ترتبط معها باتفاقات ثنائية، وهي اليونان والعراق والأردن وليبيا وقطر والسودان والإمارات واليمن.

---

(20) زاد عدد أفراد البعثة الدائمة المصرية في جنيف من 6 أفراد عام 1982 إلى 10 أفراد عام 1997.

(21) شارك ضمن الوفد المصري في هذه المفاوضات بجنيف مسؤولون من قطاعات الخدمات المصرية مثل البنك المركزي، والهيئة العامة للرقابة على التأمين، وهيئة سوق المال، والشركة المصرية لإعادة التأمين، ووزارة الإسكان، وزارة النقل البحري، ووزارة السياحة.

(22) تم الحصول على هذه الجداول من خلال مراسلة منظمة التجارة العالمية بجنيف:
WTO: Division De La Cooperation Technique Et De La Formation - e-mail:@wto.rog.

كما قدمت مصر استثناءات في قطاع النقل البري وقطاع الإنتاج الفني المسموع والمرئي، التي ترتبط فيها مصر باتفاقات ثنائية وإقليمية، وهي:

– في قطاع النقل البري: توجد اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف مع جامعة الدول العربية حول السماح للموردين العرب لخدمات النقل البري – البضائع والأشخاص – بالنفاذ إلى الأسواق.

– أما في قطاع الإنتاج الفني المسموع والمرئي: فتوجد اتفاقات إنتاج فني مشترك مع 14 دولة هي الجزائر، قبرص، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، موريتانيا المغرب، عمان، السودان، سوريا، تونس، الإمارات.

ثانياً – الجداول الأفقية:

وضعت مصر بعض القيود العامة التي تنطبق على جميع القطاعات الخدمية، التي قدمت التزامات بشأنها، وتتمثل أساساً في مجموعتين:

– استثناءات خاصة على المعاملة الوطنية: وهي تتمثل في ضرورة حصول موردي الخدمة الأجانب على تراخيص عند شراء الأراضي والعقارات اللازمة لتقديم الخدمة.

– قيود أفقية عامة على النفاذ إلى الأسواق: وتتمثل في عدد الأفراد الأجانب اللازمين لتوريد الخدمة الأجنبية، على ألا تزيد نسبتهم على 10% من إجمالي العاملين في الشركة، بصرف النظر عن عدد الفروع (إلا إذا تحدد خلاف ذلك في الجدول القطاعي).

ثالثاً – الجداول القطاعية:

قدمت مصر التزامات محددة في أربعة قطاعات خدمية (اشتملت على 26 نشاطاً خدمياً) من أصل 12 قطاعاً، وهي الخدمات المالية، التأمينية (16 نشاطاً)، خدمات السياحة والسفر (4 أنشطة)، خدمات النقل البحري (3 أنشطة)، خدمات الإنشاءات والاستشارات الهندسية (3 أنشطة). وتعد هذه التزامات محدودة نسبياً بالمقارنة إلى تلك المقدمة من الدول الأخرى (ملحق جدول 6 وجدول 7). وقد قامت الباحثة في هذه الدراسة، بتحليل الجداول القطاعية المصرية المكونة من 26 جدولاً نشاطياً وتكوين جدول تجميعي لها بهدف توضيح أهم الالتزامات التي قدمتها مصر بشأن النفاذ إلى الأسواق المصرية وفقاً لأشكال توريد الخدمة مع بيان أهم القيود المفروضة على النفاذ إلى الأسواق والاستفادة من المعاملة الوطنية (انظر جدول 1).

جدول 1: التزامات مصر المحددة في القطاع الخدمي

القطاع	الشكل المسموح به لتوريد الخدمة	القيود على النفاذ إلى الأسواق	القيود على المعاملة الوطنية
أولاً: الخدمات المالية:			
خدمات التأمين: – التأمين على الحياة (ويشمل التأمين ضد الحوادث والتأمين الصحي). – أنواع التأمين الأخرى. – إعادة التأمين والخدمات الملحقة.	تقديم الخدمة عبر الحدود (الشكل 1) فقط للتأمين وإعادة التأمين على الحياة.		
	استهلاك الخدمة في الخارج (الشكل 2) للتأمين على الحياة وأنواع التأمين الأخرى بخلاف الحياة وإعادة التأمين.		
	الوجود التجاري في كل المجالات (الشكل 3) في شكل شركات مشتركة فقط مع عدم السماح بإنشاء فروع لشركات التأمين وإعادة التأمين الأجنبية أو مكاتب التمثيل الأجنبية.	– ألا يتجاوز رأس المال الأجنبي 49% لشركات التأمين المشتركة داخل البلاد دون تحديد لنسبة الملكية الأجنبية في المناطق الحرة. – مراعاة المعايير التي تم وضعها في الجدول 1. – إسناد نسبة من إعادة التأمين إلى كل من الشركة المصرية والشركة الإفريقية لإعادة التأمين. – الحصول على ترخيص في حالة أنشطة الخدمات المعاونة للتأمين.	
	انتقال الأشخاص الطبيعيين (الشكل 4).	أن يكون مدير الشركة من المصريين في حالة التأمين على الحياة وأنواع التأمين الأخرى بخلاف الحياة.	

تابع / جدول 1: التزامات مصر المحددة في القطاع الخدمي

القطاع	الشكل المسموح به لتوريد الخدمة	القيود على النفاذ إلى الأسواق	القيود على المعاملة الوطنية
الخدمات المصرفية: – قبول الودائع. – الإقراض بجميع أنواعه. – جميع خدمات الدفع وتحويل الأموال. – الضمانات والتعهدات.	الوجود التجاري (الشكل 3) من خلال ثلاث صور: – إنشاء بنوك مشتركة.	– ألا يزيد رأس المال الأجنبي على 51%. – أن يكون المدير مصري الجنسية.	التزام الشريك الأجنبي بتدريب العاملين في البنك.
	– إنشاء فروع للبنوك الأجنبية.	وفقاً لاحتياجات السوق المصرية استناداً إلى معايير موضوعية.	السماح وفقاً لقانون 37 لعام 1992 بالتعامل بالعملات المحلية بالإضافة إلى العملات الأجنبية.
	– إنشاء مكتب تمثيل للبنوك الأجنبية.	عدم الجمع بين فرع البنك الأجنبي ومكتب التمثيل للبنك نفسه على أن يكون عمله منصباً على الدراسات وفرص الاستثمار وحل مشكلات البنك في مصر.	
	انتقال الأشخاص الطبيعيين (الشكل 4).		
خدمات مالية أخرى، مثل: – الإصدار والاتجار في الأوراق المالية. – السمسرة. إدارة محافظ الأوراق المالية. – الاستشارات المالية....	الأشكال الأربعة لتوريد الخدمة.	أن تتخذ الشركات التي تنشأ لهذا الغرض في مصر (باستثناء نشاط تداول الأوراق المالية) شكل شركات ذات مسؤولية محدودة أو شركات توصية بالأسهم.	

تابع/ جدول 1: التزامات مصر المحددة في القطاع الخدمي

القطاع	الشكل المسموح به لتوريد الخدمة	القيود على النفاذ إلى الأسواق	القيود على المعاملة الوطنية
ثانياً: خدمات الإنشاءات والاستشارات الهندسية	الوجود التجاري (الشكل 3) من خلال إنشاء شركات مشتركة.	ألا يزيد رأس المال الأجنبي فيها على 49%.	
	انتقال الأشخاص الطبيعيين (الشكل 4).		
ثالثاً: خدمات السياحة وتشمل – انشطة الفنادق والمطاعم. – النقل السياحي البري والنهري. – وكالات السياحة وخدمات إدارة السياحة. – معاهد التدريب السياحي والمؤتمرات السياحية.	توريد الخدمة عبر الحدود (الشكل 1) فقط في حالة خدمات إدارة السياحة ومعاهد التدريب السياحي والمؤتمرات السياحية.		
	استهلاك الخدمة في الخارج (الشكل 2).		
	الوجود التجاري (الشكل 3).	– الحصول على ترخيص في حالة الفنادق والمطاعم[4] بعد التأكد من حاجة السوق (من حيث المستوى وعدد النجوم). – عدم تجاوز نسبة رأس المال الأجنبي في المشروعات التي تقام في سيناء 49% – شرط مراعاة الطاقة الاستيعابية لنهر النيل في حالة النقل السياحي النهري. – إمكانية وضع قيود على عدد الموردين بناء على احتياجات السوق في حالة وكالات السياحة والخدمات السياحية، مثل إدارة السياحة.	
	انتقال الأشخاص الطبيعيين (الشكل 4).		يشترط التزام الأجانب تدريب الأفراد المصريين في مجال خدمات إدارة السياحة.

تابع / جدول 1: التزامات مصر المحددة في القطاع الخدمي

القطاع	الشكل المسموح به لتوريد الخدمة	القيود على النفاذ إلى الأسواق	القيود على المعاملة الوطنية
رابعاً: خدمات النقل البحري وتشمل: – أنشطة نقل الركاب. – أنشطة نقل البضائع. – الخدمات الملحقة للنقل البحري.	استهلاك الخدمة في الخارج (الشكل 2) فقط في قطاع نقل الركاب والبضائع.		
	الوجود التجاري (الشكل 3) في شكل إنشاء شركات مشتركة.	– الا يزيد رأسمال الأجنبي في شركات نقل الركاب والبضائع على 49% من إجمالي رأس مال الشركة وتقيد في السجل المصري لكي ترفع العلم المصري. – الا يزيد رأس المال الأجنبي لمشروعات تطهير الموانى على 75% (نظراً لكونه نشاطاً يحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة وخبرة وتكنولوجيا متطورة).	
	انتقال الأشخاص الطبيعيين (الشكل 4)		– يمثل الأفراد المصريون العاملون في شركة نقل الأفراد والبضائع ما لا يقل عن 95% من عدد أفراد الطاقم ولا تقل أجورهم عن 90% من إجمالي الأجور المدفوعة وأن يكون رئيس وغالبية أعضاء مجلس إدارة الشركة من المصريين. – لا يقل عدد المصريين وأعضاء مجلس الإدارة عن 25% في شركات تطهير الموانى.

(1) من أهم هذه المعايير: فائض الطلب على الخدمات التأمينية دون الإضرار بالوضع التنافسي للشركات الوطنية، خلق أغطية جديدة للتأمين، زيادة وعاء إعادة التأمين.

(2) من أهم هذه المعايير: كثافة القطاع البنكي، نسبة القروض إلى الودائع، نسبة عدد البنوك المشتركة والفروع الأجنبية إلى إجمالي البنوك، درجة تقدم القطاع المالي.

(3) تشمل الإنشاءات المدنية والإنشاءات التجارية الخاصة وأعمال التركيبات والأشغال الكهربائية وخدمات تأجير المعدات المتعلقة بالمباني وأعمال الهندسة المدنية.

(4) ذلك للحفاظ على حق وضع قيود على عدد الموردين للخدمة.

3 – أثر الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات على الاقتصاد المصري:

تحتل الدراسات المتخصصة في مصر على المستوى القطاعي التفصيلي أهمية نسبية متواضعة، في حين تعددت الدراسات التي تناولت المستوى القومي بوصفه إطارا لتحليل أثر الالتزامات المحددة التي تقدمت بها مصر لتحرير تجارة الخدمات، ومن أهم هذه الدراسات:

* دراسة أثر الاتفاقية على الاقتصاد المصري، حيث تتيح فرصاً أمام الصادرات المصرية من الخدمات للنفاذ إلى الأسواق الخارجية، والحصول على التكنولوجيا المتقدمة والوصول إلى قنوات الاتصال ومراكز المعلومات المتعلقة بأنشطة الخدمات وتجارتها في الدول المختلفة. فضلاً عن استفادة مصر من نقاط الاستعلام التي تنشئها الدول الأعضاء في الاتفاقية (عبدالكريم المدرس، 1994).

* تؤكد دراسة اللجنة الدائمة للتجارة في الخدمات (1994)، أن الاتفاقية ذات أثر إيجابي على الاقتصاد المصري مسوغة ذلك اعتماداً على أن الالتزامات المقدمة لم تخرج عن إطار إجراءات الإصلاح الاقتصادي. وعليه فإن الاستفادة المتوقعة من الانضمام إلى الاتفاقية تتناسب مع السياسات التي أقرت للنهوض بالاقتصاد القومي. وتتمثل أهم مزايا الانضمام في زيادة حجم الصادرات غير المنظورة، وبخاصة في الخدمات المصرفية والتأمين وقطاع الإنشاءات، بالإضافة إلى فتح المجال أمام انتقال المهنيين المصريين للخارج، والحصول على التكنولوجيا الجديدة وتسهيل الوصول لقنوات الاتصال ومراكز المعلومات المتعلقة بأنشطة الخدمات وتجارتها.

* الدراسة التي قام بها الاتحاد الأوروبي (European commission, 1999a) لتحليل التزامات مصر في القطاع المالي وأثرها على خصائص القطاع بهدف تحديد مدى استفادة دول الاتحاد من توريد الخدمات الأوروبية إلى مصر، وقد أظهرت هذه الدراسة أن الاقتصاد المصري يعاني ضعفاً في مؤسساته المالية وانخفاضاً في أعدادها وقلة أدواتها المالية المستخدمة. وقد رأت الدراسة أنه على الرغم من قلة الالتزامات المقدمة نسبياً فإنها تعتبر التزامات مشجعة للاستثمار الأجنبي.

* دراسة مدى توافق القوانين والتشريعات المصرية مع التزامات تحرير تجارة الخدمات، وقد خلصت اللجنة الفنية (اللجنة الخاصة المكلفة دراسة آثار اتفاق تجارة الخدمات في إطار جولة أوروجواي على الاقتصاد المصري، 1994) في

دراستها إلى أن مجموع الالتزامات المقدمة استندت إلى أحكام القوانين المطبقة حالياً مما يعني عدم ضرورة إجراء أي تغييرات أو تعديلات عليها ولا على السياسات القائمة[23].

* دراسة أسامة المجدوب، (1996)، التي اهتمت بإظهار العلاقة بين أشكال توريد الخدمة المسموح بها من الجانب المصري والآثار المترتبة على القطاعات الخدمية المختلفة. وخلص الباحث، بناء على العروض المقدمة، إلى:

– إمكانية استفادة – كل من قطاع نقل البضائع والركاب وقطاع الإنشاءات والمقاولات والقطاع المالي – من الخبرة والتكنولوجيا دون إتاحة الفرصة للشريك الأجنبي لفرض سيطرته على سياسة الشركات.

– تسهيل إنشاء شركات تطهير المواني في مصر وتصدير خدماتها.

– تدعيم الطاقة الاستيعابية في مجال السياحة وزيادة فرص التدفقات السياحية والترويج للسياحة المصرية.

---

(23) فعلى سبيل المثال استرشد، في مجال الخدمات المصرفية، بأحكام القانون رقم 37 لسنة 1992 بشأن تعديل بعض أحكام قانون البنوك والائتمان وقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي واللائحة التنفيذية له في تحرير القطاع سواء فيما يتعلق بالبنوك المشتركة (نسبة مشاركة الشريك الأجنبي أو التزامه بتدريب العاملين المصريين أو أن يكون مدير البنك من المصريين بخبرة لا تقل عن عشر سنوات في العمل المصرفي)، أم إنشاء فروع البنوك الأجنبية، أم مكاتب تمثيل البنوك التجارية (عدم الجمع بين فرع البنك الأجنبي ومكتب تمثيل لنفس البنك، وقصر نشاط مكاتب التمثيل على إجراء الدراسات المتعلقة بفرص الاستثمار والعمل كحلقة وصل بين البنك الرئيسي والبنوك المراسلة في مصر).
كما استرشد، بأحكام القانون رقم 10لسنة 1981، بشأن الإشراف والرقابة على التأمين في مصر وموافقة مجلس الوزراء على السماح بإنشاء شركات أجنبية في مجال التأمين وإعادة التأمين. واسترشد بأحكام قانون رقم 95 لسنة 1992 بشأن سوق رأس المال ولائحته التنفيذية، واسترشد بأحكام القانون رقم (1) لسنة 1973 بشأن المنشآت الفندقية والسياحية وقانون رقم (38) لسنة 1977 بشأن تنظيم الشركات السياحية، وخدمات النقل البحري على أساس قانون الاستثمار 230 لسنة 1989، وقانون الاستثمار لخدمات الإنشاءات والاستثمارات الهندسية. بالإضافة لما سبق فقد روعي أن تكون الالتزامات متمشية مع قانون العمل رقم 137 لسنة 1981 على ألا تزيد نسبة العمالة الأجنبية في أية منشأة في مصر مهما تعددت فروعها على 10% من إجمالي العاملين والحصول على ترخيص، قانون الشركات رقم 159 لسنة 1981 بشأن نسبة العمالة الأجنبية (10%) ومجموع ما يتقاضاه الأجانب لا يزيد على 25% من إجمالي الأجور والمرتبات وقانون الاستثمار رقم 230 لسنة 1989 من حيث شروط الترخيص وموافقة هيئة الاستثمار وكيفية تحويل أرباح الشركات ومرتبات الأجانب للخارج وأحكام إعادة تصدير رؤوس الأموال المستثمرة وأحكام العمل بالمناطق الحرة وقانون رقم 56 سنة 1988 بشأن تملك غير المصريين للعقارات والأراضي والحصول على ترخيص من هيئة الاستثمار أو البنك المركزي أو المجالس المحلية.

احتمال تعرض القطاع المصرفي، نتيجة لانخفاض مستوى تقدمه[24]، إلى آثار سلبية ممثلة في تحويل المدخرات والودائع من البنوك الوطنية إلى البنوك الأجنبية.

وقد أضاف الباحث أن برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل الذي شرعت مصر في تطبيقه منذ عام 1990 يؤدي إلى تسهيل إمكانية وفاء مصر بالتزاماتها في إطار اتفاقية منظمة التجارة العالمية فضلاً عما يوفره الإصلاح الاقتصادي من موارد ودعائم للبنية الأساسية تزيد من قدرة مصر على المشاركة في المكاسب المتوقعة من الطفرة التي سيشهدها الاقتصاد العالمي بعد استكمال تحرير التجارة.

نخلص مما سبق إلى أن الالتزامات المحددة التي قدمتها مصر لفتح أسواقها المحلية أمام موردي الخدمات الأجانب كانت محدودة نسبياً[25] سواء من حيث الشمولية القطاعية من ناحية (حيث تضمنت أربع قطاعات فقط، هي الخدمات المالية وخدمات السياحة والسفر وخدمات النقل البحري وخدمات الإنشاءات والاستشارات الهندسية)، أم من حيث أشكال توريد هذه الخدمات من ناحية أخرى (فقد تركزت في منح حق الوجود التجاري للموردين الأجانب، وبخاصة في صورة مشاركة رأس المال الأجنبي، والسماح بإقامة الأشخاص المنتسبين إلى الشركات الأجنبية المصدرة لهذه الخدمات).

ومن الجدير بالذكر أنه كان لمصر القدرة، من ناحية، على زيادة درجة الشمولية القطاعية بإضافة عديد من القطاعات الأخرى في جداول التزاماتها (مثل الخدمات المهنية في المحاسبة والمراجعة، والاستشارات الهندسية، وخدمات الاتصال ذات القيمة المضافة والخدمات الصحية والبيئية)، كما كان لها القدرة، من ناحية أخرى، على تحقيق تعددية أوسع لأشكال توريد الخدمات، غير أنها فضلت تأجيل تقديم أي التزامات بهذا الشأن لاستخدامها مستقبلاً كأوراق تفاوضية. وذلك يدل على محاولة مصر الحفاظ على الوضع الراهن لسياساتها الخدمية دون إضافة أي قيود جديدة على التحرير أو إجراء أي تغييرات من شأنها زيادة مستواه.

(24) تقدم البنوك المصرية نحو 40 خدمة مختلفة، بينما تقدم البنوك العالمية ما يزيد على 360 خدمة للعميل، وتبلغ أصول أكبر بنك في العالم نحو 427 مليار دولار، ولا تتعدى أصول أربعة البنوك المصرية الكبرى مجتمعة 24,8 مليار دولار (البنك الأهلي وبنك مصر والبنك العربي الدولي وبنك الإسكندرية).

(25) أشار «ليكارا» إلى أن التزامات مصر في تحرير الخدمات جاءت في حدود دنيا (Licara, 1997).

وتعكس هذه النتيجة أن مصر لم تتح الفرصة كاملة لتفعيل ديناميكيتها المحلية وزيادة التزاماتها لتسريع الإصلاح في القطاع الخدمي وتعجيل التنمية الاقتصادية لتحقيق استفادة أكبر من الاتفاقية.

ولكي تتمكن مصر من تعظيم استفادتها من المفاوضات المستقبلية لتحرير الخدمات سواء على مستوى تحسين قدرتها التنافسية في القطاع الخدمي في الأسواق العالمية أم على مستوى تعظيم استفادتها من موردي الخدمات داخل أراضيها، فإنه يتعين عليها، من ناحية، المضي قدماً في تنمية قطاعها الخدمي في إطار إصلاح وتحرير اقتصادي واجتماعي وتكنولوجي قومي يتسم بكفاءة في تخصيص الموارد، كما يتعين عليها من ناحية أخرى، جدولة تحرير الخدمات والقيام بتصميم برنامج شامل للاستعداد للجولات المقبلة يستند إلى مجموعة من الدراسات المتخصصة، التي يكون من شأنها:

- تحليل مجموعة الآثار الحالية والمستقبلية من تحرير تجارة الخدمات على مستوى القطاعات الخدمية.
- كيفية الاستفادة من الديناميكية المحلية.
- تفعيل دور الموقف العربي والمصري في المفاوضات.

المصادر:

أسامة المجدوب (1996). الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

الأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي (1997). قطاع الخدمات: سلسلة الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات، الجات وانعكاساتها على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي.

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (1994). تقرير اجتماع الخبراء العرب لدراسة آثار اتفاقات الجات على الاقتصادات العربية. القاهرة، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، جامعة الدول العربية.

أمينة عزالدين عبدالله (1992). تحرير تجارة الخدمات وموقف الدول النامية. القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة: مؤتمر تحرير الاقتصاد المصري واندماجه في السوق العالمي.

جاسم المناعي (1999). قوانين منظمة التجارة العالمية في مجال الخدمات المالية وتأثيراتها المحتملة على القطاع المصرفي الخليجي. الدوحة، غرفة تجارة وصناعة قطر: ندوة الاقتصاد القطري في ظل منظمة التجارة العالمية، 20–21 فبراير 1999.

جلال عبدالفتاح قطب (1999). الآثار الاقتصادية للعولمة على الدول النامية. السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية. جامعة الملك سعود، 3(2).

جمال الدين زروق (1998). واقع السياسات التجارية وآفاقها في ظل اتفاقية منظمة التجارة العالمية. مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية. المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 1(1).

زوليخة الناصري (1995). استراتيجيات التأمين العربي في التعامل مع الجات. مجلة الرائد. شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين، دمشق، 46 (1).

سامي عفيفي حاتم (1993). التجارة الدولية في الخدمات. القاهرة، جامعة حلوان: مركز بحوث ودراسات التجارة الخارجية.

عبدالكريم المدرس (1994). الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) وآثارها الاقتصادية. مجلة شؤون عربية. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 80.

اللجنة الخاصة المكلفة دراسة آثار اتفاق تجارة الخدمات في إطار جولة أوروجواي على الاقتصاد المصري (1994). آثار اتفاقية التجارة العالمية في مجال الخدمات المالية وتأثيراتها المحتملة على القطاع المصرفي الخليجي. الدوحة، غرفة تجارة وصناعة قطر: ندوة الاقتصاد القطري في ظل منظمة التجارة العالمية، 20–21 فبراير 1999.

اللجنة الدائمة للتجارة في الخدمات (1994). اتفاق التجارة الدولية في الخدمات. القاهرة: اللجنة القومية لمتابعة جولة أوروجواي.

معتصم سليمان (1995). أثر الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (GATS) على الأسواق المالية العربية: أسواق رأس المال العربية الفرص والتحديات. أبوظبي: صندوق النقد العربي.

مكتب التمثيل التجاري (1993). الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة. القاهرة: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية.

يسري علي مصطفى (1998). انعكاسات الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات على أسواق رأس المال العربية. تونس، مؤتمر اتحاد البورصات وهيئات أسواق المال العربي، 8–10 يوليو.

Borenzstein, E., Grigorio, J.D., & Lee, J.W. (1998). *How does foreign direct investment affect economic growh?*. Washington DC: IMF Working Paper.

Braga, C.A.P. (1996). Impact de la mondialisation des Services sur les pays en developpment. *Finance et Developpment*, Mars.

Calikan, N., & Sharer , R. (1997). *IMF and WTO sign cooperation agreement*. Washington : IMF Survey. .

Caprio , G., & Klingebield , D. (1993). *Dealing with bank insolvencies: Cross country experience*. Washington : World Bank.

Claessens , S., & Demirguc - Kunt, A.H. (1998). *How does foreign entry affect the domestic banking market*. Washington : World Bank.

Claessens, S., & Glaessner, T. (1997). *Internationalzation of financial services in Asia*. Washington: World Bank Working Paper, N 1911.

Collier, P., & Gunning , J.W. (1992). Aid and exchange rate adjustment in African trade liberalization. *Economic Journal*, 2.

Croome, J. (1998). *The present outlook for trade negotiations in the world trade organization*. Washington : World Bank Policy Research Working Paper, 1992.

Deblock, C., & Brunelle, D. (1998). *Globalisation et nouveaux cadres normatifs: Le cas de liaccord multilateral sur liinvestissment*. Montreal : Universite Du Quebec, Cahier De Recherche , Groupe De Recherche Sur Lintegration Continentale, 98(2).

Demiguc-Kunt , A., & Detragiache, E. (1998). *Financial liberalization and financial fragility*. Washington : World Bank, Development Research Group.

Dobson, W., & Jacquet, P. (1998). *Financial services liberalization in the WTO*. USA : Institute For International Economics.

Easterly, W., & Islam , R., & Stiglitz , J.E. (1999). *Shaken and stirred: Volatility and macroeconomic paradigms for rich and poor countries*. Washington : World Bank.

European Commission (1998). *European services industry unites in favor of ambitious world* - Wide trade Liberalization. Brussels, October

European Commission (1999 a). *Egypt: General features of trade policy, Market access spectra; and trade barriers database*. Brussels.

European Commission (1999 b). *Transport services*. Brussels.

European Commission (1999 c). GATS 2000 and air transport services. Brussels: Air Transport and GATS 2000 Seminar , 20 April.

European Commission (1999 d). *GATS 2000: Domestic regulation and mobility of personnel*. Brussels: Issues Paper, October

European Commission (1999 e). *GATS 2000: From monopolies to liberalization*. Brussels : Issues Paper, October.

Finger , J.M., & Shuler, P. (1999) . *Implementation of Uruguay round commitments: The development challenge*. Geneva : WTO Secretariat, The WTO/ World Bank Conference on Developing Countries in a Millennium Round, 20-21 September.

Francois, J.F., & Schknecht, L (1999). Trade in financial services: Procompetitive effects and growth performance. *Journal of Economic Literature*, April.

GATT Secretariat (1994 a). *The final act of the Uruguay round: A summary*. Geneva.

GATT Secretariat (1994 b). *The legal texts, The results of the Uruguay round of multilateral trade negotiations*. Geneva.

Gunther , J. (1999). *Implications of The GATS for the air transport sector*. International Civil Aviation Organization.

Hoekman, B., & Braga, P. (1997) . Protection and trade in services: A survey. *Open Econmies Review*, 8.

International Monetary fund (1998). Manual on statistics of international trade in services: Status report. Washington: Statistics Department, Eleventh Meeting Of The IMF Committee on Balance of Payment Statistics, October 21-23.

International Monetary Fund (1999). *World economic outlook*. Wahsington, Oct.

King , R.G.,& Levine, R. (1993). Finance, entrepreneurship and growth: Theory and evidence. *Journal of Monetary Economics*, XXXII.

Kono , M., Schuknecht, L. (1998). *Financial services trade, Capital flows, and financial stability*. Geneva : WTO Staff Working Paper, Economic Research and Analysis Division. 8-12, Nov.

Kono, M., & Low, P. Luanga, M., Mattoo, A., Oshilawa, M., Schuknecht, L. (1997). *Opening markets in financial services and the role of the Gats*. Geneva: WTO Special Studies.

Levine, R. (1997). Financial development and economic growth: Views and agenda. *Journal of Economic Literature*, 35.

Licara,J. (1997). *Economic reform in Egypt in a changing global economy*. Paris: OECD Technical Papers, N129.

Low , P., & Mattoo, A. (1998). *Reform in basic telecommunications: The Asian experience*. Geneva : WTO Staff Working Paper, Economic Research and Analysis Division, Feb.

Manuel OCDE/Eurostat sur le secteur des beins et services \Environnmentaux (1998). Paris: OECD.

Mark, J., & Helleiner, G. (1998). *Trade in services: Negotiating concerns of the developing countries*. Ottawa : The North South Institute.

Mattoo, A. (1998). *Financial services and the WTO: Liberalization in the developing and transition economies.* Geneva : WTO Staff Working Paper.

Mattoo, A. (1999a). *Financial services and the world trade organization: Liberalization committments of the developing and transition economies.* Washington : World Bank Working Papers.

Mattoo, A. (1999b). *Developing countries in the new round of GATS negotiations: From a defensive to a pro-active role.* Geneva : WTO Secretariat. The WTO/ World Bank Conference on Developing Countries in a Milennium Round, 20-21 September.

Michalopoulos, C. (1998). *The participation of the developing countries in the WTO.* Washington: World Bank Working Papers.

OECD. (1998). *Pour. L'ouverture des marches: Les avantages de la liberalisation de echanges et de l'investissement.* Paris: Policy Brief.

Organisation mondiale du commerce (1999) *Accord de LiOMC sur les services financiers.* Geneve, Mars.

Otsubo, S. (1996). Globalization: Anew role for developing countries. *Journal of World Trade,* 4 (30).

Schmid, A. (1997). *Libre echange: Refutation des arguments protectionniste.* Paris: OECD.

Seck, L. (1998). *Les implications de l'AGCS pour le et les pays Islamiques de L'Afrique de L'Ouest.* Senegal: Centre International Du Commerce Exteriur Du Senegal.

Secretarial de L'organisation mondiale du commerce. (1998). *Un commerce ouvert sur L'Avenir.* Geneve.

Slaughter, M.J., & Swagel, P.(1997). *Does globalization lower wages and export jobs.* Washington: IMF Economic Issues, 11.

Stiglitz, J.E. (1998). *Towards a new paradigm for development: Strategies, policies, and processes.* Geneva: UNCTAD, October.

Stiglitz, J.E. (1999). Two principles for the next round, or, how to bring developing countries in from cold. Geneva: WTO Secretariat. The WTO/World Bank Conference on Developing Countries in a Millennium Round, 20-21 September.

Tuthill, L. (1998). *GATS Negotiations and future telecom services.* Geneva: WTO.

US Council for international business (1998). *GATS financial services agreement.*

Usman, M. (1999). *Implications of the GATS and indonesia's experience.* Indonesian Ministry of Finance.

Vogel, S.K. (1996). International games with national rules: Competition for comparative regulatory advantage in telecommunications and financial services. US: Berkley Roundtable on international economy (BRIE). Working Paper 88.

Whalley, J. (1995). Developing countries and system strengthening in the Uruguay round. Washington DC: World Bank Conference: The Uruguay Round and DVC's Economics.

Wiemann, J. (1998) Les pays en developpement au sein de L'OMC. *Developpement Et Cooperation,* No. 4, Juillet-Aout.

World Bank (1999). *World development report 1999/2000: Entering the 21 st century.*

World trade organization (1997). *Guide to reading the GATS schedules of specific commitments and the lists of article II (MFN) exemptions.* Geneva.

World trade organization (1999a). *The international services economy.* Geneva, Jan.

World trade organization (1999b). *GATS: Overview, scope and definition.* Geneva, jan.

World trade organization (1999c). *GATS: Post Marrakech developments,* Geneva, Feb.

WTO Secretariat. (1995). *The result of the WTO,* Kuwait: The annual joint seminar (The Seventh): The Uruguay round and the Arab countries. The Arab fund for economic and social development- the Arab monetary fund- The international monetary fund. The World Bank, 17-18 January.

WTO Secretariat. (1998a). *Maritime transport services.* Geneva, November.

WTO Secretariat (1998b). *Services sectoral classification list.* Geneva: Document MTN. GNS/W/120.

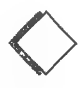
WTO Secretariat (1998c). *Telecommunication services.* Geneva, Dec.

Yaman, Y. (1999). *The implications of the GATS on Turkey and Central Asian Islamic countries.* Istanboul: Secretariat of Treasury - Turkey, Mars.

Zarrouk, J. (1995) *Policy implications of the Uruguay round result for the Arab countries,* Kuwiat: The annual joint seminar (The Seventh) The Uruguay round and the Arab countries, the Arab fund for Economic and social development- the Arab monetary fund- the international monetary fund. The World Bank, 17-18 January.

مقدم في: يوليو 2001

أجيز في مارس 2002



الملاحق

جدول 1: أهم المُصدرين والمستوردين للخدمات في الدول المتقدمة 1996

القيمة بالمليار دولار والنسبة من إجمالي العالم

الترتيب	المُصدر	القيمة	النسبة	الترتيب	المستورد	القيمة	النسبة
الصادرات				الواردات			
1	الولايات المتحدة	234,7	17,3	1	الولايات المتحدة	152,8	11,4
2	فرنسا	88,9	6,6	2	اليابان	130,0	9,6
3	ألمانيا	84,6	6,2	3	ألمانيا	128,1	9,6
4	إنجلترا	79,4	5,9	4	فرنسا	72,1	5,4
5	إيطاليا	69,9	5,2	5	بريطانيا	68,2	5,1
6	اليابان	67,7	5,0	6	إيطاليا	67,5	5,0
7	النرويج	49,2	3,6	7	النرويج	45,7	3,4
8	إسبانيا	44,4	3,3	8	كندا	35,8	2,7
9	بلجيكا	36,3	2,7	9	بلجيكا	33,8	2,5
10	كندا	28,5	2,1	10	إسبانيا	24,4	1,8

المصدر: World Bank, World Development Report, 1998.

جدول 2: أهم المُصدرين والمستوردين للخدمات في الدول النامية 1996

القيمة بالمليار دولار والنسبة من إجمالي العالم

الترتيب	المُصدر	القيمة	النسبة	الترتيب	المستورد	القيمة	النسبة
الصادرات				الواردات			
1	سنغافورة	30,0	2,2	1	كوريا	32,2	2,4
2	كوريا	26,8	1,9	2	الصين	22,6	1,7
3	الصين	20,6	1,5	3	السعودية	22,0	1,6
4	تايلاند	17,0	1,3	4	تايلاند	19,6	1,5
5	تركيا	13,1	1,0	5	سنغافورة	18,7	1,4
6	روسيا	12,2	0,9	6	روسيا	18,6	1,4
7	ماليزيا	11,3	0,8	7	ماليزيا	14,4	1,1
8	المكسيك	10,9	0,8	8	البرازيل	13,6	1,0
9	مصر	10,6	0,8	9	إندونيسيا	13,5	1,0
10	الهند	10,1	0,7	10	المكسيك	10,8	0,8

المصدر: World Bank, World Development Report, 1998.

جدول 3: الناتج المحلي للقطاع الخدمي في مصر بالأسعار الجارية عامي 1997 و2000

(بالمليون دولار)

القطاع	القيمة		النسبة المئوية	
	1997	2000	1997	2000
التجارة والمطاعم والفنادق	1132	1299	3,2	2,9
النقل والمواصلات والتخزين	6709	8083	18,8	18,1
التمويل والتأمين والمصارف	15084	19866	42,2	44,5
الإسكان والمرافق	1293	1731	3,6	3,9
الخدمات الحكومية	5587	6868	15,6	15,4
الخدمات الأخرى	5954	6729	16,7	15,1
مجموع قطاع الخدمات	**35759**	**44576**	**100**	**100**

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 1998-2001

جدول 4: صافي ميزان الخدمات والدخل والميزان الكلي للمدفوعات في مصر من 1991-2000

(بالمليون دولار)

السنة	ميزان الخدمات	الميزان الكلي للمدفوعات
1991	2979	4804,8
1992	4048	5236,8
1993	3389,6	2519,6
1994	2342,4	1143,2
1995	2664,4	409,9
1996	4493,5	998,3
1997	3863,2	1192,3
1998	2772,1	535,4-
1999	3938,4	4027,4-
2000	3323,8	1306,6-

المصدر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 1998.

جدول 5: الصادرات والواردات الخدمية ونسبتها من إجمالي الصادرات والواردات الخدمية في مصر لعام 2000/2001
(بالمليون دولار)

	الصادرات	الواردات	% من إجمالي الصادرات الخدمية	% من إجمالي الواردات الخدمية
النقل	2704,3	428,7	23,1	7
السياحة	4316,9	1053,7	36,9	17,2
دخل من الاستثمار	1849,6	778,1	15,8	12,7
خدمات أخرى	2825,6	3857,5	24,2	63,1
المجموع	**11696,4**	**6118**	**100**	**100**

المصدر: البنك المركزي المصري، 2002.

جدول 6: عدد الأنشطة الخدمية الواردة في جدول الالتزامات من جانب الدول الأعضاء المشتركين في الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات عام 1995

عدد الأنشطة	الدول الأعضاء المشتركة
أكثر من 100	النمسا – الاتحاد الأوروبي – اليابان – سويسرا – الولايات المتحدة
80–100	أستراليا – كندا – الجمهورية التشيكية – المجر – أيسلندا – النرويج – الجمهورية السلوفاكية – السويد
71–80	فنلندا – هونج كونج – جمهورية كوريا – ليختنشتاين – نيوزيلندا – جنوب أفريقيا – تايلاند – تركيا
61–70	جمهورية الدومينكان – ماليزيا – المكسيك
51–60	الأرجنتين – بولندا – سنغافورة – فنزويلا
41–50	البرازيل – كولومبيا – إسرائيل – الكويت – المغرب – نيكاراجوا – الفلبين – رومانيا
31–40	شيلي – كوبا – باكستان – غانا – الهند – جامايكا
21–30	أوروبا – بروناي – دار السلام – مصر – السلفادور – كينيا – ماكاو – جزر الأنتيل الهولندية – نيجيريا – بيرو – السنغال – أوروجواي
11–20	انتيجوا وباربودا – بنين – كوستاريكا – ساحل العاج – الجابون – جواتيمالا – جويانا – هندوراس – جزر موريسيوش – موزمبيق – ترينداد وتوباجو – تونس – زامبيا – زيمبابوي

تابع/ جدول 6: عدد الأنشطة الخدمية الواردة في جدول الالتزامات من جانب الدول الأعضاء المشتركين في الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات عام 1995

عدد الأنشطة	الدول الأعضاء المشتركة
1–10	الجزائر – البحرين – بنجلاديش – بربادوس – بليز – بوليفيا – بوركينا فاسو – الكامرون – الكونجو – قبرص – دومينيكان – فيدجي – جرينادا – إندونيسيا – مدغشقر – مالطة – ميانيمار – ناميبيا – كاليدونيا الجديدة – النيجر – سانت لوسيا – سيريلانكا – سان فانسون وجرينادين – سورينام – سوازيلاند – تنزانيا – أوغندا

المصدر: Secretaiat of the WTO, "The Results of The WE, The Annual Joint Seminar (The Seventh) "The Uruguay Round and The Arab Countries". The Arab Fund for Economic and Social Development, The Arab Monetary Fund, The International Monetary Fund, The Workd Bank, Kuwait, 17-18 January 1995, p.13.

جدول 7: الأنشطة الخدمية التي قدمت مصر التزامات محددة بتحريرها

قطاع الخدمات المالية	الأنشطة
1 – الخدمات المصرفية وغيرها من الخدمات المالية	قبول الودائع – الإقراض بجميع أنواعه – التأجير التمويلي – جميع خدمات الدفع وتحويل الأموال – الضمانات والتعهدات – الاتجار لحساب الذات أو لحساب العملاء – المشاركة في إصدار جميع أنواع الأوراق المالية – السمسرة المالية – إدارة الأصول ومحافظ الأوراق المالية – خدمات التسويات والمقاصة – خدمات الاستشارة المالية – خدمة تسويق القطاع المالي.
2 – خدمات التأمين	خدمات التأمين على الحياة والتأمين ضد الحوادث والتأمين الصحي – خدمات التأمين بخلاف التأمين على الحياة – إعادة التأمين – خدمات تابعة لخدمات التأمين.
خدمات السياحة والخدمات المتصلة بالسفر	الفنادق والمطاعم – خدمات وكالات السفر والجولات السياحية – خدمات الإرشاد السياحي – خدمات أخرى
خدمات النقل البحري	خدمات نقل الركاب – خدمات نقل البضائع – خدمات داعمة للنقل البحري.
خدمات التشييد والخدمات الهندسية	خدمات التشييد العامة في الهندسة المدنية – أعمال التركيب والتجميع – خدمات أخرى.

المصدر: جداول الالتزامات المحددة لمصر – منظمة التجارة العالمية، جنيف، 1999.

تقدير الذات والقلق والاكتئاب
لدى ذوي التعاطي المتعدد

فاطمة سلامة عياد
عويد سلطان المشعان*

ملخص: يشكل الاعتماد على المخدرات معضلة وتحدياً لكل المجتمعات منذ أمد بعيد، كما أن آثاره السلبية على حياة الأفراد اجتماعياً وصحياً أمر أثبتته دراسات كثيرة. وتهدف هذه الدراسة إلى تعرف الارتباط بين تقدير الذات وكل من القلق كحالة وسمة والاكتئاب لدى ذوي التعاطي المتعدد، والفروق بين المتعاطين وغير المتعاطين في تقدير الذات والقلق والاكتئاب، وأجريت الدراسة على عينة مكونة من متعاطين وغير متعاطين، بواقع 46 من المتعاطين، و45 من غير المتعاطين، وقد استخدمت المقاييس الآتية: مقياس القلق (كحالة وسمة)، من تأليف سبيلبيرجر وزملائه، تعريب أحمد محمد عبدالخالق (1984، 1992)، ومقياس الاكتئاب، تأليف بيك وستير 1993، تعريب أحمد محمد عبدالخالق 1996، ومقياس تقدير الذات، تأليف روزنبرج 1968، تعريب جاسم الخواجه 1988. وكشفت الدراسة وجود فروق جوهرية بين المتعاطين وغير المتعاطين في تقدير الذات والقلق والاكتئاب؛ فالمتعاطون أكثر قلقاً واكتئاباً وانخفاضاً في تقدير الذات من غير المتعاطين. أما من حيث الارتباط فكشفت الدراسة أن هناك ارتباطاً سالباً بين تقدير الذات والاكتئاب، كما بينت أن هناك ارتباطاً بين الاعتماد وتقدير الذات؛ حيث كانت درجات المعتمدين على مقياس تقدير الذات منخفضة مقارنة بغير المعتمدين.

المصطلحات الأساسية: الاكتئاب، القلق، تقدير الذات، التعاطي المتعدد.

---

* قسم علم النفس، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

مقدمة:

يحتل موضوع تعاطي المخدرات مكان الصدارة بين المشكلات الاجتماعية والصحية على الصعيد العالمي منذ منتصف الستينيات، وتبلور الاهتمام به في عدد من المجتمعات العربية بدءاً من منتصف السبعينيات، واستمرت قوى الدفع على الصعيد العالمي على ما هي عليه طوال الثمانينيات، ومع بداية التسعينيات (مصطفى سويف، 1996: 13–14). ومما زاد من حجم المشكلة شيوعها بين مختلف الطبقات، وظهور مواد نفسية أشد خطورة، من مثل: الهيروين والكوكايين، مقارنة بالمواد التي كانت منتشرة من قبل، واقترانها بوقوع عديد من المشكلات والأمراض الاجتماعية، من مثل: تدهور الصحة الجسمية والنفسية، وسوء التوافق الاجتماعي، وتفاقم السلوك الإجرامي، بالإضافة إلى ازدياد الأعباء الاقتصادية نتيجة للتعاطي والإدمان.

وقد واكب بروز المشكلة على الصعيد العالمي ظهور كثير من البحوث ذات الطابع العلمي التي تعرض للمشكلة من جميع جوانبها، ويمكن تصنيفها في فئات خمس على النحو الآتي:

1 – مجموعة الدراسات الوبائية التي تهتم بالكشف عن انتشار التعاطي في المجتمع، والشكل الذي يتوزع به بين الشرائح الاجتماعية، والعوامل الاجتماعية التي ترتبط بهذه الصورة من الانتشار.

2 – مجموعة الدراسات التي تحاول الكشف عن منشأ سلوك التعاطي.

3 – مجموعة الدراسات التي تهدف إلى التصدي لمشكلة التعاطي من خلال إجراءات الوقاية والعلاج.

4 – مجموعة الدراسات التي تهتم بالكشف عن الجماعات الهشة، أو الجماعات المستهدفة في دائرة التعاطي.

5 – مجموعة الدراسات التي تركز على الكشف عن الاضطرابات الجسمية والنفسية، والمشكلات الاجتماعية المترتبة على التعاطي والإدمان.

ويدخل موضوع البحث الحالي ضمن اهتمامات الفئة الخامسة من هذه البحوث، حيث الكشف عن أهم الاضطرابات النفسية المصاحبة للتعاطي أو المترتبة عليه. وقبل أن ننتقل إلى مزيد من التفاصيل في موضوع الدراسة الحالية، نود تلخيص ما انتهت إليه بحوث البرنامج الدائم لتعاطي المخدرات في مصر بهذا الصدد:

أ – هناك علاقة سلبية منتظمة بين حدوث تجربة التعاطي والصحة الجسمية والنفسية، مهما تباينت العينات واختلفت الفترة الزمنية. هذه العلاقة أوضح في حالة المرض النفسي عنها في حالة المرض الجسمي.

ب – إن أقوى أنماط الاقتران ذلك القائم بين المرض النفسي وتعاطي الأدوية النفسية.

ج – لا توجد علاقة منتظمة بين نوع المرض والتعاطي، مما يكشف عن أنه لا يوجد شيوع لمرض معين داخل قطاع المتعاطين من المرضى مقارنة بنسبة شيوعه داخل قطاع غير المتعاطين؛ ومع ذلك فالأمراض الصدرية والتناسلية، وأمراض العظام بوصفها أمراضاً جسمية، والعصاب بوصفه اضطراباً نفسياً كمرض نفسي، تحتاج إلى مزيد من العناية البحثية في اتجاه فحص اقترانها بتعاطي المواد النفسية (خالد بدر، 1995).

وتلفت النتائج السابقة الانتباه إلى الاقتران الواضح بين وجود اضطرابات نفسية وجسمية بين المتعاطين، وهو ما أكدته بحوث سويف وزملائه من ظهور عديد من الاضطرابات المزاجية، من مثل القلق والاكتئاب لدى المتعاطين لفترات طويلة. وقد ظهرت هذه النتائج في الدراسات المبكرة التي أجراها مصطفى سويف وزملاؤه في الفترة من (1960 – 1964) على متعاطي الحشيش؛ حيث تبين أنهم أكثر ميلاً إلى الاضطرابات النفسية العصابية، وبخاصة اضطرابات القلق. ويشير رادي (Rady) إلى أن هناك تزاملاً بين خصائص، من مثل القلق والاكتئاب وبين سلوك تعاطي المخدرات، وأن هذه الزمالة المرضية تتزايد في أوقات الانسحاب (عن: مصري حنورة، 1998). وأوضحت دراسة كل من سيجور دسمون وجور جونسون أن المتعاطين حصلوا على درجات أعلى على استخبار أيزنك للشخصية مقارنة بغير المتعاطين (المرجع نفسه)، وتتفق مع هذه النتيجة دراسة مصري حنورة (1993) على عينة كويتية من أن درجات المتعاطين أكثر ارتفاعاً على استخبار أيزنك للشخصية، والذي يشمل مقاييس العصابية والانبساط والذهانية والسلوك الإجرامي والكذب. ويؤكد «جيمس إيدي» أن هناك اضطراباً في سمات شخصية المتعاطين يظهر في الأداء على استخبارات الشخصية المختلفة (المرجع نفسه).

وتلفت النتائج السابقة الانتباه إلى أهمية دراسة متغيرات الشخصية، وأهم المصاحبات النفسية الخاصة بالتعاطي.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يأتي:

1 – تعرف الارتباط بين تقدير الذات وكل من القلق (الحالة والسمة) والاكتئاب لدى ذوي التعاطي المتعدد.

2 – تعرف الفروق بين المتعاطين وغير المتعاطين في متغيرات: القلق (الحالة والسمة)، والاكتئاب، وتقدير الذات.

الدراسات السابقة:

تؤكد الدراسات السابقة وجود مشكلات متعلقة بالشخصية لدى المتعاطين في عدد من الجوانب؛ وفيما يأتي نعرض لعدد منها بوصفها نماذج ممثلة للدراسات السابقة، وهي التي تدور في المحورين الآتيين:

المحور الأول: الدراسات التي اهتمت بالكشف عن القلق والاكتئاب لدى المتعاطين:

أجرى موراي Murry دراسة استهدفت بحث العلاقة بين سلوك التعاطي والمقاييس المرتبطة بالاضطرابات النفسية كما يقيسها استخبار وصف الشخصية، وقد أشارت النتائج إلى وجود ارتفاع واضح في معاملات الارتباط بين سلوك تعاطي المخدرات وكل من الشكاوى البدنية، والقلق، والاكتئاب، والانتحار، والسلوك المضاد للمجتمع، والعدوان، والأفكار الانتحارية (عن: مصري حنورة، 1998).

وفي الدراسة التي أجراها أحمد سعيد (1987) لبعض الجوانب النفسية لمائة من متعاطي الحشيش السجناء بمنطقة الرياض، تبين أن أغلب المتعاطين ينتمون لأسر تتسم بالاضطراب والتفكك والإهمال والمنازعات، كما أنهم ينتمون إلى بيئات اقتصادية منخفضة، ما يجعلهم لا يشبعون حاجاتهم وحاجات أبنائهم وأسرهم، كما ظهرت عليهم اضطرابات نفسية كحالة القلق، والشعور بالوحدة، وتوهم المرض، والبارانويا، والقلق، والاكتئاب، وعدم الأمان، والانحراف السيكوباتي، وضعف العلاقات الاجتماعية.

وأجرت راوية حسين (1995) دراسة استهدفت الكشف عن العلاقة بين تقدير الذات والقلق والاكتئاب لدى 40 حالة من متعاطي الحشيش المصريين ممن راوحت أعمارهم بين (17 و23) سنة، واختبرت عينة ضابطة تتكون من 40 حالة لها خصائص العينة التجريبية نفسها، عدا أنها لا تتعاطى الحشيش، وقد أظهرت النتائج ارتفاع مستوى القلق (الحالة والسمة) والاكتئاب لدى المتعاطين وانخفاض تقدير

الذات لدى عينة غير المتعاطين، كما أوضحت النتائج وجود علاقة سلبية بين كل من القلق والاكتئاب وتقدير الذات لدى المتعاطين.

وهدفت الدراسة التي أجرتها «لينا هولم» (Holm, 1995) لتقدير سمات الشخصية لدى عشرين امرأة معتمدة على المواد النفسية ممن راوحت أعمارهن بين (26 و27) سنة، حيث بينت النتائج أن المعتمدات على المواد النفسية يرتفع لديهن مستوى القلق، والاعتماد على الآخرين، كما أنهن أظهرن ميلاً إلى النكوص، وذلك عند مقارنتهن بالمجموعة الضابطة، في حين لم تكن هناك فروق بين المجموعتين في قوة الأنا، ومصدر الضبط، والعدوانية، والصراعات الجنسية، وقد انتهت الباحثة إلى النتائج نفسها التي توصلت إليها في دراسة أخرى (Holm. L 1996) على (39) سويدية دخلن مستشفى الطب النفسي بالسويد في الفترة من (1973 ـ 1975)؛ وذلك بهدف العلاج من الإدمان.

وفي دراسة أجراها «كريك» وزملاؤه (Krech et al.,1997) على (175) ذكراً، و(26) أنثى من المعتمدين على الكحوليات في تشيكوسلوفاكيا ممن راوحت أعمارهم بين (17 و76) عاماً، وذلك بهدف رصد معدلات انتشار البدانة والمشكلات النفسية لدى المعتمدين، وأشارت النتائج إلى وجود مجموعة من المشكلات النفسية والجسمية أهمها: القلق، والاكتئاب، والبدانة، وسلوك التدخين.

وقام «دراك، وروس» (Drake & Ross. 1997) بفحص مدى انتشار اضطرابات القلق والاكتئاب بين (2222) معتمداً على الهيروين ممن راوحت أعمارهم بين (17 و50) سنة؛ حيث لاحظ الباحثان أن (60%) من أفراد العينة قد انطبقت عليهم المحكات التشخيصية لاضطراب القلق، وأن نحو (41%) منهم قد انطبقت عليهم المعايير التشخيصية لاضطراب الاكتئاب، وقد وجد أن هناك ارتباطاً دالاً بين عدد المرات التي تم فيها التشخيص بأنه اعتماد على المواد النفسية وبين عدد مرات الإصابة بالقلق والاضطرابات الوجدانية.

وفي دراسة أجريت على (1179) معتمداً على المواد النفسية، انتهى «واجنر» وزملاؤه (Wajner et al., 1997) إلى وجود اضطرابات نفسية وجسمية تصاحب تعاطي الكحوليات، كان أبرزها الأنيميا، وزيادة تركيز البوتاسيوم وخصوصاً لدى النساء. وفيما يخص الاضطرابات النفسية المصاحبة للتعاطي فقد تركزت في اضطرابات القلق والاكتئاب.

كما أجرى حسين وخان (Husain & Khan, 1997) دراسة على (100) مسن هندي بهدف تحديد أهم المشكلات الجسمية والنفسية والاجتماعية المرتبطة بالاعتماد على المواد النفسية لدى المسنين، وبينت النتائج أن القلق والأرق أثناء الليل، واضطراب التفكير، والصداع، وفقد الذاكرة، والتململ، والحزن والاكتئاب، والتوتر كلها أسباب تدفع إلى تعاطي المهدئات.

وأجرى سنج وزملاؤه (Singh et al., 1997) دراسة على (122) معتمداً على الكحول، راوحت أعمارهم بين (30 و60) سنة، ممن يعالجون في وحدة الإدمان بأحد مستشفيات نيودلهي، وذلك بهدف تعرف التغير الكمي في مقدار القلق والاكتئاب في أعقاب دخول المستشفى، وقد أشارت النتائج إلى أن هناك انخفاضاً في درجة القلق على مقياس هاملتون، والاكتئاب على مقياس بيك، وذلك بعد مرور ثلاثة أشهر من العلاج بالمستشفى.

وأوضحت نتائج دراسة سامي عبدالقوي، وإيمان صبري (1997) أن المتعاطين أكثر عصابية وأكثر كذباً. وتشير الدرجة المرتفعة على العصابية إلى أن المتعاطين أكثر قلقاً، وتقلباً في المزاج، وشعوراً بالهموم، وزيادة الانفعال، وعدم التوافق؛ أي أنهم يتسمون بسمات الشخصية غير المتزنة انفعالياً، والتي يتصف أصحابها بأنهم إذا ما واجهوا صعوبة ضئيلة في حياتهم فإنهم يتجاوبون معها بغير فاعلية، كما يتصف مزاجهم بالتوتر والتعاسة مصحوباً بالعجز والاكتئاب، والاندفاعية، ونقص القدرة على تحمل الإحباط، ورفض الالتزام بأية قاعدة سلوكية، كما أنهم يتصفون بالعجز عن تأجيل أية استجابة (أحمد عكاشة، 1980: 329).

وأشارت نتائج دراسة مصري حنورة (1998) التي أجراها على عينات من المتعاطين الكويتيين والمصريين إلى وجود فروق دالة بين المتعاطين وغير المتعاطين على مقاييس الاضطرابات العصابية (الشكاوى البدنية، والقلق، والاضطرابات المتعلقة بالقلق والاكتئاب)، وذلك في اتجاه ارتفاع درجات مجموعة المتعاطين المصريين والكويتيين على حد سواء.

وانتهت الدراسة التي أجراها عبدالله عسكر (1998أ) بهدف الكشف عن الاضطرابات النفسية وعلاقاتها بتعاطي المراهقين للباتجو إلى وجود فروق دالة بين المتعاطين وغير المتعاطين في كل من الاكتئاب، والقلق، وذلك في اتجاه ارتفاعهما لدى المتعاطين . وقد تأكدت هذه النتائج في دراسة أخرى للباحث (عبدالله عسكر، 1998ب) على تعاطي الكحوليات والهيروين والمنشطات والحشيش.

وقد انتهت إلى النتائج السابقة نفسها كثير من الدراسات العربية والأجنبية على حد سواء (e.g: Soueif et al., 1980: Gottheil & Weinstein, 1998; Paktiriev et al., 1998: Harris et al., 1998; Avants et al., 1998, Danos et al., 1998).

المحور الثاني: الدراسات التي اهتمت بالكشف عن تقدير الذات لدى المتعاطين:

أجريت دراسات عديدة استهدفت قياس تقدير الذات لدى المتعاطين، ورصد أهم الجوانب المرتبطة به. وتؤكد معظم الدراسات وجود انخفاض لدى المتعاطين في تقدير الذات، والعلاقات الشخصية المتبادلة، والعناية بالذات، التي تفضي إلى أشكال متنوعة من الاضطراب النفسي، وأهمها القلق والاكتئاب، والاندفاع، والانسحاب الاجتماعي (مصري حنورة، 1998).

وفي الدراسة التي أجراها النجار وكلارك (Al-Najar & Klark ،1993) على (321) كويتياً، بعضهم من المتعاطين، وبعضهم الآخر من غير المتعاطين، كشفت النتائج عن وجود علاقة جوهرية سلبية بين تعاطي المخدرات وتقدير الذات.

وأجرى «جاكسون، وبيري» (Jackson & Berry, 1994) دراسة استهدفت المقارنة بين نمطين من الأمهات المعتمدات على المواد النفسية في تقدير الذات، وقد أشارت النتائج إلى أن الأمهات اللاتي يرعين أبناءهن، ويتحملن مسؤوليتهن نحوهم بصورة دائمة، أعلى في تقدير الذات من الأمهات المتعاطيات اللاتي يراعين أبناءهن لبعض الوقت، ويراوح هذا الوقت بين يوم ويومين في الأسبوع.

وفي دراسة «فوكس، وجلبرت» (Fox & Gilbert,1994) التي أجرياها على (253) من المعتمدات على الكحول، وقد تعرضن للإساءة الجسمية أثناء الطفولة، راوحت أعمارهن عند إجراء الدراسة بين (18 و44) سنة، وأظهرت النتائج أن تعرض هؤلاء المعتمدات للإساءة البدنية وهن أطفال قد ارتبط بارتفاع مستوى الاكتئاب، وانخفاض تقدير الذات لديهن، فضلاً عن اتجاههن إلى التعاطي.

وقام «ماكلاناهان، وسوليفان (Mc Clannhan & Sullivan, 1995) بإجراء دراسة استهدفت تعرف النواحي المرتبطة بإدراك الذات لدى المدمنين على الكحول والمعتمدين على المواد النفسية من الممرضين. وقد أشارت النتائج إلى أن هؤلاء المتعاطين يعانون مشكلات في علاقاتهم الأسرية، وحياتهم العائلية، واضطراب

علاقاتهم مع أصدقائهم وزملائهم في العمل، وهو ما أثر بالطبع على انخفاض تقدير الذات لديهم.

كما أجرت راوية حسين (1995) دراسة استهدفت تعرف الفروق بين المتعاطين وغير المتعاطين للكحوليات في كل من مفهوم الذات وتقدير الذات ومصدر الضبط. وقد أجريت الدراسة على عينة تكونت من (80) شخصاً، نصفهم كان يتعاطى الكحوليات، وراوحت أعمارهم بين (21 و24) سنة. وقد أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متعاطي الكحوليات وغير المتعاطين في مفاهيم أبعاد الذات، وتقدير الذات، وذلك لصالح غير المتعاطين، كما أشارت النتائج إلى وجود فروق جوهرية بين متعاطي الكحوليات وغير المتعاطين في وجهة الضبط الخارجية لصالح متعاطي الكحوليات.

كما أجرى حسين فايد (1997) دراسة استهدفت تعرف وجهة الضبط Locus of control وعلاقتها بتقدير الذات وقوة الأنا لدى متعاطي المواد المتعددة، وتكونت عينة الدراسة من (80) شخصاً راوحت أعمارهم بين (16 و22) سنة، نصفهم من المتعاطين. وقد أشارت النتائج إلى انخفاض تقدير الذات لدى ذوي التعاطي المتعدد بالمقارنة بغير المتعاطين، كما أنهم يتسمون بمصدر ضبط خارجي.

من ناحية أخرى اتجهت مجموعة من الدراسات إلى تقويم كفاءة البرامج العلاجية للمعتمدين على المواد النفسية في زيادة تقدير الذات لديهم. ومن هذه الدراسات التي أجراها مار، وفيرشايلد (Marr & Fairchild, 1993) واستهدفا فيها الوقوف على مدى فاعلية برنامج للتدريب على حل المشكلات في زيادة تقديرات الذات لدى أربع إناث راوحت أعمارهن بين (26 و41) سنة ممن يعتمدن على المواد النفسية. وقد أشارت النتائج إلى أن التدريب على مهارات حل المشكلات من خلال المحاضرات والنمذجة ولعب الدور، والمناقشة الجماعية أدت إلى زيادة تقدير الذات لدى المتعاطيات.

كما أجرى «لانتيكان، ومايورجا» (Lantican & Mayorga, 1993) دراسة استهدفت فحص كفاءة البرنامج العلاجي المقدم بأحد مستشفيات الطب النفسي ببريطانيا في تحسن عدد من الجوانب النفسية والاجتماعية لدى (26) سيدة معتمدة على المواد النفسية، راوحت أعمارهن بين (20 و67) عاماً. وقد أشارت نتائج المقارنة بين التقويم القبلي والبعدي للمعتمدات على المواد النفسية اللاتي خضعن

لها أثناء البرنامج إلى حدوث تحسن في الجوانب التالية: نوعية الحياة، وشبكة الدعم الاجتماعي، وزيادة تقدير الذات، وانخفاض القلق والاكتئاب.

وفي الدراسة التي أجراها لفجوي وزملاؤه (Lovejoy et al., 1995) بهدف تقويم مدى كفاءة برنامج علاجي في خفض الاعتماد على الهيروين، اشتملت عينة الدراسة على (17) متعاطياً للهيروين راوحت أعمارهم بين (24 و50) عاماً، خضعوا جميعهم لبرنامج علاجي تضمن: تنمية الدافعية، والتدريب على مواجهة المشاعر السلبية، وتنمية العلاقات الشخصية، وتنمية تقدير الذات، والتدريب على مهارات العناية بالذات. وقد أشارت النتائج إلى حدوث تحسن في الجوانب السابقة، تلاه خفض ملحوظ في الاعتماد على الهيروين.

وفي دراسة «سيليجمان» وزملائه (Seligman et al., 1996) قام الباحثون بتقويم فعالية برنامج علاجي باستخدام الفيديو، في تحسن تقدير الذات لدى المتعاطين. حيث تكونت عينة الدراسة من (53) ذكراً و(47) أنثى من معتمدي الهيروين راوحت أعمارهم بين (24 و56) سنة. وقد أوضحت النتائج أن استخدام الأنشطة العلاجية (بواسطة الاستعانة بأشرطة الفيديو) قد ساعد على تحسين الأعراض الاضطرابية لدى هؤلاء المعتمدين، كما أدى إلى زيادة تقدير الذات لديهم.

وأخيراً، قام هاريس وزملاؤه (Harris et al., 1998) بدراسة استهدفت تقويم كفاءة برنامج تربوي للمعتمدين على الميثادون في تحسين تقدير الذات، وتكونت علينة الدراسة من (107) معتمدات على الميثادون، يقابلهن (97) من غير المعتمدات، وقد بلغ متوسط أعمارهن (10 , 36) سنة. أشارت النتائج إلى حدوث زيادة في تقدير الذات، وخفض للأعراض الاكتئابية، فضلاً عن خفض معدلات الاستهداف للإصابة بالإيدز من خلال ترشيد السلوكيات الجنسية.

تلخيص وتوظيف

من خلال عرضنا الدراسات السابقة يتضح ما يلي:

1 – أن المتعاطين يتسمون بارتفاع درجات القلق والاكتئاب في حين ينخفض لديهم تقدير الذات.

2 – ركزت معظم الدراسات السابقة على متغيرات القلق والاكتئاب وتقدير الذات لدى المتعاطين، دون الاهتمام بدراسة العلاقة بين هذه المتغيرات بعضها ببعض.

3 – اشتملت عينات الدراسات السابقة في معظمها على متعاطي الكحوليات والحشيش والهيروين والأدوية ذات الآثار النفسية، في حين لم تهتم بدراسة المتعاطين من نمط التعاطي المتعدد.

4 – أجريت معظم الدراسات على عينات تنتمي لثقافات غربية، وهو ما يؤكد الحاجة إلى مثل هذه الدراسات في ثقافتنا العربية.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1 – هل هناك فروق بين المتعاطين وغير المتعاطين في كل من القلق (الحالة والسمة)، والاكتئاب؟

2 – هل هناك فروق بين المتعاطين وغير المتعاطين في تقدير الذات؟

3 – هل يوجد ارتباط بين تقدير الذات وكل من القلق والاكتئاب لدى المتعاطين؟

فروض الدراسة:

1 – توجد فروق بين المتعاطين وغير المتعاطين في القلق، وذلك في اتجاه ارتفاع القلق (الحالة والسمة) والاكتئاب لدى المتعاطين.

2 – توجد فروق بين المتعاطين وغير المتعاطين في تقدير الذات، وذلك في اتجاه انخفاض تقدير الذات لدى المتعاطين.

3 – يوجد ارتباط سلبي بين تقدير الذات وكل من القلق والاكتئاب لدى المتعاطين.

منهج الدراسة والإجراءات

1 – العينة:

تكونت عينة الدراسة من مجموعتين، بلغت الأولى (46) مبحوثاً: (21) من فئة الأعزب و(25) من فئة المتزوجين، من المتعاطين الذين ينتمون لنمط التعاطي المتعدد، وقد بلغ متوسط أعمارهم (30,1) سنة، بانحراف معياري (8,36) سنة. أما المجموعة الثانية فتكونت من (46) مبحوثاً: (21) من فئة الأعزب و(25) من فئة المتزوجين، من غير المتعاطين، بلغ متوسط أعمارهم (29,24) سنة بانحراف معياري (7,46) سنة. وروعي تكافؤ العينتين في معظم المتغيرات والظروف الاجتماعية عدا متغير التعاطي، حيث تكافأت العينتان في متغيرات السن، والمستوى

التعليمي والحالة الاجتماعية، والعمل، والمستوى الاقتصادي. ويوضح جدول (1) المتوسط والانحراف المعياري للعمر في عينتي الدراسة، ويكشف عن فروق غير دالة بين العينتين في العمر.

جدول (1): المتوسط (م) والانحراف المعياري (ع)
للعمر في عينتي المتعاطين وغير المتعاطين

المؤشرات الإحصائية / العينات	ن	م	ع	ت	الدلالة
المتعاطون	46	30,1	8,4	0,52	غير دالة
غير المتعاطين	46	29,24	7,46		

2 - الأدوات:

استخدمت في هذه الدراسة الأدوات الآتية:

أ - مقياس القلق:

وضع كل من «سبيلبيرجر، وجورستش، ولوشين، وفاج، وجاكوبز» تحت مسمى قائمة القلق: الحالة والسمة. والصيغة المستخدمة في هذه الدراسة هي الصيغة «ي» التي قام بتعريبها وإعدادها أحمد عبدالخالق (1984)، وأعاد تنقيح الدليل العربي للتعليمات ونشره بالعربية عام 1992. والإضافة المهمة للطبعة العربية الثانية من هذا الدليل، أنه قدم معايير لها في ست دول عربية هي: مصر، والسعودية، والكويت، وقطر، واليمن، ولبنان.

وتتميز الصيغة العربية المستخدمة (ي) في هذه الدراسة بأنها أجرت ترجمة عكسية للبنود، مع خضوع البنود التي لم تتطابق ترجمتها مع الأصل لدورات من الترجمة، والترجمة العكسية، حتى ظهر تكافؤ مرتفع للبنود بين اللغتين العربية والإنجليزية، وذلك كما ظهر من معامل الارتباط بين الصيغتين، حيث طبقتا على مفحوصين يتقنون اللغتين، ووصل هذا الارتباط لدى الذكور إلى (0,781)، وعند الإناث (0,846)، وظهر في الوقت نفسه أن الفروق غير دالة إحصائياً بين متوسط الدرجة على الصيغتين لدى المفحوصين أنفسهم، أحدهما للسمة والآخر للحالة. ويتكون كل مقياس منهما من عشرين عبارة. ويجاب عن كل منها على أساس مقياس رباعي للبدائل، تراوح بين «أبداً» إلى «دائماً» (من 1-4)، والدرجة الدنيا هي 20، والدرجة القصوى هي 80.

وللمقياس ثبات مرتفع بطريقتي الاستقرار والاتساق الداخلي على عينات عربية، ووصل ثبات إعادة التطبيق للصيغة العربية لمقياس سمة القلق إلى (0,78) للذكور و(0,82) للإناث؛ في حين ظهر أن ثبات الاتساق الداخلي لدى الذكور (0,77)، وعند الإناث (0,91). وكلها معاملات ثبات مرتفعة، كما راوح معامل ثبات المقياس على عينات كويتية بين (0,822) و(0,886).

وفيما يتعلق بتقدير صدق الصيغة العربية من قائمة القلق: الحالة والسمة على عينات عربية فقد حسبت كما يأتي: الارتباط بين مقياسي حالة القلق وسمة القلق، والارتباط بين حالة القلق ومقياس تايلور للقلق الصريح، والارتباط بين سمة القلق ومقياس تايلور للقلق الصريح، وتغير الدرجات على مقياس حالة القلق بتأثير من تغير التعليمات، وتأثر مقياس حالة القلق بتطبيقه قبل امتحان حقيقي، والارتباط بين مقياس القلق ومقياس العصابية، وتشير هذه النتائج إلى صدق لا بأس به للقائمة بمقياسيها (انظر: أحمد عبدالخالق وآخرون، 1995: 72 – 78).

ب – مقياس الاكتئاب:

وضع كل من «بيك» وستير» قائمة بيك للاكتئاب، والصيغة المستخدمة في هذه الدراسة هي الصيغة المعدلة الصادرة عام (1993)، والتي قام بتعريبها وإعدادها أحمد عبدالخالق، ونشر دليل تعليماتها العربي عام (1996)، والإضافة المهمة في هذا الدليل أنه قدم معايير عربية لهذه القائمة مستمدة من أربع دول هي: مصر، والسعودية، والكويت، ولبنان.

وتتميز الصيغة المعربة التي استخدمت في هذه الدراسة بما يأتي:

1 – أنها تعتمد على الصيغة الأمريكية المعدلة والمنشورة عام (1987)، والواردة في دليل التعليمات الصادر عام (1993).

2 – تعريب القائمة الكاملة (21) بنداً وليس المختصرة.

3 – التأكد من تكافؤ الصيغتين: الأمريكية والعربية باستخدام مفحوصين يتقنون اللغتين، وهذا أمر مهم في البحوث الحضارية المقارنة بوجه خاص.

4 – إجراء ترجمة عكسية للبنود.

5 – استخدام اللغة العربية الفصحى السهلة في القائمة المعربة، وذلك حتى تناسب كل المتعلمين العرب تقريباً.

6 – أجري تقنين للقائمة على عينات متعددة ذات أحجام كبيرة مشتقة من أربع دول عربية.

تتكون قائمة بيك للاكتئاب من (21) مجموعة من العبارات، تضم كل مجموعة أربعة احتمالات، فتكون القائمة مشتملة على (84) عبارة تهدف إلى تقدير ما يشعر به المفحوص خلال الأسبوع الماضي بما في ذلك اليوم الحالي، ويجاب عن كل منها على أساس مقياس رباعي البدائل (صفر، 1، 2، 3). ويتم تصحيح القائمة بجمع التقديرات التي يعطيها المفحوص لكل بند من الواحد والعشرين بنداً، والدرجة الدنيا هي (صفر)، والدرجة القصوى هي (63)، وللمقياس العربي ثبات مقبول، حيث وصل ثبات إعادة التطبيق إلى 0,62 على عينة من طلاب الجامعة (ن=46)؛ في حين راوح ثبات الاتساق الداخلي لدى طلاب جامعيين من أربع دول عربية بين (0,65) و(0,89)، وقد استخدمت ثلاث طرق لتقدير صدق الصيغة العربية من قائمة بيك للاكتئاب على عينات عربية كما يأتي:

صدق التكوين، والصدق التلازمي، والصدق التمييزي. وتمت البرهنة على صدق التكوين من خلال حساب معاملات الارتباط بين قائمة بيك للاكتئاب. ومقاييس التفاؤل والتشاؤم واليأس، حيث ارتبطت قائمة بيك بالقيم التالية: (–0,88)، (0,71)، (0,33)، مع المقاييس السابقة على التوالي. كما وصل وسيط معامل الارتباط بين القائمة وثلاثة مقاييس للاكتئاب إلى (0,56)، وكان تشبع الدرجة الكلية للقائمة بعامل عام للاكتئاب هو (0,80)، مما يشير إلى صدق عاملي مرتفع. وتشير هذه النتائج إلى صدق لا بأس به للقائمة (انظر: بدر الأنصاري، 1997: 126 – 132).

ج – مقياس تقدير الذات:

أعد هذا المقياس روزنبرج عام (1968)، وترجمه إلى العربية جاسم الخواجة، وهو يتضمن عشرة بنود تعكس مظاهر تقدير الذات، يجاب عنها بأربعة بدائل تراوح بين موافق بشدة إلى غير موافق بشدة. وقد أجري للمقياس ترجمة عكسية، وذلك للتأكد من دقة الترجمة العربية، والتحقق من تماثلها مع الترجمة الإنجليزية. وقد قنن المقياس على عينة كويتية تكونت من (363) طالباً كويتياً (131 ذكراً و232 أنثى)، ممن راوحت أعمارهم بين (17 و35 سنة)، بمتوسط عمر (20) سنة، وبلغ معامل الثبات بطريقة ألفاكرونباخ (0,6) (Al-Khawaja & Breakweel, 1993).

د – صحيفة البيانات الأولية:

شملت هذه الصحيفة بيانات ومعلومات عن الجوانب الديموجرافية، من مثل: السن، والمستوى التعليمي، والحالة الاجتماعية، والوظيفة، والدخل الشهري، وعدد

أفراد الأسرة. هذا بالإضافة إلى مدة التعاطي، ونوع المادة المتعاطاة..، والإصابة بأية أمراض نفسية أو جسمية بالنسبة لعينة المتعاطين فقط.

4 – إجراءات جمع البيانات:

تم التطبيق فردياً على (46) متعاطياً من المترددين على مركز علاج الإدمان والعيادات الخاصة للعلاج من الإدمان، يقابلهم 46 من غير المتعاطين (ويمثلون العينة الضابطة)، وقد استغرقت عملية جمع البيانات قرابة الشهرين (في الفترة من مارس – إلى مايو 1999).

5 – المعالجة الإحصائية للبيانات:

تشمل المعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة على ما يأتي:

1 – حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية وقيم (ت) لدلالة الفروق بين المتعاطين وغير المتعاطين، في كل من القلق (الحالة والسمة)، والاكتئاب، وتقدير الذات.

2 – حساب معاملات الارتباط بين كل من: تقدير الذات، والقلق (الحالة والسمة) والاكتئاب، وذلك لدى مجموعة المتعاطين.

النتائج ومناقشتها

أولاً - الفروق بين المتعاطين وغير المتعاطين في القلق والاكتئاب:

يعرض جدول (2) للفروق بين المتعاطين وغير المتعاطين في كل من: القلق (الحالة والسمة)، والاكتئاب.

جدول (2)
الفروق بين المتعاطين وغير المتعاطين في القلق والاكتئاب

المؤشرات / المتغيرات	مجموعة المتعاطين ن=46		غير المتعاطين ن=46		قيم (ت)
	م	ع	م	ع	
القلق (الحالة)	43,97	8,45	42,49	7,60	2,08*
القلق (السمة)	37,45	8,95	35,65	7,72	2,91**
الاكتئاب	22,8	15,2	15,5	10,4	4,90***

* دال عند مستوى 0,01
** دال عند مستوى 0,001

يتضح من جدول (2) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتعاطين وغير المتعاطين في كل من القلق (الحالة والسمة)، والاكتئاب، وذلك في اتجاه ارتفاعها لدى المتعاطين عن غير المتعاطين. وهو ما يشير إلى تحقق الفرض الأول، الذي ينص على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتعاطين وغير المتعاطين من نمط التعاطي المتعدد في كل من القلق (الحالة والسمة)، والاكتئاب.

وتتفق النتيجة السابقة مع ما أشار إليه سويف وزملاؤه (Soueif et al.,1980) من ظهور عديد من الاضطرابات النفسية في شخصية المتعاطين. وقد انتهت دراسات أخرى عديدة إلى ما يؤكد هذه النتيجة (انظر: راوية حسين، 1995؛ مصري حنورة، 1998؛ عبدالله عسكر، 1998 أ، 1998ب؛ ;Holm, 1996a; Krech et al.,1997) (Drake & Ross, 1997، حيث توصلت هذه الدراسات إلى أن المتعاطين أكثر قلقاً واكتئاباً مقارنة بغير المتعاطين.

وتلفت النتيجة السابقة الانتباه إلى ما انتهت إليه بحوث البرنامج الدائم لبحوث تعاطي المخدرات بمصر من أن عامل التغلب على المتاعب والآلام الجسمية، ومواجهة المتاعب الوجدانية يعد من أهم دوافع التعاطي (مصطفى سويف، 1996: 76). ويؤكد ذلك ما انتهت إليه بحوث أخرى من شيوع الاضطرابات النفسية لدى المتعاطين، ووجود علاقة سلبية منتظمة بين حدوث تجربة التعاطي والصحة النفسية، كما أن أقوى أنماط الاقتران هو ذلك القائم بين المرض النفسي وتعاطي الأدوية النفسية (انظر: مصطفى سويف وآخرون، 1990؛ 1991؛ 1992؛ محمد نجيب الصبوة وآخرون، 1990؛ فيصل يونس وآخرون، 1987).

وتدفعنا هذه النتائج إلى النظر للنموذج السببي بين التعاطي والمرض النفسي بأسلوب أكثر تركيباً، فهناك أشكال متعددة للعلاقة السببية؛ فمثلاً قد يكون هناك تفاعل متبادل بين كل من الرضا النفسي والتعاطي، وقد يؤدي نوع من المواد النفسية إلى إحداث أضرار جسمية ونفسية يتم تعاطي مواد أخرى لتجنبها. وقد يكون منشأ التعاطي غير ذي صلة بالمرض، ولكنه بدأ – مع الاستمرار فيه – يقترن بمرض معين، سواء أكان مهماً في إحداثه أم غير مهم، كما يترتب عليه استمرار التعاطي كذريعة للتخفيف من متاعب هذا المرض (خالد بدر، 1995).

كما تلفت هذه النتائج الانتباه إلى مجموعة التغيرات التي تطرأ على شخصية المتعاطي أو تصحبه أثناء مروره بهذه الخبرة؛ فالمتعاطي يهرب – في كثير من

الأحيان – من واقع مليء بالإحباطات، ويشعر بحالة من اليأس بسبب عدم قدرته على المواجهة، وعدم تحقيق أهداف الحياة، نظراً لعجزه عن إيجاد معنى لحياته، فيما يعرف بالاغتراب أو عدم القدرة على التواصل مع الذات ومع العالم المحيط به، ومع المشكلات التي تواجهه، ومن ثم يتخبط، ويفقد القدرة على التعامل مع الواقع، فيهرب من هذا الواقع، ويلجأ إلى الانزواء وفقدان القيمة والمعنى، وكراهية الذات، والشعور بالذنب، وكلها عوامل تؤدي إلى زيادة معدلات القلق والاكتئاب لدى هؤلاء المتعاطين (راوية حسين، 1995).

ثانياً – الفروق بين المتعاطين وغير المتعاطين في تقدير الذات:

يعرض جدول (3) للفروق بين المتعاطين وغير المتعاطين في تقدير الذات.

جدول (3)

الفروق بين المتعاطين وغير المتعاطين في تقدير الذات

المؤشرات / المتغير	مجموعة المتعاطين ن=46		غير المتعاطين ن=46		قيم (ت)
	م	ع	م	ع	
تقدير الذات	14,45	2,77	17,17	2,73	4,48*

* دال عند 0,001

ويكشف جدول (3) عن وجود فروق دالة بين المتعاطين وغير المتعاطين في تقدير الذات؛ حيث أظهر المتعاطون انخفاضاً واضحاً في تقدير الذات مقارنة بغير المتعاطين، وهو ما يشير إلى تحقق الفرض الثاني الذي ينص على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتعاطين (ذوي التعاطي المتعدد) وغير المتعاطين في تقدير الذات لصالح غير المتعاطين.

وتتفق هذه النتيجة مع ما انتهت إليه بحوث عدة (انظر: راوية حسين، 1995 أ؛ 1995ب؛ حسين فايد، 1997، Al-Najar & Klark, 1995)؛ ويمكن تفسير انخفاض تقدير الذات لدى المتعاطين على ضوء كيفية تكوين مفهوم الذات عند الشخص؛ فالفرد يتكون لديه مفهومه عن ذاته من خلال خبراته وقدراته وإطاره المرجعي، ويرتفع مفهومه عن ذاته عندما يشعر بالتوافق مع أسرته وبيئته المحيطة به، وبخاصة في خوض المواقف الجديدة والصعبة دون أن يفقد شجاعته. فإذا نظرنا إلى المتعاطي لاحظنا أنه شخص فقد ثقته بنفسه، وتقطعت صلاته وعلاقته بمن

حوله، وفقد جزءاً كبيراً من كفاءته، فهو لم يعد يمارس عمله بنفس الصورة السابقة، كما أن علاقاته الأسرية اضطربت وتدهورت، وأصبح يغيب عن كثير من الأدوار التي كان يمارسها من قبل، فضلاً عن أنه أصبح عرضة للقلق والتوتر، والانسحاب من المجتمع؛ ويترتب على ذلك بالطبع أن تتغير نظرته إلى نفسه؛ فهو يرى نفسه شخصاً فاشلاً، أقل من غيره، ومنبوذاً من الآخرين، ومن ثم يصبح من الطبيعي أن ينخفض تقديره لذاته.

ثالثاً – العلاقة بين كل من القلق (الحالة والسمة) والاكتئاب وبين تقدير الذات:

يعرض جدول (4) للارتباط بين كل من القلق (الحالة والسمة) والاكتئاب وبين تقدير الذات لدى المتعاطين.

جدول (4)
الارتباط بين القلق والاكتئاب وبين تقدير الذات لدى المتعاطين

المقياس	الارتباط مع تقدير الذات (ن=46)
القلق (الحالة)	*0,295–
القلق (السمة)	*0,303–
الاكتئاب	0,202

* دال عند مستوى

ويكشف جدول 0,05. (4) عن ارتباط سالب بين تقدير الذات والقلق كحالة وسمة، فيما لم تكشف النتائج عن مثل هذه العلاقة بين تقدير الذات والاكتئاب. وتشير هذه النتائج إلى تحقق الفرض الثالث جزئياً، حيث ينص هذا الفرض على أنه «يوجد ارتباط بين كل من القلق والاكتئاب، وبين تقدير الذات لدى المتعاطين».

وتتفق هذه النتائج مع ما انتهت إليه دراسة راوية حسين (1995). ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن تقدير الذات والقلق جانبان متضادان في تكوين الشخصية؛ فالفرد الذي لديه مفهوم إيجابي عن ذاته يكون أقل قلقاً، وكلما ارتفع القلق لدى الفرد قل تقديره لذاته والعكس؛ أي أن العلاقة بينهما عكسية؛ وللقلق تأثير كبير على تقدير الذات، وهذا ما أوضحه روجرز، فالقلق يمثل تهديداً للذات، وكلما كان هناك عدم تطابق بين الذات وبين الخبرة، أصبح الفرد عرضة للقلق واضطراب الشخصية،

وأن الفرد حين تتكون عنده سمة القلق العالية يصبح عرضة للاضطراب النفسي وعدم التوافق؛ لأنه أصبح ينظر إلى البيئة من خلال خبراته المؤلمة، وينظر إلى نفسه من خلال عجزه السابق في مواجهة التهديدات والأخطار التي تعرض لها في طفولته. ويتأثر تقدير الفرد بعوامل كثيرة منها ما يتعلق بالفرد نفسه وبظروفه الأسرية واستعداداته وقدراته وبيئته الخارجية وبالأفراد المحيطين به. فإذا كانت البيئة تهيئ للفرد الحب والعطف وأمان النفس والثقة بالنفس، فإن تقديره لذاته يزداد، أما إذا كانت البيئة محبطة وتضع العوائق أمام الفرد وتشتد التوترات وتسوء العلاقات داخل الأسرة فإنها تضع العوائق أمام الفرد، بحيث لا يتمكن من استخدام قدراته واستعداداته، ولا يستطيع تحقيق طموحاته. عندئذ يقل تقديره لذاته ويزداد توتره وقلقه. ومن هنا يتضح مدى ارتباط تقدير الذات بالقلق.

تعقيب عام على نتائج البحث:

1 – بعد عرض نتائج البحث، تبين صحة معظم الفروض التي صاغها الباحثان؛ حيث أسفرت نتائج هذا البحث عن أن المتعاطين من ذوي التعاطي المتعدد يتسمون بالقلق، الحالة والسمة على حد سواء، والاكتئاب، وانخفاض تقدير الذات، وذلك بمقارنتهم بمجموعة من غير المتعاطين، كما أشارت النتائج أيضاً إلى وجود ارتباط سالب ودال إحصائياً بين تقدير الذات والقلق (الحالة والسمة)، وهذا يعني أنه كلما اتسم الفرد بالقلق المرتفع انخفض تقديره لذاته. من ناحية أخرى لم تتأكد العلاقة بين تقدير الذات والاكتئاب لدى ذوي التعاطي المتعدد.

2 – تعد النتائج السابقة على قدر كبير من الأهمية، وذلك لما تنطوي عليه من مفاتيح لتحديد الإجراءات التطبيقية التي يجب اتخاذها إذا أريد توجيه الخدمات الصحية توجيهاً سليماً، فلا بد من إدخال عنصر الصحة النفسية في أي مشروع علاجي أو وقائي أو تأهيلي موجه لفئات المتعاطين؛ فتحسين الإجراءات المؤدية إلى رفع مستوى اللياقة الصحية والنفسية من شأنه أن يساعد على الوقاية بشكل عام من أمراض معينة قد تكون مرتبطة بالتعاطي، فإذا كانت سبباً فإن ذلك سيقلل من احتمالات التعاطي، أما إذا كانت نتيجة فإن تعلم الفرد أساليب للحفاظ على كفاءته الصحية سييسر له تجنب أية عوامل تدفعه إلى سلوك غير صحي يقوده إلى المرض (خالد بدر، 1995).

3 – تؤكد النتائج السابقة أن القلق (أو العصابية) يعد أحد المنبئات المهمة بسلوك التعاطي، حيث تشير الدرجات المرتفعة على العصابية إلى عدم الثبات

الانفعالي والتقلب، وزيادة الأرجاع الانفعالية، ويميل الأشخاص الذي يحصلون على درجات مرتفعة على هذا البعد إلى أن تكون استجابتهم الانفعالية مبالغا فيها، كما أن لديهم صعوبة في العودة إلى الحالة السوية بعد مرورهم بالخبرات الانفعالية، وتتكرر الشكوى لدى هؤلاء الأشخاص من اضطرابات بدنية غامضة من نوع بسيط، مثل الصداع والاضطرابات الهضمية والأرق، وآلام الظهر وغيرها، وهي آلام لوحظ تكرار ظهورها عند المتعاطين (انظر: خالد بدر، 1995) . كما يقررون بأن لديهم كثيراً من الهموم والقلق، وغيرها من المشاعر الانفعالية الكريهة أو السيئة (أحمد عبدالخالق، 1996: 72). وبصفة عامة فإن ارتفاع القلق (الحالة والسمة)، وظهور الأعراض الاكتئابية، وانخفاض تقدير الذات تعد من الملامح المميزة للعصابية، وهو ما يلفت الانتباه إلى أن نضع في اعتبارنا بعد العصابية عند الكشف عن المستهدفين للتعاطي.

4 – أخيراً، فإن ظاهرة تعاطي المخدرات، تحتاج إلى مزيد من البحوث والدراسات وبخاصة على مستوى المصاحبات والمتغيرات الشخصية للتعاطي، وذلك حتى يمكن تعرف عديد من الجوانب النفسية المفسرة لهذه الظاهرة، والاستفادة منها في مجالات الوقاية والإرشاد والعلاج النفسي لهؤلاء المتعاطين.

المصادر

أحمد سعيد (1987). دراسة لبعض الجوانب النفسية لمتعاطي الحشيش بمنطقة الرياض، **مجلة علم النفس**، العدد (11)، 133 – 137.

أحمد عبدالخالق (1996). **قياس الشخصية**. جامعة الكويت: مجلس النشر العلمي، لجنة التأليف والتعريب والنشر.

أحمد عبدالخالق، محمد الصبوة، فريح العنزي. (1995). **القلق لدى الكويتيين بعد العدوان العراقي**. الكويت: مكتب الإنماء الاجتماعي.

أحمد عكاشة (1980) **الطب النفسي المعاصر**. الطبعة الرابعة. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.

بدر الأنصاري (1997). **الاكتئاب والعدوان العراقي: دراسة لمعدلات الانتشار في المجتمع الكويتي**. الكويت: مكتب الإنماء الاجتماعي.

حسين فايد (1997). وجهة الضبط وعلاقتها بتقدير الذات وقوة الأنا لدى متعاطي المواد المتعددة. **مجلة علم النفس**، العدد (42): 142 – 155.

خالد بدر (1995). العلاقة بين تعاطي المواد المؤثرة في الأعصاب وكل من المرض الجسمي والنفسي بين طلاب الجامعة. **المجلة الاجتماعية القومية**، 32 (1–2)، 337 – 383.

راوية حسين (1995أ) تقدير الذات وعلاقته بكل من القلق والاكتئاب لدى متعاطي الحشيش. **مجلة علم النفس**، (32): 45 – 64.

راوية حسين (1995ب). دراسة في بعض المتغيرات النفسية لمتعاطي الكحوليات وغير المتعاطين. «دراسة مقارنة». **مجلة علم النفس**، العدد (33): 12 – 32.

سامي عبدالقوي، وإيمان صبري (1997). سوء استخدام المواد المتطايرة لدى الأطفال «دراسة نفسية اجتماعية استطلاعية». **مجلة علم النفس**، (42): 92–125.

عبدالله عسكر (1998أ). اضطرابات الشخصية وعلاقتها بالإدمان واختيار مادة التعاطي «دراسة مقارنة لمتعاطي المسكرات والهيروين والمنشطات والحشيش». المؤتمر العالمي الأول حول دور الدين والأسرة في وقاية الشباب من تعاطي المخدرات. دولة الكويت 16 – 18 مارس 1998.

عبدالله عسكر (1998ب). الاضطرابات النفسية وعلاقتها بتعاطي المراهقين للبانجو. المؤتمر العالمي الأول حول دور الدين والأسرة في وقاية الشباب من تعاطي المخدرات. دولة الكويت 16 – 18 مارس 1998.

فيصل يونس، مصطفى سويف، عبدالحليم السيد، زين العابدين درويش (1987). الاقتران بين تعاطي المواد النفسية وبين المرض النفسي والعضوي لدى عينات مختلفة من الجمهور المصري، ورقة بحث مقدمة في ندوة المخدرات في إطار المؤتمر السنوي الثالث لعلم النفس، كلية الآداب، جامعة القاهرة، يناير 1987.

محمد الصبوة، عبدالحليم السيد، عبداللطيف خليفة، معتز عبدالله، أحمد جلال (1990). اتجاهات التغير في حجم الإصابة بالأمراض الجسمية والنفسية المصاحبة لتعاطي المواد

المؤثرة في الأعصاب لدى تلاميذ الثانوي العام الذكور بمدينة القاهرة بين عامي 1986 – 1987 مجلة علم النفس، العدد (13): 84 – 95.

مصري حنورة (1993). سيكولوجية تعاطي المخدرات والكحوليات، الكويت: جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، لجنة التأليف والتعريب والنشر.

مصري حنورة (1998). مظاهر اضطرابات الشخصية لدى متعاطي المخدرات، «دراسة حضارية مقارنة على عينتين من مصر الكويت». «المؤتمر العالمي الأول حول دور الدين والأسرة في وقاية الشباب من تعاطي المخدرات. دولة الكويت 16 – 18 مارس 1998.

مصطفى سويف (1996). تعاطي الحشيش، التقرير الأول. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية. القاهرة: دار المعارف.

مصطفى سويف (1996). المخدرات والمجتمع نظرة تكاملية. الكويت: سلسلة عالم المعرفة رقم 205.

مصطفى سويف وآخرون (1996). تعاطي الحشيش. التقرير الثاني. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

مصطفى سويف وآخرون (1990). تعاطي المواد المؤثرة في الأعصاب بين الطلاب: دراسات ميدانية في الواقع المصري. المجلد الثاني، تدخين السجاير: مدى الانتشار وعوامله. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

مصطفى سويف وآخرون (1991) تعاطي المواد المؤثرة في الأعصاب بين الطلاب: دراسات ميدانية في الواقع المصري. المجلد الثالث: التعاطي غير الطبي للأدوية المؤثرة في الأعصاب. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

مصطفى سويف وآخرون (1992). تعاطي المواد المؤثرة في الأعصاب بين الطلاب: دراسات ميدانية في الواقع المصري. المجلد الرابع. تعاطي المخدرات الطبيعية. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

Al-Khawaja, J., & Breakwell, G. M. (1993). Sex role typing and self esteem in Kuwait. *Egyptian Journal of Psychological Studies,* 6, 1-10.

Al-Najar, M., & Klark, D. (1996). Self steem and trait anxiety in relation to drug in Kuwait. Substance and misuse, 31 (7), 937 - 943.

A vats, S. K., Margolin, A. Dephilppis, D., & Kosten, T.R. (1998). A comprehensive pharmacologic psychosocial treatment program for H V-Seropositive cocaine and opiate dependent patients: Preliminary findings. *Journal of Substance Abuse Treatment*, 15 (3): 261-265.

Danos, P., Van Roos, D. Kasper, Broemal, T. Broich, K. Krappet. C., Solmosi, L. & Moeller, H. J. (1998). Cerebrospinal fluid spaces in opiate dependent male patients: A Stereo logical CT study. *Neuropsychobiology*, 38 (2): 8-83.

Drake, S., & Ross. (1997). Polydrug dependence and psychiatric comorbidity among heroin injections. *Drug and Alcohol Dependence*, 48 (2): 135 - 141.

Gottheil, E., Weinstein, S. P., Stelig. R. C., Lundym, A., & Seroto, R. D. (1998). A randomized controlled study of the effectiveness of intensive outpatient treatment for cocaine dependence. *Psychiatric Services,* 49 (6), 782.

Harris, R. M., Bausell, R. B., Barder S. E., Hetherington, S. E., & Kavanagh, K. H. (1998). An intervention for changing high - risk HIV behaviors of African American drug dependent women. *Research in Nursing and Health,* 21 (3): 239-250.

Holm. L. (1995). Personality traits according to Rorschach in women with exclusive abuse of sedatives or hypnotics. *Report from the department of psychology,* Sep. N (815): 1-12.

Holm, L. (1996). Ego development, neuroticism and anxiety in exclusive abuse of sedative of hypnotic drugs. *Reports from the department of psychology.* Sep. N (816) 1-10.

Fox, K. M., & Gilbert, B.O. (1994). The interpersonal and psychological functioning of women who experienced childhood physical abuse, incest and parental alcoholism. *Child Abuse and Neglect, 18 (10): 849-858.*

Hussain, A., & Khan, G. (1997). Need for a new perspective for addictive behavior. *Journal of the Indian Academy of Applied Psychology,* 23 (1-2): 95-97.

Jackson. M. R., & Berry, G. L. (1994). Motherhood and drug dependency: The attributer of full time versus part time responsibility for child care. *International Journal of the Additions,* 29 (12) 1519 - 1535.

Krech, F. D., Drabkova, H., & Rathner, G. (1997). The relationship among obesity, psychological problems and alcoholic dependence in the general population. *Ceskoslovenska Psychologic,* 41 (1): 39 - 48.

Lantican, L. S., & Mayorga, J (1993). Effectiveness of women's mental treatment program: A pilot study. *Issues in Mental Health Nursing,* 14 (1): 31-49.

Lovejoy, M., Rosenbium, A., Magura, S., Foote, J., et al., (1995). Patients perceptive on the process of change in substance abuse treatment. *Journal of Substahce Abuse Treatment,* 12 (4): 269-282.

Marr. D. D., & Fairchild. T. N (1993) Problem solving strategy and self-esteem in recovering chemically dependent women. *Alcoholism Treatment,* 10 (1-2): 171-186.

McC Clanahand, R. P., & Sullivan, E. J. (1995). Content analysis of alcohol and drug dependent nurses perceptions of the process of their dependency and recovery. *Substance Abuse,* 16 (4): 183-193.

Paktiriev, S., Vaser, V. J., Aluoja, A., & Shilk, J, (1998). Prevalence of ICD-10 harmful use of alcohol and alcohol dependence among rural population in Udmurita - *Alcohol Alcoholism,* 33 (3): 255 - 264.

Seligman, M., Foote, J., Magura, S., Handlesman, L. et al., (1996) Video techniques with chemically dependent patients. *Substance Use and Misuse,* 31 (8): 968-1000.

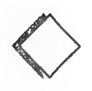
Singh, A. R., Mehta, R., Ahmed, H., & Banerjee, K. R. (1997). The quantitative assessment of depression and anxiety among male alcohol dependents. *Journal of the Indian Academy of Applied Psychology,* 23 (1-2), 69-71.

Soueif, M. I. et al., (1980). The Egyptian study of chronic cannabis cosumption Cairo: NCSCR.

Wajnar, M., Wasilewaski, D., Matsumoto. H., & Cedro, A. (1997). Differences in the course of alcohol withdraw in women and men: A Polish sample. *Alcoholism Clinical and Experimental Research.* 21 (8), 1351-1355.

قدم في: مارس 2001.

أجيز في: مايو 2003.



اتجاهات مسؤولي التوظيف في المستشفيات الخاصة نحو توظيف الخريجين السعوديين من أقسام علم النفس والخدمة الاجتماعية

عبدالعزيز محمد احمد بن حسين*

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء اتجاهات مسؤولي التوظيف في المستشفيات الخاصة نحو قبول الخريجين من أقسام علم النفس والخدمة الاجتماعية للعمل لديهم بوظيفة اختصاصي نفسي واختصاصي اجتماعي. وبعد استعراض التراث النظري المتصل بأهمية ميدان الخدمة النفسية العلاجية وكذلك أهمية الخدمة الاجتماعية الطبية، وبعد مناقشة تطور أعداد الخريجين وواقع الفرص الوظيفية المتاحة للخريجين الجدد، قام الباحث باستقصاء الاتجاهات النفسية لدى عينة من مسؤولي التوظيف في المستشفيات الخاصة بمدينتي الرياض وجدة. وقد جمعت بيانات الدراسة من خلال استبانة صممت لغرض قياس الاتجاهات، ولغرض التحليل الكمي لبيانات الدراسة، واستُخدم عدد من الأساليب الإحصائية التي اشتملت على التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات، واختبار «كاي تربيع»، واختبار «ولكوكسون». وقد كشفت نتائج هذه الدراسة عن وجود اتجاهات إيجابية لمسؤولي التوظيف في المستشفيات الخاصة نحو كل من خريجي أقسام علم النفس وأقسام الخدمة الاجتماعية، وذلك فيما يتصل بمستوى التأهيل الأكاديمي، ومستوى التقيد بأنظمة العمل، ومستوى الكفاية الإنتاجية؛ ومن ناحية أخرى فقد كشفت نتائج الدراسة عن اتجاهات سلبية تتمثل في: اشتراط الخبرة المهنية للخريجين الجدد قبل إمكانية قبولهم للعمل، وتفضيل توظيف غير السعوديين بسبب الفارق في الأجر. كما أظهرت نتائج الدراسة بعض الفروق في اتجاهات أفراد العينة نحو كل من خريجي أقسام علم النفس وأقسام الخدمة الاجتماعية (بمستوى دلالة إحصائية بين 0,05 و0,001). وعلى ضوء النتائج التي أسفرت عنها الدراسة قدمت بعض التوصيات والمقترحات ذات العلاقة بتحسين واقع الفرص الوظيفية

* قسم علم النفس، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية.

لخريجي أقسام علم النفس والخدمة الاجتماعية في القطاع الصحي الخاص، كما أوصت الدراسة بضرورة تطوير مستوى كفاية تأهيل الخريج أكاديمياً ومهنياً.

المصطلحات الأساسية: الاتجاهات النفسية، توظيف خريجي الجامعات السعوديين، المستشفيات الخاصة، خريجو أقسام علم النفس، خريجو أقسام الخدمة الاجتماعية، القوى العاملة.

مقدمة:

عاشت معظم المجتمعات المعاصرة وما زالت تعيش نقلة حضارية وتنموية في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والتقنية، وقد دأبت هذه المجتمعات على ملاحقة التطور العلمي والفكري والصناعي محاولة بذلك تحقيق أفضل مستوى من استثمار قواها البشرية ومواردها الطبيعية، وقد تمخض عن هذا التقدم والتطور كثير من أنماط العوامل الضاغطة التي تعوق – في أحيان كثيرة – محاولات الأفراد للتوافق مع بيئتهم، وبخاصة عندما تتفاعل مثل هذه العوامل مع الطبيعة التكوينية للفرد، فتبرز نتيجة لذلك كثير من المشكلات النفسية – الاجتماعية لدى بعض أفراد المجتمع، التي تراوح عادة في درجة شدتها وخطورتها بين مشكلات سوء التوافق البسيطة والعارضة وبين تلك الاضطرابات والاعتلالات النفسية المستديمة. وتبعاً لذلك أصبح لكل من الخدمة الاجتماعية والخدمة العلاجية النفسية – المبنيتين على الأسس العلمية والتطبيقية – دور مهم في التعامل مع المشكلات النفسية والاجتماعية والأسرية التي يواجهها الأفراد والجماعات.

ففيما يتعلق بالاختصاصي النفسي نجد أن لنظريات علم النفس الحديث وتوجهاته إسهاماً بارزاً في تقدم أساليب وتقنيات ممارسة العلاج والإرشاد النفسي، ومن أهم تلك التوجهات التحليل النفسي Psychoanalysis والسلوكية Behaviorism وأخيراً تأثير كل من السلوكية المعرفية Cognitive Behaviorism والاتجاه الإنساني في تفسير السلوك Humanistic Approach، مما جعل دور الاختصاصي النفسي يستند إلى المعرفة النظرية المتخصصة بالإضافة إلى استخدام أساليب فنية وتقنيات تشخيصية وعلاجية ذات معالم وحدود أكثر من أي وقت مضى.

ويمارس الاختصاصي النفسي في المستشفى أعمالاً متخصصة أهمها: إجراء معظم عناصر الفحص والقياس النفسي (بما في ذلك مقاييس الشخصية واختبارات الذكاء) ودراسة الحالة، وإعداد التقرير المبدئي عن الحالة، وتقديم التوصيات الإرشادية، ومساعدة المعالج النفسي أو الطبيب النفسي في تنفيذ الخطوات العلاجية، والاختصاص في مهام معينة من عملية العلاج مثل التدريب على الكلام أو

المشاركة في تنفيذ العلاج الجماعي أو تقديم خدمات متخصصة لفئة المعوقين، وغيرها من المهام ذات الصلة (حامد زهران، 1998: 537).

أما فيما يتعلق بالاختصاصي الاجتماعي فنجد أن دوره ارتبط بالتطور المتسارع لمجال الخدمة الاجتماعية ولا سيما بعد منتصف القرن العشرين الميلادي (أحمد النملس، 2000: 23)، حيث أفادت الخدمة الاجتماعية من تقدم ميدان علم الاجتماع الحديث بميادينه النظرية والتطبيقية المختلفة ، واستقت أسس مناهجها من النظريات الاجتماعية وكذلك الدراسات التطبيقية في مجال: التغير والحراك الاجتماعي، والنظم والأنساق الاجتماعية، والتفاعل الاجتماعي على مستوى المنظمات الاجتماعية الصغرى والكبرى، بالإضافة إلى الإفادة من الأبحاث التي اهتمت بتحليل العوامل والمؤثرات الاجتماعية. ومن ناحية أخرى استفادت الخدمة الاجتماعية من نظريات علم النفس الحديث خصوصاً فيما يتعلق بنظريات العلاج الإرشادي والعيادي مثل: النظريات التحليلية، والنظريات السلوكية والسلوكية المعرفية، وكذلك النظريات الإنسانية (انظر: محمود عقل، 1417هـ: 102).

والخدمة الاجتماعية الطبية هي أحد فروع الخدمة الاجتماعية بصفة عامة ومجال تخصصها العمل في المؤسسات الطبية، ويشير محمود حسن (1980: 480) إلى أن الخدمة الاجتماعية الطبية «هي العمليات المهنية التي يقوم بها الاختصاصي الاجتماعي لدراسة استجابة المريض إزاء مشكلاته المرضية، وتتضمن خدمة الفرد وخدمة الجماعة في بعض المواقف، وذلك في المستشفيات والعيادات وغيرها من المؤسسات الطبية لتوفير الفرص الملائمة التي تسمح للمريض بالانتفاع بالخدمات الطبية بطريقة فاعلة، ثم مساعدته على التكيف مع بيئته الاجتماعية».

ويقوم الاختصاصي الاجتماعي بعدة مهام ضمن الخدمة الاجتماعية الطبية، منها: مساعدة الفريق الطبي في فهم العوامل الاجتماعية والأسرية والاقتصادية والانفعالية وعلاقتها بشكوى المريض، ومساعدة المريض وأسرته على فهم هذه العوامل وتمكينهم من الاستفادة المثلى من الرعاية الطبية، وعلى مستوى خدمة الجماعة يقوم اختصاصي الخدمة الاجتماعية الطبية بتنظيم برامج التثقيف والتوعية الصحية وذلك من خلال التعاون مع الفريق الطبي (أميرة يوسف، 1997: 110، 131).

ونظراً لاستناد كل من مهنة الخدمة الاجتماعية الطبية ومهنة العلاج النفسي إلى المعارف النظرية من ناحية، وإلى المهارة العملية المتخصصة من ناحية أخرى،

نجد أن معظم جامعات العالم لا تخلو من احتوائها أقساماً أكاديمية لتخصصي الخدمة الاجتماعية وعلم النفس. وفي المملكة العربية السعودية أدرك القائمون على السياسة العليا للتعليم الجامعي الأهمية التطبيقية لكل من علم النفس والخدمة الاجتماعية، ورغبة في سد حاجة المملكة من الكوارد الوطنية المدربة من الاختصاصيين الاجتماعيين والاختصاصيين النفسيين، من الجنسين، فقد افتتح عدد من أقسام علم النفس وكذلك أقسام الخدمة الاجتماعية[1] وذلك في معظم جامعات المملكة بالإضافة إلى بعض الكليات التابعة للرئاسة العامة لتعليم البنات (انظر: وزارة التعليم العالي، 1416هـ).

ونظراً للزيادة المطردة في أعداد الخريجين من أقسام علم النفس والخدمة الاجتماعية (من الجنسين)، فقد أصبحت الحاجة ملحة لإسهام القطاع الخاص بوجه عام والمؤسسات الطبية الخاصة بوجه خاص في استقطاب الاختصاصيين النفسيين واختصاصيي الخدمة الاجتماعية السعوديين، وذلك لأهمية هاتين المهنتين المتخصصتين في ميدان الطب الحديث. وإذا علمنا بأن دور كل من الاختصاصي النفسي والاختصاصي الاجتماعي يستلزم التعامل مع البنية الشخصية للعميل في سياق خصوصية المرجعية الثقافية التي ينتمي إليها، فإن الاختصاصي الوطني سيكون، بلا شك، أقدر من غيره على تحسس مشكلات العميل ومساعدته بشكل أفضل، لأن الاختصاصي الوطني (المؤهل بشكل مناسب) أكثر صلة ودراية من نظيره غير الوطني، بطبيعة ثقافة المجتمع وما تحويه من قيم ومثل ومعايير ونظم وعادات وتقاليد.

والدراسة الحالية تسعى إلى استقصاء اتجاهات مسؤولي التوظيف بالمؤسسات الطبية الخاصة نحو قبول الخريجين من أقسام علم النفس والخدمة الاجتماعية للعمل لديهم بوظيفة اختصاصي نفسي واختصاصي اجتماعي. ويأمل الباحث أن تسهم هذه الدراسة في استجلاء الرؤى العلمية عن واقع الفرص الوظيفية المتاحة للخريجين السعوديين من هذين القسمين لدى القطاع الصحي الخاص. كما يأمل – على ضوء النتائج التي خلص إليها – أن يقدم بعض التوصيات ذات العلاقة برسم الخطط العليا لتوطين الوظائف في القطاع الصحي الخاص.

---

(1) يتوافر تخصص الخدمة الاجتماعية في بعض الجامعات كشعبة أو مسار دراسي ضمن قسم الدراسات الاجتماعية أو قسم علم الاجتماع.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن اتجاهات مسؤولي التوظيف بالمؤسسات الطبية الخاصة نحو قبول الخريجين من أقسام علم النفس والخدمة الاجتماعية للعمل لديهم بوظيفة اختصاصي نفسي واختصاصي اجتماعي، كما تسعى الدراسة إلى الوقوف على واقع الفرص الوظيفية المتاحة حالياً لدى المؤسسات الطبية الخاصة. ومن جانب آخر تهدف الدراسة إلى الكشف عن أهم المسوغات التي تؤدي إلى عزوف أرباب العمل، في القطاع الصحي الخاص، عن قبول المتخصصين في الخدمة الاجتماعية والعلاج النفسي من السعوديين. وعلى ضوء نتائج هذه الدراسة يأمل الباحث أن تسهم هذه الدراسة في استجلاء حقائق مهمة عن واقع الفرص الوظيفية المتاحة للخريجين السعوديين من أقسام علم النفس والخدمة الاجتماعية.

تساؤلات الدراسة

تسعى الدراسة الحالية إلى الإجابة عن التساؤلات البحثية الآتية:

1 – ما طبيعة اتجاهات مسؤولي التوظيف بالمؤسسات الطبية الخاصة نحو توظيف الخريجين السعوديين من أقسام علم النفس؟

2 – ما طبيعة اتجاهات مسؤولي التوظيف بالمؤسسات الطبية الخاصة نحو توظيف الخريجين السعوديين من أقسام الخدمة الاجتماعية؟

3 – هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات مسؤولي التوظيف نحو كل من خريجي أقسام علم النفس وأقسام الخدمة الاجتماعية؟

مفاهيم الدراسة

1 – الاتجاهات النفسية Attitudes:

يعرف كل من «فيشبن» و«آجزن» الاتجاه بأنه: «ميل مكتسب للاستجابة بشكل متسق من التأييد أو الرفض فيما يتعلق بموضوع من الموضوعات (Fuishbein & Ajzen, 1975, p.6). ويتفق مع مضمون هذا التعريف مختار حمزة (1982: 244) الذي عرف الاتجاه النفسي بأنه: «ميل عام مكتسب، نسبي في ثبوته، عاطفي في أعماقه، يؤثر في الدوافع النوعية، ويوجه سلوك الفرد»، وتنبع أهمية دراسة الاتجاهات النفسية من قدرتها على التأثير في تشكيل سلوك الفرد[2]، وكلما

(2) يرى بعض الباحثين أن هناك عوامل تتوسط تأثير الاتجاه في السلوك إلى الحد الذي يظهر عدم الاتفاق بين الاتجاه الذي يحمله الفرد والسلوك الفعلي لذلك الفرد (انظر مثلاً: Baron, & Byrne, 2000).

كان الاتجاه قوياً كان له أثر أكبر في توجيه سلوك الفرد (Kraus, 1995, pp. 58-75)، وتتحدد قوة الاتجاه – على الأقل – من خلال أربعة عوامل؛ الأول: يتمثل في مستوى شدة استجابة الفرد لموضوع الاتجاه، العامل الثاني: يختص بالأهمية التي يعلقها الفرد شخصياً على الاتجاه الذي يحمله نحو موضوع من الموضوعات، العامل الثالث: يتمثل في مقدار ما يعرفه الفرد عن موضوع الاتجاه. أما العامل الرابع: فيتعلق بمدى سهولة وسرعة استدعاء الاتجاه في ذهن الفرد (Baron & Byrne, 2000, pp. 58-75).

وتتأثر الاتجاهات النفسية بالمعتقد الديني والانتماء العرقي للفرد (مختار حمزة، 1982)، وترتبط أيضاً بالكثير من المؤثرات الثقافية والحضارية في سياق المجتمع الذي ينتمي إليه الفرد (انظر: McGuire, 1985; Petty, 1995; Aronson et al., 1999). كما تنقسم الاتجاهات تبعاً لموضوعها إلى عامة ونوعية، وبالنسبة إلى ظهورها إلى علانية وسرية، وبالنسبة إلى هدفها إلى موجبة وسالبة (مختار حمزة، 1982: 249).

2 – اختصاصي الخدمة الاجتماعية Social Worker:

يعرف اختصاصي الخدمة الاجتماعية بأنه الشخص الذي تخرج في أحد أقسام الخدمة الاجتماعية بالجامعة والذي قد تلقى، إلى جانب الدراسة النظرية، تدريباً عملياً في مجال الخدمة الاجتماعية. ويقوم الاختصاصي الاجتماعي في المستشفى بدور تعاوني مهم يسهم من خلاله في تعزيز الفرص العلاجية للمريض، فهو يتعاون مع الأطباء للمساعدة في علاج المرضى، وبخاصة فيما يتعلق بالنواحي العاطفية والانفعالية، وكذلك الظروف الأسرية والاجتماعية التي قد تؤثر في مسار علاجه (بهيجة شهاب، 1985: 878). وفي الدراسة الحالية يقصد بالاختصاصي الاجتماعي: الخريج (من الذكور أو الإناث) الحاصل على بكالوريوس في الخدمة الاجتماعية (أو مسار الخدمة الاجتماعية) وذلك من أحد أقسام الخدمة الاجتماعية بالجامعات السعودية.

3 – الاختصاصي النفسي Psychologist:

يعرف الاختصاصي النفسي بأنه الشخص الذي تخرج في أحد أقسام علم النفس بالجامعة والذي قد تلقى، إلى جانب الدراسة النظرية، تدريباً عملياً في مجال العلاج النفسي. وهو يمارس في المستشفى أعمالاً متخصصة أهمها: إجراء معظم عناصر الفحص والقياس النفسي ودراسة الحالة، وإعداد التقرير المبدئي عن الحالة، وتقديم التوصيات الإرشادية، ومساعدة المعالج النفسي أو الطبيب النفسي في تنفيذ الخطوات العلاجية وغيرها من المهام ذات الصلة (حامد زهران، 1998: 537).

وفي الدراسة الحالية يقصد بالاختصاصي النفسي: الخريج (من الذكور أو الإناث) الحاصل على بكالوريوس علم النفس (مسار اختصاصي نفسي) وذلك من أحد أقسام علم النفس بالجامعات السعودية.

4 - المستشفيات الخاصة:

هي المؤسسات الطبية غير الحكومية التي تعود ملكيتها لفرد أو مجموعة من الأفراد، وتحمل تراخيص «مستشفيات خاصة» من قبل وزارة الصحة؛ وذلك لتقديم خدمات طبية للمواطنين والمقيمين (نظير أجور عن الخدمة المقدمة)، كما يقصد بمسؤول التوظيف في هذه الدراسة الشخص الذي يمتلك صلاحية التوظيف بالمستشفى، سواء أكان صاحب المستشفى أم شخصاً آخر يعمل بوظيفة المدير العام ولديه صلاحية توظيف الأفراد في المستشفى.

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة الحالية على استقصاء آراء عينة من المسؤولين عن التوظيف في المستشفيات الخاصة (الأهلية) بمدينتي الرياض وجدة بالمملكة العربية السعودية.

الإطار النظري للدراسة

أولاً - الخدمة النفسية العلاجية ودور الاختصاصي النفسي في العلاج النفسي:

نبذة تاريخية:

كان الإنسان القديم مهتماً بالتغلب على ما كان يواجه من ظروف بيئية قاسية، وقد حاول التغلب على ما ينتابه من أمراض نفسية وجسمية، إلا أن الأسلوب الذي كان ينتهجه الإنسان القديم لا يخلو من الشعوذة واللجوء إلى العرافين والكهنة. وفي بلاد العرب جاء الإسلام (دين البشرية جمعاء) ليصحح المفاهيم والمعتقدات الخطأ عن المرض والعلاج، وفي المجتمعات الغربية وبلاد المشرق كان للتقدم العلمي والتقني دور مهم في تبني أساليب وطرق علاجية مبنية على أسس ومبادئ علم النفس الحديث (مع ملاحظة أن الطرق غير العلمية في التعامل مع المرض النفسي ما زالت منتشرة في بعض المجتمعات المعاصرة). ويعود تاريخ العلاج النفسي الحديث إلى عام 1896م عندما أنشأ «لايتنار ويتمار» في الولايات المتحدة أول عيادة لعلاج المرضى، اهتمت بعلاج حالات الضعف العقلي، ثم امتدت مهمتها لتشمل علاج اضطرابات الكلام، ثم تبع ذلك إنشاء عدد من المراكز والعيادات الخاصة

بالعلاج النفسي. وفي عام 1909م أسست اللجنة القومية للصحة النفسية التي كانت مهمتها العناية بشؤون المرضى النفسيين وإعادة تأهيلهم (فاروق عبدالسلام وآخرون، 1418: 21). وقد كان لجهود أصحاب نظريات التحليل النفسي (خصوصاً فرويد، ويونج، وأدلر) دور رئيس في تأسيس العلاج النفسي كمهنة مستقلة. وفيما بعد استقى العلاج النفسي أسسه الحديثة من عدد من النظريات النفسية، أهمها: النظرية السلوكية Behaviorism، والنظرية السلوكية المعرفية Cognitive Behaviorism، ثم الاتجاه الإنساني في تفسير السلوك Humanistic Approach (محمود عقل، 1417هـ: 102).

دور الاختصاصي النفسي العيادي:

يقوم الاختصاصي النفسي (المؤهل بمستوى البكالوريوس) بدور أساسي في العيادات النفسية أو عيادة الطب النفسي؛ إذ يساعد كلاً من المعالج النفسي والطبيب النفسي في إجراء الفحص والقياس النفسي للحالة، كذلك يقوم بإجراء المقابلة العيادية المتخصصة لكل حالة، والاختبارات النفسية سواء أكان ذلك يتضمن اختبارات الذكاء والقدرات العقلية، أم تلك الاختبارات التي تجرى لتحديد خصائص الشخصية وسماتها، من مثل العصابية والذهانية والتسلط والعدوان والانحراف السيكوباتي بالإضافة إلى تحديد مستوى كفاءة العمليات الذهنية المعرفية، من مثل التفكير والانتباه والإدراك، والذاكرة بمختلف أنواعها، واللغة والنطق وما يتصل بذلك، كما يقوم الاختصاصي النفسي بإجراء القياس النفسي للحالات بهدف الكشف عن وجود الاضطرابات الشخصية وتحديد مستوياتها (محمد خليفة بركات، 1980: 68؛ حامد زهران، 1998: 536؛ جمعة يوسف، 2000: 375). ويشترك الاختصاصي النفسي مع الفريق العلاجي في العيادات النفسية وعيادات الطب النفسي في تنفيذ المهام العلاجية، ومنها:

– تشخيص الحالات من خلال استخدام أدوات القياس المقننة بما في ذلك مقاييس الشخصية واختبارات الذكاء والقدرات العقلية، إلى جانب استخدام الأساليب الإسقاطية والمقابلات التشخيصية والملاحظات ودراسة الحالة.

– ملاحظة سلوك المريض واتجاهه العام ومتابعته وتحديد النمط العام لهذا السلوك.

– التعاون مع المعالج النفسي أو الطبيب النفسي في علاج المشكلات النفسية الحادة المستمرة ذات الطابع الشخصي جداً والانفعالي.

– القيام بأدوار مختلفة في تنفيذ الخطوات العلاجية لحالات العصاب والجناح واضطرابات الشخصية.

– المشاركة في مهام علاجية معينة، من مثل التدريب على النطق أو المعالجة باللعب.

– الاشتراك مع الطبيب النفسي في علاج الاضطرابات النفسية الجسمية.

– التعاون مع بقية أعضاء الفريق العلاجي في تخطيط البرامج التوجيهية والوقائية في مجال الصحة النفسية وتنفيذها (حامد زهران، 1998: 537؛ حسن عبدالمعطي، 1998: 104–107).

مما سبق يتضح الدور البارز الذي ينهض به الاختصاصي النفسي في عملية العلاج النفسي لكثير من الأمراض والاضطرابات النفسية، التي باتت لا تخلو منها الحياة المدنية الحديثة. ولكي يستطيع أن يمارس دوره بكفاءة فإنه بحاجة إلى دراسات تأهيلية وتدريبية في أحد المجالات العلاجية والإرشادية المتخصصة، من مثل إرشاد الأطفال، وإرشاد الكبار، وتنفيذ البرامج المتخصصة في علاج التخلف الدراسي والضعف العقلي والانحرافات السلوكية (حامد زهران، 1998). ولأهمية الدور الذي يقوم به فإنه يجدر بالمؤسسات العلاجية دائماً اختياره وفق معايير وضوابط معينة، من مثل الصلاحية المهنية وتوافر المهارات اللازمة لممارسة المهنة (المرجع نفسه، 1998: 537).

ثانياً – الخدمة الاجتماعية الطبية ودور الاختصاصي الاجتماعي في الميدان الطبي

نبذة تاريخية:

تعتبر الرعاية الاجتماعية «رغبة الإنسان في مساعدة أخيه الإنسان ومؤازرته» السبب الأول لنشوء الخدمة الاجتماعية؛ فمنذ العصور القديمة ظهرت أنماط مختلفة من الرعاية الاجتماعية، تمثلت في مبادئ الرعاية الاجتماعية لدى كل من المصريين القدماء والصينيين، حيث كان الناس يتنافسون على تقديم العون والمساعدة للفقراء والقيام بأعمال الرعاية الصحية والنظافة (أحمد النماس، 2000: 19). وفي مجتمعات الإغريق والرومان تمثلت الرعاية الاجتماعية في تقديم العون والمساعدة لمصابي الحرب والمقعدين منهم. ثم جاء الدين الإسلامي للبشر كافة ووضع أسس الرعاية والتكافل الاجتماعي على نحو يحقق الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع؛ فعني

بالفقراء والمحتاجين، وفرض الزكاة وحث على فعل الخير، وأوصى بحماية اليتيم ورعايته، واهتم بالعلاقات الاجتماعية داخل الأسرة ومع أفراد المجتمع الأكبر، وأوصى بزيارة المريض، كما أمر بالتعاون على البر والتقوى في شتى ميادين الحياة. وفي أزمنة مختلفة من خلافة الدولة الإسلامية ظهرت كثير من مؤسسات الرعاية والخدمة الاجتماعية، مثل دور علاج المرضى (البيماريستانات)، وفي مصر بني عدد من التكايا، وهي دور مخصصة لإيواء الأرامل والمطلقات. وقد بنى صلاح الدين الأيوبي أول تكية في مصر سنة 569 للهجرة (بهيجة شهاب، 1985: 92).

وفي المجتمعات الغربية الحديثة والمجتمعات النامية أيضاً نشأت كثير من مؤسسات الرعاية والخدمة الاجتماعية استجابة للحروب والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتردية لبعض شرائح المجتمع. وقد تطورت الخدمة الاجتماعية في الوقت الحاضر، وذلك بتأثير التقدم في العلوم الاجتماعية خصوصاً علم الاجتماع وعلم النفس، وكذلك من خلال ظهور فلسفات وتشريعات جديدة تنظم الخدمة الاجتماعية وفق متطلبات المجتمع الحديث (بهيجة شهاب، 1985: 124-135). وأصبحت الخدمة الاجتماعية في الوقت الحاضر مهنة متخصصة تعتمد على معلومات ومعارف علمية، وتستلزم تأهيلاً علمياً وخبرة عملية، ولذلك أنشئت كليات ومعاهد وأقسام جامعية لإعداد الاختصاصيين الاجتماعيين إعداداً علمياً ومهنياً يمكنهم من ممارسة العمل الاجتماعي المتخصص.

دور اختصاصي الخدمة الاجتماعية الطبية

يمارس اختصاصي الخدمة الاجتماعية الطبية في المستشفى عدداً من المهام تهدف في مجملها إلى إحداث عمليات التغيير الاجتماعي، والمساهمة مع الفريق العلاجي أو التأهيلي في إعادة تأهيل المريض أو المعاق ومساعدته على الاستفادة من الفرص العلاجية لأقصى حد ممكن، وتمكينه من إعادة تكيفه مع البيئة (أحمد النماس، 2000: 34؛ جمعة يوسف، 1997: 83). فإذا كان دور الطبيب ينصب أساساً على الاهتمام بالوظائف البدنية من خلال استخدام أساليب التشخيص والعلاج الطبي، فإن الاختصاصي الاجتماعي يقوم بدور مكمل؛ حيث يهتم بتحديد العوامل الشخصية – الاجتماعية المتصلة بحالة المريض. فالاختصاصي الاجتماعي يتعاون مع الطبيب لمساعدة المرضى في علاجهم، ويشرح لهم، بطريقة مبسطة، خصائص مرضهم، ويرشدهم إلى أهمية اتباع الوصفات العلاجية، كما يقوم بعملية البحث التاريخي والأسري للحالة، وهو ما يساعد في رسم صورة تشخيصية واضحة

يستند إليها الطبيب في عملية العلاج. ومن مهام الاختصاصي الاجتماعي أيضاً مساعدة المريض وإرشاده إلى التأهيل المهني الذي يتناسب مع حالته، بالإضافة إلى مساعدة أسرته وتقديم الإرشادات اللازمة التي من شأنها تحسين حالته وتقليل فرص انتكاسته، كما يعمل على تحسين الروح المعنوية للمريض ومساعدته على تخطي الأزمات والمخاوف الناتجة من المرض خصوصاً الأمراض المزمنة، أو حالات الإعاقة الشديدة (محمود حسن، 1985: 487)، ويسهم الاختصاصي الاجتماعي مع ذوي الاختصاصات الأخرى في نشر الوعي الصحي الوقائي من خلال النشرات والندوات الإعلامية المختلفة.

يتضح مما سبق أهمية الدور الذي يمارسه الاختصاصي الاجتماعي الطبي في المؤسسات الطبية، وتعد وحدة الخدمات الاجتماعية أحد المكونات الأساسية للمنشأة الطبية؛ إذ يعمل اختصاصي الخدمة الاجتماعية الطبية في المستشفى بالتعاون مع الأطباء وهيئة التمريض، ويسهم في الكشف عن العوامل والظروف الاجتماعية والنفسية المرتبطة بحالة المريض، كما يقوم بتبصير المرضى، وبخاصة ذوو الاحتياجات الخاصة، بكيفية تنفيذ التوصيات العلاجية.

خريجو أقسام علم النفس والخدمة الاجتماعية ومشكلة توطين الوظائف

عرض نظري ودراسات سابقة:

لا شك أن كل مجتمع يتطلع إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الاعتماد الذاتي في كل جوانب الحياة الاجتماعية والعلمية والفكرية والصناعية والزراعية والتجارية، وإذا كانت المجتمعات تسعى جاهدة لتحقيق ذلك فإن الاعتماد الذاتي في معظم المجتمعات النامية لم يكن أمراً سهل التحقيق، ولا سيما إذا ما أخذنا في الاعتبار كثير من العوامل التي تعوق التنمية في مثل هذه المجتمعات، ولعل أهمها شح الموارد الطبيعية وضعف الاستقرار السياسي.

والمملكة العربية السعودية أدركت منذ بداية تأسيسها على يد الملك عبدالعزيز آل سعود – طيب الله ثراه – أهمية مقومات التنمية؛ حيث اهتمت بالبحث عن الموارد الطبيعية وتطوير صناعتها وتوظيفها في خدمة التنمية الوطنية في جميع مناحيها، وخلال العقود الماضية التي تلت التأسيس وحتى الوقت الراهن تولي حكومة المملكة النظام التعليمي في جميع مراحله ومستوياته اهتماماً خاصاً (التعليم العام، والجامعي، والدراسات العليا، والتعليم التقني والمهني)، وهي تهدف إلى أن يصبح متاحاً للمواطن من الجنسين، وذلك انطلاقاً من المبدأ الذي انتهجته وهو مبدأ

الاستثمار في التعليم، إذ إن التعليم هو المحور الأساسي في عملية التنمية ومن خلاله يمكن تلبية احتياجات الوطن المتزايدة من الطاقة البشرية المؤهلة والمدربة. وتوفير الطاقة البشرية الوطنية يعد مطلباً أساسياً تستند إليه عجلة التقدم الحضاري والاجتماعي، كما يسمح بتحقيق آمال الوطن وتطلعاته بما يتلاءم مع عقيدته وقيمه، ولذلك أخذت الدولة على عاتقها الاعتناء بالتعليم كماً وكيفاً، والعمل على تحسين الفاعلية الداخلية والخارجية للمؤسسات التعليمية وتطويرها (انظر خطط التنمية: الأولى، 1390–1395هـ إلى خطة التنمية السابعة، 1420–1425هـ).

ولنشر العلم والمعرفة على مستوى التعليم الجامعي وجعلهما متاحين لأبناء الوطن من ناحية ولتلبية حاجات الوطن من القوى البشرية المؤهلة من ناحية أخرى، بدأت المملكة بإنشاء الجامعات حتى وصل عددها حالياً إلى ثماني جامعات تضم عديداً من الكليات النظرية والتطبيقية التي تمنح درجة البكالوريوس والدرجات العليا في عديد من التخصصات العلمية. والجدول (1) يعطي مؤشراً عن التوسع في مؤسسات التعليم العالي في المملكة منذ إنشاء أول كلية جامعية، وهي كلية الشريعة بمكة المكرمة في عام 1369هـ، حيث بدأت بها أول تجربة رائدة للتعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية.

الجدول (1): جامعات المملكة ومقارها وتاريخ تأسيسها وعدد طلابها عند التأسيس وعدد الطلاب المقيدين فيها حالياً وعدد كلياتها

اسم الجامعة	تاريخ التأسيس	مقرها	عدد طلابها عند التأسيس	عدد الطلاب المقيدين بها حالياً	عدد كلياتها
جامعة أم القرى	1401هـ (تأسيس كلية الشريعة عام 1369هـ)	مكة المكرمة	15 (كلية الشريعة)	18489	10
جامعة الإمام محمد بن سعود	1394هـ (تأسيس كلية الشريعة عام 1373هـ)	الرياض	–	36000	12

تابع / الجدول (1): جامعات المملكة ومقارها وتاريخ تأسيسها وعدد طلابها عند التأسيس وعدد الطلاب المقيدين فيها حالياً وعدد كلياتها

اسم الجامعة	تاريخ التأسيس	مقرها	عدد طلابها عند التأسيس	عدد الطلاب المقيدين بها حالياً	عدد كلياتها
جامعة الملك سعود	1377هـ	الرياض	21	48945	17
الجامعة الإسلامية	1381هـ	المدينة المنورة	85	5032	5
جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	1395هـ (تأسيس كلية البترول والمعادن 1383هـ)	الظهران	67	7584	7
جامعة الملك عبدالعزيز	1388هـ (تم تحويلها إلى جامعة حكومية 1391هـ)	جدة	68 طالباً و30 طالبة	40919	11
جامعة الملك فيصل	1395هـ	الإحساء	170	11712	7
جامعة الملك خالد	1419هـ (تأسيس كلية التربية عام 1396هـ)	أبها	49 (كلية التربية)	13967	5

المصدر: وزارة التعليم العالي، دليل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، 1421هـ بالإضافة إلى مواقع الجامعات السعودية على الإنترنت.

نبذة عن تطور بعض أقسام علم النفس والخدمة الاجتماعية:

انطلاقاً من إدراك أهمية الدور العلمي والتطبيقي لكل من علم النفس والخدمة الاجتماعية، شرعت المملكة العربية السعودية بافتتاح عدد من أقسام علم النفس والخدمة الاجتماعية في الجامعات بالإضافة إلى إنشاء معهد عال للخدمة الاجتماعية

بالرياض عام 1395هـ، الذي تغير اسمه فيما بعد إلى كلية الخدمة الاجتماعية للبنات، وتمنح هذه الكلية درجة البكالوريوس في الخدمة الاجتماعية، وفي العام الدراسي 1400-1401هـ بدأت الكلية في تقديم برنامجها الدراسي لمرحلة الماجستير، وذلك في ميادين الخدمة الاجتماعية الرئيسة وهي: خدمة الفرد، وخدمة الجماعة، والتنظيم والتخطيط الاجتماعي، ومنذ عام 1406هـ أصبحت الكلية تقدم دراسات عليا لمستوى درجة الدكتوراه (الجوهرة آل سعود، 1417: 149-150).

وتاريخياً تعتبر جامعة الملك سعود من أوائل الجامعات السعودية التي بدأت في تقديم برنامج دراسي لمرحلة البكالوريوس في تخصصي علم النفس والخدمة الاجتماعية، حيث افتتح أولاً قسم علم النفس بكلية التربية بالرياض عام 1392هـ، وكانت أهداف القسم في بداية الأمر موجهة نحو إعداد مدرسين ومدرسات لمادة علم النفس في مدارس التعليم العام، والمشاركة في التأهيل التربوي للطلاب والطالبات من التخصصات الأخرى، لكن بعد الاكتفاء من مدرسي مادة علم النفس، اتجه القسم إلى التركيز على إعداد الاختصاصيين النفسيين المؤهلين للعمل في مجال الصحة النفسية، ومؤسسات الرعاية الاجتماعية والفئات الخاصة، والإرشاد والتوجيه التربوي والمهني. ويقدم القسم، على مستوى البكالوريوس، مسارين دراسيين هما: تخصص «تدريس علم النفس»، وتخصص «اختصاصي نفسي»، حيث يتمكن الطالب من التخصص في أحد هذين المسارين بعد أن يكون أنهى دراسة أربعة مستويات دراسية، ويخصص المستوى الدراسي الثامن (الأخير) في المسارين للتدريب الميداني. وقد بدأ القسم في تقديم برنامج الدراسات العليا لمرحلة الماجستير منذ عام 1398هـ ويتوافر حالياً بالقسم أربعة تخصصات على مستوى درجة الماجستير، هي: علم النفس الإرشادي، وعلم النفس التربوي والنمو، وعلم النفس الاجتماعي والصناعي، والقياس النفسي، ومن المرتقب أن يبدأ القسم في تقديم برنامج الدراسة لمرحلة الدكتوراه في المستقبل القريب (جامعة الملك سعود، 1419هـ: 185-187؛ موقع جامعة الملك سعود في الإنترنت، 1422هـ).

أما بالنسبة لقسم الدراسات الاجتماعية فقد افتتح في كلية الآداب عام 1393هـ، وقامت الخطة الدراسية للقسم على أساس التخصص في الدراسات الاجتماعية النظرية والتطبيقية، وذلك في إطار ثقافة المجتمع ومتطلباته، ويتيح القسم للطالب

التخصص في مسار الخدمة الاجتماعية أو مسار علم الاجتماع، حيث يدرس في السنتين الأولى والثانية المواد المشتركة بين علم الاجتماع وشعبة الخدمة الاجتماعية ثم تبدأ مرحلة التخصص (خدمة اجتماعية أو اجتماع). وبعد انتهاء الطالب من دراسة مقررات المستوى السادس في تخصص الخدمة الاجتماعية يدرس المستوى السابع في أحد المسارات الآتية: (1) تخصص الخدمة الاجتماعية – مسار المجال الطبي والنفسي. (2) تخصص الخدمة الاجتماعية – مسار مجال التأهيل الاجتماعي. (3) تخصص الخدمة الاجتماعية – مسار المجال التربوي والأسري. وبالإضافة إلى المقررات الدراسية، تضم خطة الدراسة بالقسم برنامجاً للتدريب الميداني (في المجالات ذات الصلة بتخصص الطالب) وذلك بغرض إيجاد صلة مباشرة بين الجانبين النظري والتطبيقي في الدراسات الاجتماعية ولكي يتمكن الطالب من اكتساب المهارات الأساسية التي تساعده على ممارسة العمل بعد تخرجه. ويقدم قسم الدراسات الاجتماعية عدداً من البرامج الدراسية لمرحلة الماجستير، كما بدأ في تقديم برنامجه لمرحلة الدكتوراه مع بداية الفصل الثاني للعام الدراسي 1417/1418هـ (جامعة الملك سعود، 1419هـ: 98–99).

ومن جانب آخر أسس عدد من أقسام علم النفس والخدمة الاجتماعية في بعض جامعات المملكة؛ فأنشئت ثلاثة أقسام لعلم النفس وقسمان للخدمة الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وفروعها (وزارة التعليم العالي، 1416هـ)، وعند إنشاء جامعة الملك خالد في عسير أخيراً ضم فرعا جامعة الملك سعود وجامعة الإمام محمد بن سعود إليها.

وفي جامعة أم القرى بمكة المكرمة أنشئ قسم للخدمة الاجتماعية ضمن الأقسام الأكاديمية لكلية العلوم الاجتماعية، وفي جامعة الملك عبدالعزيز بجدة افتتح قسم لعلم النفس بكلية الآداب والعلوم الإنسانية عام 1415هـ (وزارة التعليم العالي، 1416هـ).

والجدول (2) يقدم توضيحاً لنمو أعداد الخريجين السعوديين (ذكوراً وإناثاً) من قسمي علم النفس والخدمة الاجتماعية بجامعتي الملك سعود والإمام محمد بن سعود الإسلامية.

جدول (2): أعداد الخريجين والخريجات من أقسام علم النفس والخدمة الاجتماعية بجامعة الملك سعود وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وفرعيهما للأعوام الدراسية من 1411/1412هـ – 1420/1421هـ

العام الجامعي	جامعة الملك سعود				جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	
	خريجو علم النفس الرياض (ذكور وإناث) + فرع أبها (ذكور)	ماجستير علم نفس الرياض (ذكور وإناث)	خريجو الخدمة الاجتماعية الرياض (ذكور وإناث)	ماجستير خدمة اجتماعية الرياض (ذكور وإناث)	خريجو علم النفس الرياض + فرع أبها + فرع القصيم (ذكور)	خريجو الخدمة الاجتماعية الرياض + فرع القصيم (ذكور)
1411/1412هـ	122	6	102	2	17	32
1412/1413هـ	147	5	121	4	33	49
1413/1414هـ	156	14	110	3	34	55
1414/1415هـ	111	10	108	3	74	44
1415/1416هـ	187	1	105	7	72	77
1416/1417هـ	192	12	104	9	71	107
1417/1418هـ	143	13	100	7	130	76
1418/1419هـ	358	7	136	16	147	97
1419/1420هـ	331*	10	141	7	72*	42*
1420/1421هـ	396	14	170	12	56	42

(*) بدءاً من العام الدراسي 1419/1420هـ حوّل فرعا جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وجامعة الملك سعود بأقسامهما الأكاديمية المختلفة إلى جامعة مستقلة: جامعة الملك خالد.

المصدر: (1) الكتاب الإحصائي للأعوام الدراسية من 1411/1412هـ – 1420-1421هـ جامعة الملك سعود، إدارة الدراسات والتطوير الجامعي.

(2) دليل الخريجين للأعوام الدراسية من 1411هـ/1412هـ – 1420/1421هـ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عمادة القبول والتسجيل.

وإذا ما أخذنا في الاعتبار النمو المتزايد لأعداد الخريجين والخريجات من أقسام علم النفس والخدمة الاجتماعية خلال الأعوام القادمة فإنه ينبغي أن يكون للقطاع الصحي الخاص دور فاعل في الإسهام مع القطاع العام في استيعاب المؤهلين من الخريجين والخريجات من هذين القسمين. ومع اتجاه بعض مؤسسات القطاع الخاص إلى استقطاب بعض الخريجين الجامعيين من الوطنيين من خلال انتقاء بعض التخصصات، فإن القطاع الخاص ما زال يستند بشكل أساسي إلى القوى العاملة الوافدة (وزارة الصحة، 1419: 169) على الرغم من احتياجه لمختلف التخصصات (المتوافرة لدى الخريج الوطني). وقد أشارت خطة التنمية السادسة إلى اكتفاء الخدمة المدنية من التخصصات النظرية، وبخاصة في المدن الكبرى (وزارة التخطيط، 1415: 181)، وإذا كان لاكتفاء القطاع الحكومي بمختلف دوائره من الخريجين الجامعيين ذوي التخصصات النظرية أثر في إحداث «مشكلة البحث عن عمل» للخريجين من هذه التخصصات، فإن القطاع الخاص ما زال يمتلك كثيراً من فرص العمل لخريجي التخصصات النظرية، وبخاصة إذا علمنا أن معظم الوظائف الكتابية، والإشرافية، والإدارية التنفيذية، والإدارية العليا لدى القطاع الخاص ما زالت مشغولة بعمالة وافدة.

ولقد قام سالم القحطاني (1418هـ) بدراسة عنوانها «مدى ملاءمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل في المملكة العربية السعودية»؛ حيث استقصى آراء عدد من مسؤولي التوظيف في عدد من الشركات المحلية (ن=120) حول احتياجات القطاع الخاص من التخصصات الجامعية النظرية والتطبيقية، وقد أوضحت نتائج هذه الدراسة أن أفراد عينة البحث رتبوا ستة عشر فرعاً دراسياً وفقاً لما يرونه ضرورياً للقطاع الخاص خلال السنوات الخمس القادمة (بدءاً من عام 1418هـ)، وقد جاء ترتيب العلوم التربوية الخامس، وجاء ترتيب العلوم الاجتماعية السادس (وهو الترتيب نفسه للعلوم الهندسية)، في حين جاء ترتيب العلوم الطبية والصيدلانية، والعلوم الزراعية: الثامن والتاسع على التوالي، وقد أعطى أفراد العينة الترتيب الأول لعلوم الاقتصاد والمحاسبة وإدارة الأعمال (وهي تخصصات نظرية)، وهذا يشير بوضوح إلى أن القطاع الخاص ما زال في حاجة إلى كثير من التخصصات الجامعية النظرية. والجدول (3) يعطي توضيحاً مختصراً لأولويات القطاع الخاص بحسب ما توصلت إليه دراسة سالم القحطاني (1418هـ).

جدول (3): ترتيب التخصصات الجامعية
وفق أهميتها للقطاع الخاص

ترتيب التخصص وفق الأهمية التي يراها أفراد العينة	النسبة المئوية لأفراد العينة	التخصص
1	%16,00	علوم الاقتصاد والمحاسبة وإدارة الأعمال
2	%10,86	علوم الحاسب الآلي، علوم تقنية
3	%10,57	تخصصات أخرى
4	%9,14	علوم سياسية وإدارة أعمال
5	%7,71	علوم تربوية (أدبية)، علوم شرعية، أنظمة وقانون
6	%7,14	علوم اجتماعية، علوم هندسية
7	%5,71	علوم بحتة (رياضيات، فيزياء...)
8	%4,29	علوم تربوية (علمي)، علوم طبية وصيدلانية
9	%3,71	علوم طبية مساعدة، علوم زراعية
10	%1,43	لغات أجنبية

* اعتمد الباحث في إعداده لهذه الخلاصة على النتائج التي أظهرتها دراسة القحطاني (1418هـ: 32).

وإذا اتجهنا إلى المؤسسات الطبية، وبالتحديد المستشفيات الخاصة، نجد أن كثيراً منها يستقطب غير السعوديين للوظائف التي تتطلب المؤهلات النظرية التخصصية ذات الطابع المهني المحدد، من مثل وظيفة الاختصاصي النفسي واختصاصي الخدمة الاجتماعية الطبية، وهذا في حد ذاته لا يخدم المؤسسة الطبية الخاصة ولن يعود عليها بمردود إنتاجي ذي أهمية، إذا علمنا متطلبات هاتين المهنتين ومدى تأثرهما بالوسط الاجتماعي وما يحويه من قيم ومعايير وعادات سلوكية ولغة اتصال، ولذلك فالاختصاصي النفسي أو الاجتماعي الوطني المؤهل والمدرب أقدر من نظيره غير الوطني على أداء مهمته التي تتطلب تفهماً لواقع المجتمع وظروفه. وبهذا الصدد أشارت بهيجه شهاب (1985) إلى ضرورة تكييف مبادئ الخدمة الاجتماعية وطرقها، المستقاة في الغالب من المجتمعات الغربية، مع طبيعة مشكلات المجتمع وحاجته وضمن هويته الثقافية، وقد أورد سيد أبو بكر حسانين تعريفاً لمفهوم توطين الخدمة الاجتماعية يقول فيه:

«المقصود بتوطين الخدمة الاجتماعية في أي مجتمع هو تلك الجهود العلمية والعملية التي تبذل لإحداث تغييرات في بعض مكونات الخدمة الاجتماعية في البلد الذي انتقلت إليه بقصد التوصل إلى بعض الابتكارات والتجديدات استجابة للعوامل الثقافية والحضارية المميزة لهذا المجتمع والمختلفة بقدر ما عن العوامل الثقافية والحضارية في المجتمع الذي انتقلت منه هذه المهنة، وذلك لتصبح المهنة أكثر إيجابية وفاعلية في مواجهة المشكلات الاجتماعية للمجتمع الذي تعمل فيه بما يسهم بقدر أكبر في إحداث التغيير المنشود في هذا المجتمع» (سيد حسانين، 1980: 251).

وبهذا الصدد أشارت الجوهرة آل سعود (1417هـ) في بحثها الميداني عن «الخدمة الاجتماعية في المملكة العربية السعودية» إلى أن شغل السعوديين لمجالات الخدمة الاجتماعية المختلفة يعد من أهم متطلبات توطين مهنة الخدمة الاجتماعية، ومن العوامل التي تجعل هذه المهنة تتوافق مع طبيعة المجتمع وخصائصه الثقافية، ومن ناحية أخرى أوضحت الدراسة التي قامت بها هذه الباحثة أن الخدمة الاجتماعية الطبية تعد ضمن أكثر المجالات المهنية إلحاحاً طبقاً لمرئيات أفراد عينة البحث (ن=60) التي تكونت من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية.

ومن ناحية أخرى تؤكد الباحثة آل سعود ضرورة تفعيل دور مهنة الخدمة الاجتماعية في القطاع الصحي؛ حيث ترى أنه على الرغم من توافر أقسام الخدمة الاجتماعية في معظم المؤسسات الطبية في المملكة فإن هذه المؤسسات لم تستفد بشكل عملي من هذه الأقسام كما ينبغي، حيث لا يزال دور الخدمة الاجتماعية، إلى حد ما، مجهولاً في القطاع الصحي، سواء أكان ذلك من قبل الإداريين أم من قبل الأطباء والفنيين، كما أن غالبية المهام التي تسند إلى الاختصاصيين الاجتماعيين لا تمت إلى طبيعة مهنتهم بصلة (انظر: المرجع نفسه، 1417هـ: 203).

مستشفيات القطاع الخاص بالمملكة ومسألة توطين القوى العاملة:

انطلاقاً من اهتمام المملكة بتوفير الخدمات الصحية في جميع المدن والقرى، ورغبة في تخفيف العبء عن المستشفيات الحكومية اتجهت الدولة إلى تشجيع القطاع الخاص على إنشاء المستشفيات والمستوصفات والعيادات الطبية الخاصة وذلك وفق ضوابط ومعايير محددة وتحت إشراف مباشر من قبل وزارة الصحة. وقد أخذت المؤسسات الطبية الخاصة في الانتشار، وبخاصة في المدن الرئيسة

وبدأ التطور النوعي في خدماتها وفي تجهيزاتها ولا سيما خلال خطط التنمية الخمسية: الثالثة (1400-1415هـ) إلى السادسة (1415-1420هـ)، وحرصت الدولة على دعم القطاع الصحي الخاص وتشجيعه من خلال عدة طرق أهمها تقديم القروض المالية، التي تسدد على فترات طويلة الأجل، وإعفاء المعدات والتجهيزات الطبية التي يستوردها القطاع الصحي الخاص من أي رسوم جمركية، بالإضافة إلى عدد من التسهيلات الأخرى (انظر مثلاً: وزارة الصحة، 1419هـ: 162). وفي عام 1417هـ وصل عدد المستشفيات الخاصة في الرياض إلى 10 مستشفيات[3] تمثل 11,9% من إجمالي عدد المستشفيات الخاصة في المملكة، وفي المنطقة الشرقية يوجد 16 مستشفى خاصاً تمثل 19,1% من إجمالي عدد المستشفيات، أما في مدينة جدة فيوجد 30 مستشفى خاصاً تمثل 35,7% من إجمالي عدد مستشفيات القطاع الخاص بالمملكة (وزارة الصحة، 1419هـ: 163). وعلى الرغم من التوسع في منشآت الخدمات الصحية في القطاع الخاص فإن القوى العاملة في هذا القطاع ما زالت تتكون من العمالة غير الوطنية في غالبيتها، إذ إن نسبة الأطباء السعوديين من إجمالي القوى العاملة لا تتجاوز 3,3%، كما أن نسبة الفئات الطبية المساعدة ونسبة العاملين في التمريض لا تتجاوز 1,9% و0,9% على التوالي (وزارة الصحة، 1419: 1690). ويبين الجدول (4) بعض جوانب التطور في مستشفيات القطاع الخاص خلال الفترة من 1409هـ إلى 1418هـ.

وتأسيساً على ما سبق الإشارة إليه، نجد أنه في الوقت الذي تطورت فيه الخدمات الصحية التابعة للقطاع الخاص – ولا سيما منذ خطة التنمية الثالثة حتى الوقت الحاضر – ما زال القطاع الخاص يخطو خطوات بطيئة جداً نحو الاستجابة للمطلب الوطني المتمثل في سعودة الوظائف، وقد حاولت بعض الدراسات البحث عن المسببات التي تقف وراء إحجام القطاع الخاص عن قبول الخريجين من السعوديين من ذوي المؤهلات الجامعية المختلفة، حيث أشارت دراسة سالم القحطاني (1418هـ: 34) إلى أن أهم العوامل المعوقة لتوظيف السعوديين في القطاع الخاص، من وجهة نظر عينة من مسؤولي التوظيف بالقطاع الخاص، هي:

(3) زاد عدد المستشفيات الخاصة في مدينة الرياض، فوصل حالياً إلى 16 مستشفى، أما في مدينة جدة فيبلغ عدد المستشفيات الخاصة الآن 34 مستشفى – بحسب المعلومات المتوافرة في موقع «دليل الرياض» في الإنترنت.

جدول (4): تطور أعداد المستشفيات الخاصة بالمملكة وعدد أسرّتها وعدد الفئات الطبية المساعدة فيها للفترة من 1409هـ إلى 1418هـ

السنة	عدد المستشفيات الخاصة	نسبة الزيادة	عدد الأسرّة	نسبة الزيادة	عدد الفئات الطبية المساعدة	
					سعوديون	غير سعوديين
1409هـ	61	–	5871	–	غ/م	غ/م
1410هـ	64	%4,9	6679	%13,8	غ/م	غ/م
1411هـ	66	%3,12	6799	%1,8	353	3458
1412هـ	72	%6,0	6988	%2,8	351	3968
1413هـ	75	%4,2	7477	%7,0	358	4295
1414هـ	72*	–	6592*	–	45	3839
1415هـ	74	%2,8	6616	%0,36	51	3826
1416هـ	75	%1,35	6876	%3,9	125	3888
1417هـ	84	%12,0	8185	%3,7	145	6415
1418/1419هـ	87	%3,6	8485	%28,7		

(*) في عام 1414هـ سجلت مستشفيات أرامكو ضمن المستشفيات الحكومية. غ/م= الإحصاءات غير متوافرة.
المصدر: وزارة الصحة. التقرير الإحصائي السنوي للأعوام 1409هـ – 1418/1419هـ.

– ضعف اللغة الإنجليزية.

– عدم الإلمام بالحاسب الآلي.

– عدم توافر الخبرات الكافية.

– ضعف التأهيل التخصصي والقدرة التحليلية.

وفي دراسة بعنوان «نحو أفضل السبل لزيادة إسهام العمالة السعودية في القطاع الخاص»، التي تقدمت بها الغرفة التجارية الصناعية بالرياض لمؤتمر رجال الأعمال الرابع المنعقد بمدينة جدة في الفترة بين 24–27 شوال 1409هـ انتهت هذه الدراسة إلى مناقشة عدد من العوامل التي تحول دون سعودة الوظائف لدى القطاع الخاص، ومنها:

1 – العامل السعودي أقل انضباطاً من العامل الأجنبي.

2 – العامل الأجنبي أكثر استقراراً في العمل من العامل السعودي.

3 – انخفاض مستوى الأجر للعامل الأجنبي.

4 – توافر لغة أجنبية لدى العامل الأجنبي في الغالب.

5 – انخفاض نسبة الخريجين السعوديين ذوي المؤهلات العلمية الكافية المطلوبة لنشاط القطاع الخاص (الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، 1409هـ: 36).

وفي الحقيقة نجد أنه خلال الحقبة الزمنية التي تلت إجراء الدراسة المشار إليها آنفاً (وبعد 1409هـ حتى الوقت الحاضر) شهدت البلاد تطوراً ملحوظاً في الميدان التعليمي بجميع مستوياته: العام والجامعي والتقني، وصاحب ذلك زيادة مطردة في أعداد الخريجين، هذا بالإضافة إلى زيادة عدد المعاهد والمراكز التي تقدم الدورات التدريبية والتأهيلية في الميادين المختلفة (انظر: خطط التنمية الخامسة، 1410هـ – 1415هـ، السادسة 1415هـ – 1420هـ)، ولذلك قد لا نجد أثراً حقيقياً لتلك العوامل التي ناقشتها الدراسة عدا العامل المتعلق بالأجر «انخفاض مستوى الأجر للعامل الأجنبي»، ولهذا يجب ألا يكون العامل الربحي مسوغاً يستند إليه أرباب القطاع الخاص في حجب الفرص الوظيفية (لديهم) عن الوطنيين المؤهلين والراغبين في العمل، لأن التوطين يخدم أهدافاً عليا في المجتمع يعود نفعها على جميع أفراده. وبهذا الصدد أشارت الدراسة التي قام بها مفرج الحقباني (1419هـ) بعنوان «نحو سياسات اقتصادية فاعلة لسعودة فرص العمل في القطاع الخاص» إلى الأهمية الاقتصادية والاجتماعية والأمنية لتوطين الوظائف، حيث ذكرت الدراسة أن هناك عدداً من الجوانب السلبية المترتبة على استقطاب العمالة الأجنبية بشكل موسع، من أهمها:

1 – الزيادة في العمالة الأجنبية يكلف كثيراً من الإنفاق الحكومي، وبخاصة في المجال التعليمي والصحي والأمني.

2 – زيادة التحويلات المالية للعمالة الأجنبية إلى خارج البلاد، فقد زادت نسبة هذه التحويلات إلى العائد البترولي السعودي من 28,4% في عام 1990 إلى 36,9% في عام 1994م، بمعدل نمو بلغ حوالي 8% سنوياً، ويصاحب ذلك عادة انخفاض في المستوى الاستهلاكي للعمالة الوافدة من السوق المحلي السعودي سواء ما يتعلق بالغذاء أم المسكن أم الحاجات الأخرى، مما يشير إلى أن التوطين هو الحل الأمثل لتقليل نسبة التحويلات المالية.

3 – زيادة استقطاب العمالة الأجنبية وتفضيلها على العمالة الوطنية من قبل أرباب العمل في القطاع الخاص يؤدي إلى زيادة نسبة البطالة بين الوطنيين، مما

يؤدي إلى: الخسارة الكبيرة في الناتج القومي الكلي من ناحية وإلى ارتفاع نسبة الجريمة في المجتمع من ناحية أخرى (مفرج الحقباني، 1419هـ: 28).

ومن جانب آخر أكدت خطة التنمية السادسة (وزارة التخطيط، 1415هـ: 169) ضرورة تشجيع القطاع الخاص لاستقطاب العمالة الوطنية وإحلالها محل العمالة الوافدة، وقد هدفت هذه الخطة إلى تحقيق زيادة صافية في عدد العاملين السعوديين في القطاع الخاص بمقدار 466 ألف عامل عن طريق إحلال 284 ألف عامل سعودي محل غير السعوديين، بالإضافة إلى توفير 182 ألف فرصة عمل جديدة.

أما بالنسبة لخطة التنمية السابعة (وزارة التخطيط، 1420هـ: 171–172) فقد أكدت ضرورة الاستمرار في تنمية القوى البشرية الوطنية، وحرصت على معالجة القضايا ذات العلاقة بكفاءة سوق العمل وسياساته وبما يتلاءم مع متطلبات التنمية في البلاد، وقد استهدفت الخطة الجوانب الآتية:

1 – تحسين إنتاجية العمالة الوطنية وكفاءة أدائها، وتذليل معوقات الإحلال بالقطاعين الحكومي والخاص.

2 – زيادة الطاقة الاستيعابية للقطاع الخاص لتوظيف الأعداد المتزايدة من الخريجين، وإيجاد آلية لتعزيز دور القطاع الخاص في توفير إمكانات التدريب وتطوير برامج التدريب ودعمها قبل العمل وأثناءه.

3 – توفير قاعدة بيانات كافية ودقيقة وشاملة عن سوق العمل.

4 – دعم الأجهزة ذات العلاقة بوضع خطط تشغيل العمالة الوطنية وتنفيذها ومتابعتها، وزيادة الروابط والتنسيق بين تلك الأجهزة.

خلاصة

مما سبق عرضه يتضح لنا أن توجيه الخريجين السعوديين للعمل في القطاع الخاص يعتبر من الضرورات الحتمية في الوقت الحاضر، إذ إن توطين الوظائف يحقق كثيراً من الأهداف التنموية ويسهم بشكل فاعل في عملية الاستثمار الأمثل للموارد البشرية الوطنية، فضلاً عن أن التوطين في الوظائف على اختلاف مستوياتها يسهم في تقليل حجم الأضرار الاقتصادية والأمنية والاجتماعية الناتجة من التوسع في الاعتماد على القوى العاملة غير السعودية. ومجال الخدمة الاجتماعية الطبية وكذلك الخدمة العلاجية النفسية في القطاع الصحي الخاص – على وجه الخصوص – يجب أن يكون لهما إسهام حقيقي في استقطاب الخريجين من أقسام علم النفس والخدمة

الاجتماعية؛ حيث إن الممارسة المهنية لهذين المجالين تستلزم، إلى جانب التأهيل العلمي، الدراية والمعرفة بخصوصية المجتمع وطبيعة مشكلاته وحاجاته.

وفي الدراسة الحالية، يهدف الباحث إلى استقصاء اتجاهات مسؤولي التوظيف بالمؤسسات الطبية الخاصة نحو قبول الخريجين من أقسام علم النفس والخدمة الاجتماعية للعمل لديهم بوظيفة اختصاصي نفسي واختصاصي اجتماعي. ويأمل الباحث أن تسهم هذه الدراسة في استجلاء الرؤى العلمية حول واقع الفرص الوظيفية المتاحة للخريجين السعوديين من هذين القسمين لدى القطاع الصحي الخاص. كما يأمل – على ضوء النتائج التي خلص إليها – أن يقدم بعض التوصيات ذات العلاقة برسم الخطط العليا لتوطين الوظائف في القطاع الصحي الخاص.

الإجراءات المنهجية للدراسة

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع مسؤولي التوظيف (المديرين العامين) في المستشفيات الخاصة (الأهلية) بالمملكة العربية السعودية. ولا يدخل ضمن مجتمع الدراسة المستوصفات أو العيادات الطبية الخاصة. ونظراً لأن معظم المستشفيات الخاصة توجد في مدينتي الرياض وجدة؛ حيث يمثل عدد المستشفيات الخاصة فيهما (58%) من إجمالي عدد المستشفيات الخاصة بالمملكة (وزارة الصحة، 1419هـ)، فقد تقرر في هذه الدراسة أخذ عينة الدراسة من مسؤولي التوظيف في المستشفيات الخاصة في هاتين المدينتين.

عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من مسؤولي التوظيف في جميع المستشفيات الخاصة بمدينتي الرياض وجدة. وقد بلغ عددهم (50) مديراً عاماً، واستبعد تسعة من أفراد العينة نظراً لعدم وجودهم أثناء إجراء الدراسة، كما أنه بسبب عدم إعادة استبانة البحث من قبل عشرة أفراد من العينة فقد استبعدوا أيضاً ليصبح عدد العينة الفعلي (31) مديراً عاماً في المستشفيات الخاصة، وجميعهم من المسؤولين عن التوظيف في المستشفيات التي يديرونها. وتراوح الطاقة الاستيعابية للمستشفيات التي شملتها الدراسة بين 60 و 270 سريراً.

أداة الدراسة:

لغرض جمع بيانات الدراسة فقد صمم الباحث استبانة Questionnaire (انظر

ملحق 1) لقياس اتجاهات مسؤولي التوظيف بالمستشفيات الخاصة نحو توظيف الخريجين السعوديين من أقسام الخدمة الاجتماعية وعلم النفس، وقد شملت الاستبانة مجموعة من العبارات التي تستهدف استجلاء الاتجاهات النفسية التي يحملها مسؤولو التوظيف بهذه المستشفيات نحو الخريج بمؤهل «اختصاصي خدمة اجتماعية» أو «اختصاصي نفسي» ومدى الرغبة الفعلية لدى هؤلاء المسؤولين في توظيفهم بالمستشفيات التي يديرونها. وقد تحقق الباحث من صلاحية الاستبانة من حيث الصدق والثبات، وتعرف مدى توافر خاصية الصدق من خلال عرض الصورة المبدئية للاستبانة (24 بنداً) على سبعة من أعضاء هيئة التدريس بقسم علم النفس بجامعة الملك سعود، وبعد استبعاد بندين حصلت بقية بنود الاستبانة (22 بنداً) على نسبة اتفاق 100%، أما فيما يتعلق بثبات الأداة فقد حُسب بطريقة معامل «كرونباخ ألفا» حيث بلغ معامل الثبات للاتجاه نحو خريجي علم النفس 0,81، وبلغ معامل الثبات للاتجاه نحو خريجي الخدمة الاجتماعية 0,82، مما يشير إلى توافر خاصية الثبات في أداة الدراسة. وإلى جانب الأداة الرئيسة لجمع البيانات، فقد أعد الباحث نموذجاً لجمع بيانات عامة عن كل مستشفى (مثل سعة المستشفى، وجود خدمة اجتماعية طبية في المستشفى أو عدم وجودها... إلخ) وقد وزع مع استبانة البحث الرئيسة (انظر ملحق 1).

إجراءات الدراسة:

بعد تحديد مجتمع الدراسة، المتمثل في مسؤولي التوظيف في المستشفيات الخاصة، قام الباحث بحصر أسماء المستشفيات وعناوينها، بعد ذلك وجه خطاب من قبل عميد كلية التربية بجامعة الملك سعود باسم مدير عام كل مستشفى من المستشفيات التي تكون منها مجتمع الدراسة، ومن ثم أمكن توزيع استبانة البحث على مديري تلك المستشفيات من خلال الاتصال المباشر. واستغرقت عملية جمع البيانات مدة أسبوعين.

المعالجة الإحصائية للبيانات:

لتحليل بيانات الدراسة الحالية، استخدم الباحث الأساليب الإحصائية الآتية: النسب المئوية، والمتوسطات، واختبار مربع «كاي»، واختبار «ولكوكسن»[4] Wilcoxon test لدلالة الفروق للعينات المترابطة، وهو اختبار إحصائي غير معلمي يستخدم لقياس دلالة الفروق.

(4) اختبار Wilcoxon هو الاختبار الإحصائي غير المعلمي البديل لاختبار T-Test. انظر مثلاً: (Diekhoff. 2001, 153).

المنهج المستخدم في الدراسة:

لما كان الغرض من هذه الدراسة هو استجلاء الاتجاهات النفسية التي يحملها مسؤولو التوظيف بالمستشفيات الخاصة نحو توظيف الخريج السعودي لديهم بوظيفة «اختصاصي خدمة اجتماعية» أو «اختصاصي نفسي»، فقد استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي. وحللت بيانات الدراسة التي جمعت من خلال الأساليب الإحصائية المشار إليها في الفقرة السابقة.

نتائج الدراسة

في هذا الجزء يعرض الباحث نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة على ضوء مشكلة البحث وتساؤلاته على النحو الآتي:

السؤال الأول: «ما طبيعة اتجاهات مسؤولي التوظيف بالمستشفيات الخاصة نحو توظيف الخريجين السعوديين من أقسام علم النفس؟». وللإجابة عن هذا السؤال استخدم التكرار والنسبة المئوية لاستجابات عينة الدراسة بالإضافة إلى معامل «كاي تربيع» للكشف عن الدلالة الإحصائية للفرق بين مستويات استجابات أفراد العينة لكل بند من بنود استبانة الدراسة.

يتضح من الجدول (5) أن غالبية أفراد العينة أظهروا اتجاهاً إيجابياً نحو الخريجين – الوطنيين – من أقسام علم النفس، وذلك من خلال نمط استجابتهم للعبارات (1، 3، 5، 6، 7، 9، 10، 11)، إذ يلاحظ ارتفاع نسبة التكرار للاستجابات التي تدل على الاتجاه الإيجابي. وتدل الاستجابة: «صحيح تماماً» على الاتجاه السلبي طبقاً لاستبانة الاتجاهات المستخدمة في هذه الدراسة (ملحق 1).

وإذا أخذنا في الاعتبار حاصل جمع النسبتين المئويتين للخانتين: «غير صحيح إطلاقاً» و«غير صحيح» المقابل لكل بند من البنود المذكورة آنفاً فسنلاحظ أن غالبية أفراد العينة (80,6%) لا يعتقدون بأن تضاؤل الفرص الوظيفية أمام خريج علم النفس يعود إلى ضعف تأهيل الخريج أكاديمياً (العبارة 1)، كذلك يتبين أن (46,5%) من أفراد العينة يرون أن مسؤولي التوظيف في المستشفيات الخاصة لديهم دراية بأهمية الدور الذي يقوم به الاختصاصي النفسي في العلاج النفسي (العبارة 3)، بينما صرح (35,5%) من أفراد العينة بعدم إدراك المستشفيات الخاصة لأهمية الدور الذي يقوم به الاختصاصي النفسي في المعالجة النفسية. كما تبين من النتائج أن نسبة (77,4%) من أفراد العينة يعتقدون بأن ضعف مهارة الاتصال والتخاطب مع الآخرين ليست مشكلة يواجهها خريج علم النفس

في سبيل حصوله على عمل لدى المستشفيات الخاصة (العبارة 5)، ويتضح أيضاً أن نسبة (87,3%) من أفراد العينة يرون بأن توظيف غير السعوديين لا يعود إلى عدم التزام الاختصاصي النفسي الوطني بأنظمة الدوام (العبارة 6)، كذلك يتبين أن الغالبية العظمى من أفراد العينة (90,3%) يعتقدون أن اختيار غير السعوديين من الاختصاصيين النفسيين لا يكون بسبب كثرة الاستئذان أو الإجازات التي يطلبها الاختصاصي النفسي الوطني (العبارة 7)، كما يتضح أن أغلبية أفراد العينة (87,1%) لا يرون أن المستشفيات الخاصة تتجه إلى توظيف غير السعودي بسبب عدم قبول الاختصاصي النفسي الوطني للعمل في فترات دوام إضافية (العبارة 9)، ويتضح أيضاً أن الغالبية من أفراد العينة (93,6%) يعتقدون بأن اختيار غير السعودي للعمل لا يكون بسبب أي أفضلية في الإنتاجية لصالح غير السعودي (العبارة 10)، كما يتبين أن غالبية أفراد العينة (90,3%) يرون أن ضعف الفرص الوظيفية لخريجي علم النفس في المستشفيات الخاصة لا يعود إلى عدم الحاجة الفعلية إلى دور الاختصاصي النفسي في المستشفى.

جدول (5): التكرارات والنسب المئوية ومعامل «مربع كاي» لاتجاهات مسؤولي التوظيف في المستشفيات الخاصة نحو الخريجين من أقسام علم النفس

م	العبارة	غير صحيح إطلاقاً	غير صحيح	صحيح	صحيح تماماً	مربع كاي ومستوى الدلالة α
		ك %	ك %	ك %	ك %	
1	تقل الفرص الوظيفية لخريجي علم النفس في المستشفيات الخاصة نظراً لضعف تأهيل الخريج أكاديمياً.	0 %0,0	25 %80,6	6 %19,4	0 %0,0	11,6 0,01
2	في كثير من الأحوال يعود سبب عدم قبول خريج علم النفس في المستشفيات الخاصة إلى ضعف مهارة اللغة الإنجليزية لديه.	10 %32,3	7 %22,6	11 %35,5	3 %9,7	5,0 0,17
3	أعتقد بأن كثيراً من المستشفيات الخاصة ليس لديها دراية كافية بدور الاختصاصي النفسي في المعالجة النفسية.	1 %3,2	19 %61,3	11 %35,5	0 %0,0	15,7 0,01

تابع/ جدول (5): التكرارات والنسب المئوية ومعامل «مربع كاي» لاتجاهات مسؤولي التوظيف في المستشفيات الخاصة نحو الخريجين من أقسام علم النفس

م	العبارة	غير صحيح إطلاقاً ك %	غير صحيح ك %	صحيح ك %	صحيح تماماً ك %	مربع كاي ومستوى الدلالة α
4	أعتقد بأن الخبرة العملية يجب أن تكون شرطاً لتوظيف الخريجين من أقسام علم النفس في القطاع الصحي الخاص.	0 %0,0	1 %3,2	13 %41,9	17 %54,8	13,4 0,01
5	من الأسباب التي تدفع المستشفيات الخاصة إلى عدم توظيف الاختصاصي النفسي الوطني ضعف مهارته في القدرة على الاتصال والتخاطب مع الآخرين.	1 %3,2	23 %74,2	4 %12,9	3 %9,7	40,6 0,0001
6	تضطر بعض المستشفيات الخاصة لتوظيف غير السعوديين في وظيفة الاختصاصي النفسي نظراً لعدم التزام الاختصاصي الوطني بأنظمة الدوام.	15 %45,4	13 %41,9	2 %6,5	1 %3,2	20,5 0,0001
7	تفضل بعض المستشفيات الخاصة توظيف غير السعوديين في وظيفة الاختصاصي النفسي لديها نظراً لكثرة الاستئذان أو الإجازات التي يطلبها الاختصاصي الوطني.	16 %51,6	12 %38,7	2 %6,5	1 %3,2	21,2 0,0001
8	تفضل بعض المستشفيات الخاصة توظيف غير السعودي في وظيفة الاختصاصي النفسي لديها نظراً لأنه يقبل براتب يقل بكثير عما يطلبه الاختصاصي الوطني.	2 %6,5	5 %16,1	17 %54,8	7 %22,6	16,3 0,01
9	تفضل بعض المستشفيات الخاصة توظيف غير السعوديين في وظيفة الاختصاصي النفسي لديها نظراً لأن الاختصاصي الوطني عادة لا يقبل العمل في فترات دوام إضافية.	16 %51,6	11 %35,5	3 %9,7	1 %3,2	18,9 0,001

تابع/ جدول (5): التكرارات والنسب المئوية ومعامل «مربع كاي» لاتجاهات مسؤولي التوظيف في المستشفيات الخاصة نحو الخريجين من أقسام علم النفس

م	العبارة	غير صحيح إطلاقاً ك %	غير صحيح ك %	صحيح ك %	صحيح تماماً ك %	مربع كاي ومستوى الدلالة α
10	تفضل بعض المستشفيات الخاصة توظيف الاختصاصي النفسي غير السعودي لأنه في الغالب أفضل إنتاجية من الاختصاصي الوطني.	18 %58,1	11 %35,5	2 %6,5	0 %0,0	12,4 0,05
11	أعتقد بأن سبب عدم قبول خريج علم النفس في المستشفيات الخاصة يعود إلى عدم وجود الحاجة الفعلية للاختصاصي النفسي.	16 %51,6	12 %38,7	2 %6,5	1 %3,2	21,2 0,0001

وبالرجوع إلى نتائج اختبار «كاي تربيع» الموضحة في الجدول (5) يتبين أن الفروق في تكرار استجابات أفراد العينة للعبارات (1، 5، 6، 7، 9، 10، 11) دالة إحصائياً، حيث راوحت مستويات الدلالة بين (0,05) و(0,0001).

ومن جانب آخر كشفت النتائج – الموضحة في الجدول (5) عن وجود اتجاهات سلبية لأفراد العينة نحو قبول خريجي أقسام علم النفس للعمل لدى المستشفيات الخاصة، وذلك من خلال نمط استجابة أفراد العينة للعبارتين (4، 8). فمن ناحية، استجاب أفراد العينة للعبارة (4) بصيغة «صحيح» بنسبة (41,9%) وبصيغة «صحيح تماماً» بنسبة (54,8%) ليصبح مجموع النسبتين (96,7%)، كما بلغت قيمة «كاي تربيع» للفروق بين التكرارات (13,4) بمستوى دلالة إحصائية عند (0,01)، وهذا يشير إلى أن أفراد العينة يميلون إلى رفض الخريج الجديد الذي لم يسبق له ممارسة العمل لدى جهات أخرى. ومن ناحية أخرى استجاب افراد العينة للعبارة رقم (8) بصيغة «صحيح» بنسبة (54,8%) وبصيغة «صحيح تماماً» بنسبة (22,6%) ليصبح مجموع النسبتين (77,4%)، وقد بلغت قيمة «كاي تربيع» للفروق بين التكرارات (16,3) بمستوى دلالة إحصائية عند (0,01)، ويتضح من ذلك أن أفراد العينة يفضلون توظيف غير السعودي ما دام أنه يقبل العمل نظير أجر يقل عما يقبل به الاختصاصي النفسي الوطني.

ومن ناحية أخرى، لم تكشف النتائج عن فروق ذات دلالة إحصائية بين التكرارات وذلك فيما يتعلق باستجابة المبحوثين للعبارة (2)، مما يشير إلى عدم وجود فرق واضح بين الاتجاه الإيجابي والاتجاه السلبي وفقاً لما عبرت عنه استجابة أفراد العينة لهذه العبارة.

السؤال الثاني: «ما طبيعة اتجاهات مسؤولي التوظيف بالمستشفيات الخاصة نحو توظيف الخريجين السعوديين من أقسام الخدمة الاجتماعية؟». وللإجابة عن هذا السؤال استخدم التكرار والنسبة المئوية لاستجابات عينة الدراسة بالإضافة إلى معامل «كاي تربيع» للكشف عن الدلالة الإحصائية للفرق بين مستويات استجابات أفراد العينة لكل بند من بنود استبانة الدراسة.

يتضح من الجدول (6) أن معظم أفراد العينة أظهروا اتجاهاً إيجابياً نحو الخريجين – الوطنيين – من أقسام الخدمة الاجتماعية، وذلك من خلال نمط استجابتهم للبنود: 1، 5، 6، 7، 9، 10، 11، حيث يتضح ارتفاع نسبة التكرار للاستجابات التي تدل على التعبير عن الاتجاه الإيجابي. إذ تدل الاستجابة: «غير صحيح إطلاقاً» أو «غير صحيح» على الاتجاه الإيجابي بينما تدل الاستجابة «صحيح» أو «صحيح تماماً» على الاتجاه السلبي طبقاً للاستبانة المستخدمة في هذه الدراسة. وإذا أخذنا في الاعتبار حاصل جمع النسبتين المئويتين للخانتين: «غير صحيح إطلاقاً» و«غير صحيح» المقابل لكل بند من البنود المذكورة آنفاً فسنلاحظ أن غالبية أفراد العينة (64,5%) لا يعتقدون بأن تضاؤل الفرص الوظيفية أمام خريج الخدمة الاجتماعية يعود إلى ضعف تأهيل الخريج أكاديمياً (العبارة 1)، كذلك يرى غالبية أفراد العينة (74,2%) أن ضعف مهارة الاتصال والتخاطب مع الآخرين ليست مشكلة يواجهها خريج الخدمة الاجتماعية في سبيل حصوله على عمل لدى المستشفيات الخاصة (العبارة 5)، ويتضح أيضاً أن نسبة (83,8%) من أفراد العينة يرون أن توظيف غير السعوديين لا يعود إلى عدم التزام الاختصاصي الاجتماعي الوطني بأنظمة الدوام (العبارة 6)، كذلك يتبين أن نسبة (64,5%) من أفراد العينة يعتقدون بأن اختيار غير السعوديين من الاختصاصيين الاجتماعيين لا يكون بسبب كثرة الاستئذان أو الإجازات التي يطلبها الاختصاصي الاجتماعي الوطني (العبارة 7)، كما يتضح أن الغالبية العظمى من أفراد العينة (93,6%) لا يرون أن المستشفيات الخاصة تتجه إلى توظيف غير السعودي بسبب عدم قبول الاختصاصي الاجتماعي الوطني للعمل في فترات دوام إضافية (العبارة 6)،

ويتضح أيضاً أن الغالبية من أفراد العينة (80,7%) يعتقدون بأن اختيار غير السعودي للعمل لا يعود إلى أفضلية في الإنتاجية لصالح غير السعودي (العبارة 10)، كما يتبين أن غالبية أفراد العينة (87,3%) يرون أن ضعف الفرص الوظيفية لخريجي الخدمة الاجتماعية في المستشفيات الخاصة لا يعود إلى عدم الحاجة إلى دور الاختصاصي الاجتماعي في المستشفى.

جدول (6): التكرارات والنسب المئوية ومعامل «مربع كاي» لاتجاهات مسؤولي التوظيف في المستشفيات الخاصة نحو الخريجين من أقسام الخدمة الاجتماعية

م	العبارة	غير صحيح إطلاقاً	غير صحيح	صحيح	صحيح تماماً	مربع كاي ومستوى الدلالة α
		ك %	ك %	ك %	ك %	
1	تقل الفرص الوظيفية لخريجي الخدمة الاجتماعية في المستشفيات الخاصة نظراً لضعف تأهيل الخريج أكاديمياً.	3 %9,7	17 %54,8	3 %9,7	8 %25,8	16,9 0,001
2	في كثير من الأحوال يعود سبب عدم قبول خريج الخدمة الاجتماعية في المستشفيات الخاصة إلى ضعف مهارة اللغة الإنجليزية لديه.	2 6,5	12 %38,7	10 %32,3	7 %22,6	7,3 0,062
3	أعتقد بأن كثيراً من المستشفيات الخاصة ليس لديها دراية كافية بدور الخدمة الاجتماعية في المجال الطبي.	0 %0,0	14 %45,2	13 %41,9	4 %12,9	5,9 0,053
4	أعتقد بأن الخبرة العملية يجب أن تكون شرطاً لتوظيف الخريجين من أقسام الخدمة الاجتماعية في القطاع الصحي الخاص.	1 %3,2	2 %6,5	21 %67,7	7 %22,6	32,9 0,0001
5	من الأسباب التي تدفع المستشفيات الخاصة إلى عدم توظيف الاختصاصي الاجتماعي الوطني هو ضعف مهارته في القدرة على الاتصال والتخاطب مع الآخرين.	2 %6,5	21 %67,7	2 %6,5	6 %19,4	31,6 0,0001

تابع/ جدول (6): التكرارات والنسب المئوية ومعامل «مربع كاي» لاتجاهات مسؤولي التوظيف في المستشفيات الخاصة نحو الخريجين من أقسام الخدمة الاجتماعية

م	العبارة	غير صحيح إطلاقاً	غير صحيح	صحيح	صحيح تماماً	مربع كاي ومستوى الدلالة α
		ك %	ك %	ك %	ك %	
6	تضطر بعض المستشفيات الخاصة لتوظيف غير السعوديين في وظيفة الاختصاصي نظراً لعدم التزام الاختصاصي الوطني بأنظمة الدوام.	13 %41,9	13 %41,9	2 %6,5	3 %9,7	14,3 0,01
7	تفضل بعض المستشفيات الخاصة توظيف غير السعوديين في وظيفة الاختصاصي الاجتماعي لديها نظراً لكثرة الاستئذان أو الإجازات التي يطلبها الاختصاصي الوطني.	4 %12,9	16 %51,6	4 %12,9	7 %22,6	12,5 0,01
8	تفضل بعض المستشفيات الخاصة توظيف غير السعودي في وظيفة الاختصاصي الاجتماعي لديها نظراً لأنه يقبل براتب يقل بكثير عما يطلبه الاختصاصي الوطني.	3 %7,9	4 %12,9	6 %19,4	18 %58,1	18,7 0,001
9	تفضل بعض المستشفيات الخاصة توظيف غير السعوديين في وظيفة الاختصاصي الاجتماعي لديها نظراً لأن الاختصاصي الوطني عادة لا يقبل العمل في فترات دوام إضافية.	22 %71,0	7 %22,6	2 %6,5	0 %0,0	20,9 0,0001
10	تفضل بعض المستشفيات الخاصة توظيف الاختصاصي الاجتماعي غير السعودي لأنه في الغالب أفضل إنتاجية من الاختصاصي الوطني.	11 %35,5	14 %45,2	3 %9,7	3 %9,7	12,2 0,01
11	أعتقد بأن سبب عدم قبول خريج الخدمة الاجتماعية في المستشفيات الخاصة يعود إلى عدم وجود الحاجة الفعلية للاختصاصي الاجتماعي.	15 %45,4	13 %41,9	3 %9,7	0 %0,0	8,0 0,05

وبالرجوع إلى نتائج اختبار «كاي تربيع» في جدول (6) يتضح أن الفروق في تكرار استجابات أفراد العينة للعبارات (التي سبقت الإشارة إليها) وهي: 1، 5، 6، 7، 9، 10، 11 دالة إحصائياً، حيث راوحت مستويات الدلالة من (0,05) إلى (0,0001).

ومن ناحية أخرى كشفت النتائج – الموضحة في الجدول (6) – عن وجود اتجاهات سلبية لأفراد العينة نحو قبول خريجي أقسام الخدمة الاجتماعية للعمل لدى المستشفيات الخاصة، وذلك من خلال نمط استجابة أفراد العينة للعبارتين (4 و 8). فمن ناحية استجاب أفراد العينة للعبارة (4) بصيغة «صحيح» بنسبة (67,7%) وبصيغة «صحيح تماماً» بنسبة (22,6%) ليصبح مجموع النسبتين (90,3%)، كما بلغت قيمة كاي تربيع للفروق بين التكرارات (32,9) بمستوى دلالة إحصائية عند (0,0001)، وهذا يشير إلى أن أفراد العينة يميلون إلى رفض الخريج الجديد الذي لم يسبق له ممارسة العمل في قطاعات أخرى. ومن ناحية أخرى فقد استجاب أفراد العينة للعبارة رقم (8) بصيغة «صحيح» بنسبة (19,4%) وبصيغة «صحيح تماماً» بنسبة (58,1%) ليصبح مجموع النسبتين (77,5%)، وقد بلغت قيمة «كاي تربيع» للفروق بين التكرارات (18,7) بمستوى دلالة إحصائية عند (0,001)، ويتضح من ذلك أن أفراد العينة يفضلون توظيف غير السعودي ما دام أنه يقبل العمل نظير أجر يقل عما يقبل به الاختصاصي الاجتماعي الوطني.

وأخيراً، لم تكشف النتائج عن فروق ذات دلالة إحصائية بين التكرارات وذلك فيما يخص استجابة المبحوثين للعبارتين (2 و3)، مما يشير إلى عدم وجود فرق واضح بين الاتجاه الإيجابي والاتجاه السلبي وفقاً لنمط استجابة أفراد العينة لهاتين العبارتين.

السؤال الثالث: «هل توجد فروق بين اتجاهات أفراد العينة نحو خريجي أقسام علم النفس واتجاهاتهم نحو خريجي أقسام الخدمة الاجتماعية؟». وللإجابة عن هذا السؤال استخدم الباحث مستويين من التحليل الإحصائي وذلك على النحو الآتي:

أولاً: قام الباحث باستخراج الدرجة الكلية لاتجاهات أفراد العينة نحو الخريجين من أقسام علم النفس والخريجين من أقسام الخدمة الاجتماعية، وذلك من خلال إيجاد حاصل جمع أوزان الاستجابات لكل من الاتجاهين. بعد ذلك استخدم

اختبار «ولكوكسون» Wilcoxon Test وذلك لحساب الفرق بين الدرجات الكلية لاتجاهات أفراد العينة نحو كل من الخريجين من أقسام علم النفس والخريجين من أقسام الخدمة الاجتماعية. وتشير نتيجة اختبار «ولكوكسون» الموضحة في الجدول (7) إلى وجود فرق بين الاتجاهين (Z=2,96) وذلك بمستوى دلالة إحصائية عند (0,005)، ومن خلال ملاحظة قيمتي المتوسط الحسابي لكل من الاتجاهين نجد أن الفرق لصالح اتجاهات افراد العينة نحو خريجي أقسام علم النفس كان أعلى.

جدول (7): اختبار «ولكوكسن» لدلالة الفروق بين الدرجات الكلية لاتجاهات افراد العينة نحو خريجي اقسام علم النفس واقسام الخدمة الاجتماعية

المتغير	المتوسط الحسابي*	متوسط الرُّتَب	مجموع الرُّتَب	قيمة Z	مستوى الدلالة الإحصائية**
الاتجاه نحو الاختصاصي النفسي	23,5	15,11	332,5	2,96	0,005
الاتجاه نحو اختصاصي الخدمة الاجتماعية	25,8	12,25	73,5		

* المتوسط الاكثر يشير إلى الاتجاه الاكثر سلبية.
** دلالة إحصائية ذات طرفين.

ثانياً: بعد ملاحظة الفرق بين اتجاهات أفراد العينة، الذي كشف عنه اختبار «ولكوكسون» في الجدول (7)، قام الباحث بحساب الفرق بين درجات كل بند من بنود الاستبانة ودلالة الفرق فيه بين الاتجاه نحو خريجي علم النفس وخريجي الخدمة الاجتماعية. علماً بأن نص البند في كلا المقياسين واحد ما عدا الاختلاف في موضوع الاتجاه، إذ كان موضوعه «خريج علم النفس» في المقياس الأول بينما كان موضوعه «خريج الخدمة الاجتماعية» في المقياس الثاني (انظر الملحق 1). ومن خلال استخدام اختبار «ولكوكسون» لحساب الفرق بين اتجاهات أفراد العينة (على مستوى البنود) تبين وجود فروق دالة إحصائياً (بمستوى دلالة راوحت بين 0,05 و 0,0001) وذلك فيما يتعلق بالعبارات: 1، 2، 3، 4، 7، 10 (جدول 8).

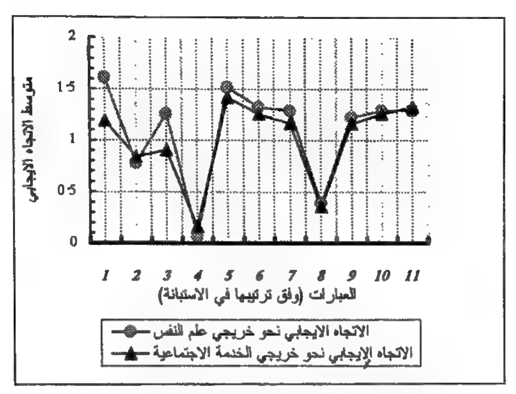
جدول (8): اختبار «ولكوكسن» لدلالة الفروق بين درجات بنود الاتجاه نحو خريجي أقسام علم النفس وبنود الاتجاه نحو خريجي أقسام الخدمة الاجتماعية

رقم العبارة	الاتجاه نحو خريجي علم النفس		الاتجاه نحو خريجي الخدمة الاجتماعية		قيمة Z	مستوى الدلالة الإحصائية**
	المتوسط الحسابي*	متوسط الرُّتَبْ	المتوسط الحسابي*	متوسط الرُّتَبْ		
1	2,19	8,1	2,51	4,5	1,9–	0,05
2	2,22	7,4	2,70	8,0	2,3–	0,01
3	2,32	6,1	2,67	5,0	2,6–	0,01
4	3,51	6,5	3,09	7,7	2,7–	0,01
5	2,29	5,7	2,38	4,1	0,7–	0,46
6	1,64	6,2	1,83	5,5	1,6–	0,1
7	1,61	8,3	2,45	4,0	3,2–	0,001
8	2,93	7,7	3,25	15,0	1,5–	0,12
9	1,64	8,0	1,35	8,7	1,5–	0,12
10–	1,48	7,7	1,93	4,5	2,3–	0,05
11	1,61	5,7	1,91	9,0	0,03–	0,9

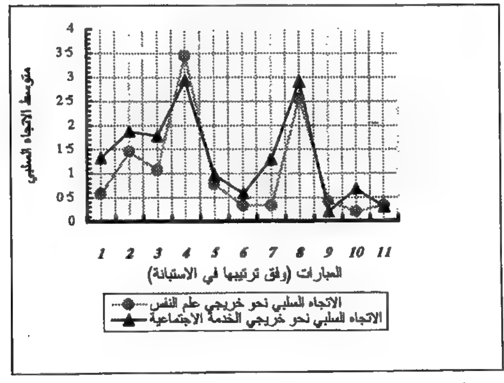
* المتوسط الأكبر يشير إلى الأكثر سلبية.

** دلالة إحصائية ذات طرفين.

وبالنظر إلى متوسطات هذه العبارات (جدول 8) نلاحظ أن الفروق في الاتجاهات هي لصالح خريجي علم النفس ما عدا العبارة (4)، إذ يظهر فيها اتجاه أفراد العينة أكثر سلبية من اتجاههم نحو خريجي أقسام الخدمة الاجتماعية. ويمكن ملاحظة مستوى الفروق في اتجاهات المسؤولين عن التوظيف نحو كل من خريجي أقسام علم النفس وأقسام الخدمة الاجتماعية من خلال التمثيل البياني المبين بالشكلين (1) و(2).



الشكل (1): متوسط الاتجاه الإيجابي لأفراد العينة نحو خريجي الخدمة الاجتماعية وعلم النفس



الشكل (2): متوسط الاتجاه السلبي لأفراد العينة نحو خريجي الخدمة الاجتماعية وعلم النفس

ويشير الشكل (1) إلى أن الفروق في متوسطات الاتجاهات الإيجابية تزيد في حالة العبارتين (1)، (3) وتتضاءل لدى بقية العبارات. أما فيما يتعلق بالفروق في متوسطات الاتجاهات السلبية، فيبين الشكل (2) أن هناك فروقاً واضحة في اتجاهات أفراد العينة وذلك بالنسبة للعبارات: 1، 2، 3، 4، 7، 10، وهي العبارات نفسها التي أفصحت عن فروق دالة إحصائياً عند تطبيق اختبار «ولكوكسون» (انظر جدول 8).

مناقشة النتائج

هدفت هذه الدراسة إلى تعرف اتجاهات المسؤولين عن التوظيف في المستشفيات الخاصة نحو توظيف الخريجين السعوديين من أقسام علم النفس وأقسام الخدمة الاجتماعية، وقد شرع الباحث في استجلاء طبيعة هذه الاتجاهات من خلال الإجابة عن ثلاثة أسئلة بحثية، يختص الأول منها «بطبيعة اتجاهات المسؤولين عن التوظيف في المستشفيات الخاصة نحو توظيف الخريجين السعوديين من أقسام علم النفس». ويتصل السؤال الثاني «بطبيعة اتجاهات المسؤولين عن التوظيف في المستشفيات الخاصة نحو توظيف الخريجين السعوديين من أقسام الخدمة الاجتماعية، أما السؤال الثالث فيختص «بطبيعة الفروق في اتجاهات المبحوثين نحو كل من خريجي أقسام علم النفس وأقسام الخدمة الاجتماعية». ولقد أشارت النتائج المبينة بالجدولين (5، 6) إلى أن الغالبية العظمى من عينة المسؤولين عن التوظيف في المستشفيات الخاصة أفصحوا عن اتجاهات إيجابية نحو الخريجين السعوديين من كل من أقسام علم النفس وأقسام الخدمة الاجتماعية؛ إذ تبين ذلك من خلال نمط استجابة المبحوثين لسبع عبارات وبنسبة (63,6%) من إجمالي عدد عبارات استبانة الاتجاهات نحو خريجي علم النفس. ويكشف التحليل الإحصائي عن وجود اتجاهات إيجابية لدى مسؤولي التوظيف وذلك فيما يتعلق بمستوى التأهيل الأكاديمي للخريج سواء من أقسام علم النفس أم من أقسام الخدمة الاجتماعية، وكذلك فيما يتصل بمقدرته على الإيفاء بمتطلبات العمل ومستوى ملاءمة مهاراته في الاتصال والتخاطب مع الآخرين، كما يتضح وجود اتجاهات إيجابية تتعلق بأهمية دور الاختصاصي النفسي وضرورة توافر الخدمة النفسية العلاجية في المستشفى. وعلى الرغم من إفصاح مسؤولي التوظيف عن ضرورة توافر الخدمة الاجتماعية في المستشفيات الخاصة، فإن النتائج أشارت إلى أن نسبة (54,8%) من عينة مسؤولي التوظيف ليس لديهم دراية كافية بالدور الذي يمكن أن يقوم به الاختصاصي الاجتماعي في المستشفى، وقد يشكل ذلك أحد العوامل التي تسهم في تقليل الفرص الوظيفية

للاختصاصيين الاجتماعيين لدى المستشفيات الخاصة. ومن ناحية أخرى كشف التحليل الإحصائي، في هذه الدراسة، عن وجود اتجاهات سلبية نحو خريجي علم النفس والخدمة الاجتماعية تتعلق بجانبين أحدهما يشير إلى تفضيل المسؤولين عن التوظيف في المستشفيات الخاصة للاختصاصي – النفسي أو الاجتماعي – غير السعودي بسبب فارق المرتب إذ ينخفض مستوى الأجر للاختصاصي غير السعودي عن مستوى نظيره الوطني. وقد يكون هذا من أهم الأسباب التي تجعل المستشفيات الخاصة تحجم عن توظيف الاختصاصيين النفسيين والاجتماعيين الوطنيين. ويمثل هذا، في واقع الأمر، التوجه العام لمؤسسات القطاع الخاص، حيث تسعى كل مؤسسة خاصة إلى تحقيق الحد الأمثل من الهامش الربحي من خلال استقطاب العمالة الأجنبية ذات التكلفة الأقل. وفي هذا الصدد، أشار مفرج الحقباني (1419هـ) إلى أن القطاع الخاص يعطي الأولوية للمردود الحدي ويسعى لتعظيم ربحيته استناداً إلى انخفاض تكلفة توظيف العمالة غير السعودية، ولهذا تضعف استجابة القطاع الخاص لنداءات السعودة. وتؤيد ذلك الدراسة التي قامت بها الغرفة التجارية الصناعية بالرياض (1409هـ)؛ إذ أشارت إلى أن انخفاض مستوى أجور غير السعوديين يعد أحد العوامل التي تدفع المستثمرين إلى تفضيلهم على الوطنيين.

الجانب الثاني يتمثل في اشتراط الخبرة العملية قبل قبول الخريجين للعمل، الأمر الذي يزيد من صعوبة حصول الخريج الجديد على فرصة عمل. ولقد أشارت خطة التنمية السادسة إلى أن «ارتفاع تكلفة تأهيل وتدريب الخريجين الجدد» يعد من أهم معوقات إحلال الوظائف (بوطنيين) في القطاع الخاص (وزارة التخطيط، 1415: 180). ولعل «صندوق تنمية الموارد البشرية» الذي قامت الدولة بتأسيسه حديثاً هو إحدى الوسائل التي تسهم في حل مشكلة الخبرة والتدريب للخريجين الجدد. علماً بأن فاعلية إسهام هذا الصندوق ترتبط بآليات التطبيق وبمدى قدرة برامج هذا الصندوق على تغطية الشرائح المهنية المتعددة.

ومن ناحية أخرى كشف التحليل الإحصائي في هذه الدراسة عن فروق في اتجاهات المسؤولين عن التوظيف في المستشفيات الخاصة نحو كل من خريجي أقسام علم النفس وأقسام الخدمة الاجتماعية، وذلك فيما يتعلق باستجابة مسؤولي التوظيف لست عبارات. حيث أفصح المسؤولون عن التوظيف باتجاهات أكثر سلبية نحو خريجي الخدمة الاجتماعية وذلك فيما يتصل بمستوى تأهيل الخريج أكاديمياً، ومستوى مهارة الخريج في اللغة الإنجليزية، ومستوى تقدير المستشفيات الخاصة

لأهمية الدور الذي يمكن أن يقوم به الاختصاصي الاجتماعي في المستشفى، ومدى التزام الاختصاصي الاجتماعي بأنظمة الدوام، وكذلك فيما يتعلق بمستوى إنتاجية العمل للاختصاصي الاجتماعي. أما الاتجاه الأكثر سلبية نحو خريجي علم النفس فيتمثل في اشتراط الخبرة العملية قبل قبول الخريج للعمل. ويمكن أن تشير هذه الفوارق – من ناحية – إلى الاختلافات (النسبية) في المتطلبات المهنية لكل من وظيفة الاختصاصي الاجتماعي الطبي والاختصاصي النفسي. وقد تشير هذه الاختلافات – من ناحية أخرى – إلى واقع حقيقي يعكس بعض القصور في جانب التأهيل والتدريب لطالب الخدمة الاجتماعية، أو ضعف كفاية برامج التدريب الميداني المعمول بها حالياً في أقسام الخدمة الاجتماعية.

التوصيات

على ضوء أهداف هذه الدراسة وتساؤلاتها ونتائجها وفي حدود عينة الدراسة يوصي الباحث بما يأتي:

1 – ربط التسهيلات الحكومية الممنوحة للقطاع الصحي الخاص بحجم إسهامه في توطين الوظائف لديه بما في ذلك وظائف الاختصاصيين النفسيين والاجتماعيين.

2 – تقليص الفجوة الكبيرة بين تكلفة توظيف السعوديين وغير السعوديين من خلال رفع مستوى تكلفة استقدام الموظفين غير السعوديين خصوصاً في الميادين المهنية التي تتوافر فيها قوى بشرية وطنية مؤهلة ومنها مهنتا الاختصاصي الاجتماعي والاختصاصي النفسي.

3 – تحسين مستوى الكفاية المهنية لخريجي علم النفس والخدمة الاجتماعية من خلال إعادة النظر في شروط القبول للالتحاق بقسمي علم النفس والخدمة الاجتماعية، بحيث تشمل هذه الشروط اجتياز اختبار في القدرات والميول.

4 – رفع مستوى التأهيل العلمي والمهني لطلاب علم النفس والخدمة الاجتماعية من خلال النهوض بمستوى كفاية برنامج التدريب الميداني قبل التخرج.

5 – تفعيل الدور الوطني «لصندوق تنمية الموارد البشرية» وتوسيع أهدافه لكي يستفيد من برامجه أكبر شريحة ممكنة من الخريجين الجامعيين الجدد.

6 – العمل على تحسين الكفاية الخارجية لمخرجات التعليم الجامعي من خلال التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص (وكذلك الجهات المعنية الأخرى) وذلك لتحديد الاحتياجات الفعلية لسوق العمل.

المصادر:

أحمد فايز النماس (2000). الخدمة الاجتماعية الطبية. بيروت: دار النهضة العربية.

أميرة منصور يوسف (1997). المدخل الاجتماعي للمجالات الصحية الطبية والنفسية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

بهيجة أحمد شهاب (1985). المدخل إلى الخدمة الاجتماعية. بغداد: وزارة التعليم العالي.

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (1421هـ). دليل الخريجين للأعوام: 1411هـ – 1421هـ . الرياض: عمادة القبول والتسجيل.

جامعة الملك سعود (1421هـ). الدليل الإحصائي للأعوام: 1411هـ – 1421هـ . الرياض: إدارة الدراسات والتطوير والمتابعة.

جامعة الملك سعود (1419هـ). جامعة الملك سعود منارة في مسيرة المائة عام. الرياض: جامعة الملك سعود.

جامعة الملك سعود (1420هـ). موقع جامعة الملك سعود في الإنترنت (www.ksu.edu.sa).

جمعة سيد يوسف (2000). الاضطرابات السلوكية وعلاجها. القاهرة: دار غريب.

الجوهرة بنت فيصل بن تركي آل سعود (1417هـ). الخدمة الاجتماعية في المملكة العربية السعودية. الرياض: الناشر (المؤلف).

حامد زهران (1998). التوجيه والإرشاد النفسي. القاهرة: عالم الكتب.

حسن مصطفى عبدالمعطي (1998). علم النفس الإكلينيكي. القاهرة: دار قباء.

سالم سعيد القحطاني (1418هـ). مدى ملاءمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل في المملكة العربية السعودية. ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، وزارة التعليم العالي، الرياض، 25–28 شوال 1418هـ ص ص2–38.

سيد أبو بكر حسانين (1980). مدخل الخدمة الاجتماعية. القاهرة: مكتبة التجارة والتعاون.

الغرفة التجارية الصناعية بالرياض (1409هـ). نحو أفضل السبل لزيادة المساهمة في القطاع الخاص. مؤتمر رجال الأعمال الرابع المنعقد بمدينة جدة، 24–27 شوال 1409هـ ص36.

فاروق عبدالسلام، وميسرة طاهر، ويحيى مهني (1418هـ). مدخل إلى الإرشاد التربوي والنفسي. الرياض: الدار السعودية للنشر والتوزيع.

محمد خليفة بركات (1980). عيادات العلاج النفسي والصحة النفسية. الكويت: دار القلم.

محمود حسن (1980). الرعاية الاجتماعية. القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة.

محمود حسن (1985). مقدمة الخدمة الاجتماعية. بيروت: دار النهضة العربية.

محمود عطا عقل (1417هـ). الإرشاد النفسي والتربوي. الرياض: دار الخريجين للنشر والتوزيع.

مختار حمزة (1982). علم النفس الاجتماعي. جدة: دار الشروق.

مفرج سعد الحقباني (1419هـ). نحو سياسات اقتصادية فاعلة لسعودة فرص العمل في القطاع الخاص. مجلة الأمن، وزارة الداخلية، المملكة العربية السعودية، العدد السادس عشر: 15–98.

وزارة التخطيط (1390هـ). الخطة الخمسية الأولى للفترة من (1390-1395هـ). الرياض: وزارة التخطيط.

وزارة التخطيط (1410هـ). الخطة الخمسية الخامسة للفترة من (1410-1415هـ). الرياض: وزارة التخطيط.

وزارة التخطيط (1415هـ). الخطة الخمسية السادسة للفترة من (1415-1420هـ). الرياض: وزارة التخطيط.

وزارة التخطيط (1420هـ). الخطة الخمسية السابعة للفترة من (1420-1425هـ). الرياض: وزارة التخطيط.

وزارة التعليم العالي (1416هـ). دليل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية. الرياض: وزارة التعليم العالي.

وزارة التعليم العالي (1421هـ). دليل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية. الرياض: وزارة التعليم العالي.

وزارة الصحة (1419هـ). الصحة في قرن. الرياض: أسبار للدراسات والبحوث والإعلام.

وزارة الصحة (1418هـ). التقرير الإحصائي السنوي للأعوام: 1409-1418هـ . الرياض: وزارة الصحة.

Arsonson, E.; Wilson, T.D., & Akert, R.M. (1999). *Social psychology* (3rd ed.). New York: Addison-Wesley.

Baron, R. A., & Byrne, D. (2000). *Social psychology*. (9 th ed). Boston: Allyn & Bacon.

Diekoff, G. (2001). *Statistics*. Lerper Boulevard: WCB Publishers.

Fishbein, M., & Ajzen, I. (1975). *Belif, attiude, intention, and behavior: An introduction to theory and research.* Reading, MA: Addison-Wesley.

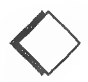
Kraus, S.J. (1995). Attitudes and the prediction of bahavior: A meta-analysis of the empirical literature, *Personality and Social Psychology Bulletin,* 21: 58-75.

McGuire, W.J. (1985). Attitudes and attitude change. In G. Lindzey and E. Aronson (Eds.), *The handbook of social psychology* 3rd Ed. 2: 233-346. New York: McGraw-Hill.

Petty, R.E. (1995). Attitude change. In A. Tesser (Ed.), *Advance in social psychology,* (195-255). New York: McGraw-Hill.

قدم في: اغسطس 2001

أجيز في: يوليو 2002



ملحق

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة مدير عام مستشفى/ المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

تجدون برفقه استبانة خاصة ببحث ميداني حول «واقع الفرص الوظيفية المتاحة للخريجين السعوديين من أقسام علم النفس والخدمة الاجتماعية لدى القطاع الطبي الخاص».

لذا أرجو منكم التكرم بملء الاستبانة المرفقة وفقاً لما يعبر عن وجهة نظركم الخاصة.

علماً بأن بيانات الدراسة لن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي فقط.

شكراً لكم تعاونكم؛

الباحث

د. عبدالعزيز بن محمد لحمد بن حسين

قسم علم النفس – كلية التربية

جامعة الملك سعود

الرجاء التفضل بقراءة كل عبارة ثم ضع علامة (✓) في الخانة التي تعبر عن وجهة نظركم الشخصية.

أولاً – واقع الفرص الوظيفية للاختصاصي الاجتماعي (الذي يحمل شهادة البكالوريوس تخصص: خدمة اجتماعية). «مع ملاحظة أن ذلك يشمل الذكور والإناث».

م	العبارة	صحيح تماماً	صحيح	غير صحيح	غير صحيح إطلاقاً
1	تقل الفرص الوظيفية لخريجي الخدمة الاجتماعية في المستشفيات الخاصة نظراً لضعف تأهيل الخريج أكاديمياً.				
2	في كثير من الأحوال يعود سبب عدم قبول خريج الخدمة الاجتماعية في المستشفيات الخاصة إلى ضعف مهارة اللغة الإنجليزية لديه.				
3	أعتقد بأن كثيراً من المستشفيات الخاصة ليس لديها دراية كافية بدور الخدمة الاجتماعية في المجال الطبي.				
4	أعتقد بأن الخبرة العملية يجب أن تكون شرطاً لتوظيف الخريجين من أقسام الخدمة الاجتماعية في القطاع الصحي الخاص.				
5	من الأسباب التي تدفع المستشفيات الخاصة إلى عدم توظيف الاختصاصي الاجتماعي الوطني هو ضعف مهارته في الاتصال والتخاطب مع الآخرين.				
6	تضطر بعض المستشفيات الخاصة لتوظيف غير السعوديين في وظيفة الاختصاصي الاجتماعي نظراً لعدم التزام الاختصاصي الوطني بأنظمة الدوام.				
7	تفضل بعض المستشفيات الخاصة توظيف غير السعوديين في وظيفة الاختصاصي الاجتماعي لديها نظراً لكثرة الاستئذان أو الإجازات التي يطلبها الاختصاصي الوطني.				

م	العبارة	صحيح تماماً	صحيح	غير صحيح	غير صحيح إطلاقاً
8	تفضل بعض المستشفيات الخاصة توظيف غير السعودي في وظيفة الاختصاصي الاجتماعي لديها نظراً لأنه يقبل براتب يقل بكثير عما يطلبه الاختصاصي الوطني.				
9	تفضل بعض المستشفيات الخاصة توظيف غير السعوديين في وظيفة الاختصاصي الاجتماعي لديها نظراً لأن الاختصاصي الوطني عادة لا يقبل العمل في فترات دوام إضافية.				
10	تفضل بعض المستشفيات الخاصة توظيف الاختصاصي الاجتماعي غير السعودي لأنه في الغالب أفضل إنتاجية من الاختصاصي الوطني.				
11	أعتقد بأن سبب عدم قبول خريج الخدمة الاجتماعية في المستشفيات الخاصة يعود إلى عدم وجود الحاجة الفعلية للاختصاصي الاجتماعي.				

ثانياً – واقع الفرص الوظيفية للاختصاصي النفسي (الذي يحمل شهادة البكالوريوس، تخصص: علم نفس). «مع ملاحظة أن ذلك يشمل الذكور والإناث».

م	العبارة	صحيح تماماً	صحيح	غير صحيح	غير صحيح إطلاقاً
1	تقل الفرص الوظيفية لخريجي علم النفس في المستشفيات الخاصة نظراً لضعف تأهيل الخريج أكاديمياً.				
2	في كثير من الأحوال يعود سبب عدم قبول خريج علم النفس في المستشفيات الخاصة إلى ضعف مهارة اللغة الإنجليزية لديه.				

م	العبارة	صحيح تماماً	صحيح	غير صحيح	غير صحيح إطلاقاً
3	أعتقد بأن الكثير من المستشفيات الخاصة ليس لديها دراية كافية بدور الاختصاصي النفسي في المعالجة النفسية.				
4	أعتقد بأن الخبرة العملية يجب أن تكون شرطاً لتوظيف الخريجين من أقسام علم النفس في القطاع الصحي الخاص.				
5	من الأسباب التي تدفع المستشفيات الخاصة إلى عدم توظيف الاختصاصي النفسي الوطني هو ضعف مهارته في الاتصال والتخاطب مع الآخرين.				
6	تضطر بعض المستشفيات الخاصة لتوظيف غير السعوديين في وظيفة الاختصاصي النفسي نظراً لعدم التزام الاختصاصي الوطني أنظمة الدوام.				
7	تفضل بعض المستشفيات الخاصة توظيف غير السعوديين في وظيفة الاختصاصي النفسي لديها نظراً لكثرة الاستئذان أو الإجازات التي يطلبها الاختصاصي الوطني.				
8	تفضل بعض المستشفيات الخاصة توظيف غير السعودي في وظيفة الاختصاصي النفسي لديها نظراً لأنه يقبل براتب يقل بكثير عما يطلبه الاختصاصي الوطني.				
9	تفضل بعض المستشفيات الخاصة توظيف غير السعوديين في وظيفة الاختصاصي النفسي لديها نظراً لأن الاختصاصي الوطني عادة لا يقبل العمل في فترات دوام إضافية.				
10	تفضل بعض المستشفيات الخاصة توظيف الاختصاصي النفسي غير السعودي لأنه في الغالب أفضل إنتاجية من الاختصاصي الوطني.				

م	العبارة	صحيح تماماً	صحيح	غير صحيح	غير صحيح إطلاقاً
11	أعتقد بأن سبب عدم قبول خريج علم النفس في المستشفيات الخاصة يعود إلى عدم وجود الحاجة الفعلية للاختصاصي النفسي.				

بيانات عامة

اسم المستشفى:..

المدينة: .... الحي أو الشارع: ....

السعة الاستيعابية للمستشفى: (   ) سريراً

علاقة الأم بالابنة من منظور نسوي

نورة فرج المساعد*

ملخص: تؤكد عديد من الدراسات والمناهج النسوية أن العلاقات بين الجنس الواحد تقوم على أساس الترابط والمصلحة الواحدة، في حين تقوم علاقة الأجناس المختلفة على أساس الاختلاف بين المصالح وتباين الأيديولوجيات. وعلى هذا الأساس تكون العلاقة النسائية، بغض النظر عن اختلاف السن والطبقة واللون والعرق خبرة وتجربة مشتركة في مواجهة الاضطهاد بصفة عامة، نتيجة للتعايش العاطفي المشترك ووحدة المصالح. وهذه الدراسة تناقش الأخوية النسوية، التي يمكن أن تحلل على أنها حالة أكثر محدودية. إن النساء يتفاوتن بوضوح في الطبقة والسن والعرق واللون، والأهم من ذلك تتباين خبرات النساء وتجاربهن بتباين ما تفرضه عليهن المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من دونية وعدم المساواة، هذه المؤثرات ليست حصراً في العلاقات الاجتماعية بين الجنسين؛ إذ إن هناك فئة من النساء يستفدن بصورة مباشرة أو غير مباشرة من اضطهاد النساء الأخريات.

طبقت استبانة تحتوي خمسة وثلاثين سؤالاً على عينة من طالبات جامعة الملك عبدالعزيز بجدة، بلغ عددها (173) مبحوثة، ووزعت عليهن. وظهر أن علاقة التفاهم مع الأم ترتبط عكسياً بالفارق العمري بين الأم والابنة، وأن المتزوجات على علاقة أفضل بأمهاتهن من غير المتزوجات، في حين أن المطلقات علاقتهن سيئة بأمهاتهن، كما كشفت الدراسة عن عدم وجود علاقة بين وجود إخوة ذكور داخل الأسرة ونمط العلاقة مع الأم. وأخيراً اتضح أن التمييز لصالح الأبناء الذكور نمط للتربية السائدة في الأسرة السعودية.

المصطلحات الأساسية: اضطهاد المرأة للمرأة، العلاقات الأسرية، الموجة الجديدة للنسوية، علاقة الأم بالابنة، تربية الأنثى، التربية في الأسرة السعودية.

* قسم الاجتماع، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، المملكة العربية السعودية.

مقدمة:

قامت كثير من الدراسات والعلوم الإنسانية التي تناولت دراسة المجتمعات الإنسانية والواقع المعيش على التحيز الذكري، ونتيجة لذلك وُضعت المرأة وتجربتها موضعاً هامشياً وثانوياً بالنسبة لاهتمامات هذه العلوم والدراسات. تؤكد ذلك سامية الساعاتي (1999: 21–22) في نقدها للدراسات السوسيولوجية التي ركزت اهتمامها على الأثر التماسكي للنظم التي تمارس من خلالها ميادين القوة، مثل القانون والأنساق السياسية والدين، التي يلاحظ على جميعها أنها ميادين صراع ذكرية. في حين ظلت المرأة، دائماً وتاريخياً، بعيدة عن هذه المجالات باستثناء بعض الحالات النادرة التي كان تطرقها لقضايا المرأة بشكل عرضي، وبالتركيز على هذه الدراسات يتضح أن تحيز الدراسات السوسيولوجية ضد المرأة لا يمكن إرجاعه إلى التفرقة النظمية ضد الإناث فقط، بل إلى خطة تتضمن قيماً معينة أيضاً، هذه القيم – كما تناقش حياة الرايس (1995: 22) – قامت على مفهوم تفوق الرجل على المرأة. وبحكم الطبيعة الرجولية عُومل الرجل كنموذج بيولوجي واجتماعي للبشرية، في حين عوملت المرأة على أساس مرجعية أساسية هي الرجل، وأصبحت المرأة جنساً ناقصاً؛ لأنها لا تشبه الرجل. وبذلك يمكن القول إن مفهوم «الأنوثة» كثقافة صنعته أدوات السلطة في علاقتها مع الرجل، وما دامت الأنوثة تعني السلبية فيجب إبعادها وإقصاؤها قدر المستطاع عن أرضية السلطة وصنع القرار؛ لأن صاحبها ناقص بالمعنى البيولوجي والنفسي والاجتماعي. هذه القيم والمفاهيم – كما تؤكد حياة الرايس (1995: 22) – رافقت التاريخ معرضة المرأة لحملات التهميش والإقصاء خلف كواليس لعبة العلاقات السياسية والاجتماعية.

من هذا المنطلق ظهرت مجموعة الأفكار التي تمثلها النسوية[1]، والتي في مجملها تعترف بالوضع الأدنى للمرأة، الناتج عن التمييز وعدم المساواة، وتطالب بحق المرأة السياسي والقانوني، وحق الاستقلال الجنسي، وحق تساوي الفرص، والحق في تقرير المصير. وتُعرف النسوية نفسها على أنها حركة من قبل المرأة وعن المرأة، تهدف إلى تغيير حياة المرأة.

(1) للتعرف على فكر النسوية واتجاهاتها الفكرية. انظر النسوية: فكرها واتجاهاتها. نورة المساعد. المجلة العربية للعلوم الإنسانية. العدد (71) 2000: 8–51.

إلا أن البحث في موضوع اضطهاد المرأة خلق انقساماً بين النسويات، فقد تسبب بحث النسويات في هذا الموضوع في الكشف عن التنوع في وسائل الاضطهاد التي شهدتها المرأة، وكذلك الكشف عن سلطة المرأة على بنات جنسها. ولذلك ترى جانيت ريتشارد (Richard, 1980: 15) أن النسوية كحركة سياسية يجب الا يكون دعمها للمرأة غير مشروط، وذلك مراعاة للعدالة التي تحتم علينا في مواقف معينة تقديم العون حتى للرجل. إن علاقة النسوية بالمرأة هي في عدم الإنصاف القائم على الجنس الذي تكون المرأة فقط دون الرجل ضحية له. بهذا فقط تستطيع النسوية أن تنال دعم الآخرين، وذلك عندما تحدد النظرة إليها كحركة ضد الظلم وعدم الإنصاف لا كحركة مع المرأة.

تدعي آن وايتهيد (Whithead, 1984: 7) أنه ليس بمقدور النساء ولا باستطاعتهن تكوين فئة متجانسة، فمن الواضح أنهن مختلفات، حيث إن العلاقات الاجتماعية داخل الجنس الواحد قد تختلف باختلاف المجتمعات.

ولذلك فإن الانقسامات بين النساء أمر تقر به الموجة الجديدة من النسويات إلا أنهن لا يملكن وسيلة قاطعة لمعالجة هذه المسألة، فعندما يؤخذ في الاعتبار الاختلاف الطبقي، والعرقي، والعمري وحتى اللوني بين النساء فإن «حلم النساء في الوحدة» – كما تشير دورتي سميث (Smith, 1983: 57) – يصبح في قائمة الأوهام.

وتنقسم النسويات اليوم لدرجة أنهن بدأن يتساءلن عن مدى مصداقية التحدث عن النساء كمجموعة غير مختلفة. فالافتراض القائم في العقدين الماضيين، والقول بأن التشابهات بين النساء تفوق الاختلافات بينهن قد تم نسخه؛ فمصادر الانقسامات بين النساء يمكن العثور عليها – كما تشير كارولين راما زانوجلو (Zanoglo, 1994: 12) – عندما تشترك النساء فيها بمصالح مع الرجال. فبالإضافة إلى العامل الطبقي، للنساء مصالح وأديان مختلفة أو فئات عمرية أو أقليات عرقية.

وتدعي جوديث ايفانز (Evans, 1995: 20) أن الاختلافات فيما يتعلق بـ «المرأة» أو «النساء» أو «نحن» كمصطلحات لا يمكن استخدامها دون محاذير، وبأن الخضوع للرجل لم يكن متماثلاً، كما أنه لا يمكن لمجموعة من النساء أن تتحدث عن مجموعة أخرى، أتت في وقت لاحق.

إن الافتراض القديم القائل: المرأة كجنس يؤكد أن النساء جميعاً يشتركن بخبرات أكثر أهمية من اختلافاتهن الأخرى، أصبح قابلاً للجدل وبشكل كبير منذ

الثمانينيات، بداية من النساء «الملونات» وحديثاً من قبل نسويات يستخدمن أطر ما بعد الحداثة ونظرياتها. ولذلك تناقش لوسيندا بيتش (Peech, 1998: 5) وتقول: هؤلاء الناقدات قد بيّن أن جنس المرأة ما هو إلا عامل واحد من العوامل المتعددة الهوية.

فالأشخاص يُكونون اجتماعياً بوساطة مجموعة من العوامل إضافة إلى العامل الجنسي. وعليه فالنساء ذوات العرق والطبقة المحظية (الرفيعة) يعتبر العامل الجنسي من أبرز أشكال الاضطهاد التي تمر بخبراتهن الحياتية، في حين أن الاضطهاد العنصري أو الطبقي هو البارز بالنسبة للأخريات. ولذلك على الرغم من اتفاق كثير من النسويات على أن اضطهاد المرأة يتجاوز حدود الزمان والمكان، فإن هناك شبه اتفاق في الموجة الجديدة على أن اضطهاد المرأة يأخذ أشكالاً وأنواعاً مختلفة، وهذا ما يجعل تجربة النساء مع الاضطهاد مختلفة.

ترى جونيتات كول (Cole, 1993: 73) أن مناقشة العوامل المتشابهة بين النساء دون أخذ الاختلافات بعين الاعتبار سيؤدي إلى سوء الفهم وتشويه ما قد يفرق النساء أو حتى ما قد يوحدهن. فالاضطهاد «البطريكي» غير محصور في النساء ذوات العرق الواحد أو المنحدرات من مجموعة إثنية أو طبقية أو عمرية معينة، أو النساء اللاتي يعشن في جزء محدد من المدينة أو ينتمين لأي طائفة دينية، أو النساء اللاتي يتمتعن بصفات بدنية معينة. وعلى الرغم من أن الاضطهاد لا يعرف بالنسبة للنساء حدوداً، فإننا مع ذلك لا نستطيع أن نقول إن الاضطهاد بالنسبة لجميع النساء له شكل متطابق.

ولعاملي العمل والعلاقات تأثير كبير على حياة النساء، فأحياناً تعطى النساء سلطة على نظيراتهن فتستفيد هؤلاء النساء من التحكم في النساء الأخريات نتيجة لاختلاف مصالحهن. وتدعي كارولين راما زانوجلو (Zanoglo, 1993: 13) أن مناقشة أي اختلاف أو انقسامات بين النساء، تعود جذورها إلى الطبقة أو العمل، لا بد من الأخذ في الاعتبار علاقات السلطة، واختلاف أنواعها بين النساء، واختلاف دولهن وأوضاعهن في نظام رأسمالي معين. فالعلاقة بين النساء الغربيات والنساء في العالم الثالث لا يمكن فهمها بصورة إجمالية كشكل واحد من العلاقة الاضطهادية التي يضطهد الرجال من خلالها النساء أو كعلاقة واحدة بذاتها بين نساء الغرب ونساء العالم الثالث.

إن النقد الموجه إلى نظرية الموجة الجديدة من النسويات حول المصالح المشتركة قد رفض أيضاً مسألة الانقسام القومي والإثني والعرقي بين النساء على أساس أنه شكل من أشكال الوعي الخاطئ.

فمشكلة النسوية، كما تدعي بعض الناقدات السود: باتريشيا ويليامز (Williams, 1994: 113)، التي تنادي بعالمية اضطهاد النساء من قبل الرجال قد استبدلت بها وجهة النظر التي تنادي بخصوصية أشكال الاضطهاد التي تتعرض لها النساء بحسب طبقاتهن الاجتماعية أو الإثنية أو العرقية. وهذا يقضي على ما قد يتبقى من أفكار ونظريات نسوية.

فعلى الرغم من إدراك أولى الكتابات النسوية وجود اختلافات في تجربة النساء، وبخاصة كتابات النسويات ذوات الاتجاه المتطرف، فإن تركيز النسويات على الاختلافات بين المرأة والرجل جعلها تغفل الواقع الاجتماعي المختلف للنساء وتبني أفكارها وتحليلاتها على عالمية تجربة المرأة وتشابه الواقع الاجتماعي لكل النساء. إن استناد النسوية إلى مفهوم عالمية تجربة المرأة في مقابل خصوصية هذه التجربة واختلافها باختلاف المحتوى الثقافي للواقع الاجتماعي، جعل بعض الكتابات النسوية الحديثة لا تكتفي بالتشكيك في مصداقيتها بل تعدى ذلك إلى رفضها من منطلق أن العالمية مصطلح وإنتاج ذكوري مناقض للأنوثة.

فحتى الطرق التي تنظم من خلالها الجماعات ذوات القرابة من الممكن أن تقسم النساء بعضهن ضد بعض. كما تبرز الانقسامات بين النساء نتيجة للسلطة الممنوحة لمجموعة عمرية معينة منهن، تعطي النساء كبيرات السن سلطة على بقية النساء في العائلة أو في القبيلة.

فالأمهات، على سبيل المثال، قد ينظرن إلى مصالح أولادهن الذكور على حساب زوجات أولادهن. والدراسة التي قامت بها روز هايز (Heis, 1975: 624) عن الختان في السودان، كشفت أن مجرد تقدم المرأة في السن يجعلها تغير من وضعها الاجتماعي، حيث تقوم بإصدار معظم الأوامر بدلاً من تلقيها.

فالنساء الكبيرات في السن – كما تدعي روز هايز (Heis, 1975: 624) – يحصلن على وضع اجتماعي مشابه لوضع الرجل، فإلى جانب ما تحظى به هؤلاء النسوة من تأثير على بناتهن اللاتي يعشن معهن في السكن نفسه فهن يحظين بتأثير كبير على زوجات الأولاد.

كما تقابل الأمهات باحترام كبير من قبل أولادهن، وعادة ما يكون للأولاد عاطفة قوية مع أمهاتهم أكثر من تلك التي مع آبائهم. أما الجدات فهن يحظين باحترام يشبه احترام الآباء، ويصبح وضع الجدات في المجتمع محل افتخار واهتمام كبيرين. وفي تلك المرحلة من الحياة تبدو النساء كأنهن اقتربن من مكانة الرجل ووضعه (الزوج أو الابن)، فهن بلا شك يظهرن اهتماماً واضحاً وجاداً في المحافظة على استمرارية تلك المكانة الاجتماعية للرجل؛ ولذا فمن غير المستغرب أن نرى هؤلاء النسوة وهن يقدن أو يبدأن طقوس الختان لحفيداتهن.

إن مصادر الانقسامات بين النساء يمكن توسيعها لتشمل حقول الثقافة (والأيديولوجية)؛ فالنساء يفصل بينهن المعتقدات والعادات والدين. ولذا فما يراه الغرب من أطر تحدد أشكال الحرية والاستقلالية بالنسبة للمرأة.. قد لا يُرى أو يقوم بالقدر نفسه لنساء من ثقافات أخرى. ولذا فإذا كانت النسوية احتجاجاً ضد اضطهاد النساء، فهذا الاضطهاد لا يبدو متساوياً في الدرجة أو النوع لجميع نساء العالم.

هدف الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على تبني وجهة نظر الموجة الجديدة من النسويات في النظر إلى اضطهاد المرأة ليس كفعل ممارس من قبل الرجل فقط بل كفعل ممارس من قبل المرأة ضد المرأة أيضاً؛ المرأة الأم ضد المرأة الابنة. وعلى الرغم من تعدد الزوايا التي يمكن من خلالها دراسة علاقة الأم بابنتها فإن هذه الدراسة تهدف إلى النظر إلى تلك العلاقة كعلاقة بين امرأة بأخرى. ولتحقيق هذا الهدف ستحاول الدراسة الإجابة عن مجموعة الأسئلة الآتية:

1 – ما علاقة الأم بابنتها؟

2 – كيف تتعامل الأم مع ابنتها؟

3 – هل هناك علاقة بين شخصية الأم والابنة ونمط الأم في التعامل مع ابنتها؟

4 – هل يؤثر الفرق العمري الكبير بين الأم والابنة سلبياً على علاقة البنت بأمها؟

5 – هل البنات أقرب لآبائهن من أمهاتهن؟

6 – هل علاقة البنت بأبيها تثير غيرة الأم؟

7 – هل علاقة الأم بابنتها الكبرى أقوى من علاقتها ببناتها الأخريات؟

8 – هل وجود الإخوة الذكور يؤثر سلباً على علاقة البنت بأمها؟

9 – هل هناك علاقة بين زواج البنت أو طلاقها وعلاقتها بأمها؟

الإطار المنهجي للدراسة:

يتضمن الإطار المنهجي للدراسة تحديد المنهج، وأداة جمع البيانات، وطريقة اختيار العينة ومجالات الدراسة.

منهج الدراسة:

يسمح المنهج الوصفي بالحصول على معلومات تصور الواقع الاجتماعي وتسهم في تحليل ظواهره؛ ولذلك تستند هذه الدراسة إلى المنهج الوصفي سواء في مرحلة الاستكشاف والصياغة أم مرحلة التشخيص والوصف والتفسير.

أداة جمع البيانات:

تعتبر الاستبانة من أدوات البحث الاجتماعي المناسبة لقياس العلاقة الشخصية. ونظراً إلى حساسية بعض الأسئلة وتفضيل المبحوثات المتوقع مسبقاً عدم الإفصاح عن هويتهن لإعطاءهن مساحة كافية للإجابة عن الأسئلة بحرية ومن غير تحفظ، اختيرت الاستبانة كأداة لجمع البيانات.

طريقة اختيار العينة:

اختير معظم عينة الدراسة، التي بلغ عددها (173)، من طالبات جامعة الملك عبدالعزيز وبشكل عشوائي..

19,7% من العينة تراوح أعمارها بين 18 و 20 سنة.

42,2% بين 21 و23 سنة و23% بين 24 و 26 سنة.

13,9% 27 سنة وما فوق.

58,7% من أفراد العينة غير متزوجات، في حين 37,8% متزوجات، و3,5% مطلقات.

53,2% من أفراد العينة تنتمي إلى أسر متوسطة[2].

(2) الأسر المتوسطة: هي أسر، متعلمة وتستطيع بدخلها توفير جميع متطلبات أبنائها الأساسية ومستوى بسيط من الرفاهية.

36,3% من أفراد العينة تنتمي إلى أسر ذات دخل فوق المتوسط[3].

4,1% تنتمي إلى أسر أقل من المتوسط، في حين أن 6,4% من العينة تنتمي إلى أسر ذات دخل مرتفع[4].

وقد روعي عند اختيار العينة شمولها لفئة المتزوجات وغير المتزوجات، علماً بأن التفاوت في أعمار المبحوثات بين 18 وأكثر من 27 سنة يرجع إلى أن المبحوثات المشاركات من اللواتي يدرسن في الجامعة بنظام الانتساب، حيث إن السن المتوقعة لتخرج طالبة الانتظام لا يتجاوز 23 سنة.

مجالات الدراسة:

المجال الزماني: جمعت البيانات خلال شهري أبريل ومارس من عام 2000.

المجال المكاني: جامعة الملك عبدالعزيز، جدة.

المجال البشري: 173 طالبة منتظمة ومنتسبة من طالبات جامعة الملك عبدالعزيز.

الوضع الأسري:

النتائج:

ضمت الاستبانة جزأين رئيسين:

الأول: يناقش الوضع الأسري للمبحوثة.

الثاني: يناقش نمط الأم وأسلوبها في التعامل مع الابنة.

جدول (1)
الوضع الأسري للمبحوثة

الوضع الأسري للابنة	نعم		لا		مجموع	مجموع
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
هل الفرق بينك وبين أمك كبير؟	119	%68	54	%31,2	173	%100
هل أنت أكبر البنات؟	62	%35,8	111	%64,2	173	%100
هل لديك إخوة أولاد؟	163	%94,2	10	%5,8	173	%100

(3) الأسر ذات الدخل فوق المتوسط: هي أسر متعلمة، وتحقق هذه الأسر مستوى من الرفاهية لأبنائها، قد تشمل التعليم ما قبل الجامعي في مدارس خاصة.

(4) الأسر ذات الدخل المرتفع: هي أسر لأبوين متعلمين أو تعليمهما بسيط، وتستطيع هذه الأسر تقديم مستوى عال من الرفاهية يحقق للأبناء الاستقلالية والخصوصية في سن مبكرة.

جدول (2)
علاقة المبحوثة بالأب

علاقة الابنة بالأب	نعم		لا		مجموع التكرار	مجموع النسبة
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة		
هل علاقتك بأبيك أقوى من أمك؟	47	%27,2	126	%72,8	173	%100
هل يثير ذلك غيرة أمك؟	30	%63,8	17	%36,2	173	%100

جدول (3)
شخصية الأم وعلاقة المبحوثة بالأم

هل أمك من النوع	التكرار	النسبة
السلبي	29	%16,8
المسيطر	74	%42,8
المعتدل	70	%40,5
المجموع	**173**	**%100**
علاقتك بأمك قوية	54	%31,2
على تفاهم على الرغم من أنها ليست قوية	57	%32,9
جيدة في أحيان وسيئة في أحيان	51	%29,5
سيئة	11	%6,4
المجموع	**173**	**%100**

أولاً – السن والعلاقة بالأم:

تشير البيانات إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمر المبحوثة وطبيعة العلاقة مع الأم، وعلى الرغم من ذلك يمكن الإشارة إلى النتائج الآتية:

1 – إن النمط السائد للعلاقة بين الأم والمبحوثات ذوات الفئة العمرية (من 8–20) سنة، هو تلك العلاقة التي يغلب عليها التفاهم على الرغم من أنها ليست قوية (38,2%). يليها مباشرة نمط العلاقة الذي يتصف بالتوافق في أحيان والسوء في أحيان أخرى (35,3%)، في حين أن (26,5%) من المبحوثات داخل هذه الفئة

العمرية على علاقة قوية بالأم، كما أن المبحوثات (من سن 18–20) هن الوحيدات اللاتي ليست لهن علاقة سيئة بالأم.

2 – إن النمط السائد للعلاقة بين الأم والمبحوثات ذوات الفئة العمرية (من 21–23)، هو تلك العلاقة التي يمكن وصفها بالقوة؛ إذ بلغت نسبة هذا النمط من العلاقة داخل هذه الفئة العمرية (32,9%)، في حين أن (31,5%) من مبحوثات هذه الفئة العمرية أخذت علاقتهن بأمهاتهن نمط التفاهم، و(6,08%) من الفئة العمرية على علاقة سيئة بالأم.

3 – تخلو الفئة العمرية (من 24–26) من نمط علاقة سائدة؛ فكل من العلاقة القوية والعلاقة التي تأخذ الشكل الجيد في أحيان والسيئ في أحيان أخرى حصلت على (31,7%)، في حين أن (29,3%) من المبحوثات داخل هذه الفئة العمرية على علاقة سيئة بأمهاتهن.

4 – تخلو الفئة العمرية من (27 وما فوق) من نمط علاقة سائدة، فكل من العلاقة القوية وعلاقة التفاهم حصلت على (33,3%) في حين أن (12,5%) من مبحوثات هذه الفئة العمرية على علاقة سيئة بأمهاتهن. وعليه حصل نمط العلاقة القوية على أعلى نسبة (33,3%) داخل الفئة العمرية (27 سنة وما فوق). وحصلت علاقة التفاهم على أعلى نسبة (38,2%) داخل الفئة العمرية (18–20)، وحصل نمط العلاقة الجيد في أحيان والسيئ في أحيان أخرى على أعلى نسبة (35,3%) داخل الفئة العمرية (18–20)، في حين حصلت العلاقة السيئة (12,5%) كنمط للعلاقة يربط بين الأم والابنة داخل الفئة العمرية (27 سنة وما فوق). وفي المقابل (23,5%) من الفئة العمرية (18–20) على علاقة تفاهم بأمهاتهن كنمط سائد للعلاقات داخل هذه الفئة العمرية. في حين أن (32,9%) من الفئة العمرية (21–23) على علاقة قوية بأمهاتهن كنمط سائد للعلاقات داخل هذه الفئة العمرية، و(31,7%) من الفئة العمرية (24–26) على علاقة قوية بأمهاتهن، ونجد النسبة نفسها على علاقة جيدة في أحيان وسيئة في أحيان أخرى كنمط سائد للعلاقات داخل هذه الفئة العمرية، والنسبة نفسها كذلك (33,3%) من الفئة العمرية (27 سنة وما فوق) على علاقة قوية بأمهاتهن، والنسبة نفسها على علاقة تفاهم كنمط سائد للعلاقات داخل هذه الفئة العمرية.

التعليق:

قد ترجع قوة العلاقة بين الأم وابنتها في عمر الـ (27 سنة وما فوق) إلى أن

البنت في هذه السن ينظر إليها كمرأة لها وضعها في الأسرة حتى لو لم تكن متزوجة، في حين أن سوء العلاقة قد يكون نتيجة لحدة الصدمات التي كانت تميز العلاقة في المراحل العمرية السابقة. علماً بأن تفاهم المبحوثات ذوات الفئة العمرية (من 18–20) قد يرجع إلى تعودهن نمط الأم في التعامل الذي يرتبط أيضاً بكون العلاقة تتأرجح بين الجيد والسيئ.

ثانياً – الحالة الاجتماعية والعلاقة بالأم:

تشير البيانات إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0,001) بين الحالة الاجتماعية للمبحوثة والعلاقة بالأم؛ حيث بلغت نسبة المطلقات ذوات العلاقة السيئة مع الأم (83,3%) كنمط علاقة سائد للمطلقة مع أمها. كما تحظى أعلى نسبة من المتزوجات (36,9%) بعلاقة قوية مع أمهاتهن؛ في حين أن نمط العلاقة السائد بين المبحوثات غير المتزوجات والأمهات هو الجيد في أحيان والسيئ في أخرى؛ حيث بلغت النسبة (34,7%)، ويمكن تفصيل نتائج العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمبحوثة وعلاقتها بأمها كالآتي:

1 – بالنسبة للمبحوثات غير المتزوجات شكلت العلاقة الجيدة في أحيان والسيئة في أحيان أخرى النمط السائد للعلاقة داخل فئة غير المتزوجات (34,7%)، تليها علاقة التفاهم وحصلت على (32,7%)، ثم العلاقة القوية (28,7%)، و(4%) فقط من غير المتزوجات على علاقة سيئة بأمهاتهن.

2 – داخل فئة المتزوجات (36,9%) على علاقة قوية بأمهاتهن كنمط سائد للعلاقة داخل هذه الفئة، يليها التفاهم (35,4%) كنمط للعلاقة، ثم الجيد في أحيان والسيئ في أخرى بنسبة (26,2%)، و(1,5%) فقط من المتزوجات على علاقة سيئة بأمهاتهن.

3 – من المطلقات داخل العينة وعددهن الإجمالي 6 مبحوثات، 5 على علاقة سيئة بأمهاتهن، وواحدة فقط على علاقة قوية بوالدتها.

التعليق:

يمكن تفسير النتائج إلى ما هو متعارف عليه من أن علاقة الأم بابنتها بعد الزواج تختلف عنها قبل الزواج؛ حيث تصبح الأم المعين والمرشد على الحياة الزوجية الجديدة لابنة تفتقر إلى الخبرة في التعامل مع الرجل والكيفية التي ينجح بها الزواج. في حين أنه من المتعارف عليه أيضاً أن وضع المرأة المطلقة المرفوض من قبل المجتمع والأسرة يحتم في بعض الحالات علاقة سيئة مع الأم التي يطلب منها التعايش مع وضع

ابنتها المطلقة والمشكلات العائلية التي قد تتبع ذلك، وبخاصة في حالة وجود أطفال ورغبات الابنة التي تتجه نحو حياة بدرجة من الاستقلالية عن الأسرة.

ثالثاً – فرق السن بين الأم والابنة والعلاقة بالأم:

تشير البيانات إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين فرق السن بين الأم والابنة والعلاقة بالأم. (32,8%) من المبحوثات اللواتي يوجد فرق كبير في العمر بينهن وبين أمهاتهن نجد العلاقة الجيدة في أحيان والسيئة في أحيان أخرى كنمط غالب للعلاقة بين الأم والابنة، في حين أن (40,7%) من المبحوثات اللواتي لا يوجد فرق كبير في العمر بينهن وبين أمهاتهن ذلك النمط من العلاقة غير القوية، ولكن المبنية على تفاهم كنمط سائد للعلاقة بين الأم والابنة، كما تجدر الإشارة إلى أن (81,8%) من العلاقات السيئة بين الأم والابنة هي لمبحوثات العينة ذوات الفرق العمري الكبير بين الأم والابنة. ويمكن تفصيل نتائج العلاقة لفرق السن بين الأم والابنة وتأثيرها في علاقة الأم بالابنة كالآتي:

1– (40,7%) من مبحوثات العينة ذوات الفرق العمري البسيط[5] بين الأم والابنة يتمتعن بعلاقة تفاهم مع الأم كنمط سائد للعلاقة بالأم. يأتي في المرتبة الثانية كنمط العلاقات السائدة تلك العلاقة القوية التي تتمتع بها (33,3%) من المبحوثات. في حين أن (22,2%) من المبحوثات داخل العينة نفسها على علاقة جيدة بأمهاتهن في أحيان وسيئة في أخرى، و(3,7%) فقط من العينة على علاقة جيدة بأمهاتهن.

2 – (32,8%) من مبحوثات العينة ذوات الفرق العمري الكبير[6] بين الأم والابنة يتمتعن بعلاقة جيدة في أحيان وسيئة في أخرى كنمط سائد للعلاقة بالأم، يأتي في المرتبة الثانية لنمط العلاقات السائد تلك العلاقة القوية التي تتمتع بها (30,3%) من المبحوثات. في المقابل (29,4%) على علاقة تفاهم بأمهاتهن، و(7,6%) من المبحوثات على علاقة سيئة بأمهاتهن.

التعليق:

يمكن إرجاع النتائج السابقة إلى ما يشكل إحدى صعوبات الأبناء في التعامل مع الوالدين، وهو اختلاف الأجيال؛ حيث يعتبر فرق العمر البسيط بين الوالدين والأبناء مؤشراً لحياة أسرية تتسم بالتفاهم والمرونة وبمشاركة أكبر من الأبناء، في

(5) فرق العمر البسيط بين الأم والابنة هو ما قل عن 20 عاماً.
(6) فرق العمر الكبير بين الأم والابنة هو ما زاد على 20 عاماً.

حين نجد أن فرق العمر الكبير بين الوالدين والأبناء مؤشر لحياة أسرية تقوم على المحافظة على عادات المجتمع وتقاليده، كما قد يعاني أبناء هذه الأسر صعوبة في التعامل مع الوالدين، ناتجة من اختلاف تطلعات كل جيل وقيمه.

رابعاً – وجود إخوة ذكور والعلاقة بالأم:

تشير البيانات إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود إخوة ذكور للمبحوثة والعلاقة بالأم. (35%) من مبحوثات الفئة ذوات الإخوة الذكور، على علاقة تفاهم بأمهاتهن كنمط سائد للعلاقة بين الأم والابنة، في حين أن (60%) من مبحوثات الفئة اللاتي ليس لهن إخوة ذكور على علاقة جيدة وسيئة بالأم في الوقت نفسه كما يمكن الإشارة إلى النتائج الآتية:

1 – بالنسبة لفئة المبحوثات اللواتي ليس لهن إخوة ذكور يبدو نمط العلاقة الجيد في أحيان والسيئ في أخرى كنمط سائد للعلاقة بين الأم والابنة، في حين أن (20%) على علاقة قوية بأمهاتهن، و(20%) أيضاً على علاقة سيئة بأمهاتهن.

2 – علاقة التفاهم هي النمط السائد لمبحوثات الفئة اللاتي لهن إخوة ذكور؛ حيث إن (100%) من علاقات التفاهم بين الأم والابنة هي لهذه الفئة من العينة، في حين يشكل ذلك كنمط للعلاقات داخل الفئة بنسبة (35%). (31,9%) من هذه الفئة على علاقة قوية بأمهاتهن في مقابل (27,6%) من المبحوثات لهذه الفئة على علاقة جيدة في أحيان وسيئة في أخرى بأمهاتهن، و(5,5%) من المبحوثات على علاقة سيئة بأمهاتهن.

التعليق:

من النتائج السابقة يمكن القول إن وجود الإخوة الذكور إن كان يعني شيئاً فهو تجربة مشوبة بالتمييز لصالح الابن الذكر كما سيظهر ذلك لاحقاً. غير أن عدم وجود إخوة ذكور لا يعني بالضرورة علاقة جيدة بالأم في مقابل المؤشرات الأخرى السابقة كالسن والحالة الاجتماعية.

خامساً – قوة العلاقة بالأب والعلاقة بالأم:

تشير البيانات إلى وجود علاقة ذات ارتباط متوسط (R=075) (R=.328) Spearman (R=.327) Kendall بين قوة العلاقة بالأب وتأثيرها على العلاقة بالأم، حيث نجد (31,9%) من مبحوثات الفئة ذوات العلاقة الأقوى بالأب على علاقة جيدة بأمهاتهن في بعض الأحيان وسيئة في الأخرى، في حين أن (35,7%) من مبحوثات الفئة ذوات العلاقة الأقوى بالأم على علاقة تفاهم بأمهاتهن كنمط سائد للعلاقة

داخل هذه الفئة وتفصيلاً لهذه البيانات يمكن استنتاج ما يأتي:

1 – الفئة ذوات العلاقة القوية بالأب تأخذ علاقتهن بأمهاتهن كنمط سائد للعلاقة تلك الجيدة في أحيان والسيئة في أخرى وذلك بنسبة (31,9%)، يليها نمط العلاقة القوي بنسبة (29,8%)، ثم التفاهم بنسبة (25,5%)، وأخيراً السيئ بنسبة (12,8%).

2 – الفئة ذوات العلاقة الأقوى بالأم تأخذ علاقة التفاهم بالأم كنمط سائد بنسبة (35,7%)، والقوية في المرتبة الثانية بنسبة (31,7%)، والجيد في أحيان والسيئ في أخرى بنسبة (28,6%) والسيئ بنسبة (4%) فقط.

كما تشير البيانات إلى وجود علاقة ارتباط عكسية متوسطة (R=-.777) Kendall - Spearman (R=.- 458) بين علاقة المبحوثة الأقوى بالأب وغيرة الأم، حيث أشارت (63%) من مبحوثات هذه الفئة إلى أن علاقتهن الأقوى بآبائهن تثير غيرة أمهاتهن، في حين أن (37%) من الفئة نفسها، واللاتي على علاقة أقوى بآبائهن، لا تثير غيرة الأمهات.

التعليق:

ما يمكن استنتاجه من البيانات السابقة هو أن قرب الابنة من أبيها مؤشر لضعف علاقتها مع الأم، حيث إن وحدة الجنس بين الأم والابنة وما ينتج عنه من تشابه في الاهتمامات إلى جانب الوجود الأطول للأم مع الابنة، كاف لضمان علاقة أقوى. وبذلك يمكن اعتبار أن قرب الابنة من أبيها ما هو إلا دليل على ضعف علاقتها بأمها.

سادساً – شخصية الأم وعلاقة الأم بالابنة:

تشير البيانات إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0,05 (0,190) بين شخصية الأم وعلاقة المبحوث بها. حيث بلغت نسبة المبحوثات ذوات علاقة التفاهم مع الأم (68,4%) كنمط سائد للعلاقة بين الابنة والأم المعتدلة الشخصية، في حين بلغت نسبة المبحوثات ذوات العلاقة الجيدة في أحيان والسيئة في أخرى (96,2%) كنمط سائد للعلاقة بين الابنة والأم المسيطرة. في حين أن نسبة الأمهات السلبيات اللاتي يتمتعن بعلاقات قوية مع بناتهن هي (38,9%).

جدول (4)
العلاقة بين شخصية الأم وعلاقتها بابنتها

شخصية الأم العلاقة مع الأم		Q5			المجموع
		سلبية Negative	مسيطرة Dominant	معتدلة Fair	
Q6 قوية	Count	21	2	31	54
	Expected Count	9,1	23,1	21,8	54,0
	% Within Q6	%38,9	%3,7	%75,4	%100,0
	% Within Q5	%72,4	%2,7	%44,3	%31,2
	% Of Total	%12,1	%1,2	%17,9	%31,2
ليست قوية بل على تفاهم	Count	4	14	39	57
	Expected Count	9,6	24,4	23,1	57,0
	% Within Q6	%7,0	%24,6	%68,4	%100,0
	% Within Q5	%13,8	%18,9	%55,7	%32,9
	% Of Total	%2,3	%8,1	%22,5	%32,9
جيدة في أحيان وسيئة في أحيان أخرى	Count	2	50	0	52
	Expected Count	8,7	22,2	21,0	52,0
	% Within Q6	%3,8	%96,2	%0,0	%100,0
	% Within Q5	%6,9	%67,6	%0,0	%30,1
	% Of Total	%1,2	%28,9	%0,0	%30,1
سيئة	Count	2	8	0	10
	Expected Clount	1,7	%4,3	4,0	10,0
	% Within Q6	%20,0	%80,0	%0,0	%100.,0
	% within Q5	%6,9	%10,8	%0,0	%5,8
	% Of Total	%1,2	4,6	%0,0	%5,8

تابع/جدول (4)
العلاقة بين شخصية الأم وعلاقتها بابنتها

شخصية الأم العلاقة مع الأم		Q5 سلبية Negative	مسيطرة Dominant	معتدلة Fair	المجموع
المجموع	Count	29	74	70	173
	Expected Count	29,0	74,0	70,0	173,0
	% Within Q6	%16,8	%42,8	%40,5	%100,0
	% Within Q5	%100,0	%100,0	%100,0	%100,0
	% Of Total	%16,8	%42,8	%40,5	%100,0

Chi-Square Test

	Value	df	Asymp Sig (2-tailed)
Pearson Chi-Square	125,739 [(7)]a	6	0,001
Likelihood Ratio	151,556	6	0,001
Linear-by-Linear			
Association	5,490	1	0,019
N Of Cases	173		

التعليق:

لعل من المؤكد أن أحد العوامل الفاعلة التأثير في علاقة الأم بابنتها هو شخصية الأم. ولذلك بين الأم المسيطرة والمعتدلة والسلبية تظهر الأم المسيطرة لتكون علاقة ضعيفة مع بناتها. ويمكن إرجاع ذلك إلى أن السيطرة ترتبط بانعدام المساحة الفردية للابنة مما ينتج منه الرفض لهذه السيطرة وما قد يتبع ذلك من

(7) a.3 Cells (25.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 1.68.

مواجهات وصدامات بين الابنة وأمها. في حين أن الأم السلبية قد ترجع قوة العلاقة بينها وبين ابنتها إلى سلبيتها، بما قد يشمله ذلك من عدم مسؤوليتها المباشرة عن ملامح حياة الابنة، فكلتاهما مستضعفة خاضعة لسيطرة الأب (الرجل).

جدول (5)
تعامل الأم مع الابنة

أسلوب التعامل	نعم		لا		مجموع التكرار	مجموع النسبة
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة		
استخدام الضرب وبخاصة في الصغر	61	%64,7	112	%35,3	173	%100
استخدام السب والشتم	38	%22	135	%78	173	%100
استخدام الإرغام على فعل ضد رغبتك	87	%50,3	86	%49,7	173	%100
استخدام أسلوب الأمر	100	%57,8	73	%42,2	173	%100
استخدام أسلوب يخلو من العواطف	74	%42,8	99	%57,2	173	%100
استخدام أسلوب يعتمد على الحرمان	83	%48	90	%52	173	%100
استخدام أسلوب التدخل في جميع الأمور الخاصة	103	%59,5	70	%40,5	173	%100
استخدام أسلوب التمييز لصالح الأولاد	120	%69,4	50	%30,6	173	%100
استخدام أسلوب التهميش للاحتياجات الخاصة والمشاعر	92	%53,2	81	%46,8	173	%100

من جدول (5) يتضح أن للأمهات أساليب في التعامل مع بناتهن، يمكن تحديدها فيما يأتي:

1 – التمييز لصالح الأولاد بنسبة (69,4%).

2 – استخدام الضرب وبخاصة في الصغر بنسبة (64,7%).

3 – التدخل في جميع الأمور الشخصية بنسبة (59,5%).

4 – استخدام الأوامر كوسيلة للتعامل بنسبة (57,8%).

5 – استخدام أسلوب التهميش للاحتياجات والمشاعر بنسبة (53,2%).

6 – استخدام أسلوب الإرغام على فعل ضد الرغبة بنسبة (50,3%).

7 – استخدام أساليب تخلو من العواطف عند التعامل بنسبة (42,8%).

8 – استخدام السب والشتم عند التعامل بنسبة (22%).

التعليق:

يتضح من جدول (5) يتضح أن التفرقة لصالح الولد ما زالت إحدى أساسيات مفاهيم التربية في الأسرة السعودية؛ فعلى الرغم من ارتفاع نسبة التعليم والوعي العام للأمهات بحقوق البنات وتبعات التفرقة من ناحية، والإناث بحقوقهن المتساوية كأبناء داخل الأسرة من ناحية أخرى فإن التفرقة لصالح الأولاد تظهر لتعبر عن أسلوب الأسرة السعودية في التربية، الذي ما زال يقوم في التعامل مع الأبناء – كذكور وإناث – على أنهما يختلفان في الحقوق والفرص.

المناقشة:

تشير النتائج إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين شخصية الأم واستخدام الضرب، وبخاصة في الصغر كوسيلة للتعامل. على الرغم من ذلك تظهر الأمهات المسيطرات الأكثر استخداماً للضرب في تعاملهن مع بناتهن بنسبة (55,4%) في مقابل (13,8%) من الأمهات السلبيات و(22,9%) فقط من الأمهات المعتدلات. كذلك تظهر المسيطرات الأكثر استخداماً لأسلوب السب والشتم في التعامل مع الابنة وذلك بنسبة (50%). مقابل (34,2%) من الأمهات المعتدلات و(15,8%) فقط من الأمهات السلبيات.

كما تشير النتائج إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين شخصية الأم وإرغام الابنة على فعل ضد رغبتها وذلك عند مستوى الدلالة (0,001) حيث يظهر هذا الأسلوب من التربية كنمط مميز للأمهات المسيطرات، وبناء على ذلك فإن (90,5%) من الأمهات المسيطرات يستخدمن هذا الأسلوب في التعامل مقابل (31%) من الأمهات السلبيات و(15,7%) من الأمهات المعتدلات. وبذلك يكون أسلوب الإرغام على فعل هذه الرغبة كأسلوب في التعامل مع الابنة من قِبل (77%) من الأمهات المسيطرات و(12,6%) من قِبل الأمهات المعتدلات و(10,3%) من قِبل الأمهات السلبيات.

كذلك تعكس النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين شخصية الأم واستخدام أسلوب الأوامر في التعامل مع الابنة؛ حيث تشير النتائج إلى أن أسلوب الأمر نمط سائد لدى (90,5%) من الأمهات المسيطرات ولدى (40%) من الأمهات المعتدلات، في حين أن (17,2%) فقط من الأمهات السلبيات اللاتي يستخدمن أسلوب الأمر.

وبذلك يصبح هذا نمطاً للتعامل لدى العينة بنسبة (67%) من اللواتي اعتبرن أمهاتهن مسيطرات و(28%) من اللواتي اعتبرن أمهاتهن معتدلات و(5%) فقط من العينة اعتبرن أمهاتهن السلبيات يستخدمن أسلوب الأمر في التعامل معهن.

هناك أيضاً علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0,001) بين شخصية الأم ونمط التعامل الخالي من العواطف؛ حيث يظهر هذا النمط كسمة مميزة للأمهات المسيطرات وذلك بنسبة (79,9%) وبنسبة (27,6%) لدى الأمهات السلبيات مقابل (8,6%) فقط لدى الأمهات المعتدلات. في حين أن (91,4%) من الأمهات المعتدلات لا يتعاملن مع بناتهن بشكل يخلو من العواطف، مقابل (72,4%) من الأمهات السلبيات و(20,3%) فقط من الأمهات المسيطرات.

وتظهر الأمهات المسيطرات في الاعتماد على أسلوب الحرمان في التعامل مع بناتهن بشكل يميزهن عن الأمهات الأخريات؛ حيث بلغت نسبة الأمهات المسيطرات اللواتي يستخدمن أسلوب الحرمان مع بناتهن (80,7%)، في حين أن (16,9%) من الأمهات المعتدلات مع بناتهن اعتمدن على هذا الأسلوب، و(2,4%) فقط من الأمهات السلبيات، وبذلك تكون الأمهات اللاتي لا يستخدمن أسلوب الحرمان في التعامل هن المعتدلات، وذلك بنسبة (62,2%)، ثم السلبيات بنسبة (30%)، في حين أن (7,8%) فقط من الأمهات المسيطرات لا يستخدمن هذا النمط في التعامل. كذلك تظهر الأمهات المسيطرات أكثر أنواع الأمهات تدخلاً في جميع أمور بناتهن وذلك بنسبة (61,2%) مقابل (28,2%) من الأمهات المعتدلات و(10,7%) من الأمهات السلبيات. وبذلك تكون الأمهات السلبيات الأقل اعتماداً على أسلوب التدخل بنسبة (62,1%) في حين أن (58,6%) من الأمهات المعتدلات و(14,9%) من الأمهات المسيطرات اللواتي لا يعتمدن على أسلوب التدخل.

ويظهر التمييز لصالح الأولاد – كما ذكر سابقاً – ليشكل تجربة عاشتها وتعيشها (69,4%) من عينة الدراسة. ولكن على العكس من ظهور الأم المسيطرة في أنماط التعامل تلك التي تقوم على الحرمان والتدخل والضرب والإرغام على فعل ضد الرغبة والأوامر والخالي من العواطف تظهر الأم المسيطرة الأقل استخداماً

لأسلوب التمييز. حيث تشير البيانات إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0,001) بين الأم المعتدلة ومن ثم السلبية واستخدام أسلوب التفرقة في المعاملة بين الذكور والإناث. من فئة العينة التي تعاني التمييز (54,2%) ممن وصفن أمهاتهن بالاعتدال مقابل (27,5%) من الأمهات اللواتي وصفن بالسيطرة و(18,3%) من الأمهات الموصوفات بالسلبية يمارسن التمييز. وبذلك يمارس التمييز بنسبة (92,9%) من الأمهات المعتدلات، و(75,95) من الأمهات السلبيات مقابل (44,6%) من الأمهات المسيطرات.

وعلى الرغم من وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نمط التهميش للاحتياجات والمشاعر في التعامل مع الابنة وشخصية الأم فإن الأمهات المسيطرات أكثر ممارسة لهذا النمط وذلك بنسبة (58,1%) مقابل (55,7%) من الأمهات المعتدلات و(34,5%) من الأمهات السلبيات. وبذلك تكون الأمهات السلبيات أقل استخداماً لنمط التهميش للاحتياجات والمشاعر؛ حيث إن (65,5%) منهن لا يستخدمن هذا الأسلوب ثم (44,3%) للأمهات المعتدلات ثم (41,9%) للأمهات المسيطرات.

الخاتمة:

هل في علاقة الأم بالابنة أخوية نسوية (Sisterhood)؟

إن الوضع العام للمرأة تحدده الفرص السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تفرزها التصورات النمطية بالمجتمعات العربية لحقوق المرأة. تلك الحقوق المتمثلة ظاهرياً بحق التعليم والعمل والملكية والاستقلال المادي، ونسبياً في حق الزواج واختيار الزوج والطلاق تجعل من تجربة المرأة الأم والمرأة الابنة تجربة متشابهة الملامح في العلاقة مع الدولة والخضوع لسلطة الرجل ضمن نهج الأسرة العربية.

وعلى الرغم من ذلك تؤكد نتائج الدراسة أن التشابه في وضع المرأة ليس بتشابه كامل، وأن اختلاف وضع المرأة الأم ودورها في الأسرة يجعل من واقع المرأة الابنة تجربة متميزة حتى وإن كانت الأم قد عاشتها غير أنها تصبح بعد ذلك أحد العناصر الأساسية لمعالمها وملامحها. إن للمرأة الزوجة والأم وربة البيت منافذ للقوة والتأثير في قيامها بأدوارها؛ فالنظرة التقليدية للقوة – كما تناقش (سامية الساعاتي، 1999: 22) – في معظم الدراسات السوسيولوجية موجهة توجيهاً ذكرياً ومركزة على شكل واحد أو نوع واحد من أنواع القوة، وهي القوة الرسمية

كالدولة والحكومة. أما القوة غير الرسمية، القوة التي تظهر في الأماكن الخاصة كالمنازل، فقد أُهملت من قبل هذه الدراسات. إن المرأة – كما ترى سامية الساعاتي (1999: 22) – كمنشئة أساسية للأطفال لها قدرة هائلة على التأثير في نماذج شخصياتهم وسلوكهم. إن مركز المرأة المحوري والأساسي في الأسرة يجعل من المرأة مؤثراً ليس في صحة أفراد هذه الأسرة فحسب، بل في مرضهم أيضاً.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي:

أولاً: أن العلاقة القوية مع الأم هي لتلك الفئة من العينة التي تبلغ (27 سنة وما فوق)، والفئة العمرية نفسها أيضاً أكثر عينة في الدراسة على علاقة سيئة بأمهاتهن.

ثانياً: أن أكبر نسبة من عينة الدراسة ذوات فرق السن البسيط مع أمهاتهن على علاقة تفاهم بالأم في مقابل أن نمط العلاقة السائد لذوات الفرق الكبير مع أمهاتهن جيد في أحيان وسيئ في أحيان أخرى.

ثالثاً: أن المتزوجات من العينة على علاقة أفضل بأمهاتهن من غير المتزوجات في حين أن المطلقات علاقتهن سيئة بأمهاتهن.

رابعاً: عدم وجود علاقة بين وجود إخوة ذكور داخل الأسرة ونمط العلاقة بالأم.

خامساً: أن قوة علاقة الابنة مع أبيها مؤشر لضعف العلاقة مع الأم.

سادساً: هناك ارتباط بين شخصية الأم وعلاقتها بالمبحوثة؛ (68,4%) من علاقة المبحوثات بأمهاتهن القائمة على التفاهم هي مع الأمهات المعتدلات، و(96,2%) من علاقة المبحوثات بأمهاتهن القائمة على التذبذب بين الجيد والسيئ هي مع الأمهات المسيطرات، و(38,9%) من علاقة المبحوثات بأمهاتهن القائمة على القوة هي مع الأمهات السلبيات.

سابعاً: التمييز لصالح الأبناء الذكور نمط التربية السائد للأسرة السعودية، يليها استخدام العقاب الجسدي وبخاصة في الصغر، ثم التدخل في الأمور الشخصية، ثم استخدام الأوامر، ثم التهميش للاحتياجات والمشاعر، ثم الإرغام، ثم الحرمان، ثم الخالي من العواطف، ثم السب والشتم.

وأخيراً هل تعكس النتائج ملامح علاقة أخوية نسوية بين الأم وابنتها؟

إن ما تعكسه نتائج الدراسة هي أن علاقة الأم مع ابنتها ليست علاقة امرأة مع امرأة تقوم على وحدة المصالح والمصير حتى تكون هناك أخوية نسوية وإنما هي نموذج آخر لعلاقة سلطوية، بحيث يصبح تسلط الأم أكثر اضطهاداً للابنة مع تسلط

الرجل. وتغفل الأم وحدة الجنس والمصير بينها وبين ابنتها للتفسيرات الآتية:

أولاً: أن التغيير الذي يشمل المفاهيم المرتبطة بالجنسين هي أحد أبطأ جوانب الثقافة العربية استجابة للتحولات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية التي تعرضت لها المجتمعات العربية.

ثانياً: أن الأم والنساء الأكبر سناً بصورة عامة هن أداة المجتمع والرجل لتحويل الأنثى إلى مرأة، وبذلك لا تصبح الأم مربية فحسب وإنما مسؤولة عما تحمله المرأة الابنة من فكر وسلوك أيضاً. وتؤكد ذلك روز هايز (Heis, 1975: 620)، حيث وجدت في دراستها عن الختان في السودان أنه على الرغم من أن الختان يحقق مكاسب للرجل، فإن النساء هن من يقدن ويباشرن إجراءات ومراسم العملية.

ثالثاً: أن وضع الأم داخل الأسرة العربية وما يحققه لها من سلطة على أبنائها الذكور ولفترة أطول على الإناث يجعل من التربية وأسلوب التعامل القهري النمط الأقوى لاستمرارية هذه السلطة والقوة.

رابعاً: أن نمط التربية العربية للمرأة لا يقوم على المقاومة والرفض وإنما يأخذ طابع السلبية، بحيث إن الابنة لا تفتقر إلى دعم ومساندة الأم لها كمرأة بل تصبح هذه المرأة الأم الأكثر حرصاً على تجربة لابنتها تشابه تلك التي تعرضت لها هي.

خامساً: أن الأخوة النسوية قد لا تكون أكثر من مجرد مصطلح قامت النسوية بتبنيه هروباً من اختلاف ظروف الواقع المعيش للنساء.

المراجع

حياة الرايس (1995). المرأة من سلطة الإنس إلى سلطة الجان. القاهرة: سينا للنشر.

سامية الساعاتي (1999). علم اجتماع المرأة: رؤية معاصرة لأهم قضاياها. القاهرة: دار الفكر العربي.

Cole, J. (1993). Commonalities and differences. In Lucinda Peech (Ed)., *Women in Culture: A Woman's Studies Anthology*. London: Blackwell.

Evans, J. (1995). *Feminist theory today: An introduction to second-wave feminism*. London: Sage Publication.

Heis, R. (1975). Female genital mutilation, Fertility control, Woment's roles, and the patrilineage in modern Sudan: A functional analysis. *American Ethnologist*, 2. (4): 617-633.

Peech, L. (1998). Introduction. In Lucinda Peech (Ed), *Women in Culture: A Woman's Studies Anthology*. London: Blackwell.

Richard, J. (1980). *The secptical feminist*. London: Routledge.

Smith, D. (1983). Women. Class and family in R. Miliband and J. Savile (Eds), *Socialister*. London: Merlin Press.

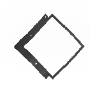
Whitehead, A. (1984). Women solidarity-and divisions among women. *IDS Bulletin*, 15. (1): 1-17.

Williams, P. (1994). On being the object of property. in Ann Merrmann & Abigail Stewart (Eds)., Theorizing feminism: Parallel trends in the humanities and social sciences. Oxford: West View Press.

Zanoglo, C. R. (1993). *Feminism and the contradiction of oppression*. London: Routledge.

قدم في: مايو 2001.

أجيز في: يونيو 2003.



الألفية الجديدة: التحديات والآمال

استحدثت مجلة العلوم الاجتماعية باب «الألفية الجديدة: التحديات والآمال» بهدف استطلاع آراء الباحثين والمفكرين، كل في ميدانه، حول ما يعتقدونه أبرز التحديات التي تواجه الإنسانية، فضلاً عن الآمال التي يرنون إليها ويتطلعون إلى تحقيقها مع قدوم الألفية الجديدة.

وقد قامت المجلة بنشر تلك الآراء تباعاً بدءاً من العدد (1) ربيع 2000. وتواصل المجلة في هذا العدد استكتاب طائفة بارزة من أهل العلم والفكر والثقافة.

أحمد مختار عمر*

ظل المعجم العربي يحتل مركز الصدارة بالنسبة لمعاجم الشعوب الأخرى حتى مطلع عصر النهضة حيث جمد المعجم العربي وعجز عن ملاحقة معاجم اللغات الأخرى، وعن الاستفادة من التطورات المذهلة التي لحقت بصناعة المعاجم على المستوى العالمي.

وقد كان أهم ما عاق انطلاقة المعجم العربي، وقدرته على منافسة معاجم اللغات الأخرى ما يأتي:

1 - غياب المؤسسات التجارية الكبرى عن الساحة المعجمية؛ إما إيثاراً للسلامة، أو بحثاً عن عائد مادي سريع. وأمامنا - كنموذج صارخ - مكتبة لبنان التي تخصصت في هذا الميدان، ونشرت مئات الأعمال المعجمية دون أن تقتحم العمل المعجمي الحقيقي بإصدار معجم عام من صنعها، تتوافر فيه المواصفات العالمية، على نحو ما فعلت دار أكسفورد، أو لونجمان، أو لاروس على سبيل المثال.

* أستاذ متفرغ بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة، وعضو مجامع اللغة العربية بمصر وليبيا ودمشق. أستاذ ورئيس قسم اللغة العربية بجامعة الكويت سابقاً. توفي عام 2003، رحمه الله رحمة واسعة.

2 – عجز المؤسسات الرسمية مثل المجامع اللغوية والمجالس الوطنية والقومية عن القيام بالدور المنشود للأسباب الآتية:

أ – خضوعها لقيود الروتين الحكومي والرسمي، وتولي الموظفين المكتبيين إدارة شؤونها.

ب – غياب الرؤية الواضحة، والنظرة المستقبلية، ونقص المتابعة الدائمة، والتقييم المستمر لخطوات الأداء.

ج – البطء الشديد في الإنجاز، وغياب التخطيط، والعمل دون جدول زمني يتم وضعه مقدماً.

د – استخدام الجمع اليدوي، والاعتماد على البطاقات الورقية، دون الاستعانة بالأجهزة الحديثة على نحو ما سنتحدث فيما بعد.

هـ – نقص الكفاءات المدربة القادرة على التعامل مع خطوات العمل، والاعتماد على موظفين لا يتمتعون بالقدرة على الإبداع، ولا يلمون بأوليات العمل المعجمي، ولا تبرز لديهم النظرة المستقبلية، ولا تتجلى عندهم روح المبادرة والمنافسة، أو حتى روح الاطلاع للاستفادة من إنجازات الآخرين.

فما السبيل إلى كسر هذا الحاجز الحصين بيننا وبين الإبداع المعجمي؟ وكيف ندخل بالمعجم العربي عصر المعاجم الحديثة، لا بالمفهوم الزمني، ولكن بمفهوم التقنية المتقدمة، والصناعة المعجمية العالمية؟

ليس أمامنا إلا أن نفتح أعيننا على أعمال الآخرين، وننهل من منابعهم، ونحاكي مناهجهم التي ابتكروها، وطوروها خلال السنوات الخمسين الأخيرة، قبل أن يفوتنا الركب، أو قبل أن نفاجأ بغيرنا ينتزع الراية في أخص خصائصنا، ويسجل علينا سلبية لا تمحوها السنون.

إن مفتاح الحل يكمن في شيئين:

أولهما: إنشاء هيئة قومية عربية مستقلة تتولى مهمة الإشراف والتخطيط والتنسيق وتوزيع الأدوار بين المشتغلين بالعمل المعجمي، كما تتولى إعداد الميزانية التقديرية، وتوفير الاعتمادات المالية اللازمة من مصادر تمويلية متعددة تشمل:

1 – اتحاد الناشرين العرب، ودور النشر الكبرى. وإذا كانت دور النشر الخاصة تبحث عن الربح، فإن صناعة المعاجم ستحقق لها ما تريد، بعد أن تجاوز التوزيع

السنوي للمعاجم الملايين، وأصبحت دور النشر الإنجليزية الكبرى – على سبيل المثال – تحقق أرباحاً خيالية على الرغم من المنافسة الشديدة بينها، والتكاليف الباهظة التي تتحملها.

2 – المؤسسات الثقافية العربية مثل المجلس الوطني في الكويت، والمجلس الأعلى للثقافة بمصر، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي، والمجامع اللغوية العربية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

3 – المؤسسات الثقافية الأهلية المنتشرة في العالم العربي، وبخاصة في دول الخليج.

4 – الهبات والتبرعات والمساهمات الشخصية من أثرياء العالم العربي، باعتبار المشروع هدفاً قومياً.

كما تقوم الهيئة بالاستفادة من الخبرات المبعثرة في مراكز بحثية كثيرة مثل مراكز البحوث، وكليات الحاسبات، وأقسام اللغات، والمجامع والجمعيات اللغوية، والمتخصصين في شتى فروع العلم بعد أن اتسعت آفاق العمل المعجمي، وغطت جميع فروع المعرفة.

ويحتاج إنشاء هذه الهيئة إلى ما يأتي:

1 – مقر دائم مزود بعدد من الأجهزة والمعدات الضرورية التي على رأسها الحواسيب المتقدمة، والقارئات الضوئية (O.C.R.).

2 – تجهيز مكتبة مزودة بجميع المصادر والمراجع والتسجيلات الصوتية اللازمة.

3 – إعداد كوادر بشرية متعددة الاختصاصات يجمعها رئيس عمل واحد، وأطقم من المحررين، ومدخلي البيانات، والمدققين اللغويين، وعدد من الباحثين المطلعين على أعمال المراكز البحثية أو الجامعية الغربية المهتمة بدراسة المعجم وإنتاجه، مثل مركز دراسة المعجم بجامعة إكستر، وقسم اللغة الإنجليزية بجامعة برمنجهام، ومؤسسات لونجمان، وكولنز، ووبستر، ولاروس، ومعهد علم اللغة التطبيقي بألمانيا، ومعهد المعجم الهولندي بأمستردام وغيرها.

وثانيهما: إنشاء قاعدة بيانات شاملة للغة العربية تغطي العصر أو العصور المعنية بالبحث، وتضم ملايين النصوص والتعبيرات السياقية والكلمات؛ إذ لم يعد

الحديث الآن مقبولاً عن قواعد بيانات صغيرة، أو محدودة بعد أن تعدى الرقم في بعض المعاجم الأوروبية حاجز الـ 400 مليون كلمة، كما لم يعد الحديث الآن مقبولاً عن جمع يدوي للمادة، أو تفريغ البيانات في بطاقات تنسخ باليد، أو تخزن في الحواسيب.

ولا ننسى الآن دور «الإنترنت» والمادة المتاحة على أسطوانات مدمجة مما يساعد – إلى جانب الماسحات الضوئية – على سرعة التخزين، وعدم الاعتماد الكلي على لوحة المفاتيح.

وربما كان أهم ما سيتعرض له العمل المعجمي من تعديلات بناء على استخدام التقنيات الحديثة ما يأتي:

1 – بيان نسبة تكرار كل كلمة داخل القاعدة، ونسبة تكرار كل معنى من معاني الكلمة ليكون تحديد حجم المعجم مبنياً على معدل التكرار، وليس على الذوق الشخصي.

2 – التخلص من مشكلة الحجم بالنسبة للمعجم الورقي الذي كان يسعى لتقليص المساحة وتقليل الأجزاء تخفيضاً للتكلفة وللسعر.

3 – إزالة الحاجز بين المعجم والموسوعة عن طريق دمج النوعين في عمل واحد شامل للمعلومات الموسوعية والمعجمية.

4 – إمكانية الحصول على المعاجم على أقراص أو أسطوانات مدمجة ذات إمكانيات تخزين ضخمة، وإمكانية الحصول على المعاجم من خلال الخط المباشر. وقد صار الآن عدد من الموسوعات والمعاجم الإنجليزية متاحاً من هذا الطريق.

وعلى الرغم من اعترافنا بأن المعاجم الورقية العربية لن يهجرها العالم العربي في المستقبل القريب؛ فإن إعداد مادة أي معجم عربي حديث لا يمكن أن تتصور الآن ومستقبلاً دون استخدام الحواسيب، ودون اعتماد على قواعد البيانات ودون معالجة المادة آلياً.

إكرام بدرالدين

شهد القرن العشرون عديداً من التغيرات والأحداث والتحولات المهمة التي تمثلت في تراجع الوزن النسبي لبعض القوى الدولية وتزايد دور قوى أخرى وتأثيرها، كما شهد اندلاع حربين عالميتين في خلال ربع قرن من الزمان، وشهد

* أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة – ومعار لجامعة الكويت.

أيضاً محاولة إنشاء منظمات وهيئات دولية تهدف إلى تكريس جهود التعاون الدولي، كما شهد ظهور أيديولوجيات سياسية معينة وانهيارها كالفاشية والنازية والشيوعية، وشهد موجة من الاستقلال والتحرر في قارات آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، كما شهد المحاولات والنماذج المختلفة للتنمية، كما شهد القرن العشرون أيضاً السقوط المدوي للاتحاد السوفيتي السابق وانهيار حائط برلين والتحول من نظام الثنائية القطبية إلى نظام الأحادية القطبية.

وقد ترتب على هذه التحولات ولا سيما انهيار الاتحاد السوفيتي السابق وانهيار النظرية الشيوعية ظهور فكرة العولمة وما تمثله من تحديات للدول النامية بصفة خاصة، وهي التي ظهرت بطريقة واضحة منذ منتصف التسعينيات من القرن العشرين. ويمكن القول إنها من أهم المتغيرات المؤثرة على كوكب الأرض وهو يبدأ الألفية الثالثة، وبخاصة بعد محاولات التنظير لهذه السياسة الجديدة ومحاولة إضفاء الطابع العلمي عليها من جانب المفكرين والباحثين الغربيين.

وفي رأينا أن العولمة Globalization تثير عدة تحديات مهمة تواجه دول العالم الثالث، التي تنتمي إليها الدول العربية، وتتمثل أهم هذه التحديات فيما يأتي:

أولاً – تحدي التغريب: فالثقافة المرتبطة بالعولمة لا تعبر عن مزج وتداخل وتكامل بين الثقافات المختلفة بل تعبر عن تمدد وتوسع عالمي للثقافة الغربية، وتصبح العولمة وفقاً لذلك هي عملية اعتناق ثقافة الغرب وبصفة خاصة القيم الأمريكية ونمط الحياة السائدة في الولايات المتحدة، ولعل هذا ما دفع البعض إلى إطلاق اصطلاح الإمبريالية الثقافية Cultural imperialism لوصف هذا الوضع. وينطوي هذا الاتجاه الذي يجعل من العولمة مرادفاً للتغريب على ثلاثة مثالب أولها: أنه ينطوي على درجة كبيرة من التعميم، وثانيها: أن التغريب ينطوي على نوع من العنصرية، أو التمحور حول الذات، وثالثها: الخط الأحادي لهذا الاتجاه، بمعنى أن كل الثقافات الأخرى يجب أن تتأثر بالثقافة الغربية وتنهض في داخلها، وهو ما يعبر عن نظرة متعالية تنظر بها الثقافة الغربية إلى الثقافات الأخرى، فكيف يمكن للدول النامية التعامل مع تحدي التغريب.

ثانياً – تحدي التغيرات الاقتصادية العالمية، ويقصد بذلك التحول الذي شهدته الرأسمالية كونها مرتبطة بدولة قومية معينة إلى رأسمالية تتخطى الحدود القومية أو عابرة للقومية، وكان من أهم العوامل التي ساعدت على هذا التطور

الشركات المتعددة الجنسية التي أصبح لها اليد العليا في الأنشطة الاقتصادية في إطار اقتصادي عالمي يزداد تكاملاً، وتتسم هذه الشركات متعددة الجنسية بالفخامة وتنوع الأنشطة التي تمارسها وبانتشارها الجغرافي واعتمادها على المدخرات العالمية، وقد تكفلت الاتجاهات الدولية المختلفة التي توجتها اتفاقية الجات بتحقيق فكرة السوق العالمية الواحدة التي تسودها المنافسة بديلاً عن فكرة السوق الداخلية، وأصبحت عملية نقل التكنولوجيا وانتقال المعلومات والمضاربات من الأمور السهلة في هذا السوق الكبير مع التقدم الهائل في وسائل الاتصال والمواصلات وهو ما يثير التحدي أمام الدول النامية، هذا التحدي الذي يتمثل في كيفية التعامل الناجح مع هذه التغيرات الاقتصادية العالمية.

ثالثاً – تحدي الثورة المعرفية والتكنولوجية، فقد حدث تطور هائل في منهج البحث العلمي والتطور التكنولوجي مما ساعد على إحلال الآلة محل الإنسان في أعمال ذهنية، وهو ما يمكن أن يطلق عليه الثورة الصناعية الثانية، فإذا كانت الثورة الصناعية الأولى قد ساعدت على إحلال الآلة محل الإنسان في المجهود الجسدي والعضلي، فإن الثانية أحلتها في الأعمال الذهنية أيضاً، والتحدي هنا كيف يمكن للدول النامية مواكبة الثورة الصناعية الثانية بينما هي لم تلحق بالثورة الصناعية الأولى؟

رابعاً – تحدي الديون الخارجية، وما يعنيه ذلك من اعتماد متزايد من جانب الدول النامية على الغرب والولايات المتحدة، فقد تعثرت عديد من الدول النامية في سداد ديونها نتيجة للضعف الاقتصادي والسياسي لحكوماتها والتي تصبح غير قادرة على الاستغلال الأمثل لمواردها أو إدارة شؤونها الاقتصادية بكفاءة مما ساعد على هروب رؤوس الأموال من الدول النامية وتزايد ارتباط الأخيرة بالغرب وأصبحت أكثر خضوعاً لتوجهات الغرب بالنسبة للسياسات المالية والنقدية والاقتصادية مما ساعد على تكريس النموذج الغربي في تلك الدول إلى الاعتماد المتزايد والاستقطاب الكبير من الناحيتين الاقتصادية والسياسية، فكيف يمكن للدول النامية مواجهة هذا التحدي المتعلق بالديون الخارجية؟

خامساً – تحدي انهيار المسلمات: فقد انهارت، أو على الأقل ضعفت، عديد من المسلمات التي سادت العالم لفترة طويلة، فالباحث الأمريكي ذو الأصل الياباني «فوكوياما» يتحدث عن نهاية التاريخ، التي يقصد بها انتصار وسمو الأيديولوجية

الرأسمالية في صورتها المستحدثة على ما عداها من أيديولوجيات، ويمكن بالمنطق نفسه أن نتحدث عن نهاية الجغرافيا نتيجة لسقوط الحواجز الجغرافية والمكانية بفعل التقدم الهائل في وسائل الاتصال والمواصلات والتكنولوجية المتطورة التي أصبحت تتجاوز الزمان والمكان مسهمة بذلك في ظهور مفهوم القرية العالمية. كما يمكن الحديث أيضاً عن نهاية السيادة بمفهومها التقليدي بمعنى السلطة العليا التي لا تدانيها سلطة أخرى، حيث أدت التطورات الحديثة إلى التدخل في شؤون الدول المختلفة بدعاوى متعددة سياسية كانت أم اقتصادية مثل حماية حقوق الإنسان وتدعيم الديمقراطية وإصلاح الخلل الهيكلي في الاقتصاد وغيرها من الدعاوى التي ساعدت على تراجع مفهوم السيادة في شكله التقليدي مفسحاً المجال أمام نمط جديد من العلاقات بين الدول يعتمد على مزيد من الاحتواء من جانب القوى الكبرى للكيانات الأصغر والأضعف.

ويمكن الحديث أيضاً عن نهاية الانغلاق الإعلامي حيث لم يعد من المتصور في عصر الأقمار الصناعية والتكنولوجيا المتقدمة والسماوات المفتوحة أن تتبع أي دولة سياسة الانغلاق الإعلامي، فالرسالة الإعلامية ستصل دائماً إلى الأفراد بصرف النظر عن مدى توافقها من عدمه مع رغبة الدولة ومصالحها، فكيف يمكن للدول النامية الاستجابة لهذه التحديات المترتبة على سقوط مسلمات عرفها العالم لفترة طويلة؟

وبالإضافة إلى هذه التحديات التي تواجه الدول النامية بصفة عامة، والتي تندرج فيها الدول العربية والإسلامية فإنه توجد في رأينا بعض التحديات التي تواجه الدول العربية في مطلع الألفية الثالثة وتتمثل فيما يأتي:

(1) تحدي الصراع العربي الإسرائيلي، الذي يعتبر في رأينا صراع وجود أكثر منه صراع حدود والذي أوشك على الوصول إلى مراحله النهائية. والسؤال هنا كيف سيحل هذا النزاع ولمصلحة من؟ ومن المستفيد من ذلك؟ وما تأثير هذا الحل على التوازنات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وعلى الاستقرار العالمي ولا سيما أنه مع افتراض تحقيق السلام فسيظل التحدي الإسرائيلي قائماً وإن كان سيتخذ شكلاً اقتصادياً بدلاً من الشكل العسكري؟

(2) تحدي الديمقراطية، فقد أصبحت الديمقراطية هي اللغة الوحيدة التي يجيدها ويحترمها العالم، وبمقدار نجاح الدول العربية في التحول الديمقراطي

وإدخال التغيرات السياسية اللازمة، تستطيع أن تتكامل في منظومة الديمقراطية العالمية.

(3) التحدي التنموي، حيث إن تحدي التنمية في رأينا يعتبر من أهم التحديات التي لا تزال تواجه الدول العربية، ويتطلب الأمر تكثيف الجهود العربية وعلى المستوى الإقليمي لمواجهة هذا التحدي.

(4) تحدي بناء المؤسسات، ويقصد بذلك مزيد من التوجه نحو إضفاء الطابع المؤسسي على عملية صناعة القرار وعلى السياسات والبرامج المختلفة، مما يؤدي إلى إضفاء درجة من الاستقرار والنضج على هذه السياسات ويكفل لها الثبات والاستمرار.

ونشير أخيراً إلى أن هذه التحديات، على الرغم من تنوعها وتعددها لا تعني أن صورة المستقبل قاتمة بالضرورة، إذا تحقق النجاح في الاستجابة لهذه التحديات، بحيث يؤخذ من الجديد بقدر، ويتم التمسك بالتقليدي بقدر بما يحقق التوازن المنشود، وإدخال الإصلاحات اللازمة وتنشيط التعاون على المستوى الإقليمي بين الدول النامية حتى تزداد قوتها على مواجهة هذه التحديات وهي تبدأ ألفية جديدة من تاريخ البشرية.

الرشيد بو شعير*

عندما نستعرض حصاد القرن الماضي من التحولات الكبرى في شتى المجالات، تطالعنا لوائح مشرقة من الإنجازات والأرباح، وفي الوقت ذاته تطالعنا لوائح أخرى قاتمة من المآسي والإخفاقات والخسائر الفادحة التي أرهقت البشرية جمعاء.

فإذا كان العلم قد يسّر حياة الإنسان في مجالات إعلامية واقتصادية وصحية واجتماعية لا تحصى، فإن الحروب والصراعات الأيديولوجية وأطماع الدول الاستعمارية في الهيمنة على الدول المستضعفة واستنزاف ثرواتها القومية، قد عسّر تلك الحياة.

ولعل ذلك كله يعبر عن اصطراع نوازع الخير والشر في أعماق الإنسان، ويعكس مسيرته التاريخية التي تتخللها عثرات وانتصارات، وإحباطات «سيزيفية»، وطموحات «برومثية».

* أستاذ في جامعة الإمارات – كاتب قصة ومسرحية، صدر له العديد من الكتب فضلاً عن البحوث المنشورة في مجلات محكمة.

وبما أن المقام يقتضي منا الوقوف قليلاً عند «التحديات والآمال» التي تمخضت عن التجارب البشرية في القرن الماضي، وانتصبت هواجس مستمرة في القرن الجديد، فإننا نوجز القول على النحو الآتي:

1 – إذا كانت البشرية قد عانت لقرون طويلة الأمراض الفتاكة التي أبادت عشرات الملايين من الناس، فإن كلاً من مرض «الإيدز» ومرض «إيبولا» يمثل تحدياً كبيراً في الألفية الجديدة، والأمل معقود على المنظمات الصحية ومراكز البحث العلمي في أرجاء العالم أن تتعاون من أجل توفير البلسم الناجع لكل الناس، أغنياء وفقراء.

2 – إن المخدرات التي استفحل أمرها في العقود الأخيرة من القرن الماضي أصبحت تهدد المجتمعات البشرية، وبخاصة في أوساط الشباب الذي يعد عماد المستقبل، وهو ما يمثل تحدياً آخر لا يقل خطراً عن تحدي الأمراض والأوبئة.

3 – الأمن الغذائي: إن تزايد النمو الديموغرافي على الكرة الأرضية، وبخاصة في المناطق الفقيرة، يشكل تحدياً خطيراً بالنسبة إلى المجتمع الدولي؛ ذلك أن هذا النمو لا يتناسب مع النمو الاقتصادي المتباطئ، ولا سيما أن المساحات الخضراء لا تفتأ تنحسر وتتقلص لصالح المصانع الحديدية والمباني الإسمنتية والرمال الزاحفة، فضلاً عن تراجع كميات الأمطار وعدم انتظامها، وفضلاً عن الكوارث الطبيعية.. إن ذلك كله لا يساعد على تأمين الغذاء لمئات الملايين من الأفواه الفاغرة، وهو ما يحتاج إلى تنفيذ خطة صارمة من المجتمع الدولي لمواجهة هذا التحدي.

4 – إن طموح عدد من الدول إلى امتلاك الطاقة النووية واستخدامها في الدفاع أو الوقاية أو الهيمنة، يشكل تحدياً آخر من أخطر التحديات التي تواجه المجتمع الدولي، ولذلك فإن هذا المجتمع مطالب بالعمل على نزع السلاح النووي من أيدي الجميع دون استثناء.

5 – التحدي التكنولوجي، ويتراءى في تفاقم الهوة بين الدول المتقدمة تكنولوجياً والدول التي تعاني الجهل والفقر في هذا المجال الحيوي؛ فإذا لم يؤخذ بيد هذه الدول فإنها سوف تنكفئ على ذاتها وتصبح خارج التاريخ.

6 – إن جنوح القوميات والأعراق إلى الانفصال عن الدولة في ظل غياب الديمقراطية والعدالة في توزيع الثروات، يشكل هو الآخر تحدياً للمجتمع الدولي، لأن تلك الحروب العقيمة لن تخلف إلا الدمار والبؤس وعرقلة التنمية.

7 – إذا كان التناحر الديني قد أراق أنهاراً من الدماء ومحا كثيراً من معالم الإرث الحضاري البشري في فترة الحروب الصليبية في الألفية المنصرمة، فإن المجتمع الدولي مطالب بتعميم وتأكيد ثقافة التسامح والحوار العلمي المجرد بين الأديان بغية الوصول إلى الحقيقة بمناهج موضوعية، وتوظيف الدين في تحقيق القيم الأخلاقية والإنسانية، ومواجهة الجريمة والجهل والمرض والفقر.

8 – إن ظاهرة العولمة التي تكتسح الكرة الأرضية مستهدفة توحيد العالم في الألفية الجديدة، تحتاج إلى ترشيد دون ريب؛ ذلك أن هيمنة الشركات الكبرى على الاقتصاد العالمي، ومحاولة فرض ثقافة واحدة على سائر القوميات، لن يكون في مصلحة الجميع، ومن هنا كان لا بد من توظيف العولمة في دعم أواصر التعاون والتواصل بين الأمم والشعوب والعمل على تعميم فوائدها في كل المجتمعات الغنية والفقيرة على حد سواء، تأكيداً للوئام والاستقرار والتطور البشري الشامل.

9 – إن المجتمع الدولي في حاجة إلى إصلاح منظومة القانون الدولي وإعادة صياغة دستور دولي ملزم يحفظ حقوق الدول والأفراد والمجموعات، ويحتكم إليه لفض النزاعات بين الدول، حتى لا تجور الدول القوية على الدول المستضعفة، وحتى يستطيع أي فرد مضطهد أن ينصف بوصفه إنساناً ينبغي أن يتمتع بحقه في العيش والكرامة والحرية.

وختاماً، فإن المجتمعات البشرية تعيش على ظهر سفينة واحدة، اسمها الأرض؛ فإن غرقت هذه السفينة غرق الجميع، وإن نجت نجا الجميع، إلى أن تبلغ غايتها التي رسمها الإله سبحانه.

وديع فلسطين*

ما زالت ترن في أذني الصيحة التي أطلقها الدكتور عبدالكريم خليفة رئيس مجمع اللغة العربية الأردني في المؤتمر السنوي لمجمع القاهرة الأخير حيث قال: إن العرب في العصور الماضية أسهموا في الحضارة الإنسانية بما أضافوه إليها من فتوحات في الطب والصيدلة والرياضيات والفلك والفلسفة وعلم الاجتماع. أما في

* تخرج عام 1942 في معهد الصحافة بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، وزاول مسؤوليات مختلفة في الصحف والمجلات، وعمل بتدريس علوم الصحافة في المعهد نفسه، وله أكثر من أربعين كتاباً بين مؤلف ومترجم، وهو عضو في مجمعي اللغة العربية بدمشق والأردن.

القرن العشرين المنتهي، فإن العرب لم يسهموا بشيء على الإطلاق، وهي حقيقة مؤسفة ينبغي الجهر بها.

هذه الصيحة الصادقة حول عقم الأمة العربية تحدوني إلى القول بأن أول التحديات الماثلة أمام أمة العرب في الألفية الجديدة إنما يتمثل في البحث عن أسباب هذا العقم لأن الداء لا يعالج إلا بعد تشخيص أسبابه. فهل ترجع هذه الأسباب إلى قصور في نظمنا التعليمية أو في أوضاعنا الاجتماعية أو في أولويات اهتماماتنا أو في كياننا الإداري؟ في الحديث الشريف «اطلبوا العلم ولو في الصين»، ولعل تحديد الصين بالذات غير مقصود إلا من حيث الدلالة على طّلاب العلم من أبعد الأمصار حتى ولو كانت الصين – عند إطلاق هذا الحديث – غارقة في التخلف. بل إن من مأثور الكلام القول: «خذوا الحكمة من أفواه المجانين»، وما يُراد بذلك إلا أن تؤخذ الحكمة من أي مصدر تنبعث منه حتى ولو كان المصدر أفواه المجانين.

وإذ نلتفت إلى أوضاعنا في الماضي القريب، نلاحظ أننا أفرطنا في عنتريات الخطب حتى صدقنا أنفسنا بأننا الأعظم والأقوى والأكبر، غافلين عن حقيقة أوضاعنا في عالم بات يعيش في واجهة مكشوفاً أمام الكافة في أركان الأرض الأربعة «كنا نجعجع مثلاً بأننا أقوى قوة ضاربة في شرق البحر المتوسط، ثم اكتشفنا بعد المأساة أننا كنا أضعف قوة مضروبة! وكنا نغرق أنفسنا في شعارات نعزّي بها أنفسنا مثل «أمجاد يا عرب أمجاد» و«من الخليج الثائر إلى المحيط الهادر» و«أمة واحدة خالدة أبد الدهر» و«القومية العربية» وما إلى ذلك من الشعارات التي لم نجد لها ترجمة في دنيا الواقع. كما ذهبنا إلى أن اختيار أولي الأمر منّا ينصرف إلى أهل الثقة لا إلى أهل الخبرة، وهكذا حكمنا بالإعدام على الصفوة العظيمة من ذوي الخبرة، فباتوا يلتمسون لهم مجالاً في الخارج حيث برزوا في ميادينهم المختلفة، وانتفعت بخبرتهم أمم أجنبية، وصار منهم مؤهّلون للفوز بأعلى الجوائز العلمية العالمية كجائزة نوبل.

أنشأنا جامعة الدول العربية عام 1945 تحدونا آمال عراض في أن تصبح الأمة العربية قوة عظمى موحّدة الأهداف والغايات لها صوت مسموع في الحلبات الدولية. ولكن هذا الصرح الشامخ تضاءل قدره وإن اتسعت دائرة عضويته، فتعذر عليه أن يوحّد كلمة العرب في أي مجال، وكاد يصبح منتدى للكلام إن لم يكن للمشاحنات. فلا تحققت وحدة عربية، ولا زالت السدود العالية المفروضة على التنقّل فيما بين

مواطني دول الجامعة، بل ازدادت استحكاماً، ولا أمكن تداول الكتب – وهو أضعف الإيمان – بين دول هذه الجامعة، ورحم الله الشاعر المهجري إلياس فرحات الذي قال عندما كانت الجامعة العربية تضم سبعة من الأعضاء:

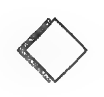
إذا كانت الدُّولاتُ سبعاً ليعربٍ فكم دولة تستوعب الصين والهند

وإن استقصاء الردة الحضارية في عالمنا العربي يحتاج إلى تأمل هذه الأسباب بصدق مع النفس ورغبة جادة في التخلص من كل القيود التي كبّلت طاقاتنا وكادت توردنا منزلة هي في الحضيض بين الأمم. وهذا هو التحدي الأكبر الذي يواجه عالمنا العربي في مستهل الألفية الثالثة التي فاجأتنا بهجوم شرس على كل قيمنا وأوضاعنا على الرغم من أننا متخلفون ومفتقرون إلى أوليات المجتمع الحضاري، ودع عنك الاتهامات الموجهة إلينا بأننا إرهابيون ومخرّبون وأعداء للإنسانية.

ومن حق الشعوب أن تحلم وأن تكون لها آمال متطاولة، ولكن عليها أن تسعى جاهدة في سبيل تحقيق هذه الآمال، والبداية الأولى للانطلاق لن تكون إلا من رحم الجامعات – وقد أصبح عددها في الوطن العربي عشرات – فالجامعات هي الحاضنة للرؤوس المفكرة التي تهضم علوم الدنيا ثم تخرجها إبداعاً واختراعاً وتجديداً. صحيح أن التكنولوجيا قد غزت عالمنا العربي، ولكن العرب ما زالوا مستقبلين لهذه التكنولوجيا مستهلكين لها، ولن يرتقوا في سلم المجد حتى ينجحوا في إنتاج هذه التكنولوجيا والتجديد فيها وتجاوز مستوياتها إلى مستويات أعلى بكثير.

لقد كنا في الماضي نلقي اللوم على الاستعمار الذي حكم معظم ديار العرب. ولكن الاستعمار انتهى منذ سبعين عاماً، وانتقلت المقاليد إلى أيدي العرب أنفسهم، فما الذي حال بينهم وبين أن يتولى العرب أمور تقدمهم بأنفسهم وأن يسابقوا الزمن كما فعلت اليابان وألمانيا بعد دمارهما في الحرب، ولن نقول كما فعلت تايلاند وماليزيا وتايوان وكوريا!. في زيارة لمصر من بضع سنين سئل رئيس وزراء ماليزيا عن سبب توجه بلاده إلى الشرق، أي إلى اليابان وتايلاند، مع أن الروابط الروحية التي تصلها بالغرب، أي بالبلاد العربية، كانت حريّةً بأن تجعلها تتجه غرباً. فقال إن بلاده عندما أرادت أن تنهض، نظرت إلى الغرب فوجدته يرفل في آثار التخلف والقصور، في حين أن الشرق كان يحمل تباشير النهوض والانطلاق، فكان طبيعياً أن تتوجه ماليزيا إلى الشرق حتى ولو كان معنى ذلك إدارة ظهرها إلى الغرب أي إلى البلاد العربية.

وإن أحداث 11 سبتمبر التي تمخضت عن سياسات شرسة تتوجه بكل ضراوتها نحو شرقنا الأوسط، إنما تعني أننا الآن إزاء معركة حياة أو موت، وهو وضع ينبغي أن يستنفر كل الهمم في أمة العرب كي تنفض غبار التخلف والتمزق والهمود، وتواجه التكتلات العالمية بتكتل مقابل، وتعقد العزم على أن تعيش العصر بكل أبعاده، ولا سيما لأنها لا تفتقر إلى الموارد البشرية ولا إلى الموارد المادية. فأمة قوامها نحو 250 مليون نسمة ولديها النصيب الأكبر من احتياطيات النفط العالمية لن تعجز عن أن تثبت وجودها الحضاري في هذا الكوكب العولمي. فلنبدأ بمراجعة النفس ومعرفة أوجه الضعف وأوجه القوة في جميع أوضاعنا، ولنعالج كل قصور في أنظمتنا التعليمية والاجتماعية والإدارية والثقافية، ولنشجع كل باحث ودارس وعالم، ولنفتح أبواب الحرية الثقافية على مصاريعها، ولنكن أمة خليقة بأن تكون خير أمة أخرجت للناس.



مراجعات الكتب

سياسة

العراق المعاصر

تاليف: عبدالوهاب محمد رشيد
الناشر: دار المدى للثقافة والنشر 472 صفحة
تاريخ النشر: 2002 – دمشق
مراجعة: فريدة الأنصاري*

وفق منهج تحليلي يحاول د. عبدالوهاب رشيد إيضاح أزمة الديمقراطية في العراق، من خلال تتبعه لمسيرة أنظمة الحكم والأحزاب السياسية العراقية، منذ مستهل القرن العشرين وقيام الدولة العراقية – حتى الوقت الحاضر، وعلاقة تلك الأنظمة والأحزاب بغياب الديمقراطية في العراق.

أثار المؤلف في هذا الكتاب مواضيع شائكة حساسة تمس جميع الأحزاب وأنظمة الحكم في العراق، ولم يكن الهدف – كما يذكر المؤلف في الصفحات الأولى – الركض وراء نتائج مقصودة أو إصدار أحكام مرسومة لصالح هذا الحزب أو ذاك النظام، بقدر ما هو الإحساس بالمشاركة في التفكير والمحاورة، ودعوة جميع الأطراف لتبني القيم العلنية والتعايش السلمي والاعتراف بالآخر. ولعل هذا أقل شيء يستطيع أن يقدمه الباحثون العراقيون وهم في غربتهم.

قسم المؤلف الكتاب إلى مقدمة وثلاثة أقسام، وكل قسم احتوى فصلين أو ثلاثة فصول معتمداً على عدد من المصادر والوثائق الحزبية.

تضم المقدمة – التي جاءت كمدخل للكتاب – ثلاثة مباحث تتبع فيها المؤلف التطور التاريخي لعلم السياسة، وتطور الديمقراطية في العالم وتحولها من مفهومها

---

* باحثة عراقية.

النظري إلى المفهوم العملي في القرن الثامن عشر، وتطرق إلى الأحزاب السياسية منذ ظهورها.

أما القسم الأول من الكتاب فورد بعنوان «المواريث التاريخية في العراق» واحتوى مقدمة وفصلين. تناول فيهما المؤلف تاريخ العراق السياسي في العهدين الملكي والجمهوري، وحاول الوقوف على السمات المحورية لكلا العهدين، والدروس التي يمكن استخلاصها فيما يخص أنظمة الحكم والأحزاب السياسية.

ولتتبع هذه المسيرة الطويلة خصص المؤلف الفصل الأول من هذا القسم لبحث فترة العهد الملكي التي أطلق عليها فترة العهد الملكي الليبرالي، وقسمها إلى ثلاث فترات:

– الفترة الأولى من 1921–1932، وشكلت بداية الانتداب البريطاني ونهايته، ودخول العراق عصبة الأمم المتحدة.

– الفترة الثانية من 1933–1945، واتسمت بظهور المشكلة الإثنية، وتدخل الجيش في السياسة، وكثرة الانقلابات العسكرية لتنتهي بالاحتلال البريطاني للعراق.

– الفترة الثالثة من 1946–1958، وفيها ارتبطت العائلة المالكة ببريطانيا بشكل واضح ومكشوف، وبرز دور شيوخ القبائل في سياسة البلاد الاقتصادية، وبدء الحركة القومية، وتصاعد حركات القمع ضد المعارضة.

ومن خلال السياق التاريخي لتلك الأحداث يحاول المؤلف تحليل النظام الدستوري العراقي في عام 1925، فيبين كيف نص الدستور على إخضاع الوزارة للمجلس النيابي، واعتمد مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث وفق نظام الرقابة المتبادلة والتوازن في عملية التنفيذ، وتأكيد حياد السلطة القضائية، غير أن الواقع التاريخي للأحداث أثبت عكس ذلك، فقد بقي الملك الحاكم المطلق في تدبير أمور الدولة، وفي اختيار رؤساء الوزارات بغض النظر عن الأغلبية البرلمانية، وهذا ما دفع الوزارات المعينة إلى حل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة لتلفيق مجالس موالية لها، مما انعكس سلباً على كفاءة الجهاز الإداري ونزاهته، وأدى إلى تردي الأوضاع الاقتصادية، وظهور طبقة الإقطاع، وظهور أحزاب سياسية عديدة تباينت في أهدافها وهوية مؤسسيها وقواعدها التنظيمية، مثل حزب نخبة البلاط، وأحزاب المعارضة العلنية، وأحزاب المعارضة السرية، والتي كان من أبرزها الحزب الشيوعي العراقي وحزب الضباط الأحرار.

استطاع حزب الضباط الأحرار نتيجة تنظيماته السرية، واتصالاته بعدد كبير من الضباط الناقمين على سياسة الحكومة، إنهاء الحكم الملكي في العراق، وإعلان النظام الجمهوري، الذي شكل محور الفصل الثاني من هذا القسم.

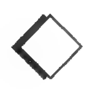
ووفق ما يذكر أنه بعد فترة وجيزة من قيام الحكم الجمهوري الجديد، حدثت صراعات عنيفة بين قادة الثورة من جهة، والقوى السياسية من جهة أخرى، أدت إلى فشل القادة في بناء أسس النظام السياسي والاجتماعي الثوري الجديد، وإلى مزيد من أعمال العنف وإلى تدمير وحدة القوى الوطنية، بالإضافة إلى صعوبة تحديد المسارات والاتجاهات لفترة تالية، مما أدى في النهاية إلى مقتل عبدالكريم قاسم، وتوالي الانقلابات العسكرية، وتعدد الأنظمة، وتوالي الانحدارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ونتيجة لذلك انخفض دخل الفرد العراقي في العام 1980 إلى 161 دولاراً عام 1995، في حين بلغ 295 دولاراً في عام 1943. ويبقى السؤال الذي يطرح نفسه أين تكمن مشكلة نظام الحكم في العراق؟ ولماذا انتهى إلى هذا الدمار والخراب؟

يجيبنا المؤلف عن هذا السؤال في ص179 من الكتاب فيذكر أن ذلك يعود إلى تولي القيادة العسكرية الحكم وغياب القيادة المدنية، ولهذه القيادة تقاليدها العسكرية وقواعدها المعروفة سلفاً لدى أعضائها فقط مما أدى إلى عجزها في بناء نظام سياسي مدني يستند إلى حكم الدستور والقانون والمشاركة الجماعية، وإلى انهيار وحدة القوى الوطنية، وتأجج الصراعات القبلية والطائفية وتصاعد حركات المؤامرات والتصفيات وتآكل الإنجازات الاقتصادية، وتراجع العراق إلى الوراء عقوداً من الزمن. وأمام هذه الحالة المزرية يطرح المؤلف سؤالاً: أين تكمن أزمة الحكم في العراق؟ يجيبنا عنه في القسم الثاني من الكتاب.

على مدى فصلين من القسم الثاني الذي يندرج تحت عنوان «أزمة الديمقراطية» يحلل المؤلف أسباب غياب الديمقراطية في الوطن العربي أولاً وفي العراق ثانياً، وبالنسبة للعراق الذي هو موضوع بحث المؤلف يؤكد أن كل انقلاب حدث في العراق سجل تراجعاً حضارياً، وجسّد عقلية متصلبة، تقوم على النظرة الأحادية لوقائع الحياة الدنيوية النسبية، واعتبار الفترة السابقة شراً بمجملها؛ فيعدم القادة، ويسجن المؤيدون، وتهجّر الكفاءات والخبرات لتحل مكانها عناصر جديدة لا تملك أي كفاءة أو خبرة، مما أثر ذلك بشكل كبير على بنية المجتمع العراقي الحضاري، ولم يكن ذلك مسؤولية الحكام فقط بل مسؤولية الأحزاب أيضاً.

جاء القسم الثالث من الكتاب تحت عنوان «الأحزاب العراقية والمسألة الديمقراطية» وبين فيه المؤلف موقف الأحزاب العراقية من الديمقراطية وفق ما نصت عليه برامجها وشعاراتها، وفشلها في تحويل شعاراتها من رؤيتها النظرية إلى الواقع العملي. ويجري المؤلف بعد ذلك إحصاء تحليلياً لآراء عينة من المثقفين العراقيين حول أوضاع الأحزاب العراقية فكراً وممارسة، ليختمه ببحث سبل تطوير الخطاب السياسي للأحزاب العراقية ومستلزمات تأهيلها لقيادة عملية التحويل الديمقراطي في العراق، مؤكداً أن المطلوب من جميع فصائل الأحزاب العراقية، تبني الديمقراطية فكراً وتطبيقاً والتخلي عن العنف واحترام الآخر.

من قراءة الكتاب نجد أن المؤلف قد وفق في تحليل أسباب غياب الديمقراطية في العراق، غير أنه لم يوفق في اختيار عنوان الكتاب، فالعنوان أكبر بكثير من محتواه، وحبذا لو جاء تحت عنوان آخر مثل «أزمة الديمقراطية في العراق المعاصر» أو «الدكتاتورية في العراق المعاصر» أو «الفردية في السياسة العراقية» ثم لا أعرف كيف أطلق المؤلف صفة الليبرالية على العهد الملكي، وقد أكد هو نفسه في صفحات متعددة من الكتاب فشل الحكم الملكي في تحقيق الديمقراطية، وتحقيق الرفاه الاقتصادي للبلاد وانتشار النظام الإقطاعي في أرجاء البلاد، في حين أن الليبرالية – كما هي معروفة وقد أكد هو في ص39 من الكتاب – تعبر عن تحرير الإنسان والاقتصاد من القيود الاستبدادية – الإقطاعية وتدعو إلى مبدأ المنفعة الفردية في إطار مصلحة الجماعة، واحترام الملكية الخاصة، وأخيراً في ص170 يحدد المؤلف استقالة البكر وتولي صدام الحكم بسنة 1976، والأصح أنها سنة 1979، وقد يكون ذلك بسبب خطأ مطبعي.



علم نفس

علم نفس الأدب (مجلدان)

تأليف: مصري عبدالحميد حنورة.
الناشر: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع (1998، 2001).
مراجعة: الحسين عبدالمنعم*

يقع المجلدان معاً في 828 صفحة من القطع المتوسط تضم في مجموعها 45 فصلاً، يحاول المؤلف خلالها تقديم عرض علمي شائق لتجربته الطويلة في مجال الإبداع والمبدعين وتحليل الأعمال الإبداعية التي تزيد على ثلاثين عاماً.

– ففي **المجلد الأول** – الذي يضم 23 فصلاً – حاول المؤلف تقديم الأدلة العملية على علمية هذا الفرع من علم النفس ومحدداً لموقعه على خريطة كل من علم النفس والأدب، فعلم النفس يدرس الإبداع في الأدب باعتباره سلوكاً، بينما يهتم الأدب بمواصفات العمل الإبداعي. ومن ثم فإن علم نفس الأدب تنحصر مهمته في ثلاثة محاور هي: فعل الإبداع، وخصائص الأديب المسؤول عن هذا الفعل، والمنتج الأدبي.

بعد ذلك انتقل المؤلف إلى مناقشة موضوع الغموض في الأعمال الفنية، ويرى أن الغموض في العمل الفني قد يؤدي إلى الاستثارة الدافعة إلى مزيد من اليقظة لمعرفة المعنى والإمساك بتلابيبه. كما أن الغموض في حد ذاته سلاح ذو حدين؛ فإذا ما وقع على شخصية متماسكة وصلبة ساعد ذلك على استيعاب الموقف، وأتى الغموض بثماره الإيجابية. أما إذا وقع على شخصية غير متماسكة وضعيفة أدى ذلك إلى اضطراب نفسي بدرجة أو بأخرى يدفع الشخص بعيداً عن العمل الغامض أو المعقد.. هذه هي الصورة في الفصول الثلاثة الأولى.

---

* قسم علم النفس، جامعة القاهرة والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بدولة الكويت.

أما في الفصول الثمانية التالية فقد قدم المؤلف بانوراما للقيم التي يعيشها ثمانية من الأدباء العمالقة وهم: عباس محمود العقاد، وتوفيق الحكيم، وتوماس مان، ويحيى حقي، وإحسان عبدالقدوس، ويوسف إدريس، وعلي أحمد باكثير، وصلاح عبدالصبور، وفتحي سعيد. وجميعهم حاول المؤلف سبر أغوارهم بشكل مباشر من خلال استبارهم في دراستيه، الماجستير والدكتوراه، ما عدا عباس محمود العقاد وتوماس مان اللذين اعتمد في دراستهما على سيرتهما الذاتية، وعلى ما تركاه من أعمال أدبية، وما نشر عنهما من باحثين آخرين. حاول المؤلف في الفصول الثمانية الوصول إلى «الأساس النفسي الفعال» المحرك لكل منهم في إنجازه الإبداعي، ومثالاً على ذلك حاول الوقوف على دور «الحرية والانفتاح» في تحريك عباس محمود العقاد في أعماله الأدبية المتنوعة، التي دفعته إلى حرية التعبير والكتابة في مجالات متعددة. كما أوضح دور «المرونة العقلية» و«مواصلة الاتجاه» في حياة كل من توفيق الحكيم والروائي الألماني الأمريكي توماس مان. فها هو توفيق الحكيم يتحدى الجميع من حوله لأن رغبة جامحة بداخله تدفعه إلى الأدب، وهو الذي ترك دراسة القانون في فرنسا من أجل الأدب. وها هو أيضاً توماس مان الذي ظل مطارداً قرابة أربعين عاماً بفكرة رواية «دكتور فاوستوس» على الرغم من انشغاله بعديد من الأعمال الأخرى.

وفي هذا الإطار أيضاً، حاول المؤلف سبر أغوار أديبنا الكبير يحيى حقي للوقوف على أساسه النفسي الفعّال، الذي تبلور ببطء عبر مراحل عمره، حيث امتلك ناصية اللغة العربية، واتسم بخصائص التأمل، والقدرة على الوصف والاختزال والتركيب، وعايش تجارب واقعية عديدة.. هذه الخصائص أسهمت في أن يكون يحيى حقي على رأس الكتّاب المبدعين، والأكثر بروزاً في مجال الإبداع القصصي على وجه التحديد.

ثم انتقل المؤلف – بأسلوب يمزج بين العلم والأدب – إلى تحديد المعالم الرئيسة التي حددت شخصية كتابنا الكبار أمثال: إحسان عبدالقدوس، ويوسف إدريس، وعلي أحمد باكثير. ثم انتقل إلى صلاح عبدالصبور وفتحي سعيد مبرزاً نشأتهما التي شكلت بصمة كل منهما الإبداعية، ولعل قارئ هذه الفصول يحس ما أحسه الآن من انجذاب إلى قراءة المزيد والمزيد عن هؤلاء الذين أثروا حياتنا الأدبية بأعمال متميزة تشهد بموهبتهم على مر الزمان.

بعد ذلك انتقل المؤلف إلى عرض تلخيص لأربع من الدراسات الرائدة في مجال الإبداع، على رأسها دراسة أستاذنا الجليل الدكتور/ مصطفى سويف عن «الأسس النفسية للإبداع الفني في الشعر خاصة»، التي انتهى منها في نهاية الأربعينيات من القرن الماضي، وكان أبرز نتائج هذه الدراسة هو أن فعل الإبداع حالة خاصة محكومة بعديد من الشروط، بعض هذه الشروط قائم في نفس المبدع وتحت سلطانه، وبعضها الآخر خارج إرادة المبدع ولا سلطان له عليه، والمبدع لكي يبدأ فلا بد من طقوس يقدمها بين يدي عمله تماماً مثل الساحر الذي يتوسل إلى عمله بطقوس قد تكون شاذة ولكنها هي مفاتيحه الحقيقية.

وسار على درب أستاذنا الجليل صاحب المؤلف الذي نعرض له هنا في دراسته عن «عملية الإبداع في الرواية»، ومن بعده جاء زميلنا وأستاذنا الفاضل الدكتور شاكر عبدالحميد سليمان في دراسته عن «العملية الإبداعية في القصة القصيرة»، التي تبعها بعد ذلك بدراسات عديدة يقع المطلع عليها في حيرة الحكم عليه من حيث كونه أديباً أم عالماً أم عالماً أديباً.

ثم عاد المؤلف فعقد مقارنة بين شعر القصيدة وشعر المسرحية للوقوف على مدى التشابه بين العملين، وانتهى منها إلى وجود قاسم مشترك أعظم بينهما، ألا وهو ضرورة توافر «الأساس النفسي الفعّال» بمعنى التكامل بين الأبعاد (العقلية والوجدانية والجمالية والاجتماعية).

وفي الفصول المتبقية من المجلد الأول، ومحاولة لتكملة الإطار الذي طرحه المؤلف من البداية؛ حاول الوقوف على خصائص العملية الإبداعية من خلال تحليل ملامح ثمانية من الأعمال الأدبية المتميزة، ففي جولة تحليلية في رواية «قلب الليل» لنجيب محفوظ كشف عن أبرز خصائص العملية الإبداعية عند نجيب محفوظ ألا وهي تمتعه بقدرة متفوقة في الأصالة (أي الإبداع في سياق الجديد الموجز غير المتكرر والملائم لطبيعة السياق ومنطقه)، وهو يقوم بذلك في إيجاز إلى حد الإعجاز، فلا تزيد كلمة على ما يقتضيه المقام، ولا يوجد موضوع كان في حاجة إلى تفصيل، وهو ما يصفه النقاد «بإحكام العمل الأدبي، وهندسة البناء الفني» أو يسميه بعضهم الآخر «روعة المعمار الفني في روايات نجيب محفوظ».

وسار المؤلف على هذا النهج مع أحد أعمال صلاح عبدالصبور، وخليفة الوقيان، وعبده بدوي، وفاروق جويدة، وأحمد سويلم، ومصطفى عبدالغني، وسلوى

العناني... ولا يتسع المقام لعرض كل هذه الرؤى التي تنم عن مقدرة المؤلف وخبرته في التحليل والتي يجمع فيها بين عين الفنان ورأس المفكر.

هذا، ويعتبر **المجلد الثاني** استكمالاً لما بدأه المؤلف في مجلده الأول، والذي بدأه بمدخل تنظيري مستفيداً بما عرضه في المجلد الأول في بناء نموذج تكاملي لرعاية الإبداع وتنمية الموهبة الأدبية، ومحدداً لمعالم المنظومة العامة للسلوك الفعّال، التي يمكن من خلالها اكتشاف الموهبة الأدبية ورعايتها. ثم استكمل مسيرته مرة أخرى مع عدد من الشخصيات المبدعة التي تحدث عن بعضها في المجلد الأول، وبعضها الآخر تحدث عنه لأول مرة حيث كشف عن النمط الإبداعي المتفرد عند عميد الأدب العربي طه حسين من خلال تحليل المعالم الرئيسة لروايته «دعاء الكروان». وخصائص عملية الإبداع عند يوسف السباعي، واستكمل ما بدأه بخصوص مسيرة عبقرية كل من توفيق الحكيم، ونجيب محفوظ، ويوسف إدريس، وصلاح عبدالصبور.

ثم عاد وقدم تحليلاً لبعض الأعمال الإبداعية عند أربعة من المبدعين المصريين والعرب وهم: أحلام مستسغانمي، وحيدر حيدر، وفاروق شوشة، ومحمد يوسف. كما ضم الموقف أيضاً عرضاً تحليلياً لأعمال ثلاثة من المبدعين الواعدين وهم: خليل الجيزاوي، ومحمد العشري، ومنار فتح الباب.

ومن الشخصيات المبدعة التي سلط المؤلف عليها الضوء من خلال اعترافاتهم الشخصية: أحمد سويلم، وإسماعيل فهد إسماعيل، وحسن فتح الباب، وعبدالمنعم عواد يوسف، ومأمون غريب.

ولعل القارئ يجد مدى الترابط والتكامل بين المجلدين، حيث إن الموضوعات تكاد تكون واحدة، ولا يمكن للقارئ أن يستوعب محتوى المجلد الثاني دون اطلاعه على المجلد الأول.

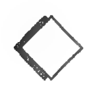
وقد يجد الباحث نفسه في موقف حرج أن يبدي رأيه في عمل بمثل هذه الضخامة، والقائمة كبيرة في هذا المجال. إلا أن الحرج يزول حينما يصعب على الباحث حصر الإيجابيات التي ينطوي عليها هذا العمل الذي بذل فيه المؤلف جهداً يشهد له على مر الأيام، و يدل على أصالة المؤلف ومرونته في الطرح، ومع هذا فقد أكون مخطئاً إذا سلمت بوجود عمل كامل ومنزّه عن أي نقص – ولذا فقد استرعى انتباهي بعض النقاط الشكلية، أوجزها فيما يلي:

- أن الفصل الثالث في المجلد الأول الخاص «بالغموض ومداه في الأدب» لا يخدم الموضوع، وعلاقته بالسياق العام للكتاب ضعيفة، وكنت أتصور قبل قراءته أن المؤلف يريد أن يضفي المشروعية على إمكانية دراسة موضوع الغموض في العمل الأدبي والفني بأسلوب علمي.

- حاول المؤلف الوقوف على آليات العملية الإبداعية وتحديد ملامح الأساس النفسي الفعّال عند عددٍ من كبار المبدعين وذلك في الفصول من الرابع إلى الحادي عشر من المجلد الأول، ثم عرض في الفصول الأربعة التالية لدراسات منشورة في المجال، وذلك على الرغم من الزخم العلمي الذي قدمه قبل ذلك. فعلى الرغم من أهمية هذه الدراسات فإن الكتاب ليس تجميعاً لدراسات، أي ليس محرراً وإنما مؤلف إبداعي من الطراز الأول.

- في اعتقادي أن أستاذنا الفاضل «مؤلف الكتاب» سيعيد النظر قطعاً في ترتيب الفصول وتوزيعها على المجلدين كي يتكامل الإطار التحليلي الذي طرح عن إبداع «الحكيم» أو «نجيب محفوظ» مثلاً بدلاً من انتقال القارئ بين المجلدين لتكتمل الصورة لديه.

وأخيراً، أهنئ نفسي وأهنئ عديداً من الباحثين الناطقين بالعربية على هذا المرجع الحيوي والجديد في شكله ومضمونه، وأشكر المؤلف على ما قدمه وما سيقدمه لطلابه من عطايا علمية، ندعو الله أن يجزيه عنها خير الجزاء.



علم نفس

المرجع في مقاييس الشخصية – تقنين على المجتمع الكويتي

تأليف: بدر محمد الانصاري
الناشر: دار الكتاب الحديث – طبعة 2002
مراجعة: لطفي الشربيني*

عند التقديم لكتاب في علم النفس والعلوم المتصلة به مثل المرجع الذي بين أيدينا الآن نرى أنه يجب الإشارة في البداية إلى بعض الملاحظات. فقد كانت الكتابة العلمية باللغة العربية ولا تزال يحيط بها كثير من الصعوبات في الترجمة والصياغة والتعبير، وقد لاحظت بحكم عملي ومعايشة تجارب الكتابة في مجالات علم النفس والطب النفسي أن مهمة من يتصدى للتأليف أو التعريب أو الترجمة في هذه التخصصات لا تكون يسيرة بأي حال، فالتبسيط الشديد قد يخل المعنى ولا يتيح فرصة استخدام المصطلحات العلمية الأساسية، أما المبالغة في الدقة والتعقيد في الأسلوب فإنها تدفع القارئ إلى الملل والنفور، ولعل ذلك وراء المقولة الشائعة في وصف علم النفس بأنه العلم الذي يتحدث عن أمور يعرفها الناس جيداً بلغة وأسلوب لا يفهمه أحد!!

والكتاب الذي نعرضه هنا مرجع مهم للمتخصصين في المجالات النفسية أراد مؤلفه أن يقدم فيه كماً هائلاً ووجبة متنوعة من المعلومات المتخصصة بأسلوب واضح لعديد من المقاييس النفسية المتعلقة بالشخصية من جوانب مختلفة.

إن أكثر من ثلث سكان العالم يعانون المرض النفسي.. فالاضطرابات النفسية هي أمراض العصر الحالي.. وتشير إلى ذلك إحصاءات منظمة الصحة العالمية التي تذكر أن 20%–30% من الناس يعانون القلق النفسي، و7% يعانون الاكتئاب، و3%

* استشاري الطب النفسي.

الوسواس القهري، و1% مرض الفصام، ويعرف الأطباء النفسيون أن هناك ما يقرب من 100 حالة مرضية تضمها قائمة التصنيف الحديث للأمراض النفسية، منها الحالات النفسية العصابية البسيطة القابلة للشفاء التام مثل القلق والهستيريا والوسواس القهري، ومنها الحالات العقلية الشديدة مثل الفصام (الشيزوفرنيا)، والهوس والاكتئاب والبارانويا (ذهاب العظمة)، كما توجد حالات بينية نتيجة لعيوب في تكوين الشخصية وصفاتها هي اضطرابات الشخصية Personality disorders.

ومن الصعب أن نحدد ماذا تعني الشخصية، ولكنها بصفة عامة تعبير عن الجوانب المختلفة للصفات التي يتسم بها الشخص، وتشمل السلوكيات والأفكار والعواطف والانفعالات، وهي الخصائص التي تستمر مع الفرد على مدى السنوات في مواجهة المواقف والظروف المختلفة، كما أن الشخصية تشمل القيم والطرائق التي يتبناها الواحد منا وتشكل ما يعرف «بطبعه» أو أسلوبه في الحياة، والذي يعرفه به الآخرون من حوله.

وتتكون شخصية الفرد في سنوات العمر الأولى، وقد ثبت ذلك من خلال دراسات أجريت على التوائم، حيث يبدو كثير من التطابق بين سمات الشخصية في كل من التوأمين اللذين ينتجان من تلقيح بويضة واحدة (التوائم الصنوية)، كما أن الصفات المزاجية للأطفال في الشهور الأولى عقب الولادة، التي يمكن ملاحظتها في هدوء بعض منهم وميل بعضهم الآخر إلى العصبية والمشاكسة غالباً ما تستمر خلال فترة الطفولة، وربما في مراحل العمر التالية.

ويؤثر في تكوين الشخصية الظروف والعلاقات الأسرية المحيطة بالطفل في سنوات العمر الأولى؛ فالحرمان العاطفي للطفل أو كثرة الخلافات بين الوالدين غالباً ما تلقي بظلالها على تكوين الشخصية وقد تظهر آثارها لاحقاً في مرحلة المراهقة وما بعدها، وعلى الرغم من أن العوامل الوراثية التي تنتقل عبر الأجيال من خلال الجينات التي تحمل الصفات الخاصة بكل فرد لها أهمية في تكوين الشخصية فإن الدلائل تؤكد أن التعلم في مرحلة الطفولة من المواقف التي تفرضها البيئة المحيطة قد يعدل في السمات الرئيسة للشخصية، ومثال ذلك الطفل الذي يتصف بالطاعة والهدوء الشديد حين يتحول إلى طفل عدواني شرس إذا وجد أن هذا هو أسلوب التعامل بين أبويه وبقية أفراد أسرته.

ومن الأمور الصعبة في ممارسة الطب النفسي الحكم على شخصية أي فرد

وتحديد سماتها؛ لأن ذلك لا يكون ممكناً بأي حال من خلال الفحص في المقابلة النفسية، إن ذلك يتطلب معرفة تفاصيل كثيرة عن نمط هذا الشخص وسلوكياته على مدى سنوات حياته السابقة، ويتطلب ذلك الحصول على معلومات من مصادر محايدة حول ماضي هذا الشخص، ونظراً لوجود كثير من الفوارق الفردية بين الناس فإنه من الصعوبة أيضاً تحديد من هو الشخص «الطبيعي» أو السوي الذي يتمتع بشخصية في حالة اعتدال، حيث إن ذلك يخضع لأحكام تتفاوت من مجتمع إلى آخر.

وعلى وجه العموم فإن اضطراب الشخصية يكون من علاماته معاناة الشخص نفسه أو الآخرين من حوله، والآثار التي تنتج من ذلك على الفرد والمجتمع حين يختل التوازن النفسي له وتتغير سلوكياته بما لا يتوافق مع المحيطين به، ويختلف اضطراب الشخصية عن الاضطرابات النفسية الأخرى على الرغم من تشابه الصورة العامة لكل منهما في أن الاضطراب النفسي يمكن تحديد بداية حدوثه في شخص كان يعرف بأنه لا يعاني أي أعراض مرضية قبل ذلك، بينما ترجع بداية المعاناة في حالة اضطراب الشخصية إلى سنوات العمر الأولى، وتستمر بعدها دون انقطاع، وهناك علاقة بين اضطرابات الشخصية والإصابة بالأمراض النفسية، مثال ذلك الارتباط بين الشخصية الوسواسية والإصابة بمرض الوسواس القهري، والشخصية المنطوية والإصابة بالفصام، ومن هنا تأتي أهمية تحديد نوع الشخصية للتنبؤ باحتمالات حدوث بعض الأمراض النفسية.

ويبدي كثير من الأطباء النفسيين شكهم في إمكانية علاج مثل هذه الحالات؛ فالشخصية يصعب أن تتغير سماتها مهما كانت الوسائل، ومن المؤكد أن دور الأدوية في هذا المجال محدود للغاية، غير أن انضمام هذه الحالات إلى مجموعات علاجية يفيد في تعليمهم بعض الاتجاهات المرغوبة وتخلي بعضهم عن الصفات المرضية غير المرغوبة.

وبالنسبة لحالات اضطراب الشخصية المضادة للمجتمع «السيكوباتية» فإن العلاج يتم في وحدات للرعاية الداخلية تتسم بنظام صارم يشبه السجن ووسط علاجي أقرب إلى المستشفى للسيطرة على السلوك والميول العدوانية لدى هذه الحالات، وهنا نشير إلى أهمية الوازع الديني والتنشئة الأخلاقية السليمة في السيطرة على النزعات المرضية للنفس الإنسانية، فقد ثبت أن التزام روح الدين،

والإيمان القوي الثابت بالله - تعالى - حين يتم غرسه في النفس منذ الصغر يكون وقاية من الانحراف والاضطراب، وصمام أمن للسلوك المعتدل السوي.

وتضم فصول كتاب «المرجع في اختبارات الشخصية» مجموعة كبيرة من المقاييس المتنوعة، تبدأ بمقاييس الخجل الذي يعتبر إحدى المشكلات التي تعوق الفرد عن التفاعل الاجتماعي بما يتسبب في صعوبات الإشباع والتوافق الناجح، وبعد ذلك نجد مقاييس الحرج والذنب والندم الموقفي، ثم مقاييس اليأس والاكتئاب والشعور بالخزي، ومقاييس أخرى للتفاؤل والتشاؤم والتوجه نحو الحياة، وإضافة إلى ذلك قوائم متعددة لحالة وسمة القلق والغضب، والحالات النفسية، والصفات، والعوامل الخمسة الكبرى للشخصية، ويضم المرجع أيضاً بعض المقاييس الكويتية المتخصصة مثل قائمة سمات الشخصية الكويتية، والقائمة الكويتية للمخاوف المرضية، ومقياس جامعة الكويت للتفاؤل والتشاؤم، وقائمة الصفات العربية الإسلامية.

إن الكتاب الذي نعرضه هنا يمثل كل مواصفات المرجع الجيد الذي يتميز بثراء واسع في المعلومات حول موضوعاته، وهو كنز غني من المقاييس التي يندر أن يجدها الباحث والمتخصص في مرجع واحد دون معاناة أو صعوبة البحث عنها في مراجع متعددة.

وهذا المرجع هو - كما تشير الدلائل - ثمرة جهد كبير للمؤلف في جمع وصياغة هذه المعلومات عن المقاييس في بيانات وتعليمات للتطبيق وشرح ومراجع وملاحق، ويزيد من قيمة الجهد الذي بذله المؤلف أنه قام بنفسه بتصميم عديد من المقاييس النفسية التي يمكن تطبيقها في المجال الإرشادي والإكلينيكي والبحثي، وهذا إسهام مشكور في إثراء المكتبة العربية بمقاييس تمَّ وضعها في المجتمع الكويتي والمجتمعات العربية.. والكلمة الأخيرة أننا هنا أمام مرجع مهم وجيد يسد نقصاً في المكتبة النفسية العربية، ولا يعيبه أن أسلوبه ونوعية المعلومات التي يحتويها بعيدة عن مستوى القارئ العادي الذي ربما يجد صعوبة في فهم بعض الحقائق والمعلومات الدقيقة واستيعابها في هذا المرجع؛ لكنه مرجع يفيد منه الباحثون والمتخصصون في المجالات النفسية، ونختم هذا العرض الموجز بقوله تعالى: ﴿**ولكل درجات مما عملوا وليوفيهم أعمالهم وهم لا يظلمون**﴾.

أنثروبولوجيا

هذا الإنسان وعالمه: دراسة أنثربولوجية ثقافية

تأليف: حسين محمد فهيم
عرض وتحليل: محمود حمدي عبدالغني(*)

قبل أن نعرض للكتاب الذي كتبه واحد من كبار الأنثربولوجيين العرب أنفسهم وصدر عن المكتبة الأكاديمية بالقاهرة (2001) يجب الاعتراف بأن هذا الكتاب يمثل إحدى الرؤى النقدية الجديدة التي يمكن الاعتماد عليها في إزاحة أو زعزعة تلك القناعات الأحادية اللاواقعية التي فرضتها ثنائية الغرب والآخر غير الغربي على أهل الفكر والثقافة والسياسة العرب، وذلك لأن المؤلف لا يتعمد فقط ممارسة الكتابة الأنثربولوجية من منظور مغاير للمنظور الصوري الغربي، وإنما يحرص، إلى جانب ذلك، على حضور نوع من الجوهر الثقافي العربي في تعامله المخلص مع القارئ داخل النص، فالمظهر المفصل والمثير للتأمل في هذا الكتاب هو عدم تبني المؤلف لثنائية الغرب والآخر، وذلك لأن هذه الثنائية المتعالية لا تنكر إمكانية التداخل بين الثقافات الغربية وغير الغربية أو وجود المظاهر المشتركة بينها فقط، وإنما تنكر إمكانية صياغة العلاقة القائمة بينهما من منظور يخالف المنظور الغربي أيضاً.

إنه على الرغم من تعمد المؤلف وضع الثقافة الغربية إلى جانب الثقافات الأخرى والنظر للغرب بوصفه مجرد «آخر» بين الآخرين فإنه لم ينشغل ببيان كيف تأسس الوضع المهيمن للثقافة الغربية بوصفها تمثل القمة الأعلى للحضارة الإنسانية، ولم يخطط لتفصيل مدى عنف المفاهيم الغربية واستبدادها في تمثيل الآخر غير الغربي، فاللافت للانتباه في الإستراتيجية النصية للكتاب أن المؤلف لم يهتم بدعوة القارئ العربي لتعرف المفاهيم أو طرائق التفكير الأنثربولوجية في لسان حالها الغربي، ولم

* قسم علم الاجتماع، جامعة حلوان، القاهرة، مصر.

يتصد كذلك لتفصيل مدى التلاؤم بين الأنثربولوجيا وموضوعها (الذي استلزم الاختلاف الثقافي بين الدارس الغربي والآخر المدروس، والبعد بينهما في الزمان والمكان) وإنما تعمد تجريد المعرفة الأنثربولوجية ذاتها من رطانتها الغربية، وإعادة صياغة بعض جوانب المعرفة الأنثربولوجية فيما يتعلق بذات الإنسان وعالمه المعاصر من منظور ثقافتنا العربية، رغبة منه في أن تساعد هذه الصياغة الإنسان العربي في إعادة تأمل موقفه الفكري حيال ذاته، وتعرف القضايا التي تشغل باله في تعامله مع الآخر الثقافي غير العربي في سياق المجتمع العالمي المعاصر. فهذا هو في الحقيقة المظهر الأبرز ومحور الارتكاز في هذه الرحلة الفكرية المقنعة التي يأخذنا فيها الأستاذ الدكتور حسين فهيم في هذا الكتاب.

ويحتوي الكتاب – فضلاً عن التقديم المتبصر الذي كتبه الدكتور عبدالله يتيم للكتاب – ثمانية فصول، وسوف نتناول هذه الفصول فيما يلي بالعرض والتحليل.

في الفصل الأول الافتتاحي (هذه الرحلة: دراسة وتأمل) يقدم المؤلف بياناً موجزاً للرحلة الفكرية التي سيأخذنا إليها الكتاب، وتمهيداً لذلك يقدم عرضاً موجزاً لأهم معالم هذا العالم الذي نعيش فيه، فنحن نعيش في عالم «تشيأ» فيه الإنسان، وتحولت فيه صفاته الإنسانية إلى «أشياء»، وامتهن فيه جسده، وحدث انتكاس لقيمه وتقاليده المتوارثة، ودب الانهيار في أخلاقياته وأصابه التدهور في تحضره، ولحق التلوث بالأرض والماء والهواء، وتفردت بالغنى واقتناء الثروات فيه وفرض الهيمنة الغاشمة شعوب قليلة جداً على حساب بقية الشعوب الأخرى. وهكذا فقد أضحى الإنسان في العالم المعاصر يعاني مشكلات عديدة، ومع ذلك يرى المؤلف أن أهم المشكلات المزمنة التي ظل يعانيها الإنسان منذ تاريخه القديم حتى وقتنا الحاضر تتمثل في الصراع بين الذات والآخر أو العنصرية وما نتج عنها من حروب محلية وإقليمية وحملات للتطهير العرقي وما إلى ذلك. فعلى الرغم من أن القرن العشرين قد شهد قيام عصبة الأمم (1920) ومنظمة الأمم المتحدة (1946) لتنظيم العلاقات الدولية فإنه يمثل أيضاً القرن الذي لم يحترم فيه القانون الدولي وحقوق الإنسان. وبين هذه المشكلات العالمية التي يواجهها العالم والمشكلات المحلية التي يواجهها العالم العربي يرى المؤلف ضرورة إشراك الأنثربولوجيا في تفهم القضايا العالمية والمحلية التي يواجهها الإنسان العربي، على أمل أن تمكنه الأنثربولوجيا من إعادة صياغة موقفه الفكري حيال «الصورة» التي ألفها عن نفسه عبر الزمان لاستشراف مستقبله، فتلك هي الرسالة الطموحة التي يقدمها الكتاب عن إصرار إلى القارئ العربي.

في الفصل الثاني (ما الأنثربولوجيا؟) يقدم المؤلف عرضاً تمهيدياً لماهية الأنثربولوجيا، هذا قبل أن يتطرق إلى بيان أهمية المعرفة الأنثربولوجية في عصر المعلوماتية الحديث. وعلى الرغم من أن الأنثربولوجيا بدأت مسيرتها في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين في خدمة الاعتبارات السياسية والمصالح الاستعمارية الغربية فإنه قد طرأ عليها تغير كبير خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين، حيث ظهر خلال هذه العقود جيل من الأنثربولوجيين غير الغربيين لإدانة الهيمنة الثقافية الغربية والأمريكية على المعرفة الأنثربولوجية ومناهضة التفرد الغربي والأمريكي في صياغة حقوق الإنسان، والمناداة بالشراكة الثقافية بين الأمم والاحترام المتبادل بين الشعوب، ونبذ الحروب والعمل على إحلال السلام وإنقاذ البيئة. ونتيجة للجهود التي بذلها هؤلاء الأنثربولوجيون غير الغربيين لم يعد الفكر الغربي والأمريكي يمثل المنبع الوحيد للمعرفة الأنثربولوجية، ولم تعد المجتمعات غير الغربية وغير الأمريكية تمثل الموضوع الأثير للدرس الأنثربولوجي بل أصبحت المعرفة الأنثربولوجية منتجاً عالمياً مشتركاً متعدد الأصوات يشارك فيها الأنثربولوجيون الشرقيون والغربيون على حد سواء.

ثم ينتقل المؤلف – في الفصل ذاته – لتقديم صورة عن الأنثربولوجيا في عالمنا العربي، فلقد تسربت الأفكار الأنثربولوجية الغربية (مثل فكرة النشوء والارتقاء أو الفصل بين العلم والدين) إلى نشاطنا الفكري، وبشكل أخص إلى كتابات المصلحين الاجتماعيين في النصف الأول من القرن العشرين، ونتيجة لذلك أصبحت الأنثربولوجيا أحد المقررات الدراسية في أقسام الاجتماع في بعض الجامعات، ومع ثورة 1952 وشيوع أفكار القومية والوحدة العربية ومناهضة الاستعمار لم تجد الأنثروبولوجيا متسعاً للنمو والاستثمار، واستمر هذا الوضع حتى بداية السبعينيات، حين برز الاهتمام بدراسة الثقافة العربية وبدأت بعض الجامعات العربية في التوسع في تدريس مادة الأنثربولوجيا وتوجيه طلاب الدراسات العليا نحوها، وفي ظل الدعوة إلى أسلمة العلوم الطبيعية والاجتماعية في الثمانينيات ظهرت الدعوة إلى إنشاء «الأنثربولوجيا الإسلامية» بغاية تحقيق الإصلاح المنشود في عالمنا العربي والإسلامي، وعلى الرغم من إخفاق الدعوات الدينية والقومية أو السياسية الماضية في تدعيم الصفة العلمية للأنثربولوجيا سواء من الناحية المعرفية أم العلمية، فإن المؤلف لا ينكر دور الموجهات الذاتية المحلية وتأثيرها في تحديد الأساس النظري للأنثربولوجيا وإن كان يرى إمكانية تحييد

الموجهات الذاتية ومحوها في ظل الحرص على الأمانة العلمية والعمل المخلص الدؤوب المتحرر من الأحكام القيمية، وهذا هو في الحقيقة الهدف الأساسي الذي يسعى المؤلف لتحقيقه في هذا الكتاب.

أما الفصل الثالث (الإنسان: هذا الكائن الفريد) فإنه يتضمن عرضاً وافياً للخصائص الفريدة التي يتمتع بها الإنسان في عالم الأحياء، ما يتعلق منها بالعقل أو العلاقة بين المخ والعقل أو القدرة على الكلام التي تمثل الخطوة الأولى لتدخل الثقافة في الطبيعة، وذلك قبل أن ينتقل إلى تناول جسم الإنسان وموقف الأطباء والجراحين الغربيين من الخلق الإلهي البديع الفريد له.

وفي ظل المفهوم القرآني للإنسان يعرض المؤلف لقضية الاستنساخ في عالم الحيوان، والقلق الذي أثارته هذه القضية من خشية تطبيق الاستنساخ على الإنسان مبيناً أن الإنسان – بحسب المفهوم القرآني – هو ذلك المخلوق المكرم على سائر المخلوقات الذي استحق أن يكلف الله ملائكته بالسجود له، والذي شرفه الله بالخلافة على الأرض، وينتهي المؤلف إلى أنه حتى وإن كان بالإمكان استنساخ الأجساد الإنسانية فإن العلم لا يمكنه تجاوز روح الإنسان، لأن هناك بصمات الخطة الإلهية التي تجعل من المستحيل استنساخ العقل والتفكير والشخصية والذاكرة وغيرها من القدرات الفريدة التي جهز الله بها الإنسان لإدارة أمور الحياة على سطح الأرض.

ويقدم الفصل الرابع (أجسادنا: نظرة بيولوجية حضارية) رؤية جمالية للجسد الإنساني تجمع بين العلم والإيمان، وبعد أن يقدم المؤلف أهم ملامح الخصائص التشريحية للجسم الإنساني ووظائف أعضائه يعرض في أسلوب إيماني دافئ لمضمون الحكمة الإلهية في هذا التكوين المبهر لجسم الإنسان، وبخاصة ما يتعلق منه بانتصاب القامة وتكوين اليد والمخ، فلقد ساعد اعتدال القامة على تحرير يدي الإنسان من عبودية الأرض وساعدتهما في الوقت نفسه على التطور والقبض على الأشياء والإفادة منهما في صناعة الأدوات، ومن ثم في صنع حضارته المادية الروحية، أما المخ البشري فقد مكن الإنسان من صناعة الأدوات وابتكارها وتطويرها، الأمر الذي أدى إلى نجاح الإنسان في التحكم بالبيئة التي يعيش فيها، وينتهي هذا الفصل باستعراض الخصائص التشريحية والتفاصيل الفيزيولوجية لأعضاء جسم الرجل والمرأة والحكمة الإلهية من ذلك لتجديد الحياة الإنسانية.

ويتناول الفصل الخامس (نحن والكون: رؤى وقضايا) علاقة البشر بالكون، على اعتبار أن فهم البشر للكون قد حدد طبيعة علاقاتهم مع الطبيعة عبر العصور، فهكذا حددت أساطير نشأة الكون علاقة البشر بالطبيعة في الحضارات القديمة، ثم جاءت الأديان السماوية لتبطل محتوى هذه الأساطير وتنسب خلق الكون إلى خالقه: الله، سبحانه وتعالى، ومن ثم لتضع أسساً جديدة للعلاقة بين البشر والكون، ثم جاء عصر العلم والتكنولوجيا المتطورة لينقل الإنسان في علاقته مع الطبيعة من الحدس إلى الاكتشاف والعقل، ومن ثم أصبح فهم الكون وفك رموز الشفرة الكونية يمثل في العصر الحديث المرتبة الثانية بعد الكتب المقدسة.

ومع ذلك فلقد أدى عبث الإنسان بالأرض موطن البشرية والاستخدام غير الكفء للموارد الطبيعية إلى ظهور الآثار السلبية لعلاقة الإنسان بالطبيعة (مثل ارتفاع درجة حرارة جو الأرض، والجفاف، والتصحر، وندرة المياه في بعض البقاع، واختلال التنوع البيولوجي للكائنات الحية). ويرى المؤلف أن علاج هذه الآثار السلبية يحتاج إلى ثورة فكرية تتجاوز الجهود الحكومية والدولية الراهنة، لأن قضية البيئة هي قضية عابرة للحدود ومسؤولية إنقاذ كوكب الأرض هي مسؤولية كونية جمعية، وعلى ذلك يجب أن تكون هذه المسألة نموذجاً فعالاً للتعاون بين الدول والشعوب والمؤسسات الأهلية والعالمية على حد سواء.

أما الفصل السادس (الذات والآخر في دنيا البشر) فإنه يوضح إستراتيجية النص في التصدي لثنائية الغرب الآخر ونظرته بوصفه مجرد «آخر» بين الآخرين، حيث يتناول هذا الفصل ظاهرة العنصرية والتعصب المبني على العرق أو ما عرف في التراث الأنثربولوجي باسم ثنائية العقل (الأوروبي المتحضر/ الآخر غير المتحضر)، وفي هذا الشأن يقدم المؤلف مراجعة تاريخية لبزوغ هذه الظاهرة وتطورها عبر العصور ابتداء من الفكر اليوناني والروماني والصيني القديم، مروراً بالفكر الأوروبي في العصور الوسطى الذي اصطبغ فيها الفكر اليوناني والروماني باللاهوت المسيحي وأصبح الآخر بمقتضاه «دنساً» ليس لأنه غير أوروبي بل لأنه غير مسيحي غربي، وصولاً إلى القرن التاسع عشر حيث تبلورت ظاهرة العنصرية وترسخت ثنائية العقل بشكل مؤثر في العقلية الأوروبية.

إنه على الرغم من اهتمام بعض مفكري عصر التنوير بالفهم الصحيح للإنسان غير الأوروبي من منطلق موضوعي غير لاهوتي فإن الواضح أن غالبية

كتابات الرحالة والمكتشفين الأوروبيين في هذا العصر قد امتلأت بسرد العجائب والخرافات والإشاعات حول الآخر غير الأوروبي، وامتزج فيها الخيال بالواقع، ولذلك فقد ظهرت صورة الآخر غير الأوروبي في هذه الكتابات على النحو الذي أراده الكتّاب والقراء الأوروبيون أن يكون عليه لا كما هي عليه في واقع الأمر، هذا علاوة على أن الإنجازات العلمية التي تحققت خلال عصر النهضة والتنوير قد ساعدت على رسوخ الاعتقاد المتنامي لدى الأوروبيين بتفوقهم وتميزهم على من سواهم من البشر، ولقد بلغت هذه الرؤية مداها في ظهور مبدأ الحتمية البيولوجية في الفكر الأوروبي بوصفه المبدأ الهادي المفسر للتباين الحضاري بين المجتمعات الإنسانية شريطة أن يبقى المجتمع الأوروبي متميزاً على الجميع، ولقد استطاع كتاب تشارلز داروين «أصل الأنواع» – الذي لم يكن سوى تطبيق للاقتصاد على البيولوجيا – أن يوفر لأرباب السياسة وأصحاب المنافع الاقتصادية الغربيين فيما بعد المسوغات المنطقية ليس لاستغلال الطبقات الكادحة داخل بريطانيا فحسب وإنما لنهب الثروات الطبيعية للشعوب الأخرى أيضاً، وعلى الرغم من رفض بعض علماء الأنثربولوجيا للتفسيرات البيولوجية للمجتمعات الأخرى فقد استمرت البيولوجيا الاجتماعية في العقلية الغربية مفترضة التحضر للذات الغربية مقابل عدم التحضر للآخر غير الغربي.

أما الفصل السابع (المرأة في عالم متغير: دراسة أولية) فإنه يتناول طبيعة العلاقة بين الرجل والمرأة عبر العصور وذلك لتوضيح الاختلاف بين نظرة الشرق ونظرة الغرب للمرأة. ولذلك يبدأ الفصل بتوضيح المكانة التي تمتعت بها المرأة في الحضارات الشرقية والغربية القديمة، وبصفة عامة لقد رفعت الحضارات الشرقية القديمة من قدر المرأة إلى حد أن جعلتها إلهاً يرتبط بالأرض والخصوبة، في حين انتقصت الحضارات الغربية القديمة من قيمتها واعتبرتها مجرد جسد للمتعة الجنسية والخدمة المنزلية، ففي مجتمعات الرق اليونانية والرومانية تسلط الرجل على من دونه من كائنات بما في ذلك المرأة، واستمرت هذه النظرة التي تمجد القوة البدنية والقدرات العقلية للرجل سائدة في أوروبا خلال العصور الوسطى، ولقد ساعدت الكنيسة المسيحية والديانة اليهودية على ترسيخ هذه النظرة المتدنية للمرأة بحجة أنها ستظل أبداً أداة للشيطان التي تدفع الرجل إلى ارتكاب المعاصي. ففي الوقت الذي كان فيه الفقه الإسلامي الرسمي يقدم التشريعات الحنيفة لإقامة جسور الثقة بين الرجل والمرأة استمر الكهنوت المسيحي في العصور الوسطى في

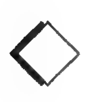
اضطهادها إلى حد إحراقها حية لمجرد اتهامها بالسحر والشعوذة، وإرغامها على ارتداء حزام العفة طوال غياب زوجها، ففي أوروبا لم يبدأ وضع المرأة في التحسن إلا مع قدوم عصر النهضة والتنوير وذلك بفضل التغيرات الاقتصادية التي شهدتها أوروبا والتي أدت إلى خروج المرأة للعمل، حيث لم يعد العمل يعتمد على القوة العضلية للرجل الذي أوجد فكرة اضطهاد المرأة، وبفضل شيوع النهضة الإيطالية وانتشار مبادئ الثورة الفرنسية الداعية إلى المساواة والإخاء، وبفضل التقدم العلمي والتقني الذي شهدته أوروبا في ذلك الحين تقوض ادعاء الرجل الأوروبي في السيطرة على المرأة والاستبداد بها.

ومع قدوم القرن العشرين حقق العلم والتكنولوجيا طفرات هائلة نتج منها تغيرات فكرية واجتماعية جذرية كان لها أكبر الأثر على نظرة المجتمع الأوروبي إلى المرأة؛ فقد خرجت المرأة للعمل في مجالات كان يعتقد في الماضي أنها مجالات خاصة بالرجال، وحققت نجاحاً إلى جانب الرجال في ميادين الإدارة والخدمات والتطبيب والحرب، وانطلقت الأصوات النسوية في أوروبا وأمريكا تدعو إلى تحرير المرأة من قهر الرجل. وهكذا فمع انتهاء الحرب العالمية الثانية كانت قد تقوضت كثير من الحجج والمقولات الفلسفية التي ظلت راسخة قروناً طويلة في وضع الأعراف الخاصة بالمرأة وصوغ المعاملات المدنية معها وتشكيل المشاعر الشخصية نحوها، وفي ظل التقدم العلمي والتقني الذي تحقق في مجال المعلومات والهندسة الوراثية واتساع دائرة الاتصالات الإلكترونية اقتحمت مسألة المرأة ساحة الفكر والدراسة. وهكذا تهيأت الظروف لكي تنهض المرأة وتبدأ مسيرتها الكبرى نحو البحث عن الذات وإعادة النظر في علاقة الرجل بها وعلاقتها به. وبدأت المرأة في التحدث عن نفسها وفي تقديم صورتها الخاصة كما تراها هي وليس كما يتصورها الرجل، ولقد نجحت الأصوات التحررية في تكوين حركة نسائية عالمية في نهاية الستينيات من القرن العشرين، وفي هذا الإطار بدأت الدوائر الأكاديمية والحكومية والأهلية في تشجيع البحث والدراسة في شؤون المرأة، ولقد توالت الكتابات في هذا الشأن بقلم المرأة ذاتها وبفكرها هي، وظهرت الآلاف من الكتب والمقالات والدراسات والدوريات المتخصصة عن المرأة من مناظير فكرية متعددة.

أما الفصل الثامن والأخير (القرن العشرون والعصر الجديد: النهاية والبداية) فإنه يمثل – من وجهة نظرنا – المعبر الأمامي لموضوع الكتاب، ومن ثم فقد اختلف أسلوب كتابته عن الأسلوب الذي اتبعه المؤلف في بقية الكتاب، وفي الحقيقة

فإن تعرف آفاق العصر الجديد لم يكن ليعتمد على الأسلوب السردي التاريخي أو التحليلي وإنما كان يحتاج إلى أسلوب آخر يستطيع به الكاتب العبور إلى المستقبل والإمساك بالأفكار المتنوعة المكثفة وربطها بالسياق الذي يستطيع من خلاله إشباع فضول القارئ العربي وشغفه في تعرف ثقافة العصر الجديد. وهكذا اهتدى المؤلف – وهو محق في ذلك – إلى اعتماد أسلوب الحوار بين قارئ مفترض وبينه كوسيلة للإلمام بأهم ملامح ثقافة العصر الجديد، والاتجاه السائد فيه لزعزعة الإيمان بالرسالات السماوية والاعتماد على المخططات الفكرية لتنظيم حياة البشر، المقصود بشبكات السايبر أو استخدام الوسائل التقنية في نقل المعلومات وتداولها (مثل التخاطب الإلكتروني المرئي، وتبادل الأحاديث عبر الأماكن، ثم أجهزة السحب الآلي) ومن هم علماء المستقبل... وهكذا.

ثم ينتقل المؤلف مع هذا القارئ المفترض لمناقشة أوجه التفاؤل والتشاؤم في ثقافة هذا العصر الجديد مبيناً كيف سينتقل العالم في هذا العصر من ثقافة عصر الآلة إلى ثقافة عصر المعلومة، وكيف سيتبلور المجتمع المثالي أو ما يطلق عليه «المجتمع الحُلم» الذي ستلتقي فيه المعلومات والبيولوجيا والتكنولوجيا، وكيف ستسترد البيئة في هذا المجتمع المثالي عافيتها، وكيف ستحظى الطبيعة فيه بقدسيتها، وكيف ستسترد الأراضي خضرتها وغاباتها، وكيف سيسترد الماء نقاءه والجو صفاءه كما كان الأمر على ظهر الأرض قبل الثورة الصناعية وإن كان المؤلف يرى أن ذلك لن يتحقق إلا باختفاء القيم المادية وشيوع القيم الأخلاقية وسيادة ثقافة الأمل في المستقبل.



اجتماع

نهاية اليوتوبيا. السياسة والثقافة في زمن اللامبالاة

The End of Utopia, Politicals and culture in an age apathy

تأليف: راسل جاكوبي
الناشر: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، الكويت، 2001م
ترجمة: فاروق عبدالقادر
عرض: عزت قرني*

يقع هذا الكتاب في 264 صفحة من القطع المتوسط، ويحمل الرقم 269 من سلسلة «عالم المعرفة» الكويت. وقد صدرت هذه الترجمة في مايو 2001م، بعد عامين فقط من صدور الأصل الأمريكي في 1999م، عن دار النشر Basic Books المعروفة في نيويورك. أما مؤلفه فهو أستاذ للتاريخ في جامعة كاليفورنيا – لوس أنجيليس، ومن مواليد 1945م، ويقول التعريف به في نهاية الكتاب إنه «مثقف أمريكي يميل نحو اليسار»، وإنه درس في عدة جامعات أمريكية، كما وجدنا نحن على صفحات شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) أنه يساري يهودي من الموقعين على نداء «الأصوات اليهودية المناهضة لاحتلال إسرائيل للمناطق الفلسطينية» (JVAO)».

وينتمي هذا الكتاب إلى نوعية من الكتب أخذت تروج في بلاد اللغة الإنجليزية منذ أكثر من عشرين عاماً، وهي الكتب التي تقف على حدود أكثر من تخصص علمي في حقل العلوم الإنسانية والاجتماعية، حيث نرى تطبيق هذا في حالة الكتاب الحالي الذي يتعرض للسياسة (ولكن بشكل أضعف كثيراً مما يدعي العنوان) والثقافة، كما يقول عنوانه الفرعي، وللتاريخ ولعلم الاجتماع وللدراسات الأنثربولوجية بطبيعة

* أستاذ الفلسفة بكلية الآداب، جامعة الكويت.

الحال، إلى جوار الاهتمام بتطور الأفكار الفلسفية وغيرها وبعلوم الاتصال الجماهيري والإعلام، مع إشارات هنا وهناك إلى علم الاقتصاد وعلم النفس وغيرهما. من جهة أخرى، فإن تلك النوعية من الكتب التي ألمحنا إليها أخذت تقلد ما كان، ولا يزال تقليداً محترماً في كثير من الكتابات الأوروبية الغربية، وتلك الفرنسية منها بخاصة، اختيار عناوين للكتب ولفصولها تحمل تشبيهات وصوراً وتقابلات أو تعاكسات لفظية تثير الدهشة، بدل العناوين العلمية التقليدية المباشرة الإخبارية وشبه التقريرية التي كانت مأثورة تقليدياً في الكتب المكتوبة بالإنجليزية في ميادين العلوم الإنسانية والاجتماعية، وسوف نرى بعد قليل عناوين فصول الكتاب.

وما دام المؤلف يسارياً أو «يميل إلى اليسار»، وحيث إن دار النشر التي نشرت الكتاب هي الأخرى معروفة بيساريتها (كما يقول المؤلف نفسه ص24)، فإننا لن نخطئ كبد الحقيقة إذا قلنا إن موضوع الكتاب الحقيقي إنما هو: هل أمل اليسار الأمريكي، والغربي عموماً، في التقدم لا يزال حياً أو قادراً على الحياة؟ أم أنه افتقد في النهاية كل ما يسوغه؟ وهل ما يسميه الغرب «بقيم» العدالة والمساواة والحرية والإنسانية لا يزال جديراً باستمرار الدفاع عنه؟ إن هذا هو ما يعنيه المؤلف حقاً «باليوتوبيا»: إنها التطلع نحو ما هو أفضل من القائم، وأن المستقبل سيكون أحسن من الحاضر، وفي مقابل هذا البديل فإن الاختيار المتاح، أمام الحقبة الحالية في حياة الحضارة الغربية التي يسميها المؤلف «حقبة القبول والإذعان» (ص7) أو «زمن الإنهاك والتراجع» (ص9)، سيكون إما ما هو مطروح الآن أمام المجتمع الأمريكي وقرنائه من المجتمعات الغربية، وإما الأسوأ والأسوأ. وباختصار في كلمتين: هل هناك أمل في مستقبل أفضل؟ (ص15).

وبعدما وضح مما تقدم أن المؤلف إنما يتحدث عن بلاده الأمريكية هو، وكما تنبئ أول جملة من «تقديمه» (ص7)، وعن الحضارة الغربية عموماً من وراء ذلك، فإننا نستطيع أن نعود لنقول إن موضوع الكتاب في النهاية إنما هو تقلبات اليسار الغربي وتحولاته، خلال معظم القرن العشرين الميلادي، أي منذ قيام الحكم البلشفي عام 1917م حتى وقت التأليف (نحو عام 1998م). وإذا كان المؤلف ينتهي إلى تقرير متشائم بفشل اليسار أخيراً، فإنه يوازنه بتقريرات أخرى مفادها أن تاريخ اليسار الغربي يفيد أنه قد يبدو في لحظة منهزماً ولكنه سرعان ما يعود بعد قليل لينهض ويصحو، ويوازنه على الأخص بالتقرير الذي ينهي به كل الكتاب والذي يحمل البشارة النظرية بانتهاء حقبة خور العزيمة وخمول المشيئة (وهذا هو فيما

نعتقد المعنى الحقيقي لكلمة Apathy الموجودة في العنوان الفرعي، التي ترجمت إلى العربية بكلمة «اللامبالاة»، وهي كلمة لا تقدم إلا أدنى معاني الكلمة الإفرنجية ذات التاريخ الطويل، وقد تدفع ببعض القراء إلى التساؤل عن المقصود بها، ومن ثم إلى الإحجام عن الإقبال على الكتاب لغموض العنوان)، حيث يقول، محقاً فيما نرى، إن التاريخ والمستقبل قادران على إظهار المفاجآت (ص213، وهذه صفحة النهاية، تتلوها نحو خمسين صفحة من هوامش كل الفصول الستة مجمعة معاً). ونستنتج نحن من كل ما سبق المعنى الحقيقي للكتاب أو مغزاه الواجب الاستنتاج: إنه عرض تفصيلي لأزمة الحضارة الغربية كلها، التي قلبها اليوم في أمريكا، والتي تتقدم حيناً وتتراجع حيناً، وتنادي نظرياً بالحرية أو بالعدالة ولكنها تعود لتدوس على هذه أو تلك هنا أو هناك، كل ذلك في تقلبات وتحولات تترافق مع بعض الأحداث الكبرى ومع تتالي الأجيال وردود أفعالها كذلك.

ولا ينبغي أن يظهر من الحديث السابق أن الكتاب دراسة لظواهر موضوعية، إنما الحق أنه عرض لتاريخ أفكار عدد من المؤلفين، ومعظم من ينتمي إلى القرن العشرين منهم هم من اليهود، وكثرة من أولئك المؤلفين هم من الأمريكيين، ولكن المؤلف يمتد ببصره أيضاً إلى كل مفكر يراه مؤثراً في القارة، أي في أوروبا، وليس فقط في القرن العشرين الميلادي، وسواء أكان من اليسار أم من اليمين، حتى إنه ليعود إلى توماس مور وبيكون لقبل أربعمائة عام وإلى هيجل وماركس وجون استيوارت مل، وبخاصة، ومراراً، إلى الناقد والمفكر ماثيو أرنولد، من العصر الفيكتوري في إنجلترا، الذي يريد أن ينتزعه من صفوف القائلين بأفضلية الصفوة إلى صف من يقولون بالتقدم (وأرنولد هذا كان ذا تأثير عظيم على بعض من أهم الكتاب في مصر في الأربعين عاماً الأولى من القرن العشرين الميلادي، وفي مقدمتهم عباس محمود العقاد الذي كان يتحدث عنه بإجلال وتوقير). فلننقل إذن إن الكتاب عرض لأفكار أبرز المفكرين الأمريكيين والأوروبيين، بحسب اختيار المؤلف، حول التقدم وحول نزعة المحافظة بل الرجعية، ومن وراء هذا لأفكارهم في شأن نموذج المجتمع المطلوب ونموذج الإنسان المأمول غربياً.

لهذا، فإن كان لهذا الكتاب من فائدة مؤكدة أولى، فهي أنه يقدم ثبتاً بأسماء من انتقاهم المؤلف باعتبارهم من أهم مؤلفي الثقافة الأمريكية والغربية، ومن زاوية موضوع هذا الكتاب، في القرن العشرين الميلادي، وفي العقود الأخيرة منه بخاصة. لهذا، فإنه مما يؤسف له أن الترجمة العربية لم تثبت لا قائمة المراجع المستقلة

ألفبائياً ولا فهرست الأسماء المذكورة في المتن، وكان هذا ممكناً لأن عدد صفحات الكتاب يعد متوسطاً بالقياس إلى صفحات كتب أخرى صدرت في السلسلة نفسها.

والكتاب يتكون من تقديم وفصول ستة، كل منها في نحو ثلاثين صفحة أو أقل، ما عدا الفصل الثاني فهو يقع في 45 صفحة. ويحتوي التقديم تحديد غرض الكتاب وعرضاً لمعاني كلمة «يوتوبيا». أما الفصل الأول، فإن عنوانه «نهاية النهاية لنهاية الأيديولوجيا» هو مما يسوغ ملاحظتنا في الفقرة الثانية من هذا العرض حول اختيار عناوين مدهشة ذات صور وتشبيهات، والإشارة الضمنية هنا هي إلى كتاب مشهور في عصره لمؤلف أمريكي (دانيل بل) صدر عام 1960م وحمل عنوان: «نهاية الأيديولوجيا»، ولو أن المؤلف يرجع أول ظهور للتعبير ذاته إلى عام 1946م حين ظهرت مقالة للروائي الفرنسي المتفلسف ألبير كامي. والموضوع الرئيس في هذا الفصل هو ظاهرة رفض الثورة والاهتمام بدلاً منها بالرخاء خلال عقد الخمسينيات وما تلاه حتى العقدين التاسع والعاشر من القرن العشرين الميلادي، حين ظهر أن مشكلة اليسار الحقيقية هي «سقوط رؤية يوتوبية» كانت أمراً تقليدياً عنده (ص39)، وهي تعني سقوط الأمل الاشتراكي، وبخاصة بعد ثورات أوروبا الشرقية عام 1989م على سيطرة موسكو وسقوط الاتحاد السوفيتي برمته عام 1991م، هذا بينما كانت أحلام اليسار تتركز حول إجلاء الاقتصاد مركز الاهتمام، أو ما يسميه المؤلف مع المفكر المجري الماركسي المعروف لوكاتش «التحرر من التسلط المرضي للاقتصاد»، والذي يشبهه بأنه «كآلام الأسنان للإنسانية كلها» (ص42). ومن أهم محتويات هذا الفصل عرض المؤلف لقضايا الكاتب فوكوياما «الشهير» صاحب «نهاية التاريخ» والهجوم عليه بقوة.

وبينما يبدأ الفصل الأول باسم ريمون آرون الفرنسي وينتهي باسم جورج لوكاتش المجري، مروراً بالإنجليزي جون استيوارت مل وبالأمريكي فوكوياما وغيرهم، فإن الفصل الثاني، الذي هو كما أشرنا أطول فصول الكتاب، يتناول مسألة أمريكية محضة تحت عنوان «خرافة التعددية الثقافية»، في إشارة إلى التنوع العرقي والسكاني وغير ذلك للشعب الأمريكي، هذه التعددية التي هي محل فخر للأمريكان في العادة. ويعرض المؤلف لمعاني التعددية والتعدد، ويثير مشكلة «الثقافة» ومعانيها ومفهوم «الشمولية» ومشكلة الجماعات الهامشية والأقليات في أمريكا ومسألة «المركزية الأوروبية» مُهاجَمةً من وجهة نظر بعض الأمريكيين، وغير ذلك، ليقول في خاتمة قوية: «إن اليساريين والليبراليين، لأنهم مجردون من الأفكار، يتحمسون

للحفاوة بالتعددية الثقافية لملء الفراغ. وهم يُشْلِكون معاً كلمات طنانة مثل: الهوية الثقافية، والأصالة، والتجانس المضاد، والتمثيل، والتحولية، وهز الثبات، والهدف منها انتزاع إيماءات الموافقة من معسكر الأنصار، ثم هم يضيفون عدداً من الشعارات السياسية دليلاً على صوابهم السياسي. هذا التراث الهائل تغذيه رؤية هزيلة ضامرة. إن موت اليوتوبيا يفسح الطريق أمام حزب التعددية الثقافية» (ص86).

وعنوان الفصل الثالث هو: «ثقافة الجماهير والفوضوية»، وهو في رأينا من أهم فصول الكتاب، ويهم دارس الإعلام لأنه يعالج مشكلات وسائل الاتصال بعامة بإيجابياتها وسلبياتها، وذلك من خلال عرض مشكلة ثقافة الصفوة وثقافة الشعب أو الجماهير، وهو يبدو هنا ميالاً إلى إقرار الانتقاد الذي يتخذ عنوان «خداع الإعلام» أو «التلاعب بالعقول»، ويعرض لكثير من جوانب وسائل الإعلام الأمريكية ومشكلاتها، من صورة المرأة فيها إلى «التسوق» إلى «وجبة الإفطار الأمريكية»، ليعود في النهاية إلى مناقشة آراء ماثيو أرنولد الذي بدأ الفصل بالإشارة إلى آرائه التي ظهرت خلال العصر الفيكتوري في القسم الأخير من القرن التاسع عشر الميلادي.

وبينما يعرض الفصل الرابع لمشكلة «المثقفين»، مشيراً هنا أيضاً إلى كثير من الأسماء المهمة، من جرامشي إلى شومسكي إلى دريدا ليعود مرة جديدة إلى مانهايم، فإن الفصل الخامس ذا العنوان الحامل لصور طريفة وتقابلات (جمالية كثيفة ووطنية رقيقة) يعرض للحل الذي اختاره من فقدوا الأمل في «اليوتوبيا»، وهو الاهتمام بالمنظور الجمالي إلى أوضاع المجتمع الأمريكي وإنسانه، مشيراً إلى حالات بعض الأنثربولوجيين وإلى مشكلة السلطة وإلى قضية سلمان رشدي وكتابه «آيات شيطانية»، ليخصص معظم الصفحات الأخيرة منه (ص170–182) لهجوم البعض على «العالمية» المزعومة التي تدعيها الحضارة الغربية.

وعنوان آخر فصول الكتاب هو «الحكمة بالتجزئة... الجنون بالجملة»، وفيه يعود المؤلف إلى موضوع «اليوتوبيا» ليفصل في آراء من يهاجمها ومن يدافع عنها على السواء، ويعرض لآراء عديد من المفكرين الغربيين في هذا الشأن، ليقول في النهاية، بطريقة غير مباشرة، إن الأمل لم يُفقد تماماً، ليس فقط لأن التاريخ يخفي عديداً من المفاجآت، بل كذلك لأن غياب «اليوتوبيا»، أي التطلع نحو الأفضل والحلم بالأحسن، يعني «أن هناك شيئاً مفتقداً»، ثمة ضوء قد انسحب. إن عالماً جرد من الحدس والتوقع يصبح كئيباً بارداً» (ص212).

تقاريــر

البلدان الإسلامية والنفاذ إلى الأسواق

محمد عبيد محمد*

يقصد بالدخول أو النفاذ إلى الأسواق Market Access تسهيل عمليات التبادل التجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بشأن بعض السلع من خلال الاتفاق على إلغاء القيود التجارية أو تخفيفها سواء أكان ذلك في التعريفات الجمركية أم القيود الكمية أم العوائق الفنية.

وتهدف أي اتفاقات من هذا النوع إلى ترقية دعائم تحرير التجارة الدولية، وتوسيع الفرص بشكل فعال لتنمية صادرات مختلف البلدان، وزيادة قدراتها على المنافسة العادلة، ولذلك تصدرت مناقشات مسائل النفاذ إلى الأسواق قائمة أولويات مفاوضات جولة أوروجواي التي توخت الوصول إلى تعريفات مخفضة تقف عند نسبة خمسة في المائة أو أقل من قيمة السلعة كحد أقصى، وهو الهدف ذاته الذي تبناه نظام الجات، وعمل على بلوغه عبر الجولات التفاوضية السابقة على الأوروجواي، وقد أدرك مسؤولو الجات في ظل احتدام الحروب التجارية بين القوى الاقتصادية الكبرى أن اتفاقاً متعدد الأطراف في مجال تخفيف أو إلغاء القيود التجارية لن يكتب له الظهور إلا باتفاق هذه القوى أولاً على تجاوز خلافاتها التجارية، وبالفعل وضعت الدول المتقدمة مسألة الاتفاق على وقف حروبها التجارية على رأس جدول أعمال المؤتمر الدوري للدول الصناعية السبع (الولايات المتحدة، وكندا، وألمانيا، واليابان، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وإيطاليا) الذي انعقد في طوكيو في يونيو 1993م، ونظراً لأن هذه الدول مجتمعة تنفرد بما نسبته (50) في المائة من حجم التجارة العالمية، فإنها قد توصلت إلى اتفاق تجاري حول قضايا التعريفات الجمركية المعرقلة للتدفقات السلعية البينية وُصِفَ بأنه تضمن أعلى نسبة

* حاصل على درجة الدكتوراه في القانون الدولي العام من جامعة أسيوط عن موضوع «منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية اقتصادات البلدان الإسلامية».

تخفيضات جمركية في التاريخ، وتنسحب التخفيضات الممنوحة أيضاً على الأطراف المتعاقدة في نظام الجات، التي حازت عضوية منظمة التجارة العالمية وفقاً لمبدأ الدولة الأكثر رعاية، لذا كان من شأن اتفاق الدول الصناعية عليها الإسهام بفاعلية كبيرة في توصل الدول الأعضاء في مفاوضات جولة أوروجواي إلى اتفاق تجاري شامل بعد أن تجاوز الكبار خلافاتهم المستعصية قبل ساعات قليلة من الإعلان الرسمي بانتهاء أعمال الجولة في 15 ديسمبر 1993م.

ويأتي الحديث فيما يأتي عن أهم أحكام بروتوكول النفاذ إلى الأسواق وأوجه استفادة البلدان الإسلامية منه.

أهم أحكام بروتوكول النفاذ إلى الأسواق

يحوي بروتوكول مراكش الملحق بالاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة عام 1994م الذي يطلق عليه «بروتوكول النفاذ إلى الأسواق» جداول الالتزامات المقدمة من كل دولة، وما نتجت عنه مفاوضاتها الثنائية مع شركائها التجاريين الآخرين من اتفاقات على إزالة القيود التجارية أو تخفيفها، وتصير جداول التزامات الأعضاء جزءاً لا يتجزأ من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة عام 1994م بمقتضى ما جاء عليه النص في البند الأول من البروتوكول من أن: «جدول أي عضو يكون ملحقاً بهذا البروتوكول يصبح جدول هذا العضو لاتفاقية جات عام 1994م في يوم سريان اتفاق المنظمة على هذا العضو، وأي جدول يقدم وفقاً للقرار الوزاري بشأن الإجراءات لمصلحة أقل البلدان نمواً يعتبر ملحقاً بهذا البروتوكول». ويلتزم كل عضو وافق على تخفيضات التعريفة بتنفيذها حسبما أوضح البند الثاني من بروتوكول مراكش على خمس شرائح متساوية إلا إذا ورد خلاف ذلك في جدول العضو، على أن يعمل بأول هذه التخفيضات بداية من أول يناير عام 1995م، ويعمل بكل تخفيض ثان في أول يناير من كل سنة من السنوات التالية، ويعمل بآخر شريحة في موعد لا يتأخر عن أول يناير عام 1999م.

وبتحليل «بروتوكول النفاذ إلى الأسواق» يتبين أنه يحتوي العناصر الجوهرية الآتية:

أولاً: المناهج واجبة الاتباع على طريق تنفيذ التنازلات الجمركية التي تقدمها كل دولة، وذلك في إطار المفاوضات التي تجريها مع شركائها التجاريين، وتستغرق

فترات التنفيذ كما حددتها اتفاقيات جولة أوروجواي (4) سنوات للسلع الصناعية، و(6) سنوات للسلع الزراعية، و(10) سنوات للمنسوجات والملابس.

ثانياً: تحديد الأساليب المناسبة الواجبة الاتباع لتنفيذ عملية «التعريفة التجارية»، التي يقصد بها تحويل القيود غير التعريفية إلى قيود تعريفية وفقاً لمبدأ الشفافية الذي يعد ركناً أساسياً في أركان النظام التجاري الدولي الجديد، ولحاجة ذلك إلى وقت إضافي فإن الوثيقة الختامية لجولة أوروجواي أعطت مدة شهرين للأطراف المتفاوضة لإجراء مزيد من المشاورات والمفاوضات توصلت خلالها إلى تنازلات أعدت في جداول خاصة بكل دولة على حدة، وأُلحقت بالبروتوكول الوارد في الوثيقة الختامية.

ثالثاً: منح البلدان النامية التي يقل فيها متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي السنوي عن (1000) دولار أمريكي معاملة تفضيلية فيما يتعلق بمقدار التخفيضات الجمركية، وفترة التخفيض في نطاق التجارة الدولية الزراعية.

رابعاً: تقدير متوسط الخفض الكلي الناجم عن التنازلات المتبادلة في إطار جولة أوروجواي على السلع الصناعية بما نسبته حوالي (30) في المائة من التعريفات السائدة من قبل، حيث اتفق على:

أ – تخفيض تعريفات السلع المصنعة في الدول المتقدمة (عدا النفط) من معدل نسبته (6,3) في المائة إلى معدل نسبته (3,8) في المائة، وهو ما يوازي تخفيضاً شاملاً في معدل الحماية الجمركية نسبته نحو (40) في المائة، فضلاً عن مضاعفة الجزء من وارداتها من السلع الصناعية الذي يدخل إلى أسواقها معفى من التعريفات الجمركية، والذي ارتفع من معدل نسبته (20) في المائة إلى معدل نسبته (44) في المائة من إجمالي وارداتها.

ب – تخفيض حجم شريحة الواردات التي تدخل أسواق الدول المتقدمة بتعريفة نسبتها (15) في المائة فأكثر، بتقليصها مما نسبته (7) في المائة من إجمالي الواردات إلى ما نسبته (5) في المائة، وبالنسبة للبلدان النامية مما نسبته (9) في المائة إلى ما نسبته (5) في المائة أيضاً.

ج – رفع نسبة الربط لخطوط التعريفة للسلع الصناعية من (78) في المائة إلى (99) في المائة بالنسبة للدول المتقدمة، ومن (21) في المائة إلى (73) في المائة

بالنسبة للبلدان النامية، ومن (83) في المائة إلى (98) في المائة بالنسبة للبلدان ذات الاقتصادات المتحولة.

د – تخفيض التعريفة الجمركية على ما نسبته نحو (64) في المائة من إجمالي خطوط التعريفة في البلدان النامية، وهو ما يوازي ثلث وارداتها من السلع المصنعة تقريباً.

هـ – توزيع الدول المتقدمة لتعريفاتها على السلع الصناعية على أساس ألا تتعدى نسبةالواردات الخاضعة لرسوم تزيد على (15) في المائة مقدار (27) في المائة بالنسبة للمنسوجات، و(11) في المائة لواردات الجلود والمطاط والأحذية ومعدات السفر.

ومواكبة للتطورات الاقتصادية العالمية، ومنها ظهور أنواع جديدة من التجارة السلعية الصناعية فإن منظمة التجارة العالمية قد رعت مشاورات مستمرة حول الرسوم الجمركية على تكنولوجيا المعلومات والسلع وثيقة الصلة بها، وحول التجارة السلعية عبر الإنترنت أيضاً، وتحسب لها نجاحات في تبني بعض الاتفاقات الجانبية بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بشأن إلغاء الرسوم الجمركية على المنتجات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات بعد أن أعد برنامج يشمل مئات من المنتجات التي تتطور أسواقها بسرعة، منها أجهزة الكمبيوتر والبرامج الخاصة بها والرقائق الإلكترونية ومعدات الهاتف، وغيرها. وقد أعلنت أوروبا اتفاقها مع الولايات المتحدة على إلغاء التعريفات الجمركية على مبادلات دولية قيمتها «مليارات الدولارات» في منتجات الكمبيوتر وأجهزة وبرامج تقنيات المعلومات ووسائط الإعلام المتعددة بحلول عام 2000م. وفي 26 مارس عام 1997م اتفقت (40) دولة تتحكم فيما نسبته أكثر من (92) في المائة من التجارة العالمية من منتجات تقنية المعلومات على إلغاء جميع القيود على هذه التجارة أيضاً بحلول عام 2000م، وعلى ألا يتجاوز التحرير الكامل بالإلغاء عام 2005م، وهذا الاتفاق يمكن للأعضاء الآخرين في منظمة التجارة العالمية الاستفادة منه بالتمسك بمبدأ الدولة الأكثر رعاية، وذلك لأن اتفاقاً متعدد الأطراف يشمل جميع أعضاء المنظمة يصطدم باعتراضات شتى من قبل كثرة من البلدان النامية حول تزويد القائمة بمنتجات إلكترونية سهلة مثل أجهزة التلفاز وتشغيل الأسطوانات والفيديو والمسجلات، والتي تخضع عادة لرسوم جمركية في البلدان النامية بوصفها مصدراً للإيرادات الحكومية.

وبالنسبة للتجارة عبر شبكات الإنترنت فقد اقترحت الولايات المتحدة رسمياً على أعضاء منظمة التجارة العالمية أثناء اجتماع مجلسها العام في 19 فبراير عام 1998م بقاء التجارة في السلع والخدمات عن طريق الإنترنت معفاة من الرسوم الجمركية، وكان الرئيس الأمريكي «بيل كلينتون» هو صاحب هذا الاقتراح منذ أن طرحه لأول مرة في يوليو عام 1997م، وتتذرع الولايات المتحدة في مطالبتها تلك بأن جميع أعضاء المنظمة لا يفرضون أية ضرائب على «التجارة الإلكترونية» ولا يتعاملون مع «البث الإلكتروني» كإيرادات تستحق عليها رسوم جمركية، وعليها أن تحافظ على الوضع القائم دون تغيير، ووسط حماسة القوى التجارية الكبرى الأخرى مثل الاتحاد الأوروبي واليابان للاقتراح الأمريكي صدرت اعتراضات خافتة من الأسواق الناشئة في البلدان النامية لتخوفها من فقد مصدر محتمل لعائدات مجزية. ولكنها لم تمنع المؤتمر الوزاري الثاني لمنظمة التجارة العالمية المنعقد في مايو 1998م بجنيف من إعلان موافقته على استمرار الوضع الحالي الذي يعفي التجارة عبر «الإنترنت» من الرسوم لمدة عام على الأقل.

أوجه استفادة البلدان الإسلامية من بروتوكول النفاذ إلى الأسواق

أعرب إعلان مراكش عن ارتياح المشاركين في جولة أوروجواي لما تم من خفض شامل بنسبة (40) في المائة من التعريفات الجمركية، وعما أُبرم من اتفاقات موسعة في شأن فتح الأسواق أمام السلع، وللتوقعات والضمانات المتزايدة المتمثلة في التوسع العام لمضمون الالتزامات التعريفية. وقد شاطر محللون اقتصاديون بارزون الإعلان ارتياحه لإجراءات النفاذ إلى الأسواق المتعلقة بإزالة أو تخفيف أو ربط التعريفات الجمركية، سواء تلك التي وردت في جداول التزامات الدول المتقدمة، أو تلك التي تضمنتها جداول التزامات البلدان النامية. ودون الولوج إلى دهاليز المقارنة بين التزامات الدول المتقدمة والبلدان النامية يمكن إبراز جانبين مهمين يطلان من ثنايا بروتوكول النفاذ إلى الأسواق ويقودان على المديين المتوسط والبعيد إلى استفادة البلدان الإسلامية – وجلها كما سبق البيان من البلدان النامية والأقل نمواً – من الامتيازات الممنوحة للتجارة في السلع المصنعة، وهذان الجانبان يتمثلان في:

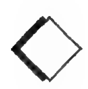
أولاً: تثبيت أو «ربط» التعريفات الجمركية على التجارة في السلع المصنعة يمكن أن يحقق فائدة مزدوجة للبلدان الإسلامية؛ فهي في حال كونها مصدرة للسلع

الخاضعة لهذا النوع من الحماية تضمن عدم لجوء الدول المستوردة لها إلى رفعها دون الدخول في مفاوضات معها وفقاً لما يتطلبه البروتوكول، وفي حال كونها مستوردة للسلعة وسبق لها أن تقدمت بالتزام تثبيت أو ربط التعريفة الجمركية المقررة عليها ستكتسب ثقة المصدرين في سلامة أسواقها واستقرارها مما يحفزهم على التعامل الآمن مع شركاتها ومؤسساتها الاقتصادية والتجارية، وقد راعت اتفاقات جولة أوروجواي أن تكون التزامات الدول المتقدمة تثبيت التعريفات الجمركية على السلع المصنعة أكثر منها في البلدان النامية نظراً لحداثة النظم الجمركية في بعض هذه الأخيرة، فعلى الرغم من أن المنتجات الصناعية المثبتة تعريفاتها في الدول المتقدمة تصل بمقتضى البروتوكول إلى (99) في المائة، فإنها في البلدان النامية تقف عند نسبة (73) في المائة، وبحسب المناطق ذات الوجود الإسلامي هي (69) في المائة، وفي القارة الإفريقية (68) في المائة، وفي القارة الآسيوية (24) في المائة، وهذا قد يعني أن درجة استفادة البلدان الإسلامية من التعريفات المثبتة في الدول المتقدمة أكبر من استفادة الأخيرة من التعريفات المثبتة في البلدان الإسلامية على الأقل من الناحية الظاهرية.

ثانياً: تخفيض متوسطات التعريفات الجمركية على كثير من السلع المصدرة من البلدان الإسلامية قد يضمن لها وجود أسواق أكثر انفتاحاً واستقراراً، وبخاصة أنها تدخل في دائرة القطاعات التصديرية شديدة الأهمية بالنسبة لها، فجميع المنتجات الصناعية المستوردة من البلدان النامية تحظى بنسبة تخفيض تصل إلى (37) في المائة، وبشيء من التفصيل اللازم فإن نسبة التخفيض في مستوردات الأسماك ومنتجاتها (27) في المائة؛ والخشب ولب الورق والورق والأثاث (63) في المائة؛ والمنسوجات والملابس (23) في المائة؛ والجلود والمطاط والأحذية والمعادن (67) في المائة؛ والكيماويات والأدوات التصويرية (47) في المائة؛ ومعدات النقل (18) في المائة؛ والآلات غير الكهربية (66) في المائة؛ والآلات الكهربية (48) في المائة؛ والمنتجات والأحجار الكريمة (69) في المائة؛ وأدوات مصنعة أخرى (52) في المائة.

صفوة القول إن وجهي استفادة البلدان الإسلامية من بروتوكول النفاذ إلى الأسواق مرهونان بتنفيذ الدول المتقدمة لالتزاماتها المتقابلة، فضلاً عن عدة عوامل

أخرى ترتبط بانعكاسات نتائج اتفاقات جولة أوروجواي على الاقتصادات الإسلامية، ولا يمنع ذلك من التأكيد أن تمتع البلدان الإسلامية بأية تخفيضات جمركية أو تنازلات غير تعريفية أوردتها اتفاقات الجولة أو بالتمسك بتطبيق مبدأ الدولة الأكثر رعاية سيكون له مردوده الإيجابي في ترقية اقتصاداتها وتفعيل أنظمتها الاقتصادية.



رسالة دكتوراه في علم النفس

فاعلية استخدام الاختبار المواثم المحوسب

امين محمد صبري نورالدين

مشكلة الدراسة:

لقد كان للقياس النفسي تأثيره المهم والحيوي في المجتمعات المتحضرة في المجالات التربوية والتقويمية والعلاجية. ويهدف القياس النفسي – فيما يهدف إليه – إلى تطوير الأدوات والمقاييس وتحسين عملية القياس وصولاً إلى دقة أفضل للتقويم.

ولقد تعرضت مفاهيم القياس النفسي في الآونة الأخيرة لطفرة هائلة، وساعد ظهور نظريات القياس المتقدمة مثل «نظرية الاستجابة للمفردة» Item Response Theory (IRT) في الخمسينيات من القرن الماضي على تطوير أساليب القياس النفسي من جميع جوانبه، حيث قدمت النظرية حلولاً مناسبة لمعالجة المفردات وتحليلها، ومعادلة الدرجات، ووصل الاختبارات بعضها ببعض، وإنشاء بنوك الأسئلة، مما دعا إلى التوسع في تطبيقات عديدة للقياس النفسي.

كما أسهم تطور صناعة الحاسبات والبرمجيات في الفترة الأخيرة في إمكانية تطبيق الاختبارات على الحاسب بصورة تواؤمية غير خطية، وتصحيحها، وتحليلها بالاستناد إلى مفاهيم نظرية الاستجابة للمفردة. وقد أدى ذلك إلى ظهور مفهوم «الاختبار التواؤمي المحوسب» الذي يعد أهم وأحدث تطبيقات نظرية الاستجابة للمفردة في مجال القياس النفسي الحديث.

ففي الاختبار التواؤمي المحوسب يتفاوت عدد مفردات الاختبار وترتيبها، التي يتلقاها كل مفحوص عن الآخر؛ وفقاً لتقدير قدرة كل منهم. ونظراً لأن الحاسب يعيد تقدير قدرة الفرد بعد كل مفردة، وينتقي له المفردات الأكثر ملاءمة؛ فإنه من الممكن الوصول إلى مستويات عالية من الدقة لتقدير القدرة باستخدام عدد محدود من مفردات الاختبار.

وقد أجريت مئات البحوث حول الاختبارات التواؤمية المحوسبة من مختلف جوانبها. والنتيجة العامة لتلك الدراسات هي أن للاختبار التواؤمي المحوسب

معاملات ثبات وصدق مكافئة لمعاملات ثبات الاختبارات التقليدية وصدقها، أو أعلى منها حتى مع خفض طول الاختبارات إلى نحو 50%، على الرغم من أنها تقيس المتغيرات نفسها. وراوح انخفاض زمن الاختبار بين 25% و75% من زمن الاختبار الأصلي دون فقدان القياس. كما توصل إلى تقديرات ثبات بلغت 0,80 عن طريق تطبيق 9 مفردات فقط.

وهناك عدد من المؤسسات والهيئات في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية اعتمدت الاختبار التواؤمي المحوسب في أنظمتها مثل مؤسسة الدفاع الأمريكية التي تبنت إصدار بطارية الاستعداد المهني للقوات المسلحة. وكذلك مؤسسة الاختبارات التربوية التي حولت عدداً من الاختبارات الشهيرة إلى اختبارات تواؤمية محوسبة مثل «اختبار اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية» (TOEFL) واختبارات (GRE) وغيرها من الاختبارات. كما تبنت شركة «مايكروسوفت» الشهيرة في نظم الحاسبات والبرمجيات الاختبارات التواؤمية المحوسبة في اختباراتها لنظم التشغيل وبناء البرامج والشبكات.

وعلى الرغم من هذا التطور الهائل الذي طرأ على القياس النفسي في الغرب؛ ما زال القياس في بيئتنا العربية يخطو خطوات متواضعة في ذلك المجال؛ لذا بات من الأهمية بمكان أن نلحق بركب حركة القياس المعاصرة، وأن نسير بصورة موازية معه إن لم نسبقه. فتطوير حركة القياس النفسي في البيئة العربية لا يكون باستيراد تكنولوجيا جديدة للقياس فقط، أو مجرد الانقياد لصيحة معاصرة في العلم؛ وإنما يكون أيضاً بالاستعداد لتقبلها داخل السياق الثقافي الملتحمة معه، والاستيعاب الكامل لأهدافها، والإتقان التام لمكوناتها والنظرية التي تعمل وراءها.

من ثم تتلخص **مشكلة البحث** الحالي في الأسئلة الآتية:

1 – ما مدى فاعلية الاختبار التواؤمي المحوسب باستخدام قاعدة إنهاء الاختبار «بأدنى خطأ معياري» مقارنة بالاختبار الخطي المحوسب في دقة تقدير القدرة كما تتمثل في مؤشرات الدقة المختلفة؟

2 – ما مدى فاعلية الاختبار التواؤمي المحوسب باستخدام قاعدة إنهاء الاختبار «بعدد محدد من المفردات» مقارنة بالاختبار الخطي المحوسب في دقة تقدير القدرة كما تتمثل في مؤشرات الدقة المختلفة؟

3 – ما مدى فاعلية الاختبار التواؤمي المحوسب باستخدام أسلوب تقدير الأرجحية القصوى مقارنة بالاختبار التواؤمي المحوسب بأسلوب تقدير البعدي الاقصى كما تتمثل في مؤشرات الدقة المختلفة؟

عينة الدراسة:

تألفت عينة الدراسة لتقدير مَعْلَمات مفردات الاختبار من أكثر من (5000) طالب وطالبة من الفرق الثانية والثالثة والرابعة وطلاب الدراسات العليا بكلية التربية بجامعة عين شمس. بينما تجاوزت عينة دراسة تطبيق الاختبارات التواؤمية المحوسبة أكثر من (500) طالب وطالبة آخرين من مختلف التخصصات.

أدوات الدراسة:

استخدم الباحث (137) مفردة من اختبار رافن للمصفوفات المتدرجة بصوره المختلفة الملونة، والعادية، والمتقدمة، في اشتقاق المَعْلَمات المختلفة للمفردات، ثم إعدادها للتطبيق بصورة تواؤمية محوسبة بناء على المَعْلَمات التي حسبت من قبل. وقد قسمت المفردات بصورة مبدئية إلى اختبارين يطبق كل منهما بصورة منفصلة.

إجراءات الدراسة:

قام الباحث بتطبيق الاختبار الأول للمصفوفات على مجموعة من (2902) طالب وطالبة في الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي 2000/2001م. ثم طبق الاختبار الثاني على (2147) طالباً وطالبة في الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي نفسه. وكان الطلاب من الفرق الثانية والثالثة والرابعة والدبلوم العام بكلية التربية. وقد تم التطبيق في معامل علم النفس بالإجراءات المقررة.

ثم قام الباحث بإجراءات تحليل البيانات من خلال التأكد من أحادية البعد للاختبارين الأول والثاني. ثم اختار نموذج الاستجابة للمفردة الأكثر مطابقة لبيانات الاختبار وهو النموذج ثلاثي المَعْلَم بعد حذف سبع مفردات غير ملائمة من الاختبار الثاني. وبعد ذلك قام الباحث بوصل الاختبارين معاً ليصيرا اختباراً واحداً من خلال مجموعة من المفردات المشتركة بينهما. وبناء على ذلك؛ اشتقت مَعْلَمات نهائية ذات قيم مناسبة لمفردات الاختبار البالغ عددها (131) مفردة.

بعد إنشاء مستودع المفردات للاختبار التواؤمي المحوسب من المفردات السابقة، أجرى الباحث تطبيقاً للاختبارات التواؤمية المحوسبة من خلال ثلاث دراسات مختلفة. وازنت الدراسة الأولى بين فعالية الاختبار التواؤمي المحوسب

الذي يتوقف بعد درجة محددة من الدقة والاختبار الخطي المحوسب. والدراسة الثانية وازنت بين فعالية الاختبار التواؤمي المحوسب الذي يتوقف بعد عدد محدد من المفردات والاختبار الخطي المحوسب. أما الدراسة الثالثة فقد وازنت بين اختبارين تواؤميين ومحوسبين يستخدم أحدهما تقدير القدرة بالأرجحية القصوى والثاني بالبعدي الأقصى، وكل منهما ينتهي بعد تطبيق عدد محدد من المفردات. وقد طبق على كل طالب اختباران، وكان التطبيق داخل معمل الحاسب بقسم علم النفس بكلية التربية.

نتائج الدراسة:

أسفرت النتائج عن أن الاختبار التواؤمي المحوسب أكثر فعالية من الاختبار الخطي المحوسب. فالاختبار التواؤمي يعطي دقة أعلى بدلالة من الخطي لأنه ينتقي المفردات المناسبة لقدرة الفرد فقط، كما أنه أقصر بصورة دالة حيث إنه تمكن من الوصول إلى دقة أعلى من خلال تطبيق (25) مفردة في المتوسط، بينما كان عدد مفردات الخطي (60) مفردة، بل إنه بلغ دقة أعلى مع تطبيق (13) مفردة فقط، ووصل إلى معامل ثبات تجاوز (0,80) من خلال تطبيق (5) مفردات فقط، كما أمكن للاختبار التواؤمي المحوسب من خلال تطبيق (50%) من عدد المفردات في الاختبار الخطي الوصول إلى معامل ثبات (0,94).

كما أسفرت النتائج أيضاً عن أن أسلوب تقدير القدرة البعدي الأقصى أكثر دقة من أسلوب الأرجحية القصوى لتقدير القدرة، حيث إنه يقدم معلومات أكثر، وله من الخطأ المعياري أقل بدلالة من الأرجحية القصوى، غير أن الأرجحية القصوى أعطى متوسطاً لتقدير القدرة أعلى بدلالة من البعدي الأقصى.

وأثبتت الدراسة أن الاختبار التواؤمي المحوسب يمتاز في أنه:

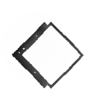
– يوفر في عدد مفردات الاختبار بنسبة تزيد على (50%) في المتوسط عن الاختبار الخطي.

– يزيد من دقة القياس بنسبة يصل متوسطها إلى (20%) على الاختبار الخطي.

– يعطي مقداراً من المعلومات أعلى بنسبة تتجاوز (32%) في المتوسط على الاختبار الخطي.

- يعطي تقديراً للقدرة لا يختلف متوسطه عن متوسط تقدير القدرة للاختبار الخطي.

انطلاقاً من هذه النتائج تطرح الدراسة بعض التوصيات التي يأمل الباحث أن تؤخذ بعين الاعتبار من جانب الباحثين والمؤسسات التعليمية والأكاديمية على حد سواء.



Geography

The Saudi-Yemeni Boundaries Developments and Final Solution

Abdulrazak S. Abu-Dawood*

The Saudi-Yemeni boundary dispute has been of great political, economic and security importance, because of its various characteristics and dimensions, and has symbolizied an obstacle to normal relations between the two countries. This study aims to understand and analyze the bases of this dispute: its historical stages, relevant treaties; means to manage the dispute, and related studies. The study came up with some basic conclusions, including: observed boundary effects on adjacent areas; factors contributing to the boundary dispute; several techniques utilized by both parties in the dispute; and different stages of boundary creation. The study concluded that direct negotiation was the ideal means to reach a suitable and permanent solution.

Keywords: Arbitration, Boundary Demarcation, Boundary Disputes, Coordinates, De facto Boundary, Historical Boundaries, Legal status, Territorial Disputes.

* Dept. of Geography, Faculty of Arts and Humanities, King Abdul Aziz Unviersity, Saudi Arabia.

Economics

The Implications of the GATS on Developing Countries

Manar Ali Mohsen Mostafa*

The paper presents the general principles of the GATS, its basic rules, the specific commitments undertaken by developing countries and the exemptions from MFN treatment submitted by member governments. it also analyses the GATS agreement through theoretical and econometric studies, and the implications for developing economies, especially the Egyptian economy.

Key words: General agreeement on trade in services, Consumption abroad, Supply through commercial presence, Supply through the presence of natural persons, General obligations, Specific commitments, National schedules, Most favored nation (MFN).

* Faculty of Economics and Political sciences, Cairo University, Egypt.

Psychology

Self-Esteem, Depression and Anxiety among Addicts

*Fatma Ayyad**
*Owaied Al-Mashaan**

Drug addiction is a universal problem which has challanged human civilization throughout history. The negative effects of addiction on people's social and emotional life and health have been confirmed by many studies. This study aims to provide an indication of the level of depression, stress and anxiety experienced by addicts in comparison with non-addicts in Kuwaiti society. Spielberger's State-Trait Inventory for anxiety adapted by Abdel-Khalek (1992), Beck's Depression Inventory, and Rosenberg scale for self-esteem adapted by Al-Khawaja were administered to 49 addicts, and a 49 control group. The results showed that there is a correlation between drug addiction and level of depression and anxiety. When addicts scored higher on both scales, a negative correlation was also found between self-esteem and addiction.

Keywords: Self esteem, Depression, Anxiety, Multi - substance abusers, Addiction.

* Department of Psychology, College of Scoial Sciences, Kuwait University.

Psychology

Attitudes of Private Hospital Managers Towards Employing Psychology and Social Work Saudi Graduates

Abdulaziz M. Bin Hussein*

The aim of this study was to investigate the attitudes of private hospital managers towards giving employment opportunities to Saudi university graduates of psychology and social work. Relevant literature highlighting the role of both psychological therapy and medical social work was reviewed. Then, a questionnaire for assessing private hospital managers' attitudes was designed and administered to a sample of private hospital managers in Riyadh and Jeddah. The data was analyzed through a number of statistical techniques. The results indicated that hospital managers showed positive attitudes towards both psychology and social work graduates with regard to graduates' level of qualifications, compliance with work rules, and level of productivity. On the other hand, managers expressed negative attitudes towards the graduates with regard to graduates' work experience. In addition, managers expressed preference for employing non-Saudis to Saudis because non-Saudis accept lower salaries than the Saudis. The results also revealed significant differnces between managers' attitudes towards psychology graduates and social work graduates ($p > 0.05$ to $p > 0.001$). In the light of the present findings, recommendations and suggestions for improving employment opportunities were stated.

Keywords: Attitudes, Private hospitals, Psychology graduates, Social work graduates, Saudi graduates, Manpower.

* Department of Psychology, King Saud University, Riyadh, Saudi Arabia.

Sociology

Mother-daughter Relationships: A Feminist Overview

*Nora F. Al-Mosaed**

Many Feminists theorizing literature argue that shared gender is the basis for solidarity and common interest, while different gender is the basis for division of interest and ideological dissonance. It follows that women, regardless of their age, class, colour, and race, have a common experience of oppression. Women experience significant variation in their situation in those wider areas of political, economic and social subordination and inequality which are not confined to the social relations of gender. Furthermore, some women benefit either directly or indirectly from the exploitation of other women. The study was conducted on 173 samples from female students in King Abdul-Aziz University in Jeddah. Thirty-five questions were distributed. The main results of the study indicated good relations with the mother are oppositely related with the age difference between the mothers and the daughters. Other results proved that the married daughters had a better relation with the mothers than the unmarried ones. On the other hand, divorced daughters do not enjoy good relations with their mothers. Moreover, there is no connection between the existence of male brothers in the families and gender discrimination, i.e. male favoring remains the common type of upbringing in the Saudi family.

Keywords: Women oppressing other women, Family relations, New-wave Feminism, Mother-daughter relationship, The Saudi family, Socialization in the Saudi family.

* Sociology Dept., King Abdul-aziz University, Jeddah, Saudi Arabia.

قواعد النشر

تنشر مجلة العلوم الاجتماعية البحوث الأصيلة التي تمثل إضافة إلى مجال الدراسة. وترحب المجلة بالدراسات النظرية ذات الطابع الشمولي التي تغطي بتعمق أحد حقول المعرفة التي تنتمي إلى تخصصات المجلة، أو الحالة الراهنة لأحد العلوم الاجتماعية في البلاد العربية، مع توضيح اتجاهات البحث في هذا الحقل وآفاق تطوره في المرحلة القادمة.

أما بالنسبة للأبحاث ذات الطابع العملي (الإمبيريقي) والتي تعبر عن بعض تخصصات العلوم الاجتماعية ومنها علم النفس، فإن المجلة تلتزم بالأسلوب المتعارف عليه من حيث: وجود مقدمة مختصرة تحتوي على مشكلة البحث وفروضه وأهدافه والدراسات السابقة، يليها قسم عن المنهج يشمل العينة وأدوات الدراسة وإجراءات البحث، ثم النتائج فالمناقشة.

وترحب المجلة بالتعقيب على الأبحاث والتعليق على الدراسات المنشورة فيها، كما تستقبل المجلة تقارير عن المؤتمرات والنشاطات العلمية في مجالات العلوم الاجتماعية (3-5 صفحات)، فضلاً عن مراجعات الكتب الحديثة الخاصة بحقول المجلة من (2-4 صفحات)، كما ترحب المجلة بنشر ملخصات الرسائل الجامعية (التي تمت مناقشتها وإجازتها) في حقول العلوم الاجتماعية، على أن يكون الملخص من إعداد صاحب الرسالة نفسه.

ويشترط في البحوث التي تقدم للنشر في مجلة العلوم الاجتماعية ما يلي:

1 – إقرار من المؤلف بأن بحثه لم يسبق نشره، وأنه ليس مقدما للنشر في مجلة أخرى.

2 – لا يزيد البحث مع المصادر والهوامش والجداول عن 30 صفحة مطبوعة مسافتين على ورق A4، مع الترقيم المتسلسل لصفحات البحث كله بما فيه الجداول والملاحق.

3 – يجب الاقتصار على أقل عدد من الجداول.

4 – تشتمل الصفحة الأولى من البحث على عنوان البحث كاملا، واسم الباحث أو الباحثين (باللغتين: العربية والإنجليزية)، وأماكن عملهم، وعنوان المراسلة بالتفصيل، فضلا عن العنوان المختصر للبحث: Running Head.

5 – تشمل الصفحة الثانية من البحث ملخصاً دقيقاً باللغة العربية في حدود 100-150 كلمة، وتبدأ هذه الصفحة بعنوان البحث، ولا يكتب فيها اسم الباحث.

6 – تضم الصفحة الثالثة من البحث ملخصاً Abstract دقيقاً باللغة الإنجليزية (ترجمة للملخص العربي وبالشروط ذاتها).

7 – توضع المصطلحات الأساسية Keywords أسفل الملخصين، كل بلغته، بما لا يزيد عن سبعة مصطلحات، والمصطلحات الأساسية كلمات دالة أو جوانب بارزة، تُختار من الدراسة أو البحث لتمثل رؤوس الموضوعات أو أهم جوانب المعلومات الواردة في الدراسة ذاتها، وتفيد في تلخيص البحث والاستدلال على أهم جوانبه، فضلاً عن تيسير عملية تصنيف البحث واسترجاعه في حالة استخدام الوسائط التقنية والمعلوماتية كالأقراص المدمجة وغيرها.

8 – يبدأ متن البحث من الصفحة الرابعة، ويضم عنوان البحث من دون اسم المؤلف.

9 – يطبع كل جدول على صفحة مستقلة، ويودع في آخر البحث، ويحدد موقعه في المتن هكذا: «جدول (١) هنا تقريباً».

10– يقدم مع البحث سيرة علمية مختصرة عن الباحث أو الباحثين.

المصادر داخل متن البحث

يشار إلى جميع المصادر العربية في متن البحث على أساس اسم المؤلف الأول والأخير وسنة النشر وتوضع بين قوسين، مثلاً: (شفيق الغبرا، 1999) و(فؤاد أبو حطب، وسيد عثمان، 1980) ويشار إلى اسم المؤلف في المراجع الأجنبية باسم العائلة فقط، مثل: (Smith, 1998) و (Pervin & Lynn, 1995). أما إذا كان هناك أكثر من مؤلفين للمصدر الواحد فيشار إليهم هكذا: (مصطفى سويف وآخرون، 1996) و (Antony et al., 1999). أما إذا كان هناك مصدران لكاتبين مختلفين فيرتبان أبجديا ويشار إليهما هكذا: (أحمد أبو زيد، 1997؛ محمد الرميحي، 1998) و (Roger, 1991; Smith 1994). وفي حالة وجود مصدرين لكاتب في سنة واحدة فيشار إليهما هكذا: (فهد الثاقب، 1994أ، 1994ب) و (Snyder, 2000a, 2000b). وفي حالة الاقتباس من الكتب يشار بدقة ووضوح إلى الصفحة أو الصفحات المقتبس منها في متن البحث هكذا: (عبدالرحمن بن خلدون، 1992: 164) و(Jones, 1997: 59)،

كما يجب إيراد أرقام الصفحات أو الأقسام أو الفصول للأعمال التي أشير إليها ولكن لم يقتبس منها، وفي حالة طبعة جديدة لعمل قديم يجب ذكر التاريخين بالطريقة التالية: (Piaget [1924] 1969: 75)، وفي حالة كتاب أو نشرة لا تحتوي على اسم مؤلف وقامت بنشرها جهة حكومية أو خاصة تكتب هكذا: (مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، 1999)، وعندما يُضمِّن الباحث جزءاً من المصدر أو كله في النص فإنه يحذف بعض المعلومات بين القوسين، مثلاً: تبعاً لدراسة محمد العلي وعلي سمحان (1993: 52) فإن نتائج هذه التجارب...

قائمة المصادر (نماذج):

محمد أبو زهرة (1974). **الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي: العقوبة.** القاهرة: دار الفكر العربي.

مصطفى سويف (1996). **المخدرات والمجتمع: نظرة تكاملية.** الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: عالم المعرفة.

يوسف خليفة اليوسف (1999). ترشيد الدور التنموي للقطاع العام في دول مجلس التعاون الخليجي. **مجلة العلوم الاجتماعية**، 27 (3): 45-76.

Hirshi, T. (1983). Crime and the family. In J. Wilson (Ed.), *Crime and public policy*, (pp. 53-69). San Francisco: Institute for Contemporary Studies.

Kalmuss, D. (1984). The intergenerational transmission of marital aggression. *Journal of Marriage & the Family*, 46 (2): 11-19.

Pervin, L.A.,&John, O.P. (1997). *Personality: Theory and research*. New York: John Wiley, 7th ed.

أمثال الحويلة (2001). مدى فاعلية الاسترخاء العضلي في تخفيض القلق لدى طالبات الثانوي. رسالة ماجستير في علم النفس (غير منشورة)، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

- يوضع في قائمة المراجع كل المراجع التي أشير إليها في المتن، وترتب أبجديا، وتوضع في صفحات مستقلة، مع البدء بالمراجع العربية يليها الأجنبية.

- يجب فصل قائمة المراجع في نهاية البحث عن هوامشه.

الهوامش:

يجب اختصار الهوامش Footnotes إلى أقصى حد، ويشار إليها بأرقام متسلسلة ضمن البحث، وتوضع مرقمة حسب التسلسل في صفحة مستقلة في نهايته. أما هوامش الجداول فيجب أن تكون تابعة لها، ويشار بكلمة ملاحظة إذا كان هناك تعليق عام، وتوضع (*) أو أكثر إذا كان التعليق خاصاً بإحصائيات معينة.

مراجعات الكتب:

تنشر المجلة مراجعات الكتب الحديثة الخاصة بحقول المجلة، التي لا يتجاوز تاريخ إصدارها العامين، وبحيث لا يزيد حجم المراجعة عن أربع صفحات، ويشترط في المراجعة أن تتناول إيجابيات الكتاب وسلبياته، ويقدم العرض تلخيصاً لأهم محتويات الكتاب. وتستهل المراجعة بالمعلومات التالية: العنوان الكامل للكتاب، اسم المؤلف، مكان النشر، الاسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، عدد الصفحات، وإذا كان الكتاب بلغة أجنبية فيجب كتابة هذه المعلومات بتلك اللغة، كما يشترط أن لا تنشر المراجعة في أية مجلة أخرى.

إجازة النشر:

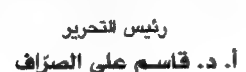
تقوم المجلة بإخطار أصحاب الأبحاث بإجازة أبحاثهم للنشر بعد عرضها على اثنين أو أكثر من المحكمين تختارهم المجلة على نحو سري. وللمجلة أن تطلب إجراء تعديلات على البحث قبل إجازته للنشر، كما أن للمجلة الحق في إدخال قدر من «التحرير» على البحوث المجازة. وتؤول حقوق النشر لمجلة العلوم الاجتماعية، بجامعة الكويت. وتقدم للباحث أو الباحثين نسخة من العدد الذي نشر فيه البحث وعشرين مستلة منه.



المجلـة التربـوية

مجلة فصلية، تخصصية، محكّمة

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت



تـنـشـر

البحوث التربوية المحكّمة

مراجعات الكتب التربوية الحديثة

محاضر الحوار التربوي

التقارير عن المؤتمرات التربوية

وملخصات الرسائل الجامعية

- تقبل البحوث باللغتين العربية والإنجليزية.
- تنشر لأساتذة التربية والمختصين بها من مختلف الأقطار العربية والدول الأجنبية.

الاشتراكات:

في الـكـويـت: ثلاثة دنانير للأفراد، وخمسة عشر ديناراً للمؤسسات

في الدول العربية: أربعة دنانير للأفراد، وخمسة عشر ديناراً للمؤسسات

في الدول الأجنبية: خمسة عشر دولاراً للأفراد، وستون دولاراً للمؤسسات.

توجّه جميع المراسلات إلى:

رئيس تحرير المجلة التربوية - مجلس النشر العلمي ص.ب: ١٣٤١١ كيفان - الرمز البريدي 71955

الكويت هاتف: ٤٨٤٦٨٤٣ (داخلي ٤٤٠٢ -٤٤٠٩) - مباشر: ٤٨٤٧٩٦١ - فاكس: ٤٨٣٧٧٩٤

E-mail: TEJ@kuc01.kuniv.edu.kw.



نوع الاشتراك	الكويت	الدول العربية	الدول الاجنبية
أفـــــراد	٤ دنانير	٦ دنانير	٢٢ دولارا
المؤسسات	٢٢ دينارا	٢٢ دينارا	٩٠ دولارا

ISSN 1560-3248 Key title : Hawliyyat Kulliyyat Al-adab
http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/aass E-mail: aotfoa@kuc01.kuniv.edu.kw



مجلة فصلية أكاديمية
محكمة تعنى بنشر البحوث
والدراسات القانونية والشرعية
تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور / إبراهيم الدسوقي أبو الليل

صدر العدد الأول في
يناير ١٩٧٧

الاشتراكات

في الكويت : ٣ دنانير للأفراد، ١٥ ديناراً للمؤسسات
في الدول العربية : ٤ دنانير للأفراد، ١٥ ديناراً للمؤسسات
في الدول الأجنبية : ١٥ دولاراً للأفراد، ٦٠ دولاراً للمؤسسات

المراسلات
توجه جميع المراسلات إلى رئيس
التحرير على العنوان التالي :

مجلة الحقوق . جامعة الكويت
ص.ب : ٥٤٧٦ الصفاة 13055 الكويت
تلفون: ٤٨٣٥٧٨٩ . فاكس : ٤٨٣١١٤٣



المجلة العربية للعلوم الإدارية



Arab Journal of Administrative Sciences

رئيس التحرير : أ.د. عبد الكريم عبد العزيز الصفار

- صدر العدد الأول في نوفمبر ١٩٩٣ — First Issue, November 1993
- علمية محكمة تعنى بنشر البحوث الأصيلة في مجال العلوم الإدارية — A refereed Journal Publishes Original Research in Administrative Sciences
- تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت كل أربعة أشهر (يناير، مايو، سبتمبر) — Published by the Academic Publication Council, Kuwait University, 3 Issues (January, May, September)
- تهدف المجلة إلى الإسهام في تطوير الفكر الإداري واختبار الممارسات الإدارية وإثرائها — The Journal Intends to Develop and Exchange Business Thoughts
- مسجلة في قواعد البيانات العالمية — Listed in Several International Databases

ISSN:1029-855X

الاشتراكات

الكويت : 3 دنانير للأفراد - 15 ديناراً للمؤسسات الدول العربية : 4 دنانير للأفراد - 15 ديناراً للمؤسسات

الدول الأجنبية : 15دولاراً للأفراد - 60 دولاراً للمؤسسات

توجه المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي :

المجلة العربية للعلوم الإدارية - جامعة الكويت ص.ب. : 28558 الصفاة 13055 - دولة الكويت

هاتف : 4827317 (965) Tel: بدالة : 4846843 (965) داخلي : 4415 - 4416 - 4734 فاكس: 4817028 (965) :Fax

E-mail: ajoas@kuc01.kuniv.edu.kw Web Site:http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/ajas



فصلية علمية محكّمة تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت

تُعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية

رئيس التحرير الأستاذ الدكتور: عجيل جاسم النشمي

صدر العدد الأول في رجب ١٤٠٤هـ - أبريل ١٩٨٤م

* تهدف إلى معالجة المشكلات المعاصرة والقضايا المستجدة من وجهة نظر الشريعة الإسلامية.
* تشمل موضوعاتها معظم علوم الشريعة الإسلامية: من تفسير، وحديث، وفقه، واقتصاد وتربية إسلامية، إلى غير ذلك من تقارير عن المؤتمرات، ومراجعة كتب شرعية معاصرة، وفتاوي شرعية، وتعليقات على قضايا علمية.
* تنوع الباحثون فيها، فكانوا من أعضاء هيئة التدريس في مختلف الجامعات والكليات الإسلامية على رقعة العالمين: العربي والإسلامي.
* تخضع البحوث المقدمة للمجلة إلى عملية فحص وتحكيم حسب الضوابط التي التزمت بها المجلة، ويقوم بها كبار العلماء والمختصين في الشريعة الإسلامية، بهدف الارتقاء بالبحث العلمي الإسلامي الذي يخدم الأمة، ويعمل على رفعة شأنها، نسأل المولى عز وجل مزيداً من التقدم والازدهار.

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

ص.ب ١٧٤٣٣ - الرمز البريدي: 72455 الخالدية - الكويت هاتف: ٤٨١٢٥٠٤ - فاكس: ٤٨١٠٤٣٤

بدالة: ٤٨٤٦٨٤٣ - ٤٨٤٢٢٤٣ - داخلي: ٤٧٢٣

العنوان الإلكتروني: E-mail - JOSAIS@KUC01.KUNIV.EDU.KW

issn: 1029 - 8908

عنوان المجلة على شبكة الإنترنت: http:,,pubcouncil.kuniv.edu.kw,JSIS

اعتماد المجلة في قاعدة بيانات اليونسكو Social and Human Sciences Documentation Center

في شبكة الإنترنت تحت الموقع www.unesco.org/general/eng/infoserv/db/dare.html



مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

صدر العدد الأول في يناير ١٩٧٥

ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات العلمية المتعلقة بشؤون منطقة الخليج والجزيرة العربية في مختلف المجالات السياسية والأقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية... الخ (باللغتين العربية والانجليزية).

الإشتراكات

الدول العربية :

٤ دنانير للأفراد - ١٥ دينار للمؤسسات.

الدول غير العربية :

١٥ دولار للأفراد - ٦٠ دولار للمؤسسات.

المراسلات

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالي:

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

ص.ب : 17073 الخالدية

الرمز البريدي 72451 الكويت

تليفون : 4833705 - 4833215 فاكس : 4833705

E-mail:jotgaaps@kuc01.kuniv.edu.kw

Http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/jgaps




الحياة التي لا تختبر غير جديرة بأن تعاش

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

The Journal Of the Social Sciences is a refereed quarterly published by Kuwait University since 1973. The Journal encourages submission of manuscripts in Arabic in the fields of Economics, Political Science, Geography, Psychology, Social Anthropology, Sociology, and Libraty and Information Sciences. Submissions should be based on original research and analysis. The material published must be sound informative and of theoretical significance.

Articles appearing in this Journal are abstracted and indexed in: Econlit, e-JEL, and JEL on CD; Elesevier GEO Abstracts; Historical Abstracts and America: History and Life; IBZ International Bibliography of Periodical Literature (Journal, online, CD-ROM); International Political Science Abstracts; Psychological Abstracts; and Sociological Abstracts.

2002 Kuwait University, Council of Academic Publication   ISSN - 0253-1097.

Subscriptions:

Kuwait/ Arab States

Individuals: One year 3 K.D, two years 5 K.D, three years 7 K.D.

For mail in the Arab States, add one K.D. per year.

Institutions: One year 15 K.D., two years 25 K.D., three years 35 K.D.

International Subscribers

Individuals: One year $15.

Institutions: One year $60, two years $100 , three years $140.

Payment should be made in advance by cheque drawn on a Kuwaiti bank to Journal of the Social Sciences, Or by bank transfer to the Journal, account No. 07101685, Gulf Bank (Adelia Branch).



Address

Journal of the Social Sciences
Kuwait University, P.O. Box 27780 Safat, Code No. 13055 Kuwait
Tel.: (00965) - 4810436, 4846843 Ext. (4477, 4347, 4296, 8112),
Fax: (00965) - 4836026
E-mail: jss@kuc01. kuniv. edu. kw

Visit our web site

http://kuc01. kuniv. edu. kw/˜jss



JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Vol. 31 No.3 2003

Articles

- The Saudi-Yemeni Boundaries Developments and Final Solution. — Abdulrazak S. Abu-Dawood
- The Implications of the GATS on Developing Countries. — Manar Ali Mohsen Mostafa
- Self-Esteem, Depression and Anxiety among Addicts. — Fatma Ayyad, Owaied Al-Mashaan
- Attitudes of Private Hospital Managers Towards Employing Psychology and Social Work Saudi Graduates. — Abdulaziz M. Bin Hussein
- Mother-daughter Relationships: A Feminist Overview. — Nora F. Al-Mosaed

The Academic Publication Council

Kuwait University

Established in 1986

Journal of the Social Sciences 1973, Kuwait Journal of Science and Engineering 1974, Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies 1975, Authorship Translation and Publication Committee 1976, Journal of Law 1977, Annals of the Arts and Social Sciences 1980, Arab Journal for the Humanities 1981, The Educational Journal 1983, Journal of Sharia and Islamic Studies 1983, Medical Principles and Practices 1988, Arab Journal of Administrative Sciences 1991